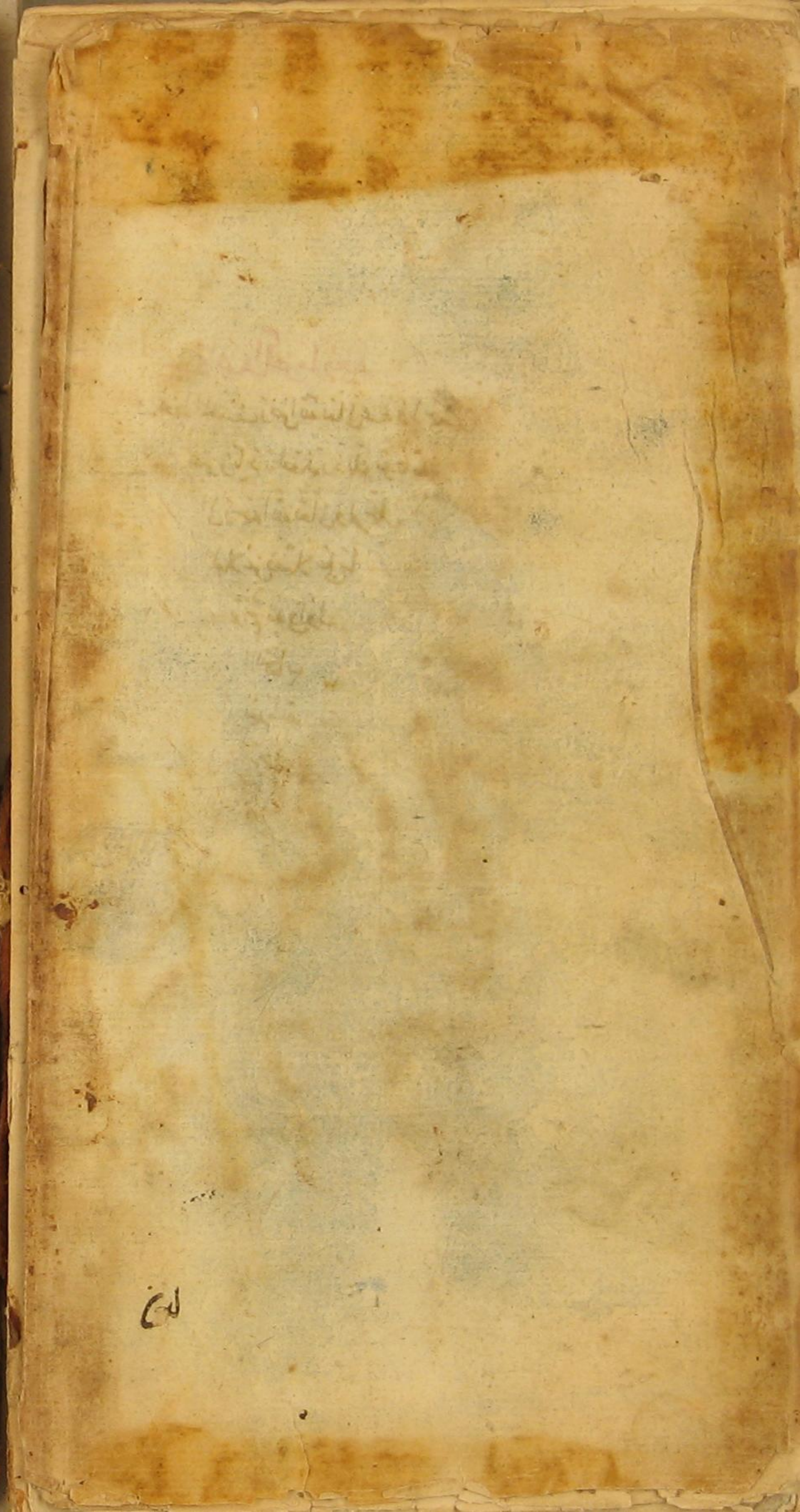




قَابِلَةٌ لِكُشْفِ الْغَمِّ تَلْتَبُ وَتَلْقَى فِي الْمَا
حَرِّهِ صَحِيحٌ وَمَا يَلْهُو لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ إِلَى الْمُؤَيَّدِ الْجَلِيلِ رَبِّ ابْنِ
مُسْنَى الْفُرُوقِ أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ اللَّهُمَّ
بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ اكْشِفْ ضُرِّي وَهَمِّي
وَفَرِّجْ غَمِّي لَهُ .

هَذَا قَابِلُ لِسَانِ
الْحَكَّامِ







KORRÜLÜ KÜTÜPHANE
102
H.C. Ahmet



قَابِدَةٌ لِكَشْفِ الْغَمِّ تَلْتَبُ وَتَلْقَى فِي الْمَا
حَرِّهِ صَحِيحٌ وَهِيَ هَذِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ إِلَى الْمُؤَيِّدِ الْجَلِيلِ رَبِّ ابْنِ
مُسْنَى الضَّرْوَانَتْ أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ اللَّهُمَّ
بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ كَشَفْ ضُرِّي وَهَمِّي
وَفَرِّجْ غَمِّي

هَذَا كِتَابُ لِسَانِ
الْحَكَّامِ

الحمد لله القادر في حكمه الفاضل
 بين عباده بعلمه **احمد** على ما يحكم
 وقضى **واشكره** على ما ابرم وامضى
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
 له الذي من توكل عليه كفاه
واشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبده
 ورسوله الذي احضاره على جميع خلقه
 واصطفاه **صلى الله عليه وعلى آله**
 واصحابه الطاه القاه صلا
 ينالها قايلا في الدنيا والاخرة
 ما تمنناه

وبعد فلما انبليت بالعضا
وجري الحكم على ومضا

احبت

احبت ان اجمع مختصر في الاحكام
 مستحبا من كتب ساداتنا العلماء
 الاعلام ذكرا ما يكثر فيه وقوعه
 بين الامام على وجه الاثقان والاحكام
 ليكون عوننا للحكام

على فصل القضاء والاحكام

وسميته لسان الحكم

سقيناه في ذلك بالملك العلام

ورتبته

على احد وعشرون فصلا

الفصل الاول

في ادب القضاء وما يتعلق به

الفصل الثاني

في انواع الدعاوي والبيدات

الفصل الثالث

في الشهادات

الفصل الرابع

في الكفالة والوكالة والحالة

الفصل الخامس

فيما بين



منه وكرمه في اداب

القضا وما يتعلق به اقول وبالله التوفيق له
القضا في اللغة عبارة عن اللزوم ولهذا
سمى القاضي قاضيا لانه يلزم الناس وفي
الشرع يراد بالقضا فصل الخصومات وقطع
المنازعات ويجوز تقليد القضا من الشاهان
العادلين والحايير اما العادل فان النبي صلى
الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن
قاضيا وولي عثمان بن اسيد على مكة
اميرا واما الحايير فلان الصحابة رضي الله
عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية بعد ان
اظهر الخلاف مع علي رضي الله عنه وكان
الحق مع علي واما يجوز التقليد من
السلطان الحايير اذا كان يمكنه القضا
بحق اما اذا كان لا يمكنه فلا واما تقليد
القضا من يكون عدلا في نفسه عالما
بالكتاب والسنة والاجتهاد وشرط
ان يكون عالما من الكتاب والسنة
وما يتعلق به الاحكام لا الموانع
وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطايه
حظه الاجتهاد وكون القاضي مجتهدا

في الصلح وما يتعلق به

الفصل السادس

الفصل السابع في الوديعه

الفصل الثامن في العارضة

الفصل التاسع في انواع الصنائع

الفصل العاشر في الوقف

الفصل الحادي عشر في الغصب والشفعة

الفصل الثاني عشر في الاكراه والحجر

الفصل الثالث عشر في الركاح

الفصل الرابع عشر في الطلاق

الفصل الخامس عشر في العتاق

الفصل السادس عشر في الامان

الفصل السابع عشر في البيوع

الفصل الثامن عشر في الاجارات

الفصل التاسع عشر في الهبة

الفصل العشرون

في الزهني

الفصل الحادي والعشرون في الكراهة

وقد شرعنا فيه مستعينا بالله وهو الموفق منه

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

هذا الكتاب هو من كتب
المصنف رحمه الله تعالى
في فقهنا الحنفية
والله اعلم بالصواب

في المحيطان وما يتعلق بها
السادس العشرون

ليس بشرط ولا يعفى عما سمعه أو بفتوى غيره
واجتمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من
اهل الاجتهاد قال الامام ابو حنيفة رضي
الله عنه لا يجزى لاحد ان يفتي بمقولنا حتى
يعلم من ابن قلنا وفي الملتقط اذا كان
صوابه اثر من خطايه حله الافتاء
وان لم يكن مجتهدا لا يجزى له الافتاء الا
بطريق الحكاية فيجزي ما يحفظه من قول
الفقهاء والمفتي بالخيار ان شاء افتى
بقول الامام رضي الله عنه او بقول
صاحبيه رهما الله فروع عن ابن المبارك
نه رهم الله فرياحذ بقول الامام لا غير
نه وان كان مع الامام احد صاحبيه
انخذ بقولهما لا بحالة كذا ذكره
البرازي في جامعه ثم اختلفوا في
الدخول في القضاء منهم من قال يجوز
الدخول فيه مختاراً ومنهم من قال
لا يجوز الا مكرهاً الا ترى ان الامام الاعظم

اعلم

رضي الله تعالى عنه في حق القضاء ثلاث شرات
فأبى حيا أنه ضرب في كل مرة ثلاثين سوطاً
ومحمد رضي الله عنه امتنع فقيد وجبر فانظر
مقلد وقال صلى الله عليه وسلم من جعل
على القضاء فكما ذبح بغير سكن انما شئت
بهذا الا ان السكن يعمل في الظاهر والباطن
اما العمل بغير سكن هو العمل بطريق الحق
والغم وأنه يؤثر في الباطن دون الظاهر
والقضا كذلك لا يؤثر في الظاهر لان ظاهره
جاء وحشه لكن يؤثر في الباطن فانه سبب
الهلاك فنبه بهذا كذا في المحاضرات وقال
صلى الله عليه وسلم من طلب الولاية دخل اليها
ومن لم يطلبها فان الله جل ثناؤه ومقدست
اسماؤه يرسل اليه ملائكة فيسدوا به وقال
صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيات في
النار وقاض في الجنة الحديث ومعنى ذلك كله
التحذير عن طلب القضاء والدخول فيه الا انه قد
دخل في القضاء قوم صالحون واجتنبه قوم
صالحون ثم اكله اذا كان في البلدة قوم يصلون

للقضا فاما اذا لم يكن يتصلح للقضا فانه
 يدخل واما اذا كان في البلدة فو يعطون
 فاذا امتنع واحد منهم لا ياتر واذا لم يكن
 وامتنع ياتر ولو كان في البلدة فو يعطون
 فامتنعوا جميعا وكان السلطان لا يفضل الخصم
 بنفسه ياترون لانه يصنع لاحكام الله تعالى
 في القضية وعند الامار الشافعي اذا كان القاضي
 فقيرا او قصده استعمال الامكان والحركة يجوز
 له ان يطلب القضاء قال الامام ابو حنيفة
 رضي الله عنه لا يترك القاضي على القضاء الا
 سنة واحدة لانه متى اشتغل بذلك عن العلم
 وقع الخلل في الحكم فيجوز للسلطان ان يعزل
 القاضي رتبة وبغير رتبة ويقول السلطان
 للقاضي ما عز لك نفسك فيك ولكن احش على
 ان تنسى العلم فادرس العباد ثم عد النيا حتى
 تنل ذلك ثانيا ولا يسلم على القاضي في مجلس
 قضائه لانه اما جلس لفضل الخصومات
 لا لرد التلاوة واما الامانة الذين يتم
 في مجلسه قبل يملو عليهم القضي انه ان سلموا

الماسر سلم عليهم وبكرة للقاضي ان يفتي في
 مجلس القضاء وفي غيره اخلف المناخ ورحمهم الله
 مثل بكرة لان الخصم وعليه بالحيل وهذا
 ينهل المجلس وغيره وقيل يفتي في العبادات
 ولا يفتي في المعاملات كذا في المخطوط **و**
 المثلثات واذا اخصم الى القاضي حرة او بنى
 انما يفتي ان يدا فتم قليلا ولا يعمل القضاء
 بينهم لتعلم يصطلحون لان القضاء وان وقع
 حتى قربا منع سببا للعداوة بينهم كذا ذكرنا
 وهذا لا يخفى الا قارب بل يفتي ان يعمل
 ذلك ايضا اذا وقعت الخصومة بين الاطراف لان
 من القضاء نورت الضمنية فخير عندنا ما امكنه
قال جلال الدين ابو المحاسن محمد بن محمد رحمه الله
 في كتاب السجلات يجوز للقاضي اخذ الاجرة على كتب
 الحاضر والسجلات وغيره فان الزمان يفتقر الى اجرة
 المثل ذلك لان القاضي ناجح عليه القضاء
 وايضا الحق الى مسكته لحسب اما الكتاب
 فزيادة عمل لعله للفضيلة وعلى هذا قالوا لا
 بأس للفتي باخذ شيئا على كتابة جواب الفتوى

للمجلس

وذلك لأن الراجع على الحق الجواب باللسان
دون الكتابة بالبيان ومع هذا الكف
ذلك أول أحرار ابن السيل والنال وصيانة
لما أروجه من الابتذال **مسئله** لا يصير
الرجل اهلا للفتوى ما لم يكن صوابه أكثر من
خطائه وذلك لأن صوابه متى كثر غلب
والمعلو به في مقابلة الغالب ساقط من اللقطات
وذكر في البستان قال الفقيه كره بعضهم
الفتوى لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال اجراكم على ان اراجراكم على الفتوى
ولا ينبغي ان يكون المفتي حيا راقطا غليظا بل
يكون متواضعا **مسئله اجرا المثل** في اخذ
الاجرة على كتابة الحاضر والسجلات والروايق
في كل الف درهم خمسة دراهم الى العشرة والصحح
انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتابة وقصر
وصعوبته وسهولته **وانما** اخذ القاضي الاجرة
على الاشحة التي يناسرها مثل تكاح الصغار
والارامل اللاتي لا ولي لهم لا يحل له اخذ ثمن
على ذلك كذا في كتاب السجلات **وفي** البنية

ان لا يم
مطار من جبر الشئ
في العهد الاخيرة

ينز

ويعني ان نصب امينا حتى يعقد الناس من يدي
الفاض ويعتبرهم ولعقد اليهود ويزيد من
نفس الادب ومنه صا ج المجلس والحلوان
ايضا وانما ياخذ من المدعي شيلا انه يفعل
له باقعا د اليهود على الزنوب وعنه لكن لا
ياخذ اكثر من درهمين ولولا ان ياخذوا
بهم يعملون له من المدعين والمدعي عليهم
ولكن لا ياخذ الكل مجلس اكثر من درهمين والراط
ياخذون اجورهم من يعملون له ومن المدعون
لكنهم ياخذون في المضر نصف درهم الى درهم
واذا خرجوا الى الراسات لا ياخذون لكل فرسخ
اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا وصفه
العلل الانبيا الكبار ومن اجور اسالم واجر
الكاتب على مراكبه له الكتاب واجرة الثواب
على الفاض واذا ثبت امينا للفقير فالحجل
على المدعي كالحقيقة **قال** ميت مؤنة الرجا
على المدعي في الابتداء فاذا امتنع فعلى المدعا
عليه وكان هذا السجستان مالا ليه للأجرة
فكان الناس ان يكون على المدعي في الحالين الزكي

ياخذ الامر من المذموم. وكذا المبعوث للتعديل
 قضى في ولايته. ثم اشهد على ولايته لا يصح.
 الاسما ذاتني كلا والقضية **روي** ان داود
 عليه السلام لما ابرم بقتل القضا ترك السلسلة
 بين السماء والارض فادفنت واليه الحضمان
 فالمسحوق منها ترك السلسلة له. والمبطل منها
 شغل عن السلسلة. فرفعت.

وكان سبب ذلك

انه اختلف بعض الناس. وذلك ان رجلا اودع.
 عند رجل دنانير ثم جحد المودع له الدنانير
 وكان شيخا معه القضا فاختصا الى داود
 عليه السلام فاحال المودع ونفى القضا.
 وجعل الدنانير فيها. فلما اخصما قام المذموم
 فقال المذموم عليه السلام في حقه عصاي. حتى انما
 السلسلة فاخذها فكان محمدا في الامسكار
 فتجرد داود عليه السلام. فاحضر جبريل عليه
 السلام فقطع داود عليه السلام القضا.
 فامر الله تعالى ان يقضى بنبينا المذموم ويمن
 المذموم عليه **ذكر في الاضافات** ان القاضي

قضاية في
 غزم

اذا ارتد العباد بالله تعالى او دنق نحو صلح
 فهو على حاله الا انما قضى به في حالة الارتداد
 والنقض باطل. وينقض القضا لا ينقض. ولو
 حكم بالرئوسه كان قضاؤه باطلا **وفي فضول**
القاضي القاضي المولى اذا اخذ الرئوسه لم يقب
 الى شافعي المذهب او الى رجل آخر ليسمع الخصومة
 بين اثنين ويحكم بينهما لا ينفذ قضا الثاني
 وحكمه لان القاضي الاول عمل في هذه القضا
 حين اخذ الرئوسه والناس اذا اظهد القضا يصير
 قاضيا وما قضى منه قضاؤه الا ان القاضي
 آخران يظلمه اذا كان من رايه خلاف ذلك او
 متى ابطاله ليس للقاضي آخران ينفذه وهذا قول
 عليا وهو قاض كرخ وقاض سرخ رضي الله
 عنهما **الشيء** فقال احدهما للاخر ان فلانا اقر
 فلان بكذا لا يجوز للاخر ان يقضى ما لم يسمع
 اليه الرقعة ونذبه كتاب القاضي الا اذا علم
 القاضي بحول انسان قبل تلقيه القضا فانه لا
 يقضى به عند ان حقيقه رضي الله تعالى عنه خلافا
 لينا. واما اذا علم بعد تلقيه القضا في المصير

الذي هو فاضله **وفي مجلس القضا** فانه
 يقضي في حقوق العباد ولا يقضي فيما هو عليه
 حق الله تعالى الا في السران اذا وحده امارا
 المتكر فانه يعززه لان ذلك لغرض وليس بحجة
 واما اذا علم في غير مجلس القضا فهو على الخلاف
 الذي ذكرته في الوجه الاول **حلي** عن أبي
 بكر الاعشى رحمه الله ان الفاضل يقول بالفسق
 والامير لا يقول لان مبنى القضا على العدل
 والامارة على النهز والقلبة انتهى **رجل**
 جاء الى الفاضل وقال ان لي على فلان حقا فان كان
 المطلوب خارج المضر وكان يجب لو ابتكر
 من اهله امكنه ان يحضر مجلس الحاكم ويبين في
 منزله فانه لعمري استحسانا فانه عليه القلا
 والتلا واعداد ذلك الاعراب في قصة الى جعل
 وقام عليه القلا والسلام بنفسه وفي
 القاس لا بعدية حتى يقيم بينه بالحق في جهه
 وهذه البينة ليست للحكم بل لكشف الحال فاذا
 حضر اعد البينة وقيل كيف انه يحق في
 الدعوى كذا في المحيط **وفي** الروضة

يجوز للفاضل قبول صلة والى بلده واحوا
 لانه لم يكن ذلك لأجل القضا **رجل** جاء بحضه
 الى الفاضل فقال احضر عندنا بنودي فحدثنا
 بحديثه فانه لا يفعل ذلك في قول
 ابن خزيمة وزفر رضي الله عنهما **وفي** ادب
 الفاضل للحضاف رحمه الله لا يمشي الفاضل في
 السوق وحده ويتخذ أعوانا بين يديه ولا
 ينبغي للفاضل ان يبيع ويشترى ما دام قاضيا
 بل يولي غيره ممن يثق به **ودوي** عن محمد رحمه
 الله انه يبيع ويشترى في غير مجلس القضا
 ولو قامت على المشتري بينة فاضفى فانه لا
 يقضى عليه كذا في واقعات عمر رحمه الله تعالى
وفي البرازي ولم يجوزوا الجور على بينة
 ووسع ذلك بعض اصحابنا وفعل ذلك وقت
 قضائه **مختصره** قال الخصم انه سوارى
 وطلب الجور بعض اثنين معهما اعوانه
 وناس يقوموا اعوان من جهة السكة والسطح
 ونهضوا الناس حرمه ثم اعوان الفاضل فيقتضون
 العرف تحت القدر وعامة اصحابنا رجمهم

الله تعالى لم يجوزوا الجور والفساد ولو قضى
 القاضي بقول مرجوع عنه جاز قضاؤه وذلك
 لو قضى بقول مخالف قول علماءنا رحمهم الله تعالى
 ومؤمن أهل الرأي والاجتهاد ولو قضى
 بشاهد ومبين ثم رفع إلى حاكم لا يراه جاز
 له ابطاله وان رفع قبل ابطاله إلى حاكم
 يرى جوازه فقد ليس لحاكم آخر لا يراه جاز
 ابطاله **وعلى هذا الاعتبار** جمع الأحكام
 المختلفة وانما حكم خلاف مذهبه ولم يعلم
 به جاز في قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز
 وإن كان هذا غلطاً منه **وفي شرح**
 القضا للمصنف رحمه الله فاض قضى بابطال
 حق رجل في دار وذلك أنه أقام بين لا يطالب
 بحقه فانجل القاضي حقه من أجل ذلك
 ثم رفع إلى قاض آخر فأنه بطل وقضا القاضي
 بذلك وجعل الرجل على حقه في الدار لأن
 بعض العلماء وإن قال من له دعوى في داره
 يرى رجل فلو خاضع ثلاث سنين وهو في المصير

فقد بطل حقه لأن هذا القول قول مجهول
 لا يجوز مخالف القول بجهل من العلماء والقضاة
 فكان خلافاً لا اختلافاً والقضا في موضع لا
 لا يستند فاذ رفع إلى قاض آخر كان له أن يبطله
 والقضا في بين الخلاف والاختلاف أن الاختلاف
 ما كان طرفيهم واحد والمقصود مختلف
 والخلاف ما كان طرفيهم مختلف والله أعلم
وقعت لرجل مسألة ثم علم الحاكم في غيره
 ما افترقا فانه يترك فتوى القضا إلى ما يراه
 الحاكم إذا كانت المسئلة خلافية لأن الفتوى
 لا تستند والحكم يستند كذا في كلمة النكاح وذكر
 في المحيط إذا نزل رجل بأمراته ولم يدخل بها
 وأبى القاضي أن لا يحرمها عليه فأقرها معه
 وقضى بذلك صدقاً وقضاؤه لأنه قضى في محل
 بحكمه فيه ثم نقض هذا القضا في حق المحكوم
 عليه مستقلاً في حق القاضي له أن كان عالماً
 فذلك عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
 وعند أبي يوسف رحمه الله إذا كان المحكوم له لم
 يصح الحرمه وقضى القاضي بالحل لا يترك رأي

بابا حجة القاضي نذا في العبادي والله اعلم

نوع فيما يكون حكما من القاضي وما لا يكون

اذا قال القاضي نعت لهذا على هذا كذا يكون ذلك حكما منه **قال** بعضهم يكون حكما. وكان شمس الائمة نحو دالوز جدي رحمه الله تعالى يقول لا بد ان يقول حكمت او قضيت او انتصرت عليك القضا. وهكذا ذكر الما طين رحمه الله في واقعاته والصحيح ان قوله حكمت وقضيت ليس بشرط. وان قوله ثبت عذري كذا يكفي. وكذا اذا قال ظر عذري او ضح عذري او حكمت فهذا كله حكم. وكذا قوله استمد عليه حكم منه **قال** شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى قول القاضي نعت عذري يكون حكما وبه نأخذ لكن الاولى ان النبوت بالبيعة او بالاقرار لان حكم القاضي بالبيعة يخالف الحكم بالاقرار **ونسب** العدة اذا قال القاضي للمدعي عليه لا اري لك حقا في هذه الدعوى لا يكون هذا

عندي ان

حكما منه وكذا ان قال بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحدث الى المدعي لا يكون هذا حكما منه وقيل انه يكون حكما لان امره الزاخر وحكم اذا كان في المصير قاضيا لكل واحد منهما في محلة على حدة فوقع خصومة بين رجلين احدهما في محلة والاخر في محلة اخرى والمدة يريد ان يخاصم في محلة والاخر بابا قال ابو يوسف رحمه الله العبرة للمدعي وقال محمد رحمه الله لا بل العبرة للمدعي عليه وعليه القسوي وكذا لو كان احدهما من اهل العسائر والاخر من اهل البلد فان اراد العسكري ان يخاصم الى القاضي العسكري فهو على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير الجدي ومن كان مخترا فان شوق العسكر فهو جدي ايضا **وفي** جامع القسوي عن ابى يوسف رحمه الله قضاء امير المؤمنين اذا خرجوا مع امير المؤمنين لم يهرأ ان يحكموا في اي بلدة تول فيها الخليفة لانهم ليسوا قضاء ارض انما هم قضاء الخليفة واذا خرجوا يبدون الخليفة ليس لهم القضاء **قال** مولانا العلامة قاسم بن قطلوبغا الحاماني في مؤلفه

مناقضة. **اعلم** انه ان اختلف العمل في
 الشئ فبعد بهم منور الحكم الا ان يتردد
 عند قاض اخر بما نسب الي الحاكم في اجماله وهذا
 يمتنع في الحقيقة اثبات وليس فيه حكم لما عرفت
 على الحاكم ولا الركة في القضا المختلف فيه
 كالقضا على الغائب ونحوه **لحاو** من الدعوى
 من خصم على خصم والحكم **وهذا** قال
 في كتاب الاحكام بتفديد ان الاحكام الضادة
 عن الحكم مما ينفذ والحكم فيه من غير
 المقدران يقول **ثبت** عدي انه ثبت
 حاكم من الحكم كذا او كذا وهذا ليس حكما
 من المنفذ البتة. وكذلك اذا كان قال
 ثبت عدي ان فلانا حاكم بكذا وهذا ليس
 حكما من هذا البتة بل لو اعدان ذلك
 الحكم خلاف الاجماع **فصح** ان يقول ثبت عدي
 انه ثبت عدي فلان كذا او كذا لان التصرف
 القاسد والحوار قد ثبت عند الحاكم لرب
 عليه نادية ذلك الحكم او نحوه **والجمل**
 ليس السقيد بحكم البتة ولا معتبر كغيره
 الاثبات عند الحاكم فهو حكم واحد وهو الاول

الا ان يقول اني حكمت بما حكم به الاول
 اني **قلت** ولا ما قلته ان يقول حكمت
 بما حكم به الاول الا ان يحرم من يدينه خصوص
 صحته من خصم على خصم **القاضي** اذا نصب
 وصيا في ركة اتيار وتم في ولايته والركة
 ليست في ولايته او كانت الركة في ولايته
 والايثار لم يكونوا في ولايته او كان بعض
 الركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته
 قال شمس الامة الحاوي رحمه الله يصح النصب
 على كل حال وتعتبر الظاهر والاشترط
 وبصير الوصي وصيا في جميع الركة **اما**
 الركة **وكان** ركن الاسناد على السدي
 رحمه الله يقول ما كان من الركة في ولايته
 ينصب وصيا وما لا يكون فلا. **وقل** بشرط
 لصحة النصب كون اليتيم في ولايته ولا بشرط
 كون الركة في ولايته. ولو نصب لقاضي متوليا
 في وقف ولم يكن الوافي والموقوف عليه
 في ولايته قال شمس الامة رحمه الله تعالى **اذا**
 وقف المطالبة في مجلسه صح النصب. **وقال**

دكن الاسلام رحمه الله لا يفتح وان كان الموقف
 عليه في ولايته ولم تكن الضيعة في ولايته
 فان كان لطلبه العلم اورد باطا او مسجد في
 مصره ولم تكن ضيعة الرصف في ولايته قال
 تسمى الامة رحمه الله بغير المعامل والاستعداد
 وقال ركن الاسلام اذا كان الموقف عليه حيا
 يجوز **وذكر** في مجموع التوازل اذ قاضي
 سمرقند نصب فيما في حدود دوقف بخاري والمدة
 عليه بمرقد فتح الدعوى والسجل **وروي**
 بعض المشايخ **القاضي** اذا نصب وصيا في ركة
 لميت في ولايته لا يجوز وهو قوي صاحب السنن
 وقوي شيخ مرزوق قال تسمى الامة الحلواني
 رحمه الله تعالى يجوز والعبرة بالخصومة وذا
 مولانا رشيد الدين في فتاويه القيم اذا كان
 بخاري لا يجوز نصب الوصي من قاضي سمرقند
 ولو كان الموقف عليه بمرقد والولي والمدعي
 عليه بخاري فتح حكم قاضي بخاري بانه وقف
 على قلند ويكون المولى قايما مقام الموقف عليه
وكتب الى قاضي سمرقند ليعلم الى المولى انتهى

وفي

وفي التوازي وسئل كاتب القاضي الى القاضي
 في كل حق لا يقطع بيمينه لا كتابه كالخطاب في
 مجلس قضائية بخلاف رسالة القاضي الى القاضي
 في الحقوق فانها لا تقبل لان الرسول يقبل خطا
 المرسل والقبل امض على هذا الموضع والمرسل
 في هذا الموضع ليس بباخر وقول القاضي في غير
 موضع قضائية كقول واحد من الرعية **وروي**
 المنع وادامات المكاتب او عزل او خرج من
 القضاء بان ارتد والعياذ بالله تعالى او عي
 او عز او فني هل يعمل القاضي للكتاب اليه
 بكماله ينظر ان كان عرض ذلك المكاتب وقت
 الوصول الى الكتاب اليه او بعد الوصول قبل
 القراءة لم يقض به المان عندهما وقال ابو يوسف
 رحمه الله في الامالي يقضى به ولو وصل اليه
 ثم عرض له هذه الاشياء يقضى به بالاجماع
 وكذا الاما للكتاب اليه او عزل قبل وصول
 الكتاب اليه ثم وصل الى القاضي الذي في مكانه
 لم يعمل به لانه لم يكتب اليه الا اذا قبل بالثلاث
 قاضي بلدة كذا او الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين

فانه يجوز ان يقتضى به مقام المذكور اليه لان
 الكاتب اذا عرف الاول صحته كاتبة القاضي اليه
 ولو كتب ابتدأ من فلان قاض بكذا كذا الى كل من
 يصل اليه من قضاء المسلمين لا يجوز عند اني
 حفيظة رضي الله عنه وسبق به وقال ابو يوسف
 رحمه الله يجوز تسهلا للأمر على الناس والله اعلم

نوع في العزل

يقول عزرا القاضي بالشرط جابر وقال ظهير الدين
 الرغيباني رحمه الله وعن لا يقتضى بصفحة تعلوق
 العزل بالشرط **اربعة خصال**
 اذا حلت بالقاضي صار معزولا ذهاب البصر
 وذهاب السمع وذهاب العقل والردة
 واذا عزل السلطان القاضي لا يقول ما لم يصل
 اليه الخبر كالوكالة حتى يوفى بقضاياه قبل
 وصول الخبر فينفذ وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى
 انه لا يقول وان علم بعزله ما لم يبلغه خبره
 مكانه ومندرجات له لحدود الناس واعبده
 باقرا الجمعية اذا عزل وهذا اذا حصل العزل
 مطلقا اما اذا حصل معلقا بشرط وصول الحاكم

اليه

اليه لا يقول ما لم يصل اليه الكتاب علم بالعزل
 قبل وصول الكتاب او لم يعلم وفي رواية
 يوسف رحمه الله ساق هنا ايضا **موق** **الطحاوي**
 لا يوجب عزل القاضي حتى لو مات الخليفة وله
 أمر وقضاء فم على حاله وليس هذا كالوكالة
 وكذا امور القاضي لا يوجب عزل الحاكم وان عزل
 السلطان القاضي يقول نائبه **علا** **وما اذا مات**
 القاضي حيث لا يقول نائبه هكذا قيل وينبغي
 ان لا يقول الا نائب لعزل القاضي لا نائب السلطان
 او نائب العامة الا انما لا يقول يموت
 القاضي وعلمه كثير من مشايخنا واذا عزل السلطان
 نائب القاضي لا يقول القاضي اذ قال عزرا فيسفي
 او اخرجت من القضاء وسمع السلطان يقول
 كما في الوكالة اما بدون سماع السلطان فلا وقيل
 لا يقول القاضي بعزله نفسه اصلا لا نائب
 عن العامة وعن العامة سئلوا بقضاياه فلا
 يملك عزل نفسه كذا في الفصول **وفي جامع القادري**
 كان القاضي ابو حنيفة رحمه الله يقول كان ابو بكر
 الامير اذا يقول توليه الحكم والقضاء في دارا قضيا

صحيح لان المولى لا يوافقهم بالعقيد **وفي**
شرح الوقاية **وصح** قصا المرأة في غير حد
وقود اعتبارا بابتها ذريتها **قلت** الجهمه
الحاميه بينهما كون كل واحد منهما تنفيذ
القول على الغير **السلطان** اذا حكم بين اثنين
لا تنفيذ وقيل تنفيذ وعليه القوي **باع**
الولد **والمربر** ثم ارتفعوا الى القاضي
فاجاز بينهما ثم ارتفعوا الى قاضي آخر فمضى
القضا الا قام الولد لانه روي ان عليا
رضي الله تعالى عنه رجع عنه والله اعلم
نوع في الحبس
بحسب ما يثبت كل دين ما خلا دين الوالدين
او الاجداد او الحيات لولده **ويحسب** المسلول
بدين الدمي والمسائل من عليه **واذا حبس** الكفيل
بمسئول عنه **معه** **واذا** نور من يلازمه
لو كان له كماله باجرة والا الاولي باخذ المال
قبل الاو **ولك** المسئلة على جوابها لو اقبعة
وموان الكفول له يمكن من حبس **الاميل** **والكفيل**
وكفيل الكفيل وان لا تزوا **واذا** خاف فراره قيد

ام ح

ولا يخرج لمجة ولا عيد ولا حارة ولا عيادة
ولا حبس في موضع وسر ولا يفرس له فاس
ولا وطأ ولا يدخل عليه من سائر من به انتهى
في الاقضية ولا يمنع من دخول الجيران
عليه وأهله لا حاجة الى السور في القضا
ولا يملكون من اللث الطويل **وعن** محمد رحمه الله
انه يخرج في موت والده وذو له لا في غيرهما
اذا لم يكن من موقوف عليهما والا لا **وذكر** القضا
ان الكفيل يخرج لحارة الوالدين والاجداد
والحيات والاولاد وفي غيرهم لا وعليه القوي
وقال ابو بكر الاسكاف رحمه الله اذا من لا يخرج
ولو مرض في الحبس ولم يجد من يقو عليه اخرج
لذاعن محمد رحمه الله تعالى وهذا اذا غلب عليه
الهلكان **وعن** ابن يوسف رحمه الله تعالى انه لا يخرج
والهلكان في الحبس وغيره سواء والقوي على روايه
محمد رضي الله عنه **واما** يطلقه اذا اطلقه الاميل
وان لم يجد كفيلا لا يطلقه **وحضر** الحزم بعد الكفيل
للاطلاق ليس بشرط ولا يخرج الى الحام **وعن**
الامام رضي الله عنه انه يمنع من الوطى خلا الاكل

لا ضرورة وري والظاهر عدم المنع كقول
 تدخل عليه زوجته او امه حتى يطأها في
 موضع خال ويمنع من التمسك في الاصح
 وان خاف ان يفسد من الحبس حول الى محن
 اللصوص واذا حبس المحبوس في السجن
 منعنا الامور في المال قال الامام الار
 سبيني رحمه الله يطعن عليه الباب
 وشرك له نسبة ملحق له منها الماء والخبز
 وقال القاضي الرازي فيه الى القاضي وشرك
 له دست من الثياب وسباع الباقي وان كان
 له ثياب حسنة باعها القاضي واشترى له
 الثمانية وصرف الفضل الى الدين وسباع
 ما لا يحتاج اليه في الحار حتى التبد في الصيف
 والظم في الشتاء ولو كان له كانون من حمار
 سباع وشترى له من الطين وعن شرح رحمه
 الله انه سباع العامة ولو قلل المشتري
 ان كان قبل القبض بيع القاضي المبيع للممن
 وعنه الامام ارسى الله تعالى عنه لا يبيع العتق
 والعروض وقال عصا ولا يبيع العقار

اجماع

اجماعا والخلاف في المقول ومثل بيع العتق
 عند تمامه الاصح وفي شرح المندوري في المال
 الحاضر وفي الغائب لا يبيع العقار ولا العروض
 وارادوا بالدائنة وله عليه ذرايم فعليه
 روايان وفي شرح الطحاوي انه لا يحد في
 الصفدي انه يحد قال المديون ابيع عرضي
 واقتضى دين اجله القاضي ثلاثة ايام ولا يجبه
 ولو كان له عقار يجبه لبيعه ويقضي الدين
 ولو كان بين قليل وانما وجد المديون من
 يقرضه ليقضي به دينه فلم يفعل هو ظاهر
 وان اراد ربا الدين اطلاقه بلا حضور القاضي
 له ذلك فان كان المديون ظاهرا عند الناس
 فالقاضي يقبل حيلة الاعتار ويحمله قبل المدة
 التي يذكرها وان كان سكرامه امره قبل
 البينة قبل الحبس فيه روايان احثار الاما
 الفضل رحمه الله تعالى يقول وعامة
 المشايخ عدم القبول واحلف الروايات
 في تلك المدة التي يسأل القاضي بعد الحبس
 فقرة في كتاب الفصل الكفاية بشاهد

أو ثلاثة **وفي رواية** الحديث بأربعة **وفي**
رواية الطحاوي رحمه الله نصف الحول **والصحيح**
 فهو نصيه إلى **وأي القاضى** لأنه للصغير والقارع
 إلى قضاء الدين **وأحوال الناس** في ذلك متفاوتة
 ولا تسترط بنية الاعتسار **حضرة المدعي**
 فإن برهن المطلوب على الاعتسار **والطالب على**
 الديار **فتنة الطالب** **كيفية الإبراء**
 مع بنية الإقراض **ولا تسترط ما به** **نيت**
الديار **وأي القاضى** عن المحبوس بعد مدة
 فإن أخبر بالاعتسار **أخذه منه كبلًا** **وخلاه إن**
 كان صاحب الدين **فأبى** **ولو كان لم يلب على رجل**
 دين وله **وإنه صغار** **وكم لا يظلمه من الجبس**
 قبل الاستيقاق **تفصيل للقصار** **وقال**
 الحضا **فأرحمه الله** **نيت الإفلاس** **يقول**
 اليهود **هو فقير لا يعلم له** **مأوى سوى كونه**
واحبته **أدبرًا** **وأعلنًا** **فإن لم يخبر أحد**
 حاله **لكن ادعى المديون** **الاعتسار** **والدائري**
الديار **قال** **في التجرد** **لا يصدق في كل**
دبر له **بدل كمن** **أو قرض** **أو حصل** **بعقد أو**

كماله **وفي جامع الصفة** **ولا يصدق في كل دين**
 له **بدل كمن** **أو قرض** **أو حصل** **بعقد أو**
الموكل **وعليه السوي** **وفي الأصل** **لا يصدق**
في الصداق **بكل فصل من موكله** **ومجمله** **وفي**
الأقضية **بصدقة** **وفي نفقات الأقارب**
والزوجات **وأرسل الحجابات** **وتباليه إذا وقع**
إن له **مأوى** **بعد ما برهن على الإفلاس** **يخلف عنه**
الإمام **رضي الله عنه** **قال** **الإمام** **والحلوي** **رحمة**
الله **طلب المحبوس** **من الطالب** **أنه لا يعرفه** **فإنه**
معه **وخليفة** **فإن كل أطلقه** **وإن حلف أنه**
حبسه **وأنجز المحبوس** **في المسجد** **لغير الصلاة**
وللأزمة **العزم** **وقال القاضى** **المدعي**
عذرا **أنه لا يلزم منه** **في المسجد** **فإنه** **بني له** **ذكر**
الله تعالى **وبه** **يعني** **هنا** **رحمة الله تعالى**
سئل **محمد** **رحمه الله** **تعالى** **عن** **أرج** **من** **الشيخ**
عن **فيلس** **قال** **يلزمه** **أنه** **لا يعلم** **لنا** **بما له** **تعلقه**
أحق **ماله** **محرجه** **الملازمة** **ذو** **الملازمة**
وأراد **به** **الحسين** **بدليل** **القارن** **قال**
قلت له **فإن كانت** **الملازمة** **أضر** **بالعقاب** **لكن** **ب**

قال المدعي لبيبة وطلب
بمن خصمه لا يحلف الى اخره

من كسب بالسقي والطرق **رحم** امر صاحب
الدين ان يوكل غلامه ليكون معه ولا امنه
عز طلب ما يوفيه وعياله يومه وان شاء
تركه ايا ما لم لازم على قدر ذلك **قالت**
قلت له انا كان عاملا ليعمل بيده قال ان كان
عملا بعد ان يعمل فيه لا يلزمه لا رزمة
وان كان عملا لا يندرج على الطلب خرج وطلب
وان كان في ملازمته ذهب فوته وعياله
اكفله ان يقيم كفلا بنفسه ثم يحل سبيله
اذا قال المدعي لبيبة وطلب بمن خصمه
لا يستخلف القاضي لانه يري ان يقيم عليه
البينة بعد الحلف ويضمنه بذلك وقد
امرنا بالستر وقال له ارحل فيه **قالت**
الامام الحلبي رحمه الله ان شاء القاضي مال
الى قوله **وانا** مال الى قولها كما قال الراي
النوكل بلارضى الخصم يا ضرابي المولى ساء
نقد المحبوس الدين والدين غائب ان شاء القاضي
اخذ الدين ووضع عند عدل واطلعه وانا
شا اطلعه كيد نفقة ينفه وبالمال انتهى

وفي

وفي التوارك وكذا لو تبرع المحبوس على الامانة
ورب الدين غائب واستحسن بعض المشايخ ان
عقب المرأة اذا حبس الزوج وكان قاص لا يحبسها
معه صيانة في المحرور قال القاضي عليه السلام
احد الرسوة من عزمي وفصيف على عزه **ومن**
احد من السلطان مالا حوا مالح الحظومة والآخر
لصاحب الحق مع السلطان ومع القاضي ان لم يخلفه
السلطان وبعد الحلف منه الامام رضي الله عنه
يكون مع السلطان لا غير اذا اراد ان يذهب
مع خصمه الى السلطان لا الى القاضي يجوز له ذلك
شرعا ولا يقضي به لكنه ان عجز عن الاستيفاء
عند القاضي ذهب الى السلطان **القاضي** اذا قال
سبيله على سبيله وحكم ثم ظهر رواية بخلافه
الحظومة للمدعي عليه يوم القامة مع القاضي
والمدعي مع المدعى عليه لانه لم ياحد المال
وما مع القاضي لانه اقر بالاجتهاد لان اس
احد من اهل الاجتهاد في زماننا وبعض اركيا
حوار زر قاس المضي على القاضي **قاوردت**
عليه ان القاضي صاحب مباشرة للحكم والمفتي



سبب الحكم فكيف يواحد السبب مع المباشرة
 فانقطع وكان له ان يقول الفاضل في ذم ما يبا
 النظر الى الحكم بعد السبب لانه لو ترك يلاو
 لانه غير عالم حتى يفضي بعلمه كذا في البراري
الفصل الثاني في
في انواع الدعوى والبيينة
 المدعى من لا يحجر على الخصومة اذا تركها والمدعى
 عليه من لا يحجر على الخصومة اني على الجواب وقا
 محمد رحمه الله في الاصل المدعى عليه هو المذكر
 وانما انصرف عليه لانه اذا عرف المدعى عليه
 عرف المدعى ولو كانت الدعوى غير صحيحة فادع
 المدعى عليه انه دفع هل سمع وهل يكون ابنا
 دفعه من غير تصحيح الدعوى كذا في المنبع **وفي**
 المحيط الفاضل محييا سأل المدعى عليه جوابه
 فان سأل وطالبه واسأل وجب عليه الجواب
 فاذا وجب عليه الجواب فلا خلاف انما ان اقر او
 انكر او سك فان اقر ففصل الفاضل على المدعى
 عليه بموجب اقراره لظهوره قد عواه بالاعتراف
 وان انكر سأل الفاضل المدعى البيينة المظنة لانه

دعواه فقال لك بيينة لقوله عليه الصلاة
 والسلام من احضم الحضرى والمدعى بين
 يديه فقال للمدعى منها لك بيينة فقال لا
 قال لك بيينة فان احضمها قضى بالبيينة فاذا
 انى المدعى مبايعة فقد ترحم جانب الصدق به
 لكن عارضة شهادة الاصل فان التزم حلف في
 الاصل برئته وعن الحقوق عرته فلا يؤخرها
 آخر ليكون شغلا حجة مؤنة اشى **وفي**
 المنبع قال ابو حنيفة رضى الله عنه اذا قال
 المدعى لا بيينة لي ثم جاء بالبيينة هل يقبل ام لا
روى الحسن عن ابى حنيفة رضى الله عنه يقبل وروى
 عن محمد رحمه الله لا يقبل **وفي** القضاوى
 الطبرية واذا قال المدعى عليه هذه سوال
 الفاضل اياه عن الدفع لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد
 قيل حيان يكون المسئلة على الخلاف بين ابى حنيفة
 ومحمد رحمه الله فبأنى بناء على هذه المسئلة ولا
 يحيط عن ابى يوسف رحمه الله رواية في هاتين
 المسالتين وكذا لو قال المدعى كل بيينة اتى بها
 فممن هو روى وكذلك لو قال كل شهادة شهاد

يا فلان وفلان على فلان بهذا الحق فلا حلف
 فيها ثم ادعى بعد ذلك شهادتها عليه وجاء
 بها شهدان عليه فهو على هذا الخلاف ودفع
 الدعوى كما هو صحيح. فكذلك دفع الدفع فصاعدا
 هو المحار. **وفي** الولوي **رجل** اذعى على رجل
 شيئا من الدين والدرهم والعروض والصاع
 وانكر المدعى عليه كله وادعى حليفه فالقاضي
 يجمع الكل ويحلفه مينا واحدا. **وفي** المنع هذا
 اذا حلف فان سئل عن المين. ولم يحلف فقصى القاض
 بالنكول واو لمرة وموالمذهب حتى لو قصى
 بالنكول مرة وجب قضاؤه في الصحيح الا ان الحضا
 رحمه الله تعالى قال ينبغي للقاضي ان يقول له. اني
 اعرض عليك المين ثلاثة مرات فان حلفك واوضحيت
 عليك. **وفي** الكافي القدر بالثلاث في عرض
 المين لازم في المروي عن ابى يوسف ومحمد رضي الله
 عنهما. وبه قال احمد ولكن الجمهور في العرض
 ثلاثة بطريقين الاحباط وبه قال مالك والشافعي
 رضي الله عنهما. **وذكر** في المحيط ولو قال المدعى
 عليه بعد ما سئل عن المين ثلاث مرات انما احلف عليه

قبل القضا بالنكول وبعد القضا لا يحلفه وعنه
 الشافعي رحمه الله لا يقضى بالنكول ولكن يرد المين
 على المدعى وموالمذهب مالمالك واحمد رضي الله تعالى
 عنهما. **وفي** المحيط ويجوز رد المين على المدعى على
 وجه الصلح. **وذكر** في الجامع الصغير ان الصلح
 على المين طارضا لا يكون له ان يستحلفه على ذلك ابدا
 ولما جاز الصلح جاز ايضا رد المين على المدعى على
 وجه الصلح. **وفي** الدخيرة **رجل** له على آخر
 الدين درهم مؤجله فطلب رب الدين من المدعيون
 كفيلا قالوا ص لاخير على اعطاك الكفيل وبني
 ظاهرا وايدى عن اصحابنا ان له ان يجالسه باعطا
 الكفيل وان كان الدين مؤجلا ولم يطلب المشتري من
 البايع كفيلا بالدين. **وفي** المسقى قال رب الدين مديون يريد
 الشفاعة له الكفيل. وان كان الدين مؤجلا انتهى
وفي المسقى قال ابو جعفر يريد ان يعقبه فاستحق
 بعد واستحق الامار الثاني اعد الكفيل وقضاهما
 وعليه المديون ويجعل كانه كفيل بما داب لها عليه

على
 حلف المين
 وجه الصلح

وفي المحط لو افنى يقول الامام الثاني في سائر
 الديوه باخذ الكفيل كان حتما وفقا بالناس
 عين في يد رجل ادعى احرانه ملكه اشتراه من
 فلان الغائب وصدة ذواليد على ذلك قالوا
 لا يامر ذاليد بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون
 قص على الغائب بالشرا باقراره كذا في العاد
وقه ايضا اذا ادعى على رجل انه قتل عن
 فلان بما يدوب له عليه فامر المدعي عليه بالكفالة
 وانكر الحق فامر المدعي البينة ان يدا ب له
 على فلان كذا فانه مقتضى له بها في حق الكفيل الحاضر
 وفي حق الغائب جميعا حتى لو حضر الغائب وانكر لا يفت
 الى انكاره **رجل** قال لامرأة رجل غائب ان زوجك
 وكلني اراملك اليه قالت انه قد طلقني ثلاثا واقامت
 على ذلك البينة مقتضى نصرة الوكيل عنها ولا مقتضى
 بالطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق
 يحتاج المرأة الى اقامة البينة قال لامرأة ان طلق
 فلان امراته فاستطلق ثم ان امرأه الحالية ادعت
 ان فلانا طلق امراته وقلنا غائب وزوج المدعية
 حاضرة واقامت البينة لا قبل ولا حكم بوقوع الطلاق

على ان يثبتها على طلاق فلان الغائب لا يقع
 ذلك ابدا القضا على الغائب وقد افنى بعض
 المشايخ فيقول هذه البينة وبوقوع الطلاق
 الا ان الاول اصح الانسان اذا اقام بینه على
 شرطه بانيات فصل على الغائب فان لم يكن فيه
 ابطال حق الغائب قبل هذه البينة وينصب
 الحاضر خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب
 من طلاق او عاق او بيع او ما شئت ذلك افنى
 بعض المشايخ ان سئل ومقتضى على الحاضر والغائب
 جميعا وبه احدى سمي الاسلام الا في جدي رحمه الله
 فقال لو طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل
 المديون اذاه والمديون غائب فامر الكفيل بنية
 على او المديون قبل ومثب الكفيل خصما عن المديون
 لانه لا يمكنه دفع ربا للمال الا بعد ان ينصب خصما
 عنه **وفي** المحط وسائر الفوائد اذا ادعى انسا
 على آخره الفاضل فله ان يحرر لا ينفى عليه فلا يجوز
 ولو حكم عليه بالحرر ايضا وتفسير السحر ان ينصب
 السحر وكلا على الغائب بيمين الخصومة عليه ولذلك
 لو احضر رجل غيره عند الفاضل لبيع الخصومة عليه

والقاضي فليعلم ان المحضر ليس خصم فلا تنفع الخصومة
 عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن الخصم المحض في بيته
 ولا يحضر مجلس الحكم بعد ما ثبت القاضي امتينا على
 دأره ونودي على باب داره **وذكر** وشيئا ذات
 الجامع وجل غائب فجاز جل وادعى على رجل
 ذكر انه غرم الغائب وادى الغائب وكلة بطلب
 كل حتى له على غرمائه بالكوفة وبالحصومة منه
 والمدعى عليه ينكر وكانه ما قار المدعى بيته
 وكان له وقضى القاضي عليه بالوكالة قال
 صاحب الفصول هذه دليل على جواز الحكم على المحضر
وفي ادب القاضي ان الحكم على المحضر يجوز وقيل ينبغي
 ان يكون هذه المسئلة على روايتين وادعى على وكيل
 الغائب وعلى وصي الميت قضى على الغائب وعلى الميت
 ولا ينفى على الوكيل والوصي وكتب في السجل انه
 قضى على الغائب وعلى الميت بحضرة وكيله وحضرة
 لان هذا قضا على الغائب بعد القادر **وفي**
 الواقعات ادعى بالبيعة وعطى المقتضى عليه
 وله مال عند الناس لا يرفع الى القاضي له حتى يحضر
 الغائب **وذكر** في اجاس الماطني رحمه الله تعالى

وزاد

وزاد الا ونسبة المرأة والاولاد الصغار والاولاد
 ولوان رجلا طال القاضي وقال ان هذه الدابة
 ودعية عندي وقد غاب المالك ولم يترك العقدة
 فزنى بالاتفاق عليها ارجع بالعقدة عليه او قال
 القبط هذه الدابة او رددت هذا الا
 من مسيرة سفد والمالك عايت فطلب منه ان
 يقضى بالعقدة حتى يرجع على المالك فان القاضي
 فبالمنه البيعة فان اقام قضى بالبيعة على القاضي
 فاذا حضر رجع عليه واذا قال العديم للطالب
 ان لا افضلك صاحب الزور فانراه كذا فتواري
 الطالب وعنى المطلوب ان لا يظهر اليوم فحذرت
 في بيته فاحضر القاضي بالقضية فصب عن الغائب
 وكلا وامر الوكيل بتقبض المال من المطلوب حتى يرد
 قبض المال وحكم به حاكم اخر فانما ابو يوسف رحمه
 الله تعالى قال لا يجوز كذا ذكر في اخر الا قضية
 وهذه اقوالهم وان خض قول اني يوسف رحمه الله باله
وذكر الماطني رحمه الله ان القاضي ينصب ويكلا
 عن الغائب وتقبض ماله ولا تحت المطلوب قال
 الماطني وعليه السنوي **وذكر** وشيخ الدين رحمه الله

في فادونه اذ عني في يد رجل وازاد احصاءه
 بحجر القضا فانكر المدعي عليه ان يكون في يده
 فيما المدعي بشا هذين شهد ان هذا العكس
 كان في يد المدعي عليه قبل الخارج بئنه هل سمع
 وهل جهر المدعي عليه على احصاءه بهذه البينة
 ام لا كانت واقعة القوي ويتبع ان يسئل
 لانه ثبت في يده في الزمان الماضي ولم يثبت
 حوزة من يده **وقد وقع الشك في زوال**
 تلك البينة فثبت اليه ما لم يوجد الريل **قال**
 سمي الامة الحلواني رحمه الله تعالى ومن الموقوفات
 ما لا يمكن احصاءه عند القاضي كالصبرة من
 الطعام والمطبخ من الغنم والقاضي فيه
 بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو يثبت له ذلك
 وان كان لا يثبت له الحضور فان كان ما ذكروا
 بالاجتهاد في بعت حليفه الى ذلك الموضع وهو
 نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره ووقفت
 الدعوى في محل ولا يقع باب داره او يات من
 نائبه حتى يخرج لسيار اليه اليهود فانه يخرج
 الى باب داره بحضوره **وفي القدر** اذا كان

المدعي يدعي شيئا فقد رتب له كالدخلى فالحاكم فيه
 بالخيار ان شاء حضر وان شأ بقى امينا قال جلا
 في الاسلام على الزدوي اذا كانت المسئلة مختلفة
 فبعض القاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة فان كلفه
 ولم يبين سمع دعواه **وفي الملبوط رطل ترك**
 الدعوى فلا له ولا يثبت سنة ولا يثبت له ما نفع
 من دعوى شرعية ثم اذ عني بقية ذلك لا سمع دعواه
 لان تركه مع الممكن دليل على عدم الحق فلا هو
وذكر في المحيط رطل له على آخر فلوس او طعام
 فاشترى ما عليه يد رايهم او ذنانير ونقود فاقبل
 نقد النمن كان العقد باطلا **وفي القمادي**
 رحمه الله وهذا افضل من خطبة والنازع
 عاقلون فان العادة فيما بين الناس ان من كان له على
 آخر حطة او صغير او ما اسبه ذلك فصاحبها
 ياخذ من عليه عند غلا السعوط بالذهب والفضة
 عن ذلك ويسمونه فيما بينهم بغير الحطة وانه
 فاسد لكونه افرقا عن دين بدين **وفي الدخيرة**
رطل اذ عني دار او عقارا اخر او موقولا في
 يد رجل كما مطلقا واقار البينة على الملاك المطلقا

المدعي عليه
 فطرس
 سكراته وكماله

يعنى بئنه الخارج عند علمائنا الثلاثة وهذا
 اذ لم يذكرنا رجا واما اذا ذكرنا ان كانا سوا
 يعنى الخارج وان كان احدهما سبق يعنى
 للاسبق نارجا ولو ادعى حاربا وقال في دعواه
 هذه الحاربا عن منتهى فقال المدعى عليه
 اني اقيم البئنه ان هذا الحاربا ملكي وفي يدي منه
 ستة او ثمانية ذلك يعنى للمدعى ولا يلفظ
 الى جهة المدعى عليه لان ما ذكر المدعى من النارج
 نارج عية الحاربا عن يده لا نارج ملكه فكان دعواه
 في الملك مطلقا خالفا عن النارج وصاحب اليد
 ذكر النارج الا ان النارج حالة الاستعداد لا يطبق
 عند اى حيفه رحمه الله وكان صاحب دعوى اليد
 دعوى مطلقا للملك كدعوى الخارج فيبقى بئنه
 الخارج اشئ وفي العادي الخارج و ذو اليد
 اذا دعيا الشرايين واحد فاما ما بينه ولم يور
 يعنى لذي اليد فان اخرج الخارج لا يعمل به لان
 النارج في حقه خبر والعقب في حقه ذي اليد
 معان وانما دليل على سبق غيره والعائنه
 اقوى من الخبر الا اذا رجا ونارج الخارج سبق

فبئنه يعنى الخارج **وفي** شرح اذ بالفاضل للحكا
 البئنه وان ادعى ان البا ومات وهو وارثه
 لا وارث له غيره وادعى دارا في يده رجل اشئ
 كانت لانيه ومات وترك ميراثا له والذي في
 يده الدار سكر ذلك فاقام المدعى بئنه ان
 الدار كانت لانيه مات وترك ميراثا له وانهم
 لا يعملون لانيه واران غيره فان الحاكم يحكم له بالدار
 لانه اثبت سببا للملك لنفسه بالحجة يعنى له به
 قال ولو ان رجلا مات وله ورثة فحضر واحد
 منهم وادعى وفاة ابيه وادعى دارا في يده رجل
 اما كانت لانيه مات وترك ميراثا له ولساير
 ورثته ابيه ومن فلاح وفلاح وفلاح والذي
 في يده الدار يحجده هذه اكله فاقام الاخر شاعدا
 على وفاة ابيه وعدة ورثته وان هذه الدار
 لانيه مات وترك ميراثا له ولم يحضر منهم وارث
 غيره فاقام الفاضل بئنه ذلك ويحكم بالدار لانيه
 ويدفع الى هذا الذي اقام البئنه حقه منها
 لان الواحد من الورثة يمتنع خصما فباغت
 للبئنه وعلى الميت واما حصص الباقي فانها تترك

وبزده فكلما حضر واحد منهم اخذ حصه منها
 ولا يكتسب عادة البينة ان كانت لا يسه
 هذا قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى يدفع الى المدعى حصته
 منها ويترفع الباقي من يد المدعى عليه ويجعل
 على يد عدل حتى يحضر من يفي من الورثة واجبوا
 على ان المدعى عليه لو كان مقرا دفع الى الوارث
 نصيبه والباقي ترك في يد ذي اليد اذا حضر
 وجلا وادعى دارا في يد رجل لا يسه مات
 وترك ميراثا له واقام على ذلك بقبلة ولم
 يستد على عدو الورثة ولم يعرفهم ولكن
 قالوا تركنا ميراثا لورثته فانه لا يقبل قدم
 الشهادة ولا يدفع اليه شي حتى يقيم عليه ثبته
 على عدو الورثة لانهم ما لم يسهوا على عدو
 الورثة لا يصير نصيب هذا الواحد معاوماتا
 والفضا بغير المعلوم مستعذر وهو ههنا

ثلاثة فصول

الاول هذا والاني لو شهد اليهود انه اسبه
 ووارثه لا نعلم له وارثا غيره فان القاضي

بعضي

يقضي بجميع الرزلة له من غزنلو و والا ان استند
 انه من فلاح مالك هذه الدار ولم يسهوا وعلى
 عدو الورثة ولم يسهوا في سها دهم لا نعلم له
 وارثا غيره فان القاضي سلقه في ذلك ومات
 على قدر ما يرى فان حضر وارث غيره قسم المال بينهم
 ولم يحضر وادفع الدار اليه وهل ياخذ منه
 كقبلة بما دفع اليه قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يأخذ منه قبلة وقال ابو يوسف ومحمد رضي
 الله عنهما ياخذ منه قبلة ثم انما يدفع الى
 الوارث الذي حضر جميع المال الا بقدر النور
 ان كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره كالاب
 والاب اما اذا كان ممن يحجب بغيره كالخبر والاف
 والعم فانه لا يدفع اليه المال واذا كان
 ممن لا يحجب بغيره ولكن خلف نصيبه كالزوج
 والوجة فانه يدفع اليه اقل النصيبين
 وقال محمد رحمه الله او فر النصيبين النصف
 للزوج والربع للمرأة وقال ابو يوسف رحمه
 الله اقل النصيبين وقول ابى حنيفة رضي الله
 عنه مضطرب في بعض ما قل قول محمد رحمه الله تعالى

فيما اذا كان الميت امرأة والمدعي زوجها وفي بعض
 مثل قول اني يوسف رحمه الله تعالى ثم اذا ثبت
 عند اني يوسف انه يدفع اقل النصيب فقد
 احلنا الروايات عند ذلك اما اذا كانت المرأة
 زوجها والمدعي عليه امرأة فعليه رواية واثان
 في ظاهر الرواية عند دفع اليها ربع التمسك
 قد يكون الزوج اربع نسوة فيكون نصيبها
 ربع الثمن وفي رواية اخرى عن اني يوسف رحمه
 الله انه يعطى لربع الميراث كما ذكر عن محمد
 واما اذا كان الميت امرأة والمدعي زوجها
 فعليه رواية ايضا في ظاهر الرواية عند
 اني عن اني يوسف رحمه الله يدفع اليه الربع اني
المساومة وما يشبهها
 كالابتداء والاستعارة والاستعارة والاسبقية والاسبقية
 سيقها بقرابته لذي اليد وما من من
 الدعوى نفس المساومة وغيرها طلب نكاح
 الامة مانع من دعوى تملك وطلب نكاح
 الحر مانع من دعوى نكاح وفي القنية
 احضر من الميت فادعي ان ابالك فاحذر مني لدا

كذا في بارا

دينار وشارا الى الابن وللمنكر اسم الابن منه
 او منه اليهود بنحو ما ذكرنا لا يصح ومشرط
 اسمه ونسبه وفيه ايضا قال المدعي عليه
 المدعي لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبيعة ادعى الاصل
 لا شفع ولو ادعى اقرار المدعي بالوصولة والاصل
 سمع الشئ والله سبحانه وتعالى اعلم
نوع في كفة اليمين والاستعلاء
 حلف المدعي عليه بالله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطوائف في كان منكم عالما
 بالحلف بالله تعالى او لغيره وفيه الميوط الحر
 والمملوك والرجل والمرأة والناس والطالح
 والكافر والمسلم في اليمين سواء وتعليق اليمين
 بذكر او وصف الله تبارك وتعالى بان يقول
 له الفاضل قل والله الذي لا اله الا هو عا لم
 العيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب
 العالب المدرك المملك الذي يعلم من السر
 ما يعلم من العبادية ما لفلان هذا عليه ولا
 قبلك هذا المال الذي اذعاه وموكله او كذا
 ولا شيء منه والاخبار في صحة التعليق الى

المدعي عليه
 المدعي لا اعرفك
 ادعى الاصل لا شفع

الى القاضي زيد ما شأنا من اسماء الله تعالى وصفاته
 وسفوف ما شأنا ولكن عاظمها عن الواو العاطف
 للاكبر عليه اليمين او المسحوق بين واحدة حتى لو
 قال والله والرحمن والرحيم بصيرة ايمانها خلف
 المشايخ وحمد الله تعالى فيه منهم من يقول القاضي
 بالحياد ان شاء غلط وان شاء لم يغلط في كل مدعي
 به وعلى كل مدعي عليه. ومنهم من يقول يعتبر
 حال المدعي عليه ان عرف بالصلاح انفق بذكر اسم
 الله تعالى. وان عرف بغير ذلك الوصف غلط
 في اليمين ومنهم من قال يعتبر حال المدعي به
 ان كان ما لا عظمها غلط في اليمين وان كان صغيرا
 انفق بذكر اسم الله تعالى. ولا حلف بالطلاق
 ولا بالعاق. ولان اليمين بينهما يمين بغير الله تعالى
 واليمين بغير الله تعالى لا يجوز. وقيل في زماننا
 اذا الح الحضم سباح للقاضي ان حلف بالطلاق
 والعاق لغلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى
 وكثرة الاستماع بالطلاق والعاق كذا في
 الهداية وغيرها ولا يغلط اليمين بزمان ولا
 مكان عندنا **قال** وحلف اليهودي بالله تعالى

الذي انزل النور انا على موسى عليه السلام والنظر
 بالله تعالى الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 والمجوس بالله الذي طوى النار. وعمران حليقة
 ورحمة الله لا يحلف احدا الا بالله تعالى
 ولا يحلف الا بالله **قال** قيل ما الفرق
 بين يمين المجوس والرومي حيث جوار العليق الميمون
 في حق المجوس بذكر النار ولم يحذروا في حق الرومي
 بذكر اسم الحضم **قلت** انا امر ما بالها باليمين
 والرومي لا يمين اخذوها الله فامرنا بالها بالها
 بخلاف الرومي لا يمين لم يخذوها الله كما امرنا بالها
 في النسخ **وفي** الخلاصة ولو حلف القاضي
 بالطلاق فنكح وقضى بالمال لا ينفذ قضاءه
 العلامة عبد الواحد الشيباني رحمه الله
 عن المرأة اذا كانت تعلم بالنكاح ولا تجه منه
 فقسمها لا يمين النكاح والزوج ينكحها اذا صنع
 القاضي لا ينفذ هذه المرأة معلقة ابد المدعي قال
 مستحلف القاضي فقول ان كانت هذه المرأة لك
 في طالق حتى تنزع الطلاق باليمين ان كانت امرأة له
 فخلص منه وحل للزوج **وفي** النسخ هل يحلف

على الحاصل أو على التبع فصداني حنفة أو حنفة
 الله تعالى حلف على الحاصل وعند أبي يوسف
 رحمه الله حلف على التبع قال سؤالا ما حلف الأسلا
 رحمه الله فيوض على التبع الفاضل وذكر في الو
 انه حلف الصبي المأذون ومضى سكوته وعن
 رحمه الله انه لو طعمه ومضى ثم ادركه لا
 يمين عليه وانه دليل على ان يمينه معتبرة وذكر
 في اقرار العاوي والعيان ان الصبي الخارج والعبد
 الخارج يستحلف ومضى عليه سكوته ويجوز
 الاضمار عن اليمين بالدراسم وكذلك يجوز الصلح
 عن اليمين على دراسم حتى لا يكون الدعي ان حلف
 المدعى عليه بعد ذلك لان الاضمار عن
 اليمين صلح على انكار وبعد الصلح على انكار
 لا يسمع دعوى المدعي فيما وقع الصلح عنه
 ادعى على امر مالا فانكر واداد المدعي
 استحلافه فان الدعي عليه ان المدعي قد
 حلفني على هذه الدعوى عنه فاضي ببلدة كذا
 فانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه يمينه
 على ذلك يقبل وان لم يكن له يمينه واداد

حلف

حلف المدعي له ذلك لانه يدعي انما حلف في اليمين
 ولو ادعى المدعي عليه انه ابرأني من هذه الدعوى
 فان للقاضي حلفه ان لم يبرأني عن هذه الا حلفه
 القاضي لان الدعي بالدعوى استحق الجواب على
 المدعي عليه والجواب اما بالاقرار او بالانكار
 وقوله ابرأني عن الدعوى ليس باقرار ولا انكار
 فلا يكون مسموعا من المدعي عليه ومثال آخر
 خصمك ثم ادع ما شئت وهذه اخلافا لما لو قال
 ابرأني عن هذه الالف فانه حلف لا دعوى
 البراءة عن الاول اقرار بوجوب المال والاقرار
 بجواب ودعوى الا برأستقط فثبت عليه الاستحلاف
 ومن المتأخر من قال انه حلف المدعي على هذه الدعوى
 ومضى دعوى البراءة عن الدعوى كما حلف المدعي على
 دعوى التحليف واليه مال خمس الامة الخلاوي وعليه
 اكر قضاة زماننا **وفي** القسبة ادعى المدعيون
 الاصل فانكر الدعي ولا يمينه له فطلب يمينه
 فقال المدعي اجل حتى وانكحتم ثم استحلفني فله ذلك
 وزماننا انتهى اذا اقر الواهب ان الموهوب له قبض
 الموهوب في المجلس او بعده بمدة ثم قال بعد ذلك انه

لو سبق وكتب اقررت به كاذبا وسأل القاضي
 ان يحلف المومنون له فقبض المومنون بالله له
 قبضه عن هذه الهبة التي ادعى لا تعد سما
 لا يحلفه لان الخلف يترتب على دعوى صحيحة
 والدعوى لم يصب ههنا مكان الشاقض
 وعلى قول ابي يوسف رضي الله عنه يحلفه بالله
 بعد قبضه بحكم الهبة التي يدعيها وعلى
 هذا الخلاف اذا اشترى شيئا واقر البائع
 بحكم هذا الشراء الذي يدعيه وعلى هذا
 الخلاف اذا اشترى شيئا واقر المشتري سبق
 المشتري منه ثم ادعى انه لم يصب وطلب من
 القاضي ان يحلف البائع بالله لقد سلمت الى المشتري
 واقر البائع بحكم هذا الشراء الذي يدعيه
 وعلى هذا الخلاف اذا اشترى شيئا واقر البائع
 سبق البائع ثم ادعى انه لم يصبه واذا حلف
 المدعي وزب الدارين واقر سبق الدارين واستند
 عليه ثم انكر القرض خلف الدارين والمقدر
 على نفسه بدين رجل ثم انكر الدارين وقال
 لا شئ له علي وانما اقررت بذلك كاذبا وطلب

لمن

بمن المعقولة الكل على هذا الخلاف واذا يوسف
 رحمه الله يقول المعتاد فيما بين الناس ان المقرض
 كسبا ولا حظ الاقرار ومهد عليه قبل قبض
 المال فلو كان الشاقض ما فاعا صحة الدعوى
 والاستحلاف يطول حقا وان قال ابو يوسف
 رحمه الله **اربعة اشياء يحلف القاضي**
الحصم فيها قبل ان يطلب المدعي ذلك احد ما
 الشفع اذا طلب من القاضي ان يفتي بالشفعة
 حلفه بالله تعالى لقد طلبت الشفعة حين علمت
 بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وهو قول
 ابي ابي ليل رضي الله عنه وعذا في حصة ومحمد
 رحمهما الله لا يحلفه **والثاني** المكر اذا بلغ
 واحاربت العزقة وطلب القريب من القاضي
 يحلفه بالله لقد احاربت العزقة حين بلغني
 وان لم يدعيه الزوج **الثالث** المشتري اذا اراد
 الرد بالعيب حلفه القاضي انه لم يرض بالعيب
 ولا عرضة على البيع منذ رآه **والرابع**
 المرأة اذا سالت من القاضي ان يقرض لها
 المفقدة في مال الزوج العايب حلفه بالله

فقال ما اعطاك نفقتك حين خرج وعيانت يكون
 مسئلة النفقة في طهر جميعا ادعى النفقة
 بالجوار فقال القاضي للمدعى عليه ما ذا تقول فيما ادعى
 فقال لا اذكر لاني هذه الطفل صح اقراره لانه لا
 الذار في يده واليد دليل الملك فكان اقرارا على
 نفسه فيصح فان قال النفع للقاضي حلف بالله تعالى
 ما انا شفع فان لا يحلف لان اقرار الاب بالنفقة
 على انه يصح فلا عين الاحتلاف وهذا من جملة
 الحيل والمخارج في الخصومات وان اراد الشئع
 ان يضم البينة على الشراء كان الاب خصما وسمع
 البينة عليه لان الاب قاهر مقام الابن ولو كانا
 الابن كبير كان خصما فله اهتيا
 الشهادة العامة على عوق العبد لا تقبل بدون الدعوى
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلا فالتما وتقبل
 البينة على عوق الامة وطلاق المرأة حسبة
 من غير الدعوى ولا يحلف على عوق العبد حسبة
 بدون الدعوى عند ابي حنيفة رحمه الله خلا فالتما
 لها بالاشاق وهل يحلف على عوق الامة وطلاق
 المرأة بدون الدعوى اشار محمد رحمه الله تعالى في

السيد الكبير وفي آخر كتابه الحرث انه يحلف وهكذا
 ذكر في شرح العدة وروي **وفي** خمس الامة السرخسي رحمه الله
 انه لا يحلف فلما مثل عبد في يده رجل
 اقام البينة انه حر وقال ذواليد انه عبد فكذا
 او دعيه او اجره مينة ذواليد اولى بخلاف
 ما اذا اقام العبد البينة على مولا فانه حر الاصل
 واما الاصل بينة انه عبد فمينة العبد اولى
 لان المولى يصلح خصما لابنائه بينة البينة الحرة
 اما ههنا فالمودع ليس خصم لكن بحال بين العبد
 المودع وبين ذواليد ولو قال العبد اعفني فلان
 وذواليد لم يسم البينة على الايداع والاحارة بينة
 وبيل العبد لانه اقر بالرق ثم ادعى العفوق ولو كان رجلا
 قدم بكرة ومعه رجال ونساء وصبيان عذرونه
 وسم في يده فادعى انهم ارقا وادعى انهم احرار
 كانوا احرار ما لم يسمروا له بالملك بسلام او بيع او
 نفوق له بينة وان كانوا من اهل الهند او الهند
 او الروم **وفي** الجامع الصغير غلام في يده رجل
 قال انا حر وقال الذي في يده انا عبد ان كان لا يعتبر
 عن نفسه فالقول قول ذواليد وهو كالمشاع وان كان

بالقانون صغيرا عبرة القول قول الغلام ولو اقام
 البينة هذا على الرق وهذا على الحرية فبينه الغلام
 اولى ويجوز ان يكون القول قوله والبينة يثبت
 كالمودع اذا قال رددت الودعة كان القول قوله
 ولو اقام البينة فالبينة يثبت **وفي** القول بالحي
 ولو باع رجل رجلا وقبض المشتري وهو ساكن
 فهو اقراره بانه عبده لانه اذا تصرف بحري
 به المالك تصرفا يوجب حقا في المحل وهو ملك الرقة
 واليد والامانة مثل هذا التصرف يكون اقرارا
 بالرق والملك ولو عرض عبدا او امة على رجل وهو
 ساكن وهي سائمة ولم يبع لم ينع حران
 صفة فالنهي **وفي** ادب القاضي **رجل** قال لا خير
 ان فلانا المتب او صا اليك وجعلك فيما في ماله
 وانكر الوصي فلا يمين عليه **ولذا** قال ان قلنا
 وكلنا بطلب حقوقه ولي على موكله قال وانكر الوكيل
 الوكالة لا يمين عليه **واذا** ادعى المشتري ابي
 الثمن والبايع ينكر خلفا لبايع وكذا المستقرض
 ادعى انما القرض ولو ادعى المصارف والشريك
 دفع المالك وانكره بالمال العنصر خلفا لمصارف

والشريك

والشريك الذي كان المال في يده امانة ٢٧ المال
 فانه يمين امانة والقول قول اليمين مع البينة
 واذا ادعى المشتري انما الثمن وانكر البائع
 فالقاضي انما يحلف اذا طلب المشتري عبده ولو حلف
 القاضي بغير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه فليس
 له ذلك ثم اذا حلف البائع انه لم يستوف الثمن وكان
 المشتري انما ادعى بالبينة على البينة فالقاضي لا يحلف
 المشتري على ادعاء المالك بل يمسكه ثلاثة ايام
 بشرط ان يدعي حضور اليهود اما اذا قال
 يهودي غيب يقضي عليه بالمال ولا يمسكه لئلا
 في العادي **وفي** القسبة اقام المدعي بينة
 وقال المدعي عليه ان لي دفعا سرعا للقاضي
 ان يقضي اذا اقام البينة القابلة ولا يثبت
 الى مثل هذه القابلة **قال** ابو حامد رحمه الله
 يحلفه ان ياتي بالدفع فان ابطا كان له ان يقضي
 وسبق له حق الدفع اقام المدعي بينة وطلب
 القاضي من المدعي عليه دفعا فجرحه يقضي العا
 يعني لا يوحز **وقال** ابو حامد رحمه الله يقضي
 والقاضي طاله في ما خيرا الحكم **وفي** الكرايم

رحمه الله ناخر الفضا بعد ثبوت الحكم ظنوا
 اني بدفع صحيح وقضى القاضي بطلان دعوي
 المدعي ثم اعاد المدعي عند قاض آخر لا صالح
 المدعي عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقص
 الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينة انتهى كالأول في
 المدعيون اذا اختلفوا لادب عليه ثم اقام المدعي
 بينة على الدين فثبتت رحمه الله لا يظهر له
 في اطلاق لان البينة حجة من حيث الظاهر ولا
 يظهر له في عينية وعدا في يوسف رحمه الله
 يظهر له في عينية ولا يمين في الحدود سواء
 كان موقفا موقفا على الله تعالى نحو حدة الزنا
 وشرب الخمر وحده السرقة او كان دارا من حق
 الله تعالى وحق العبد نحو حدة القذف حتى ان
 من ادعى على اخوانه قذف وانكر القاذف لا يمين
 عليه فيه **واما** في السرقة فان السارق
 يتخلف لأجل المار اذا اراد المالك اخرا المالك دون
 الفظع وتعالى له حينئذ دفع ذكر السرقة اذا
 ودع سائر ماله فيكون له عليه عين وفي
 الفضا في النفس والطرف يتخلف الا ان في الطرف

سفي

سفي الفظع وعندها سفي المار وفي النفس
 لا سفي بالكل عند ان حقه رحمه الله ولكن
 يحبس حتى يقرر وحلف وعندها بعض المنة
 ادعى على اخوانه قال له ما حقي او ما كانوا
 اذ يدعون او ادعى له حقه او لطفه او ما اسبه
 ذلك من الامور التي توجب العترة واذا حلفه
 قالوا من حلفه لان العترة تخص حق العبد ولهذا
 ملاك العبد اسما طه بالصواب والصغر لا يمنع
 وجوبه كذا في العبادي وفي قاضي قاض خا
 لو وجب العترة على الاخرى فانه حلف وصورة
 عمله انما سئل له القاضي عليه عترة الله ومثاقه
 اذا كان له ما كذا فادعى برأيه يتم بغير حلف
 ولا سفي بالله ان كان له الالة او السار برأيه
 يتم في هذه الوجوه يصير مقرا بالله تعالى
 ولا يكون حلفا **رجل** ادعى انه وكل العا
 بعض الدين او العترة او برهن على الوكالة والمال
 قبل وان اقر بالوكالة وانكر المال لا يصير حفا
 ولا سفي البينة على المار لانه لو ثبت كونه
 خصا بما قرأ المطالب لانه ليس بحجة في حق الط

في النكاح
 في النفس لا تقضي

المال

وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يخلط
 على الوكالة وذكر الحضا رحمه الله تعالى
 انه يخلط على الوكالة والاول اصح وفي المقي
 المظلوله اذا كان مرضيا او امرأة سعي من
 يخلطه وقال الامام رحمه الله لا يخلط من
 عليه الدين الموكل قدومه الفاضل قبل الحل
 وخلص الفاضل ماله اليوم قبل ان يخلط
 الفاضل ان كان الخالف لا يولي بالافاضه
 لا باس به ولكن ليس للفاضل ان يقبل منه
 بكل حلفه بالله تعالى ماله قبل ان يخلط
 الفقيه رحمه الله تعالى على ان قوله ليس
 قبل اليوم اقرار ولا يخلط الى قول بعض
 الحكماء انه اقرار بالدين الموكل فيحتمل الما
 وذكر الناطقي رحمه الله عليه دين موكل وافر
 به وادعى الاجل لا يصدق الفاضل
 فحمله ان يقول للفاضل سله احواله او يوطئه
 ان ادعى الحال يخلط بالله تعالى ما عليه هذه
 الالف الى غيرها وان حلف بغير هذه الطريق
 حلف وفي المحط للمرأة انما للموكل وان

لا يخلط
 من حلفه
 رخصه ان يخلط

الدين العام

ين

يمكن لها ولا نه المطالبة وكذا الدين الموكل
 رجل اخذ دراهم ممنى عليه واسد ها الا قد
 ورد الى الدافع ويسترد وان انكر الدافع ان يكون
 واسد فوعده فالقول قول الفاضل لانه ينكر اخذ
 عندها وهذه اذا لم يقربا سبعا حقه او الجرم
 فان كان اقرار لا يرجع ان انكر الدافع ان يكون ماله
 وفي القسمة رجل طلب دين من المديون
 فاعطاه الدين الحظية ولم يبعها منه ولم يخل
 انما من الدين فهو بيع الدين وان كان قسما اقل من
 الدين فان كان السعد بينهما معلوما يكون شيئا
 بقدر حصته من الدين والا فلا يبع بينهما وفي
 العادي لو كان رجل على رجل اخر دنانير فقام
 اما اعطيك بها دراهم فساو فربا الدراهم ولم
 يقع بيع ثم فارقته عن قبض ولم يستاق شيئا
 فله اطله جائز ويخوه عن كحد رحمه الله قال
 وقد وقعت واقعة القنوي في زماننا
 قلت وصورتها بالفارسية لكن عربا بعض الفضلاء
 الجمع على حيزه ودينه وعي ربه الدين اذا توافق
 مع المديون على ان يعطيه من الدرهم بمقدار ماله

عندة من الزمان وقد كان ذلك العذر في ملكه
والذرة في ذلك الوقت كل مائة من مائة
الآن وبالدن لم يقض الذرة في ذلك المجلس
ثم بعد أيام جاء وقضى ذلك العذر من الغلة
وقد تغير ذلك التعر اسفد البيع بينهما
فعلى قياس ما ذكر في هذا بينا له خبره ينبغي
ان يسفد البيع بينهما بالافار السابق والله اعلم
وفي قاضي الديار رحمه الله **رجل** له عند
رجل غلة دنيا فجازب الدين واخذ منه قاشا
من الحار بحسب الحطة وذلك اليوم بعد
الحطة كل مائة من مائة ثم لما حاسبه كان
السعر يوم الحساب كل خمسين من مائة فبان
حصل بينهما موافقة بان عيى الناس الحار
مقدار من الحطة فقبر ذلك العقبين وان
لم يحصل بينهما موافقة فتغير وقت الحساب
لا وقت الحرج واعبر بعض الناس وقت الحرج
مستدلا بان لو استخرج رجل من سمان جواب
واعطاه اغلب ثمنها بعينه وقت الحرج مستدلا
بان لو استخرج بعينه **وقال** الديار رحمه الله

والعصر

والعصر عندنا وقت الحساب ادعى المدعون
ان الدين كتب على وطاس ان الدين الذي على فلاحا
ابراه صبح وسقط الدين لان الكتابة المرسومة
المعونة كالنظمية وان لم يكن كذلك لا يصح
الابراء ولا دعوى الابراء ولا فرق بين ان يكون
الكتابة بطلب الدين او بعينه طلبه ولو قال
ترك الدين الذي لي عليك لا يكون ابراء او بطل على
ذلك الطلب في الحال **وقال** في خراثة الاكل عمالا
على قاضي صاب **رجل** كتب على نفسه بالاعلم
وخط معلوم من الحار واهل البلدة ثم مات
فجازبه بطلبه لما من الورثة وعرض خط
الميت بحرف ان من خطه حكم بذلك في تركه
وقد جرت العادة بين الناس حجة **وفي** جامع القضاة
ولو قال تركت حتى من الميراث او ابراء منه
او من حصتي لا يصح وهو على حدة لان الارث حرم
لا يصح تركه قال المدعي للمدعي عليه بعد الخصومة
وهيب وركت لا يكون ابراء ما لم يسل منك بخلا
ما اذا قال المدعي عليه ابراء من مالك على اوهبة
لصار وهيبا وركت او ابراء فخرج الجواب

المدعي
م كير

قال من كان في علي بن نفوس في جمل قال محمد رحمه الله
 هو على دعواه وقال ابو نونس قد رحمة الله هو على
 دعواه في العترة العامة لا في ابن ابراهيم الدعاء
 ثم ادعى عليه بالوكالة او الرضاية من غيره صح
وفي العادي **رجل** ادعى على آخر مالا فأنكر فقال
 المدعي انه كتب لي بذلك خطا فانكر المدعي عليه
 ان يكون خطه فامران كتب على يده فكتب وكان
 بين الخطين مشابهة ظاهرة على انما بخط كاتب
 واحد لا ينفي عليه بالمآل المدعي به لا هذا
 لا يكون اعلاما حاكما قال هذا خطي وانما كنية
 ولكن ليس على هذا المال فقال القول قوله ولا
 شيء عليه ثم قال الامام في كتاب الطلاق على الرسم
 في مسئله وقال لمرأته الطلاق لا يصدق فلذا
الاقرار **وفي** فتاوى الولوي رحمه الله **رجل**
 ادعى على رجل دارا او عبدا ثم قال المدعي للمدعي عليه
 ابرائيل عن هذه الدار وعن خصوصي في هذه الدار
 وفي دعوى هذه الدار فعدا قل باطل حتى لو ادعى
 بعد ذلك سمع ولو اقام البينة قبل خلافا ما اذا
 قال برئت لا قبل برئته بعد ذلك لا قوله ابرائيل

عن

عن خصوصي في هذه الدار خطابا للواحد فله ان
 يخاض غيره في ذلك خلافا قوله برئت لانه اصلا
 البراة الى نفسه مطلقا فيكون مؤبدا والله اعلم

نوع في الاختلاف

اذا اختلف المتيقنان في قدر الثمن او البيع بان ادعى
 المشتري ثمنه وادعى البائع الثمن او اعترف
 البائع بعد من المبيع وادعى المشتري الثمن
 فلا خلاف اما اذا كان لا حد بينهما او لهما بنية او لا
 بنية لهما ولا احدهما فان كان لا حد بينهما
 قضى لمن قامت بنية لانه تورده دعواه بالحجة
 وان اقام البينة فالبينة المتيقنة للزيادة
 او لان البينات شرعية للاثبات وان لم يكن
 لهما ولا احدهما بنية قبل المشتري اما ان يرضى
 بالثمن الذي ادعاه البائع والافضل البيع لان
 الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك برضا احدهما
 بانه عية الآخر فان لم يرضيا استخلف القاضي كل
 واحد منهما على دعوى الآخر وبهذا يمين المشتري
 في الصحيح ثم اذا اختلفا احدهما مستخلف الآخر فان
 اختلفا احدهما ثبت دعوى الآخر لان النكول بدل او اقر

ثم اذا تخالفا هل ينسخ البيع بنفس الخالف
 او ينسخ القاضي فقد اختلفوا فيه قال
 بعضهم ينسخ البيع بنفس الخالف وقال
 بعضهم لا ينسخ الا ينسخ القاضي عند طلبها
 وطلب احدهما وهو الصحيح هذا هو الكلام
 فيما اذا اختلفا في المبيع وحده او في الثمن
 وحده فاما اذا اختلفا في المبيع او الثمن
 جميعا بان قال البائع بعت هذا العبد
 بالثمن درهم وقال المشتري بل اشتريت
 هذا من العبد بالثمن درهم فان لم يكن لهما
 ولا احد منهما بينة تخالفا وتفاخرا البيع
 على ما بيناه وان كان لاحد منهما بينة فلم
 قامت بينة اولى لما بيناه وان اقام كل
 واحد منهما بينة على ما يدعيه فبينته
 البائع اولى في الثمن لانها اكثر ابيانا
 واما اختلفا في الاجل او شرط الخيار او
 بعض الثمن كان القول للمكر مع بينة وفي
 المبسوط فبين هذا وبين الاجل في السلم
 فان هناك قول من يدعي الاجل من قبل الاجل

حاشية اهل العلم

من شرط صحة العقد على ما يجي في بابه كذا في
 المنع اذا اختلف المبايعان في قدر الثمن
 بعد قبض المبيع وهلاكه لا تخالف فيه عند
 ابي حنيفة رحمه الله بل القول في المشتري
 مع يمينه وقال محمد والقاضي رحمهما الله تعالى
 يتخالفان وينسخ البيع على قسمة الهالك وعلى
 هذه الخلاف اذا خرج المبيع عن ملكه وتغير
 وصار بحال لا يقدّر على رده بالقياس اذا
 اشترى عبد بن صفة وقبضها ثم مات احد
 واهلها في صدر الثمن فقال المشتري اشتريتها
 بالثمن درهم وقال البائع اشتريتها بالثمن درهم
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يتخالفان الا ان
 البائع ان سرك حقه الهالك لا يتخالفان
 ويكون القول قول المشتري مع يمينه وقال
 ابو يوسف رحمه الله يتخالفان في الحي وينسخ
 العقد في الحي والقول للمشتري في حقه الثاني
 من الثمن مع يمينه وقال محمد رحمه الله يتخالفان
 وروى الحنفية وقسمة الهالك وفي البيع اذا وقع
 الاختلاف في شاع السبب فلا يخلو اما ان يكون

الاخلاق بين الزوجين في حال حياتهما واما
 اما قول ابن دريم بعد وفاتهما واما ان يكون
 في حال حياة احدتهما وموت الآخر فان كان
 الاخلاق في حال حياتهما فاما ان يكون في حال
 قيام النكاح واما ان يكون بعد زوالها بالطلاق
 فان كان في حال قيام الطلاق فما يصح للرجل
 كالعمامة والقلنسوة والسلاح وغير ذلك
 فالقول فيه قول الزوج مع يمينه لان الظاهر
 شاهد له وما يصح للنساء كالحمار والمخنة
 والمغزل ونحوها فالقول فيه للمرأة مع اليمين
 لان الظاهر شاهد لها قال الامام الترمذي
 رحمه الله وما يصح للنساء فالقول فيه للمرأة مع
 اليمين الا اذا كان الرجل صائفا وله زوجة وسوم
 النساء وحلي وخيل واسان ذلك في حقه
 لا يجوز ما شره هذه الاشياء للمرأة وكذلك اذا
 كانت امرأة يبيع ثياب الرجال كالعمامة والقفز
 والزرع والمظلة اسنى وما يصح لهما كالاسنة
 والذهب والفضة والميزل والعقار والموا
 وغيرها فالقول قول الزوج وهذا عند ابي حنيفة

انما

دفع

رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف القول في غير المسك
 كما قالوا واما في المسك فالقول قول المرأة على قدر
 جهار سئلها وفي الباقي القول قول الزوج وقال
 رحمه الله في قول المسك بينهما نصان وفي
 قول آخر وهو قول مالك والشافعي المتاع كله بينهما
 نصان وقال ابن ابي ليلى رحمه الله القول قول
 الزوج في الكل ولها ثياب بدلتها وقال الحسن
 البصري ان كان البعيت المرأة فالمتاع كله لها
 الا ما على الزوج من ثياب بدلتها واما كان البعيت
 بعيت الزوج فالمتاع له لان يد صاحبه اليد على ما
 في البيهقي وظهر من يد غيره وهذا كله اذا
 اخلفا في حال قيام النكاح واما اذا اخلفا بعد
 طلاقا ثلاثا او ثمانية فالقول قول الزوج لانها
 صارت اجبة بالطلاق فوالد يد لها هذا اذا
 اخلف الزوجان قبل الطلاق او بعده اما اذا
 ماتا فاضلقت حرمتها فالقول قول ورثة الزوج
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ومداينة
 يوسف رحمه الله القول قول ورثة المرأة لان
 قدر جهار سئلها وفي الباقي القول ورثة الزوج

قول

لان الوارث موقوف مقام المورث فصار كالمرثي
 اخلفا بانفسهما ومناحيار في حال قيام النكاح
 ولو كان كذلك لكان على هذا الخلاف **فلهذا**
 بعد موتها وان مات احدتهما فاضل الحى منهما
 وورثة الميت فان كان الميت هو المرأة فالقول
 قول الزوج عند اى حنفية ومحمد لا ما لو كانت
 حية لكان القول قول الزوج فبعد موتها اولى
 وعند اى يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر
 جهاز متعلقها كما هو اصله وان كان الميت هو الزوج
 فالقول قولها عند اى حنفية رحمه الله في المثل
 وعند اى يوسف في قدر جهاز متعلقها وعند محمد القول
 قول ورثة الزوج وهذا كله اذا كان الزوج حيا
 حري او مملوك او مكاتب اما اذا كان احدتهما
 حرا والاخر مملوكا او مكاتبيا فاضلنا في حياتهما
 فعند اى حنفية رحمه الله القول قول الحر وعندنا
 اما كان المملوك محجورا فلهذا وان كان المملوك
 ماذونا او مكاتبيا فالحر اولى فيه وهذا اذا كانا
 حريين سواء ومنه وجوب الحرين بنفسيهما **وفي**
 المحيط **رجل** زوج ابنة فخيرها بجهان فاش

الابنة

الابنة وزعم ابوها ان الجواز المدفوع اليها كان ما
 واما اعادته لها وان لم يخبه بها فالقول قول الزوج
 وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج
 ولان الانسان اذا جهر ابنه يدعه اليها بطريق
 الملك ظاهر وصار بمن دفع نوبها الى قضاي
 بقصرة ولو يذكر له اجرا حمل على الاجارة بشئ
 الظاهر فلهذا هذه الابينة الصحيحة ان شهد
 عنه بالسليم الى المرأة انه انما سلم اليها هذه الاشياء
 الايمان بطريق العارية او يكتب نسخة ويهدى
 الاب على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة
 ملك عارية بيدي لكن هذا اللقب لا للاحياط
 لجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة
 الصغر فلهذا الاقرار لا يصير للاب فيما بينه وبين
 الله تعالى فالاحياط ان اشترى لها بعض هذه
 الاشياء في حالة الصغر فلهذا الاقرار لا يصير للاب
 فالاحياط ان اشترى منها بعض هذه الاشياء في
 حالة الصغر بمن مملوك ثم البت تبرئه من العن
وفي العمادي اذا كان له رجل على انسان دينا من حري
 واحد فادى المدينون شيئا من المال فالقول قول الاد

ما في هذه النسخة

مطلب

انه دفع باي حجة فيسقط ذلك الدين عن ذمته ولو
 كما من جنس واحد من الذهب والآخر من الفضة
 او احدى من الحطة والآخر من الشعير فاذي الفضة
 وقال اذني عن صاع من الذهب لا يكون عوضا عن الذهب
 لان المعايضة لا يتم الا بالطرفين **دلال باع**
 شيئا ثم ان المشتري دفع عشرة دراهم الى الدال
 وقال دفعت من الثمن وقال الدال دفعت دلا
 قال قول الدافع بيمينه لانه المملك **رجل عليه**
 الف درهم من قتالة والعا درهم من بيع فجا بالعا
 وقال اذني هذه من القتالة وقال الطالب
 لا اخذها الا من جميع مالي عليه له ذلك وحصل
 الفضل عن المالين ورجع بما بقي على المتقول
 عنه وان قبض ولم يقل شيئا فليطأوا بان يجعل
 من اي المالين شيئا **خياط يخط ثوبا في دارنا**
 اخلفنا في الثوب قال قول صاحب الدار لان الثوب
 وان كان في يد الخياط صورة فهو في يد صاحب الدار
 معنى حال خرج من دار رجل وعمل غاشية متاع
 فان كان الحال يعرف ببيع ذلك وحمله فهو له وكان
 الظاهر شاهدا له **ولذلك حال عليه كارة وموت**

قوار

كواريز اخلفنا في الكارة فان كانت الكارة نما
 يحمل فيها قال قول الخياط وان كان مما لا يحمل فيها
 قال قول صاحب الدار **رجلان اصطادا طائرا**
 في دار رجل فاخلقا فيه فان اسفعا على اصل
 الاباحه لم يستولى عليه فطافوا للصائد سوا
 اصطادا من الهواء او من الشجر او الحائط لان
 له الاخذ من صاحب الدار اذا الصيد لا يغير
 يكونه ما حوزا على حائط او شجر وقد قال
 صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذ وان اخلفنا
 فقال صاحب الدار اصطاده قبلك او ورثته
 وانك الصايد فانه ينظر ان اخذه من الهواء فهو
 له لان الاخذ لا يدرى احد على الهواء وان اخذه
 من جداره او من شجره فهو لصاحب الدار لان الجدار
 والشجر في يده وكذلك اذا اخلفنا في اخذه من
 الهواء او من الجدار قال قول صاحب الدار لان
 الاصل انما في دار الانسان يكون في يده هكذا
 روي عن ابي يوسف رحمه الله مسئلة الصيد على
 هذه الفاصيل والله اعلم

الفصل الثالث في الشهادات

يقترن على الشاهد إذا التهاذه عند الحاكم إذا
 طلب منه المدعى الأداء ولا يسعد ثبوت المدعى
 نقلي ولا تقنو التهاذه ومن يثبتها فانه **أتم**
 قلبه وهو صريح في ذلك **وفي المحيط** طلب
 منه ان يكتب شهادته او شهد على عقد هل له ان
 يمنع منظر ان كان الطالب بغيره فلا شاهد
 ان يمنع والا فلا يسعد **وفي نوادر بن هشام**
 رحمه الله عن محمد **رجل** له شهود كثيرة فدعى
 بعضهم ان نعم التهاذه وهو بغيره ممن سئل
 شهادته ولكن هذا الشاهد ممن يقبل شهادته
 استرع لا يسعد الامتناع عن الاداء لما قلنا **وفي**
 المحبى في تفسير النفل وحمل التهاذه فرض على
 الكتابية والتماعة الحقوق وبطلت المواثيق
 وعلى هذا الكتاب اذا ثبت انك الا انه يجوز له
 للكتابية الا بوجه دون الشاهدة وفي النفا
 التهاذه في المباشرة والمدانية فرض على العا
 لان يلف المال لولده الا اذا كان لا يحاطا نحو
 درهم لحقارته **وذكر** في الخيرة سئل نصرته
 الله عن الشاهد اذا ادعى التهاذه وهو في الرستاق



وان كان جال الوصف طين الحكم وشهد بملك الرجوع
 الى اهله في يومه حيث عليه الحضور لا لا ضرر
 عليه في الحضور وان كان لا يمكن الرجوع فلا
 اهله في يومه لا يجب الحضور وان كان الشاهد
 شيخا كبيرا لا يقدر على المشي بالاداء وليس عذر
 ما يركب كلف المشهود له بعبادة يركب ويحضر فلا
 باس به قال وهذا الامر المشهود وعنى ان يسأل
 الجرحاني **رجل** اخرج شهود الى ضيعة قداسر
 واسا جرحه واداءه بوجوه ان يقبل شهادته
 وفيه نظر لان العادة جرحان من اخرج شاهدا
 الى الرستاق ليطبه دابة خصوصا اذا لم يكن له
 دابة **وفي** تخرج شيخ الاسلام ان في الحقوق اذا
 المدعى الشاهد شهد له فانه ممن يقبل شهادته
 ثم ادعى لا يقبل شهادته **وله** اذا اطلب اجرا على
 الاداء لا يقبل له في المبيع **وفي** البرازي شهدا
 على امرأة لا يبرأ الا بخبر حتى شهد جماعة فلا
 وعذابي يوسف رحمه الله بخبر اذا شهد عدلان امر
 فلائذ لا مستطو ونية وجهها وسوطها في الجامع الصغير
 حتى شهد على معكرو لا التهاذه على الجمهور باطللة

وقال الامام حواضر زادة على انه لا شرط زادة
 تخفيها وايضا غيره على انه شرط زادة وتحتها
وفي المتفق محل الهادة على امرأة ماتت فشهد عدة
 عدلان على انها فلانة ان شهدا **وذكر** الحضا
 رحمه الله في رجل في بيت وصده دخل عليه رجل
 فراه ثم خرج وجلس على الباب وليس للبيت مسلكا
 غيره فصاح امرأة من الباب بلادة ونية وجهه
 حل له ان يهدى بما اقر **وفي** العيون **رجل** اخافوا
 لرجل ثم سألته عن شيء فافروا ثم يسمون كلامه وروى
 وهو لا يرانهم حارث شهاب ثم ولد لمروية وسموها
 كلامه لا يحل لهم الشاة فلا يجوز الشاة بالتماع
 الا في اربع: البس والكاح والفضا والموت
وفي الوقت الصحيح انما يقبل بالتامع على اصله لا على
 شرائطه وتشهد اليهود على الوقت من غير دعوى
 مقبل لان الوقت حكمة الصدق بالعلمة وهو حق
 الله تعالى وفي حقوق الله تعالى لا شرط الدعوى
 لكذا في النسخ **وفي** الصغير الهادة فيما قبل
 بالتامع على طوعين بالشرة الحقيقية وهو ان
 يسبح من نور لا شئتم انما قتم على الكذب ولا شرط

فيه العدالة ولغة الهادة الحكمة ان شهد عدة
 رجل او رجلان او رجل وامرأتان عدلان يلفظ
 الهادة ولا يجوز الهادة بالشرة في الولا عندك
 حقة رتبهما الله وعقاي يوسف رحمه الله **وذكر** ولا
 يجوز في العوق والطلا وانما عا قال الحواوي رحمه
 الله هذه اقوالها وعن ابي يوسف لا يجوز كما في الولا
وفي المتفق الأصح ان يهدى كما في المزيال سامع راي
 خطه ولم يهدى الواقعة او راي كاتب الهادة
 ولم يهدى المال لا يبيعه ان شهد **وذكر** الحضا
 رحمه الله السوط عند الامام رحمه الله ان شهد كالحاوي
 والاربع وبلغ المال وصفه حتى لو شهد
 شيئا ولم يصدق انه خطه فانه لا يهدى فان
 شهد فهو شاهد زور وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 انه ان قطع الما خطه شهد بشرط ان يكون مستودعا
 لم يشاؤ له الا يدري ولم يكن في يده صاحب الفاك بن
 الوقت الذي كتب اسمه والا لا يهدى واه شهد عنه
 العاصي يقبل لكن سأل عنه ان شهد عن علم انه عن الخط
 ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا قال الحواوي
 رحمه الله تعالى يقبل بقول محمد رحمه الله اذا عرف خطه

والخط في حرره وفي الشهادة عند سألته ان يهدى قال
 الفقير رحمه الله تعالى وبه نأخذ. **وعني** للشاهد
 اذا شهد وكتب ان يعلم. حتى يكون كمال بعينه بعد
 ولا يمكنه تغييره **رجل** كتاب وصديقه وقال
 للشوهر اشهد واعلى بما في الكتاب لا يجوز للشوهر ان يهدى
 حتى يغير او يرويه او يكتب ومن يهدون وكذا
 الوصية المحبوسة وهي ان المريض اذا كتب كتاب
 وصية وختمه وقال للشهود هذه وصيتي وحتي
 فاشهد واعلى بما في الكتاب لا يجوز له ان يهدى
 بما فيه حتى يعلموا بما في الكتاب بان قروها او
 قريب عليهم وكذا لو شهد واعلى صك ولم يقرأوه
 ولم يعلموا بما فيه ولو كتب رسالة عند اثنين
 لا يقدران ولا يكتبان وامسك الصك عندكما
 وشهدا به لا يجوز عندكما وعند ابي يوسف رحمه الله
 يجوز كذا في الخلاصة **وفي** فاوي قاضي طان رحمه
 الله تعالى **رجل** كتب صك وصية وقال للشوهر
 اشهد واعلى بما فيه ولم يقرأه عليهم قال علماؤنا
 لا يجوز الشهادة عليه وقيل يجوز والاول اصح **وفي**
 المنع واحجموا في الصك ان الاشهاد لا يصح الا باعلاء

الكاتب

الكاتب ما في الكتاب فاحفظ هذه المسئلة فان
 الناس اعادوا واختلاف ذلك فانهم شهدوا بما في
 الصك من غير قراءة الحدود وغير ذلك القاضي
 اذا شهد جماعة على السجل ولم يعلموا بما فيه. ولما
 يحبرهم القاضي بذلك لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد
 وموافقي الرواسين عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 سبع اقوال رجل يحق وسبعة ان شهد عليه وان لا
 يعارض السبب وان لم يسأل له اشهد على بما اقررت
 توسط بين رجلين فقال له لا تشهد علينا بما سمع
 ما سمع اقوالهما او اقوال احدتهما الرجل بشي او
 قال احدهما للآخر بشي لك على كذا ان تشهد بما سمع
 كما سمع **وفي** المحيط شهد اعلى امرأة سمياها ونسبها
 وكانت حاضرة فقال القاضي القرواني فقال لا
 لا يسئل عنها دنها ولو قال لا علمنا بها على المسماة
 بفلانة سب فلان الفلانية ولكن لا تدري
 اني سميت امرأ لا صحت الشهادة وكلف المدة على ان يأتي
 باخرين شهدا ان امرأ فلانة سب فلان اشهد
وفي العمادي ولو جأ المدة في شاهدين شهد
 احدهما وفسر الشهادة على وجهها فقال الآخر

اسمه بمنزلة شهادة صاحب قبل **قال** وفيه
 تفصيل وموان كان الشاهد ضيقا يمكنه بيان
 الشهادة على وجه لا يقبل منه الاجمال **وان**
 كان اجمعا غير موضح يقبل منه الاجمال اذا كان محال
 لولا حتمه كحل النص يمكنه ان يعتبر الشهادة
 بلسانه **واما** اذا كان محال لا يمكنه ان يعتبر بلسانه
 اضلا فانه لا يقبل ايضا **وقال** الامام رحمه الله
 ابو جعفر اني سمعت رحمه الله الحارثي يقول الجواب
 على التفصيل اما احقر الفاضل يحيى بن محمد بن الهيثم
 بن هارون الرواسي كلف كل شاهد الى نفسه شهادة
وان لم يحسن من الحيانة لا يكلف ويحكم بذلك
 وذكر الشيخ طبري الذي المرعياني رحمه الله في
 شروطه انه اذا جرى بين اثنين بيع او اجارة
 او عقد آخر واخذ على ذلك جماعة هل ينظر
 كتابة معرفة اليهود المشايخين بوجهها وانما
 وانما بها كان هلال وابوزيد لا يحبان ذلك
 وعزيم من اصحابنا كتبوا اخذوا بالاحياء **وقال**
 طبري الذي رحمه الله وعبد بن المشايخين اذا كان
 معروفا عند الناس يهودين لا حاجة الى كتابة معروفا

اليهود

اليهود للبايعين وان كانا غير يهودين فلا يبرمه
 لانه يحتاج الى ادا الشهادة فلا يبرمه من معروفا
 بوجهه لم يكن ادا الشهادة عليه وعند عتيقه
 او موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا
 يبرمه من معروفا اسمه ونسبه ولا يجوز الاعتم
 على اقرار المشايخين باسمهما ونسبهما **فسمى**
 ان يسمى وبعث العاقدين باسم عزيمتا ونسبه
 بزيادان يزورا على اليهود حتى يخرجوا البيع من
 ماله فلو اعتمدوا على قولهما بعد تزويرهما
 بطل املاكهم **ان** من وهذا افضل فيمن ان
 عنه عاقلون فانهم سمعوا لفظ الشراء والبيع
 والافراد والقاض من رجلين لا يعرفونهما
 ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا
 على صاحب ذلك الاسم والنسب ولو كان هو علم ذلك
 فيحبان محترزي مثل ذلك غاثة الاحرار صيانة
 لنفسه عن المحاربة ولا موالاة من على الضياع
قال وطريق علم اليهود بالنسب
 ان اسمه عند من جماعة لا تصور لواطهم على الكذب
 عند ان حقه رحمه الله وعند ما شهدا رجلا كافرا

كَانُوا يَرْجُوْنَ قَالُوا ذَاكَ الْحَقُّ الْمَرْجُوحُ فِي احْضَارِ
 الْجَمَاعَةِ الَّتِي سَرَطَ ابْنُ حَفْصَةَ رَحِمَهُ اللهُ فَبَغَى اَنْ يَنْتَهِي
 عَدْلَانِ عَلَى سَهْمَاتِهِمَا وَعَدْلَانِ اَحَرَيْنِ عَلَى النِّسْبِ
 حَتَّى اِذَا احْتَاجُوا اِلَى اَدَاءِ الشَّهَادَةِ مَنَعُوهُمَا وَعَلَى سَهْمَاتِهِمَا
 عَلَى النِّسْبِ وَعَلَى مَا فِي الْكِتَابِ بِمَا شَهِدُوا عَلَيْهِ وَاللَّهُ
نوع فمن يقبل شهادته ومن لا يقبل
 لَا يَقْبَلُ شَهَادَةَ سِتَّةٍ عَشَرَ الْعَبْدُ الْمَدْبُورُ وَالْمَكَا
 وَابْنُ الْوَلَدِ وَالْمَحْدُودُ فِي الْعَدْفِ وَالسَّرْبِ فِي
 شُرْكَهِ الْمَقَاوِضَةِ الَّذِي يَحْمِلُ نَفْسَهُ نَفَقًا بِهَا وَتَهْ
 اِلَى يَتَوَقَّرُ عَلَى السُّبْحِ وَشَهَادَةُ الْمُنْهَارَةِ وَشَهَادَةُ
 اَهْلِ الْكُفْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَشَهَادَةُ الْمُؤَلَّى لِمَا دُونَهُ
 وَمَكَانِهِ وَشَهَادَةُ الْاَعْمَى وَالْحَسَى الْمُسْكِلَ لَا
 يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ مَعَ رَجُلٍ اَوْ امْرَأَةٍ وَلَوْ كَانَ مَعَ
 رَجُلٍ اَوْ امْرَأَةٍ يَقْبَلُ وَمِمَّا رَدَّ عَلَيْهِ ثُمَّ رَأَى
 لَا يَقْبَلُ اِلَّا فِي اَرْبَعَةٍ مَوَاضِعٍ عِدَّةُ زَوْجَتِهَا دُونَهُ
 ثُمَّ عَقٌّ وَكَافَرَانِ سَلَمٍ وَاعْمَى ابْصَرَ وَصَبِي رَدَّتْ
 شَهَادَتُهُ ثُمَّ يَتَلَعَّقُ فَاَعَادُوا اَدَاءَ يَقْبَلُ **وفي**
 خِلَاصَةِ النِّوَازِلِ لَا يَلِيَّ الْيَتِيمَ رَحِمَهُ اللهُ لَا يَقْبَلُ
 شَهَادَتَهُمَا الصَّبِيَّانِ لِأَنَّ عَقْلَهُمَا قَصِيرٌ لِكُنُونِهِمَا بِأَرْبَعٍ

مَعَ الصَّبِيَّانِ وَبِالْيَتِيمِ مَعَ السَّوَانِ وَتَوَمُّرُ الْجَمْعَةِ فِي
 الطَّاسُوتِ وَعَنِ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَالَ عَقْلُ نَائِسٍ مَعْلُومًا
 عَقْلُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا يَقْبَلُ
 شَهَادَتَهُ وَحَدِيثٌ عَلَيْهِ فِي مَعْلَمٍ بَعْضِهِ **وفي البيع**
 لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْآبَاءِ وَالْأَخْدَادِ وَالْأَمْرِيَّاتِ
 وَالْجَدَّاتِ لِلْوَلَدِ وَلِلْأَبْنَاءِ وَلِلزَّوْجِ وَلِلزَّوْجَةِ
 الْأُولَادِ وَالْأُولَادِ الْأُولَادِ لِلْأَبَاءِ وَالْأُمَمَاتِ وَالْأَجْدَادِ
 وَالْجَدَّاتِ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لَوَلَدِهِ الْأَبْنَةِ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّهُ
 يُؤْضِلُ لَهُ الْأَجُوزَ وَلِذَا لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ عَلَى
 قَضَائِيهِ إِنْ شَهِدَ أَنَّ أَبَاهُ قَضَى لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا
 وَبِحُجُورِ شَهَادَتِهِ عَلَى شَهَادَةِ ابْنِهِ وَوَاهِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي
 مَالِكٍ عَنْ أَبِي نُؤَيْفٍ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَى
 ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ
 عَلَى قَضَائِيهِ فَإِنْ كَانَ الْآبُ قَاضِيًا يَوْمَ الشَّهَادَةِ
 وَعَنِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى قَضَائِيهِ
 ابْنِهِ مُطْلَقًا وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَحَدٍ لَزَوْجَتِهِ لِأَخَرٍ
 وَلَا شَهَادَةُ الْأَجْرَمِ لِمُسَافِرٍ وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَجْدَرُ
 الْحَاصِرُ الَّذِي يَبْعُدُ ضَرَرُ اسْتِنَادِهِ ضَرَرُ نَفْسِهِ وَنَفَقَةٍ
 نَفْعِ نَفْسِهِ وَمَوْعِظَتُهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا شَهَادَةَ

المانع بأهل البيت وفي العداية أراد به من ان يكون
 مع العوم كالحاد مر والبايع والاحير ونحوه ولا
 بمنزلة السائل يطلب معاشه انتهى **وفي** شروح منظومة
 ابن وهبان شهادة العدو على عدوه هل يقبل او لا
 يقبل فالجواب انه يقبل سواء كانت العداوة دينية
 او دنيوية فاما لا يصدق في العدالة وصل العدو
 الدينونة يؤثر في العدالة وتصدق في فلا يقبل
 شهادة العدو على عدوه ان كانت العدالة زينة
 ومثال العداوة الدينية ان شهد للعدو في
 على الفاذن والمطوع عليه الطريق على الشايطع
 والمسلول ولية على السائل والمخرج على الجارج
 او الزوج يشهد على امرائه بالزنى فان مولا لا يقبل شهادته
 في قول الرافض العلم بربعية والودعي واسحاق
 ومالك والشافعي واحد وهو المصريح به في غالب
 كتب اصحابنا والمشهور على السنة فقهاءنا
 العداوة الدينية المسلم شهد على الكافر والمحمي
 من اهل السنة شهد على المبدع فان شهادته مولا
 غير مردودة ولا فادحة في العدالة وذكر صاحب
 المغني في الحائلة عن ابن خنفة رضي الله عنه ان العداوة

لا تمنع الشهادة مطلقا وذكر صاحب الفقه عن اصحابنا
 في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل ما يؤيد ذلك
تقيده قد يوثق ببعض المعقبة والشهود
 ان كل من خاصم شخصا في حق او ادعى عليه حقا انه
 يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك
 بل العداوة تثبت بخوما ذكرت نعم لو خاصم شخص
 لاخر في حق لا يقبل شهادته عليه في ذلك الحق كما لو كان
 لا يقبل شهادته فيما لم يورث فيه والوصي لا يقبل
 شهادته فيما لم يورث فيه والشريك لا يقبل شهادته
 فيما لم يورث فيه ويجوز ذلك الا انه اذا خاصم اشانا
 في حق لا يقبل شهادته احد مما على الاخر لما بينهما
 من الخاصة **فروع** اذا اطلق انه لا يجوز شهادة
 العدو على عدوه او ان كانت العداوة دينية هل
 الحكم في القاضي لذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه
 وبينه عداوة دينية لو اقف على هذا الفرع في كتب
 اصحابنا ويغني ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 عداوة عليه يعلمه فيمنع ان يقدر وان كان بينهما عداوة
 العداوة او محض من الناس في مجلس الحكم يطلب خصم
 شرعي ودعواه فيمنع ان يجوز **ورأيت** في الرافعي من كتب

عن القاضي الماوردي رحمه الله انه يجوز قصا العدو
على عدوه بخلاف شهادة العدو على عدوه وفوق
بينهما بان قال بان اسباب الحكم ظاهرة واسباب الشهادة
خافية انتهى ما نقل من شرح المشكوك **وفي** الوقاية
والتمثيل شهادة تحت مفعول الردي وناحية ونسية
ومدرن الشرب على الكهو ومن يلعب بالطيور او الطيور
او يفتي الناس او يرتكب ما يحذر به او يدخل الحمار بلا
ارار او ياكل الربوا او ما يربى بالزرد او الشطرنج او
نفوس الصلاة بها او ينول على الطريق او ياكل فيه
او يطير سب القفا **وفي** الذبحة وهو رد بالناحية
التي تنوح في مصيبتها وانما اراد التي تنوح في مصيبة
غيرها اخذت ذلك منسبة **وفي** البدع وانما
الذي يضرب شيئا من الملاهي فانه ينظر اذ لم يكن مستيقظا
كالقصب والذوق ونحوهما لا بأس به ولا سقط عنه الله
وان كان مستيقظا كالعود ونحوه سقط عنه الله
لان لا حيل يوجب من الوجوه ومدرن الشرب
المراد به الامان في الشربة من شربه ومن يتبعه ان
يشرب بعد ذلك اذا وجد **واما** اللعب بالطيور
لان ينظر ان العورات في الشطرنج وغيرها هذا اذا كان

وهذا

يطرها

يطرها اما اذا كان يسلك الحمار في بيته وسياحه
ولا يطرها فهو عند لان احسا الحمار في البيوت باح
الانبياء الناس يتخذون بروج الحمار ولم يمنع من ذلك احد
ولهذا بين انه اخذ الحمار كافي الديار المصرية
والسامة لا تكون حراما لوقوع الحاجة اليها وانما ارتكب
كبيرة فانما ردها عنه **وقد** اختلف العلماء في ما هي
الكبيرة والصغيرة قال بعضهم ما فيه حد من كمال الله
وقال بعضهم ما اذ جاحدة فهو كبيرة وما لا حد فيه
فهو صغيرة وهذا ايضا بطل اكل الربا وغيره فانه
لا حد فيه مع ان الكبيرة وقال بعضهم ما كان حراما
بعينه فهو كبيرة وقيل يبي السبع الذي ذكرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف **مطلب**
اعداد الكبيرة سبع بن الكبار لا كفارة فتر الاسل
بالله والعدا من الرضا وعقوق الوالدین وقتل
النفس بغير حق **وتبع** المؤمن والزنا وشرب الخمر وهذا
قول اهل الحجاز واهل الحديث وزاد بعضهم على هذا
السبع اكل الربا واكل مال الغنم بغير حق واصح ما
نقل فيه ما نقل فيه عن شمس لا يه انه قال ما كان مستيقظا
بن المسلم وفيه هذا اسم الله تعالى فهو شنيع حرام

الحمار

موجب سقوط العدالة **وفي** المحيط وحكي أبو بكر
 الرازي عن أبي الحسن الكرخي أن من شئ في التوبة يسوؤيل
 وليس عليه غيره لا قبل بها فإنه لا تارة المروءة
 وكذلك لا قبل شهادة من ياكل في التوبة من يدي الناس
 وكذلك من لم يجلد عند الناس أو كلف رأسه في موضع
 لا عادة فيه ومن عجز وسق ساعد فهد في حال الصحة
 قبل شهادة أنه لأن ذلك عثرة الأعمى لا يمنع قبول
 الشهادة وقدرة بعض شائخنا سورا أو مؤمن حتى
 لو جن مؤمنا أو مؤمن ثم افاق وشهد أنه جازة في حال
 الصحة اسمى وفي القضية ولا قبل شهادة الدائن
 لمدينه إذا كان مقلما وقال شمس الأئمة الطلوي وصاحب
 المحيط قبل شهادة زب الدين لمدينه وإن كان مقلما
وفي شرح الطامع للحنافي زب الدين إذا شهد لمدينه
 بعد موته بال لا قبل بعلق حصه بالركة وكذا التو
 له بالف مرسلة أو يبي بعينه لا قبل لا يزداد به
 محل وصيه أو سلامة عنه وقال شمس الأئمة
 الأول جذبي وجل شهد قبل أن يشهد بسم الشهادة
 بعد ذلك ولا قبل شهادة العواني الذي ياحه بغير حق
 لأنه يكون باطلا فيكون فسقا ولو شهد له أسا لا قبل

حتى يشك الرهن وعن عباس قال لا قبل شهادة ^{فلن}
 ولا قبل صلته ولا توكل ذبحه وقبل شهادة
 الزوج لصهره وشهادة الصدوق لصدقه ولا
 قبل شهادة من يبيع الكفا إذا ارصد له لك
 لأنه حنفه سمى الموت والطامون وكذلك لا قبل
 شهادة الخامس والدلال لا يملك بيان ولا بيان
 شهدا أحدهما أنه طلقا بالعويبة ولا بغيرها
 لا قبل خلاف الأقرار **وفي** الخلاصة ولا قبل
 شهادة الخطاينة لأنهم شهدون لبعضهم بالزور
 ومقولون أن عليا هو الإله الأعظم وجعفر الصادق
 هو الإله الأصغر فقال الله عما سئلوا علوا ليبرا
 الإله الإله وحده لا شريك له **وفي** المحيط شهد
 اليهودي محمدا جلم طفوا لا قبل شهادتهم للهممة
 ولوباع عيان شهد بالبدعي لا قبل وشهادة
 الأخت لأختها لأن الأملاك والناخ بينهما بانية
 كذا في الهداية ولا قبل شهادة الأسراف بالمراق
 بعضهم وقال بعضهم يجوز شهادة أهل الأمصار
وفي التماهي ولو شهد أنه وقف على صدا جرائه
 وخاير جرائه الفقرا جاز شهادتهما لأن الجواز ليس بمر

لازم. **وذكر** الرتبة انه وقف على قدر مسجده جازت
 شهادتها **وذكر** الرتبة اهل المدرسة بوقف المدرسة
 قبل شهادتهم لكن المشايخ فضلوا الجواب فيما قالوا
 ان شهادته اهل المدرسة ان كانوا يصدقون الوفاك
 من ذلك الوفا لا قبل شهادتهم وان كانوا لا يصدقون
 قبل وقيل في هذه المسألة لا قبل وهو الصحيح
 لان كون القضية في المدرسة ليس لازما بل ينقل
 وجعل قال آخر ان شهادتي في هذا الصك كلب
 المأمور منه بذلك لا يكون ذلك اقرارا من الامر بان
 هذا ملك الباع **وذكر** في ادب القاضي للخصم
 الله اسباب الجرح كثيرة منها كونه بجره لانه يحاط
 بنفسه ودينه ومنها النجاسة في قري فاس فانهم
 يطعمون الربا ونم يغفلون **قال** محمد رحمه الله تعالى
 قبل شهادته ابيه ولو شهد ان اباها قاضى للمدعي على
 المدعى عليه لا قبل ولا قبل شهادته الاخرى لعجزه
 عن الاداء **وذكر** قبل شهادته الخفي اذا كان عدلا واما وله
 الزنا فاحلف القائل في قبول شهادته قال بعضهم لا
 قبل مطلقا وقال بعضهم قبل في كل شيء الا في الزنا
 وهو قول مالك وقال بعضهم قبل مطلقا اذا كان عدلا

وسم اخذ على ما رضى الله عنهم شهادة الراس والجاني
 في المسئلة الذي ياخذ الدراهم والصراف الذي يجمع
 الدراهم عدة **وياخذها** لا قبل شهادته اهل
 الزمة بعضهم على بعض مقبولة سواء سقطت مطلقا
 كالهودي مع الهودي والنقراي مع النقراي والمجوسي
 مع المجوسي **اذا اختلف** الا ان يكونا من اهل دار
 تخلفين بان شهد دوي على هندي او هندي على دوي
 وقبل شهادته الذي على المسام ولا قبل شهادته
 المسام على الذي لان الذي اعلا حاله كونه
 من اهل دارنا حتى لا سكن من الرجوع الى دار الحرب
 خلافا للمسام وقبل شهادته المسامين بعضهم على
 بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة فان كانوا من اهل
 دارين كالروفر والرك لا قبل لان الولاية فيما بينهم
 تخلف باخلاف المقتضين **ولهذا** الاجري التوارث بينهم
 خلافا لدار الاسلام فان دارا احكام فاحلف المنفعة
 لا حلف لدار وهذا خلافا لاهل الزمة لانهم صادوا
 من اهل دارنا وقبل شهادته بعضهم على بعض وان كانوا
 منغفات تخلفه كذا في المنيع **وفي** البرازي ويمكن
 بشهادته واحدة حرة مسلمة عاقلة بالغة فيما لا يطلع

المنعنين

الرجال عليه كالأولادة والعيب الذي لا يطلع
 عليه الرجال. لا شرط لفظة الشهادة عند
 شيخ العراق وعند مشايخنا شرط. وعليه
 عند القذوري وعليه القنوي والمثني حفظ
 والأصح أنه يقبل شهادة رجل واحد فيه انصافا
 ويحمل على وقوع النظر لا عن قصد وعن قصد
 لتحمل الشهادة كما في الزنا وعلى استلزام الصبي
 في حق الارث لا يقبل الا شهادة رجلين أو رجل
 وامرأتين وعندنا يقبل شهادة حرة مسلمة
 وعلى حرة التولية بعد الولادة على هذا الخلاف
 في الشهادة على العذر والرضا على هذا جائز
 المنكوحة بولي لو قالت لتبلى التولية منك
 فانكر ولا ذنها لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة
 وشهادتها تثبت النسب والشان احوط وان
 كان بصدقه ما يجرد قولها ثبت النسب شهيد
 الاثنان على اسمها بطلاق ايها ان اجمدت الطلاق
 يقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا يقبل
 وفيه اشكال فان الطلاق حواله تعالى وسبق
 فيه وجود الدعوى وعدمها فلو تقدمت الدعوى

بشر

قبل ذلك اذا وجدت فلنا لغرضه تعالى
 كما ذكر ابن تيمية بضعها حتى ملكك الا عيانا
 بعدة فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا يعتبر
 البينة اذا عدت الدعوى اثني. وفي الغساني
 الوكيل يقبض الدين يجوز شهادته بالدين والله اعلم
نوع في الاخلاف في الشهادة
 الشهادة اذا وافقت الدعوى كانت مقبولة واذا
 خالفها لم تقبل **وفي** البدائع الشروط التي
 ترجع الى نفس الشاهد انواع منها لفظ الشهادة
 فلا يقبل بغيرها من الالفاظ كلفظ الاخبار
 والاعلام وغيرهما **ومنها** موافقة الدعوى
 فالشهادة المفردة عن الدعوى فيما شرط فيه
 الدعوى غير مقبولة **وبين ذلك**
مسألة اذا ادعى ملكا ببيت ثم اقام البينة على ملك
 مطلق لا يقبل وبمثل لو ادعى ملكا مطلقا
 ثم اقام البينة على الملك ببيت يقبل ووجه الفرق
 بينهما ظاهرنا مثل **وفي** المنبع شرط الموافقة
 كما شرط بين الشهادة والدعوى فذلك بشرط
 بين شهادتي الشاهد في شرط فيه العذر

حتى لو وقع الاختلاف بين شهادتهما لم يقبل شهادتهما
 وهذا لأن اختلافهما اختلافاً بين الدعوي والشهاد
وفي الكافي ولو أدهى القدم الآتيا فشهد أحد الشا
 على قرار الطالب بالاستيفاء والآخر أنه أبرأ فاعطاه
 أو أجله أو وهبه أو تصدق لم يقبل لا خلافاً فيها.
 لفظاً ومعنى إلا إذا قال شاهد البراءة أبرأه أبرأ
 إليه الآتيا ولو أدهى أبرأ فشهد أحد عما أنه أبرأه
 وأحرأه وهبه أو تصدق به عليه لم يقبل لا سيما
 مستلزاماً للمرأة ولو أدهى الهبة فشهد أحدهما
 بالهبة والآخر بالأبرأ لم يقبل ولو شهد الآخر بالصدقة
 لا يقبل لأن الصدقة أخرج المال إلى الله تعالى
 والهبة إلى العبد وأما اختلاف الشاهدان في الزمان
 والمكان والبسع والسرا والطلاق والعساق
 والوكالة والوصية والرهن والدين والفرص
 والبراءة والكفالة والحوالة والنفذ لم يقبل.
 وإذا اختلفا في الحائية والعصب والقتل والنكاح
 لم يقبل **وفي النجاة** ولو شهد أحدهما بالقتل والآخر
 بالأقرار بالقتل لم يقبل لأن القتل فعل والقرار
 قول والفعل غير القول فاختلف المشهود به وكذلك لو

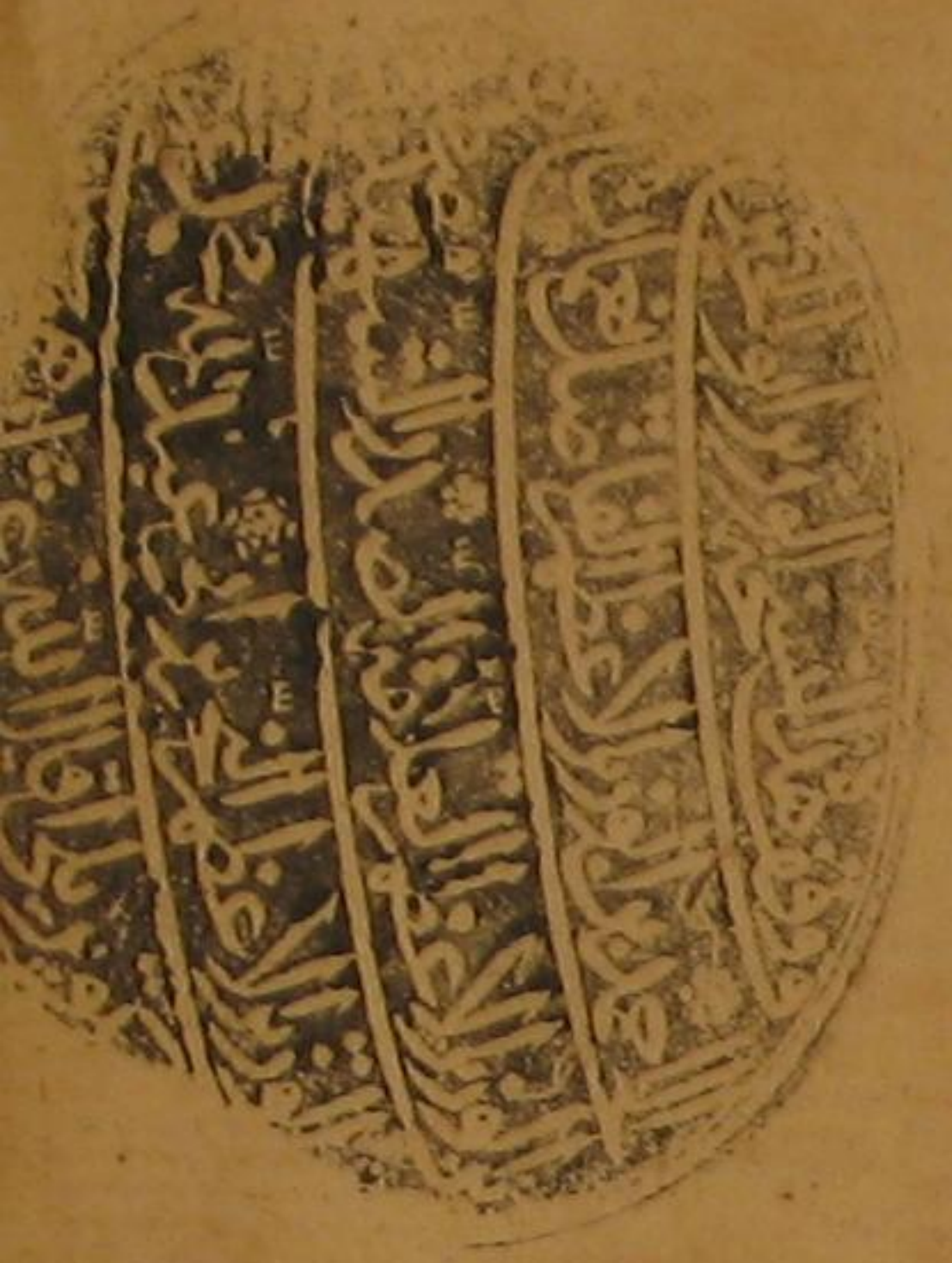
شهد

شهد بالقتل واختلفا في الزمان والمكان لأن الفعل
 الثاني غير الفعل الأول وكذلك إذا اختلفا في الآلة
 التي كان بها القتل لم يقبل ولو شهد أحدهما بالقتل
 اختلفا في الزمان أو في المكان بان شهد بالزمن
 والعصب واختلفا في الزمان والمكان جازماً للشا
وفي القصة أمة أقامت بينة أن مولاهم قد برها
 في مرض موته وهو عاقل وأقامت الزينة بينة
 أنه كان محلط العقل فبينة الأمة أولى وكذلك
 إذا طلع امرأته ثم أقام الزوج أنه كان مجنوناً وقت
 الطلع وأقامت بينة على كونه عاقلًا حينئذ أو
 كان مجنوناً وقت الخصومة فأقامت بينة أنه
 كان مجنوناً وأقامت المرأة بينة على أنه كان عاقلًا
 فبينة المرأة أولى في الفصلين. **بأع صيغة ولده.**
 فأقام المستبري بينة أنه باعها في صغره ثم الميسر
 والامرئ بينة أنه باعها في حال البلوغ فبينة المستبري
 أولى لأنه بينة العاقل أو في الزوج بعد وفاته
 إذا كانت أبرأته من الصدقة أو حال صحته وأقامت الزينة
 بينة أنها أبرأته في مرض موته فبينة الصحة أولى
 وقيل بينة الزينة أولى. **وفي سمة الصغرى**

والمحيط لواء لوارث ثم ما قال المقلد اقر في
 الصحة وقال الورثة في مرضه قال قول الورثة
 والبيعة بينة المقلد وان لم يسم ببيعة وازاد اختلافهم
 له ذلك اذ عي رجل انه بالتحريف يجرى الى بالقص
 على ان يساجر منه حائوا اذ اقام ببيعة واقار الله
 عليه ببيعة بانه كان طائعا فبيعة الطواغيت او
 ولو قضى القاضي ببيعة الا كراه بيعة قضاؤه ان
 عرف بالخلاف وصارنا على الفتوى اثار المشتري
 ببيعة انه باعده سرها فبيعة الصحة اولى وقال
 ابو حامد رحمه الله ببيعة الا كراه اولى **وفي** المحيط اذ
 اصحاب البيع او الصلح عن طوع واذ عي آخر عن كره
 فبيعة مدعي الكره اولى **وكذا** اذا ادعى الاقرار
 عن طوع والاخر عن كره فبيعة الكره اولى الزيادة
 على الشهادة جارية في الاقرار والحقواقضية
 القضا وكبهم وكل شئ الا في الحدود والقصاص
وذكر الناطق رحمه الله في واقعة اداء الشهادة على
 الشهادة والوفد لا يجوز **والصحيح** انه يجوز لما فيه
 من احيا الحقوق ولا يجوز على زيادة رجل اقل من
 شهادة رجلين او رجل اذ امره **واما كيفية**

الشهادتين

من الاصل **فيقول** شاهد الاصل الشاهد السبع
 اشهد ان زيدا على عمرو كذا فاشهد انك على شهادتي
 بذلك او يقول اشهد على شهادتي في الشهادة ان لا
 ابن فلان او عدي بكذا او يقول اشهد اني سمعت فلانا
 يقول فلان بكذا فاشهد انك على شهادتي وانما شرط
 الاشهاد حتى لا يصح عمل الفرع نفع السماع بغير
 الاشهاد **وفي** المحيط والتحليل لا يصح الا بالاشهاد
 وهذه الومني الاصول الشروع عن الشهادة بعد الامر
 عمل اشهد **وفي** القسمة واذا حل للرجل شهادة
 نفسه عند غيره في حادثة لرجل على رجل وقال
 لذلك الفقيه اشهد او قال فاشهد ولم يقل على شهادتي
 لم يجز وقال ابو يوسف يجوز لان معناه فاشهد او
 على شهادتي ولا يسئل شهادة الفرع الا ان يقول
 الاصل او غير من مرضا لا يستطيع حضور مجلس
 القاضي او يغيبوا مسافة ثلاثة ايام ولها بها
 وضامدا وعن ابى يوسف رحمه الله انه لم يجعل الشرط
 شرطا ولكن قال ان كان غائبا في البصر من مسافة
 او عند الالف من لالة الشهادة لم يستطع ان يثبت
 باهله صح الاشهاد لان احيا الحقوق واجبا ما يمكن



وذكر القاضي الامام علي بن الحسين رحمه الله ان عند
 اني يوسف و محمد ينبغي ان يجوز الالهاة من غير عند
 وعند اني حنفه رحمه الله لا يجوز بنا على ان النوكيد
 من غير رض الخصم لا يجوز عدة الابعد السعد او الم
 وعند ما يجوز الا ان هذه غير ظاهرة فلا يثبت به وفي
 اخرها ان المسني قال محمد رحمه الله اصل الشهاد
 على الشهادة والشهود على شهادة في المرض من غير
 مرض به ولا علة اذا شهد الرجلان عند القاضي على
 شهادة رجل وصحها الشهادة فان كان القاضي يصدق
 الاصول والعزوع بالعدالة قضى بينهما وان
 عرف الاصول بالعدالة ولم يصدق العزوع بيا
 عن العزوع وان عرف العزوع بالعدالة ولم يصدق
 الاصول بالعدالة ذكر الحضا ان القاضي يثبت
 العزوع عن الاصول ولا يفتي قبل السوال
 فان عدلوا اصولهم ثبت عدالة الاصول منها وان لم
 يظهروا رواية وهو الصحيح وعن محمد رحمه الله لا
 ثبت عدالة الاصول بعد دليل العزوع للثمة
 لان في تعدلهم منقعة لهم حيث يثبت قولهم كعدالة
 الاصول اذا انكر الاصول منها وان لم يثبت شهادة



العزوع لان التميل شرط صحة شهادة العزوع
 وقد فات هذا الشرط للمعارضين من الجزين فيقو
 المسروط وهو صحة الشهادة والله تعالى اعلم
نوع في الرجوع عن الشهادات
 لا يصح الرجوع الا في مجلس القاضي حتى لو رجع عند غير
 القاضي لا يصح ولو ادعى الشهود عليه رجوعهما وارا
 يفيهما لا يخلان وقد لا تقبل بينة على الرجوع
 لانه ادعى رجوعا باطلا **وفي** القيمة لو ادعى الرجوع
 عند القاضي ولم يدعي القضا بالرجوع بالضا لا يصح
 لان الرجوع عند القاضي انما يصح اذا اتصل به القضا
 اما اذا ادعى الرجوع عند القاضي فالقضا بذلك يصح
 وسبيل البينة على ذلك ولو شهد عذ قاض ورجع
 عذ قاض يصح وحيث الضان عليه لكن اذا قضى القضا
 عليه ومن المسايخ من استبعد توقف صحة الرجوع
 على القضا بالرجوع او الضان واذا اقر الشاهد ان
 عند القاضي بها رجعا في غير مجلس القاضي يصح ويجعل
 الاقرار عملة الانشاء واذا رجع الشاهد ان عن
 شهادتها قبل الحكم بها سقطت شهادتها عن الامور
 على القاضي بالحكم لظهور الشاخص من كلامهما فان رجعا

بعد الحكم لم يفتح وصفا ما التفتة بها دنا وان رجع
 احدنا من نصفنا والعبارة بالباقي لا بالراجع والله
دفعته في اجاب الصان على السامع
 الشاهدان متى ما ذكرنا شيئا من لفظنا لم يظهر
 بخلافه من شيء ومتى ما ذكرنا شيئا لا يحتاج اليه القضاة
 لم يبين بخلاف ما قالوا لا مضافا شيئا حتى ان يقولوا
 الموالاة اذا مات وادعى رجل ميراثه ببيت الوالا
 فشهد شاهدان ان هذا الرجل ميراثه ببيت الوالا
 فشهد شاهدان ان هذا الرجل ميراثه ببيت الوالا
 والاه وعاقداه واه واه لا ينفك له وارثا غير
 مقتضى له القاضى ميراثه فاستدل به وهو مقتضى
 ثم ان رجلا احب اقام البينة انه كان يرضى الوالا
 وقال هذا الثاني وانه توفي وهذا الثاني موالاة
 ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يرضى بالميراث
 الثاني فيكون الثاني بالخيار ان شأخص الشاهدان
 الاولين وان شأخص اليهود له الاول لا يظهر له
 الشاهدان الاولين فيما للحكم فيه تعالى **ويبان**
ذلك في مسألة الوالا قولنا مو ووارثه لا وارث
 له غيره امر لا يترتب له القضاة بالميراث فانهم اذا شهدوا

بأمر

بأصل الوالا ولم يثبتوا انه وارثه فالقاضي لا يرضى
 له بالميراث وانما اخذ الاول الميراث بقول الشاهد
 الاولين انه موالاة ووارثه اليوم وقد ظهر لهما
 نصنا بخلاف مسألة السامع في السكاح فانها اذا
 شهدا انه مات وميراثه لانه قولها مات وميراثه
 زيادة غير محتاج اليها فانها لو قالوا كانت ميراثه فان
 القاضي يقض لها الميراث فصار وجود هذه الزيادة
 بمنزلة القدر ولو انقضت هذه الزيادة لكان
 لا يجزى عليها شيء لانها سمعت سكاح كان ولم يظهر لهما
 في ذلك ولو شهدا ان لفلان على هذا الرجل الف
 درهم فقص القاضي بها دنا وامر المدعى عليه بدفع
 المأدب ومو العال المدعى ثم اقام المدعى عليه بينة
 على البراءة فان الشاهدان مضافان والمدعى عليه
 بالخيار في تصدير المدعى والشاهدان لهما حقا
 عليه انجابا للمال في الحال فاذا اقام البينة على البراءة
 فظهر لهما فصارا حاسنين فصارا مطلقا الفصل
 الاول لان ثمة لم يحقق المال في الحال وانما اخبرنا
 عن شيء ما من فلو ظهر لهما واضمح محمد رحمه الله هذه
 المسئلة مسألة الطلاق ان المدعى عليه اذا انكر المأدب

وخطبت ثم دعا على اقراره بذلك ثم بحث لما انذر
محققا عليه الاجابة ولو حقق في الحال حيث
وانتفع الفترق كذا في العادي والله اعلم

الفصل الرابع في الوكالة والوكالة

شرط صحة الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف
لان التوكيل تفويض ولا ية التصرف من الموكل
وسدرة عليه من قبله ومن لا سدر على شيء كيف
سدر غيره عليه وفي الترجمة هذا شرط على قول
ابي يوسف ومحمد واما على قول ابي حنيفة فلا
يشط ان يكون الموكل قادرا على التصرف بل
الوكيل يتصرف باهلية نفسه ولهذا جاز عذرة
توكيل المسلم الذي يبيع الخمر والخمر وتوكيل
المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل المراد بالاكمية
الموكل التصرف وقد رنه عليه بالنظر الى اصل
التصرف ان امتنع بعارض وبيع الخمر بخير للمسلم
والاصل واما امتنع بعارض النهي وفي النفي
الوكالة على اربعة اوجه احدها وكالة رجل لرجل
اخر والثاني لرجل واحد والثالث وكالة رجل

لرجلين والرابع وكالة رجلين لرجلين واكثر وكلها
جائزة ويجوز ان يوكل ويكيل واحدا في ثلاثة
اصناف العبد المحجور والصبي المحجور والمعتوه
الذي لا يعقل **وحيل** قال لا خراست وكل في كل شيء
يصير وكيل في المبيعات والمواضعات
والمواهبات والعاق لان اللفظ عام وروى
عن ابي حنيفة رحمه الله ان يكون وكلا في المواضعات
دون الهبات والعاق كذا ذكره العادي رحمه الله
في قافعات الناطق وفي اذيا القاضي للحضاف
رحمة الله ولو قال فلان وكلي في كل شيء فهذا
توكيل في الحفظ لا غير استعانة والعارف ان لا
يكون غيره وكلا ولو قال فلان وكلي في كل شيء
جائزة اذرة لهذا وكلا في الحفظ والبيع والشراء
والهبة والصدقة والفاضل ليوته وحقوقه
وبغير ذلك لانه فرض التصرف اليه عاما فصار
بمتر له ما لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز فيملك
جميع انواع التصرفات ولو طلق امراته محجور
قال الصدرة المنية وبه يعني حتى يموت خلاصا
وذكر الفقيه ابو القليل رحمه الله في النوار ان من

وكلنا في جميع اموري فقال الوكيل طلق انك
وقفت ارضك لا يجوز لانه يرد بهذه النكحة
النصرف على سبيل المبادلة وهو اخيار الفقيه
ابو الليث وما ذكرنا قبل اخيار الصدوق والشيعة
اشبه **وفي المنع** لا خلاف ان الوكيل الحصة
فما بين الدين والعين جائز واما الخلاف في
انه هل يشترط الصحة في الخصم قال ابو حنيفة
رضي الله عنه لا يصح الوكيل الا برضا الخصم الا ان يكون
الموكل مريضا او غائبا سيرة ثلاثة ايام او يكون
المرأة الموكلة مخدرة لم تخالط الرجال بكونها
او نبيها قال في الاسلام البردوي رحمه الله المحذور
في الزنا براهها غير المحرم من الرجال اما التي تجلس
على المنصة فيراها الاجاب لا تكون مخدرة وقار
ابو بكر الرازي رحمه الله يلزم الوكيل بغير رضا
الخصم لانها لو حضرت لا سطوا بها لعلبة الحياة
فلزمه وكيله وعليه الفتوى وقال ابو يوسف
رضي الله عنه يصح الوكيل بغير رضا الخصم وبه قال
الشافعي رحمه الله والصحيح ان الخلاف في لزوم
لا في الصحة فعند الوكالة من غير رضی الخصم صححة

غير لازمة حتى يرد الوكيل له ببرد الخصم ولا يلزمه
الحضور والجواب بخصوصية الوكيل وبقولهما
أحد الفقيه ابو الليث وابو القاسم الصفار وبعض
المأخرين احاد وان القاضي اذا علم من حفيده
العتق من ابا الوكيل قبل الوكيل وان علم من
الموكل الفصد الى اضرار صاحبه بالجليل من الموكل
لا يسئل الوكيل الا برضا صاحبه واليه مال
الامام السرخسي رحمه الله والا وزجدي **وفي**
الولو الجي **رجل** من الاشرف دفعت له حصوة
مع رجل يؤذيه فاراد ان يوكل وكلا ولا خصم
نفسه هذه المسئلة اخلف العلما فيها قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله عن نزي ان يسئل الوكيل
والشريك وغير الشريك فيه **وفي المنع قال**
ابو حنيفة وحمد الوكيل الحصة بترك الاقرار
وفي مجلس الحكم حتى لو اقر على موكله في غير مجلس الحكم
لا يصح اقراره وقال ابو يوسف اخر الوكيل الحصة
بترك الاقرار مطلقا في مجلس الحكم وفي غير مجلس الحكم لان
الموكل اقام الوكيل مقام نفسه مطلقا فيصير ان ملك
ما كان الموكل يملكه والموكل مالك الاقرار بنفسه في مجلس

القاضي وفي غير مجلس القاضي فكذا الوكيل **وفي** البراز
 وكل أحد الخصمين من وكلاء المحلة فقال الآخر ليس
 لعمال اسنجر به من وكلاء المحلة من بقاؤه وإنما
 عاجز عن جوابه فلا أرض بالوكيل بكونه بنفسه معني
 فالرأي فيه إلى الحاد وأصله أن الوكيل لا يرضى خصمه
 من الصريح المضم طائفا كان أو مطلوبا وضعيفا أو شريفا
 إذ الركن الموكل حاضر في مجلس الحكم لا يصح عند الامام
 وإن لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندنا والساقبي
 يصح ان يجبر على قبوله كما مر **وفي** أدب القاضي لا خلاص
 في صحته بل يرضى الخصم لكن لا يسلط حق الخصم في مطالبته
 بالخصم في مجلس الحكم والجواب بنفسه لا يرضى الخصم أو بر
 الموكل أو غيرة وكونه محبوسا من الاعتذار ولا يكره
 فوكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا له ان يشهد
 على ما دونه **وفي** البرازي ما كان في سخن القاضي لا يكون
 عذرا إلا أنه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن
 ان يقال في الدعوى ايضا لذلك بان يجب عن الدعوى ثم
 يقاد انتهى **وفي** المنع قال أبو حنيفة رحمه الله الوكيل
 بالخصومة توكل بالادارة في مجلس الحكم حتى لو أمر على
 موكله في غير مجلس الحكم لا يصح امرارة وقال أبو يوسف

الوكيل

الموكل بالخصومة توكل بالادارة مطلقا في مجلس الحكم
 لأن الموكل أمار الوكيل بغير نفسه مطلقا فيقتضي
 ان لا يكون ما كان الموكل ماله والموكل ماله الا في
 مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فكذا الوكيل لا يرضى خصمه
 ويحمد ان جواب الخصومة يخص مجلس الحكم حتى لا يستحق
 المطالبة بالجواب الا في مجلس الحكم والوكيل يجواب الخصم
 شفيعة المجلس حكم ضرورة وصار منه بر المسئلة وكلما
 لتجيب خصمي في مجلس الحكم ولو قال هذه الا يصح امرارة
 الوكيل عليه في غير مجلس الحكم ان في مجلس الحكم بالدين
 وانكر الوكالة وطلب راعم الوكالة خليفة على عهده
 عليه بكونه وكلا قال الامام لا يخلقه وصاحبا
 خلفه **ذكر** القادي محال على الذخيرة في
 فصل ايات الوكالة ان خلف الوكيل للدين عليه
 اختلاف المتأخر قال بعضهم هذا جواب الكل الا
 ان الحضاف خصم قول ان يوسف وحمد الله ولا نه لم
 حفظ قول ان حنيفة وحمد الله قوله خلاف قولهما
 والهدايات من الامية الحلوان مراد عن انه وكل
 العايب في مضمونه منه فصدقه الصدور امر بالسليم
 اليه لانه امر على نفسه فان حضر العايب وصدة فله ولا

نفسه

دفع العزم ثانياً ورجع به على الوكيل فكان باقياً في
 يده امر الدفع براءة ذمته منه ولم يحصل وان ضاع
 من يده لم يرجع عليه لان بقصد نفيه اعترافه بحج
 بالقبض الا ان يكون ضمنه علة الدفع لان المأخوذ
 مضمون عليه في رعاها وهذه كفالة اصبحت الى حالة
 القبض فتصح ممر الكفالة بما ذاب لك على فلان
 ولو كان العزم لم يقصد قد على الوكالة ودفعه
 اليه على اذعانه فان رجع صاحب المال رجع العزم
 على الوكيل وان ضاع من يده لانه لم يقصد قد على الوكالة
 وانما دفع اليه على رجا الاكازة فان انقطع رجاء
 رجع عليه وكذا اذا دفع اليه على كدس به اليه في
 الوكالة وهذا اظهر الوجه كلاً وليس له ان يسير
 المدفوع حتى يحضر الغائب لان المودعي صار حراً
 للغائب **وفي** فتاوى رشيد الدين **رجل** قال
 لم يؤنه ادفع مال فلان عليك لا قبض فانه يجبر
 فدفع وذكر في الروايات ان يسير له ان يسير منه لانه
 متعلق به حتى ربا الدين لان الفاضل قبض لا حبل
 لعله بجبره وذكر في المسقى ان يسير ان يسير د.
 منه وكذلك المدعيون اذا دفع قدر الدين الى وكيل

الى

لرفع

لدفع الى ربه منه ثم اراد ان يسير منه ذلك
 فذكر في سماعة عن محمد بن الوكيل يقضي العين اذا صد
 صاحب اليد بحيز السليم اليه كالتين وذكر في رواية
 عزيز الرواية رجل في يده مئاع قال هذا لفلان
 وهذه اوكيل القبض بحيز على الدفع في العين والدين
 عند ابي يوسف رحمه الله **وفي** شرح الطحاوي لو اد
 الوكالة يقضي الوديعة وصدة لا يحير على التسليم
 ولو كذبه او سكت لا يحير ايضا ولو سلم لا يمكن من
 استرداده فان حضر المالك وكذبه في الوكالة في وجه
 واحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا صد
 ولم شرط عليه الصمان وفي سائر الوجوه يرجع
 عليه ليعينه ان كان فائماً وسمعه ان كان هالكا
 ومن ادعى انه وصي فلان الميت وطلب الدين وصدة
 العزير فانه لا يؤمر بالسليم اليه بخلاف الوكيل
 فان للقاضي ولاية نصب وصي ولا يملك نصب الوكيل
 ولو وكل رجلاً بزوج فلان يوم الجمعة فوجها
 يوم الخميس لا يجوز لان التوضي ما اول زماناً مخصوصاً
وفي الصغير لو قال نجع عبدك اليوم او طلعت امراً
 ففعل ذلك في بعد جاز ويكون وكلاً في اليوم وما بعده

ولا يكون وكلا فيما قبل ذلك **رجل** وكل رجل لا ينفذ
 ويرى على رجل قبضة فهو ودعية عند الوكيل فاسا
 به لم يضمن وان اسودعه غيره ضمن وان خلفه في اقله
 لم يضمن والوكيل بالبيع اذا سافر بما امر به يضمن
وفي مختلفات الفاضل ابو عاصم العامري ولو وكله
 بشئ ودعيه فبان الذي كان في يده قد دفعها
 الى الوكيل او الى وكيله فالقول قوله وهو مصدق في
 براه نفسه ولو وكله بشئ ودعيه او جاريه فبان
 الموكل فقد خرج الوكيل من الوكالة فان كان الوكيل
 قد كذب قبضها وجاهاه ودفعها الى الموكل لم يصدق
 على ذلك الا بيمينه **رجل** وكل رجل لا ينفذ
 كل حوله على الناس وعندهم وسهم وتحت ايديهم
 وينفق ما عجزت له من المفاضة بين شركائه ولا يضمن
 من ربي حقه وبالجملة عنه لو راي ذلك وكب له
 به ذلك كتابا وكب في اخره انه نجاصم ونجاصم ثم ان
 قوما لم يوفوا الموكل مالا والموكل غائب فادوا
 عند الفاضل انه وكيله وانكر المالا فاحضر الخصوم
 منهم ومنهم على الموكل لا يكون له ان يحبسوا الوكيل
 لان الحبس من الظلم ولا يظلم احد في هذه امر بآداء المالا

ليس

ولا ضمان الوكيل عن موكله فانه الرجوع على الوكيل اذا المالا
 من مال الموكل باجر الموكل ولا بائضان عن موكله لا
 يكون الوكيل طالما لا مشاعه عن المالا فلا يضمن
 هذه المسئلة نذكر على ان المامور بقضاء الدين من مال
 الامر بحجر على قصاص الدين واشهدوا على وكالة رجل
 في شئ والوكيل يجد الوكالة فان كان وكيل الطالب المظلم
 يدعي الوكالة والوكيل يجد قبيل هذه الشهادة وهل
 يحجر على المحضومة مع الطالب ان شهد الشهود ان المظلم
 وكله بالحضومة مع الطالب وقيل الوكالة بحجر على المحضوم
 مع الطالب وان لم يشهدوا على القول لا يحجر ولو
 بطلب كل حوله بالحضومة والقبض ليس له ان يطلب
 الشفعة لان الشفعة سرا والوكيل بالحضومة له
 ان ينفق شفعته وقضى لموكله **وفي** البرازي **رجل**
 قال لآخر وكلنا بكل حوله قبل فلان فمضى باعلية يوم
 التوكل ولا يدخل الحادث بعد التوكل وفي التوكل
 بطلب كل حوله على الناس او بكل حوله حوازم يدرى
 على القائم لا الحادث **وذكر** الشيخ الاسلام انه اذا
 وكله بكل حوله على فلان يدخل القائم والحادث فقاميل
 عند السوي **وفي** المسقى وكله كل ذر لم يدخل المالا

بشئ

ايضا وعن محمد وكله بطلب كل عار له في حوزة رزقه
 الذي في نوره الصغار حوزة رزقه بطلب لا يخارى له ذلك
 وفي الدين اذ وكله بطلب كل دين له على من حوز رزقه
 فقد حوز رزقا الى مجاري وادماة لا يصح ولو قال
 في كل دين لي مجاري فهدم المسقر منه من حوز رزقه
 الى مجاري يصح دعواه وكله بطلب كل حوله والخصومة
 والعرض فغصب منه ان شيئا بعد الوكالة له طلبه
 وعن الامام است وكل في قبض مالي على الناس لا يتبع
 على الحادث ولو وكله بطلب حوله وخصومته في كل
 حوله ولم يصير الحاصم به والحاض فيه جازا اذا
 وهب المازعة من الوكيل بالاستفراض فيمن موكله
 القول قول الموكل لان الوكيل يزيد ان يفرقه ما قبضه
 من العرض وليس للوكيل الخصومة ان يهب ولا يصالح
 لانها ليس من الخصومة فيمن فله تدر خلاصة الموكل
وفي الولي والولي ان رجلا قال لرجل اوفد فلانا
 العاد رتم وقد وكلت قبض منه وقبض وقال المتصرف
 قد وضعتنا الى الوكيل وانكر الوكيل قال القول قول الموكل
 وعن ابن يوسف القول قول الوكيل لانه اقرانه امين والقول
 قول الامين ولا يستخلف الوكيل الله ما يعلم ان رب الدين

قد استوفى الدين لان النيابة لا تجوز في الايمان بخلاف الوارث
 حيث خلف على الميراث لان الحق يثبت للوارث فكان الخلفاء
 بطريق الاصلالة دون النيابة **وفي** المبيع الوكيل
 بالمبيع مطلقا بملك المبيع بما قل من الايمان او كرهه ان يخفه
 وهذه اذا لم يكن الممنوع بان قال بيع هذه العبد بالثمن
 فباعه بالعالم لا سيما لا يجوز ولا يجوز ان كان بيعه
 ينقصان لا سيما ان الناس في مثله وموردانية الحسن
 عن ابن حنيفة رضي الله عنه وملك المبيع بالعروض ايضا
 كما ملك المبيع بالامان كالدراهم والدنانير وهذا
 عند ابن حنيفة وقال لا يملك الا المبيع بالامان الوكيل
 باجار الارض وكيل باجارها اي عرض كان سواء اجر
 بكيل او ورنى بعينه او بغيره او بالعروض فليلا
 كان او كثيرا عملا باطلاق الوكالة عمدة كالموكل
 بالمبيع وعمدة لا يجوز الا بالدراهم وبالدنانير او
 ببعض ما يخرج من الارض يعني به المزارعة للاطلاق
 على المعارف وعمدة ما يجوز المزارعة وعمدة لا يجوز
 لانها فاسدة الوكيل بالمبيع المطلق بملك المبيع بالنسبة
 عندنا خلافا للشافعي **وفي** البرازي عن ابن يوسف
 وجه الله ان الوكيل انما يملك المبيع بالنسبة وياخذ

وهنا وكفلاً أما الأقاله والخط والبر والنحو
بدون حقه يجوز عذماً ونقض خلافاً لابي يوسف
والوكيل بالسرا لا يملك الا قاله بخلاف الوكيل بالبيع
والسلف فاذا باع ثم اقال لزوم الثمن وكذا الالب
والوصي والمولى كالآب **وفي** السخنة والحق
ثم على قول في حصة راحة الله يجوز البيع بالنسبة
طال المدة او قصرت وعنده صاحبه لا يجوز الا
بالاجل المتعارف في تلك السلعة ولو وكله
بالبيع نسبة فباعه بالقدح اذا قال الموكل
بيع هذا العبد في السوق فباعه في داره لم ينفذ البيع
عند قول لا يملكها وعنده الامة لا ينفذ لان
هذه الشقة غير مقيمة فليقوا بيع الامر بمطلق
البيع وقد وجد في نسخة والله تعالى اعلم

نوع في العزل

الموكل اذا عزل وكيله ويؤخره فيقول وكذا لو كان
غائباً كتب اليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم
ما فيه العزل حتى لو عزل الموكل ولم يعلم الوكيل
بعزله فهو على كاليه وتصرفه جائز في جميع الاحكام
حتى يبلغه العزل الوكيل لو عزل نفسه بدون علم

الموكل

الموكل لا يبيع خلافاً لابي في الذخيرة ويحل
الوكالة لموت الموكل وجونه مطعماً وارثه وكذا
بداية الحرب وقد اختلف ابو يوسف ويحمد راحة الله تعالى
في حد الجون المطبق فقال ابو يوسف راحة الله حدة
شهر لا ينفذ به الصور وعنه اكثر من وفرة ليله
لان تعلق به العلوات الحسن عه وعنده راحة الله
حده حول كامل يبيع لان استمراره حول لا يحل
ضموله اية استحكامه لانه سقط به جميع العبادات
كالصلاة والصوم والزكاة اما ما قد قيل من ان
يبيع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموند ولو وكل
بشئ من الدين ثم ان ربا الدين ذهبه من الغرم والوكيل
لم يملك بذلك فنيضة منه وهلك في يده فلا ضمان
عليه ولذا قيل ان ياخذ من الموكل ولومات العبد المأمو
ببيعه او الموكل لم يعلم به الوكيل الموكل فباع وقضى
المن فملك في يده ضمن ولم يرجع به على الامر ولا في
ركنه ان كان مولى الميت صاحب الفضول
والفرق في الايضاح فالنظر في الوكيل
تعلق الوكالة بالسرا وط يجوز فانه من في الزيادة
في باب الخلع امرأة قالت لزوجه اذا جاء عند طلقى بالفا

جاء ولو نفى الزوج عن ذلك قبل نفي الغد جازمه
حتى لو طلق الزوج بعد ذلك وقع بغير جلاله عند
نفيها في ابطال ولا يه الزا والمال على الا في المخرج
الطلاق قد انصح بغير التوكيل للشرط انتهى

نوع في الخالة

الخالة في الشريعة ضم ذمة الزمة في المطالبة
دون الدين وقيل ضم الزمة الى الزمة في الدين
فضم الدين الواحد في حكم ذمتين او ضم الدين
في حكم ذمة واحدة لان الكفيل مطالب كالاصيل
والمطالبة باثبات الدين بلا دين حال لان المطالبة
فرع الدين فلا يتصور الفرع بدون الاصل فلهذا من
بوجه المطالبة الى الكفيل نبوت الدين في ذمته فلهذا
لعدة الدين ضرورة ولهذا الوهب الدين من الكفيل صح
ولهذا يرجع الاصيل على الكفيل ولو لم يكن الدين ثابتا
على ذمة الكفيل لما صح هبته لان هبة الدين من غيره
من عليه الدين لا يصح ولا يقع الخالة الا من يملك النزع
ولا يقع من لا يملكه فلا يقع كماله المحلوس والقبلي
ولا يجوز كماله الكاتب عن الاجنبي لان الكاتب عبده ما بقي
عليه ورث على لسان صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم

سواء اذن له المولى او لم ياذن لان اذن المولى لم يصح في حقه
وصح في حق الضمى حتى يطالب به بعد العتق ولو فعل المكاتب
والماذون عن المولى جاز لا سيما لكان النزع عليه كذا في
البيع وفي الروا الى **رحم** قال آخر في ضامن بغيره فلا
يملك هذا كماله **وذكر** عن ابي يوسف في غير رواية الا
انه قال هذه على مسألة ان من ولو قال الكفيل قد صحت
به او قال يوعلي اذ الى صحت لزمه الخالة لان هذه
اللفاظ عبارة عن الخالة ولو قال قدتها لك عندي او
انبتها لك عندي هذه ليس بضمان خلافا لما اذا قال قدتها
لك او انبتها لك على لان كلمة عندي لا تفي عن الزام وفي
المسألة للقبيل **وتجوز** الخالة بان سؤالا لك كقيد
بما لك عليه او ضامن او زعيم او قبيل او مالك عليه فهو على
او عندي او قبيل فلهذا كله صان صحيح **وتجوز** لقبول الخالة
مهر طان يقول ما بالعتق فلانا فهو على او ما ينوب لك على فلا
هو على اني ولو قال انا به زعيم او قبيل او ضامن لزمته
الخالة لما قلنا لان الزعيم والكفيل سواء قال صل
الله عليه وسلم الزعيم عارم وكذا القبيل والضامن ولو
قال انا ضامن لك عنى او انك لا يكون كفيلا كما لو قال
انا ضامن بغيره قيل مكتوب وباب بلة الروم الخالة

اولها ملائمة واسطها ندامة واخرها عرامة
 ومن لم يصدق فالحرب يعني يعرف الملا من السلامة
 ثم يبيح في الاعيان المضمونة وبالنفس عندنا فقد
 بنفسه الي شهر ثم دفع اليه قبل شهر يرى **وفي** شرح
 الثاني عي تعليمهما بعد الشهر كالتابع بمن مؤجل
 فكل ثلاثة ايام لا يبر المضمومة والسلامة لنا خير
 المطالبة قاله ابو جعفر وعمراني يوسف فكل سبعة
 الي شهر على انه يرى فكل على غيره فهو عليه ابد حتى يبر
 وقال محمد فكل سبعة الي شهر على انه يرى اذا مضى شهر
 فهو لا يضمن شيئا قال الفقيه ابو الليث الفوري على انه
 لا يصير كفلا واذا مات الكفيل بالدين المؤجل حل الله
 في ماله ثم لو اراد الرجوع على الاصيل في اجله وكذلك
 لو ما الاصيل والكفيل حتى يجل الدين في ركة الاجل
 ويكون على الكفيل الى اجله وان مات ربه الدين بقي الدين
 عليه الى اجله رجل فكل بنفس رجل وهو مجبوس فله
 بعد ان ياتي به الكفيل لا يطالب الكفيل به لانه فكل
 ما لا يفيد على تسليمه فلا يصح ولو فله وهو مطلق
 ثم حبس الكفيل بطلب الكفيل به حتى ياتي به لانه حال
 ما فكل فادرك الله ولو فكل سبعة ومال والطالب

عائيت

عائيت لا يجوز عندنا خفة ومحمد الا المرض اذا قال لو اراد
 احسن من ذين فلان وهو عائيت فانه يجوز وقال ابو يوسف
 يجوز كله لان الحالة تصرف على نفسه خاصة فيتم به
 كالا براء **مسألة** كحل عز وجل على انه ان لم يسلم اليه
 يومئذ فاما ان عليه صح هذا الشرط فان توارى القول
 له برفع الكفيل الامر الى القاضي نصبه وكلاهما الطائفتان
 ويسلم اليه فييرا وكذا فيمنع شيئا على ان المستوي بالطا
 متوازي البايع فان المستوي برفع الامر الى الحاكم في نصب
 عنه وكلاهما يسلم اليه قال الفقيه ابو الليث هذا القول
 خلاف اصحابنا في الروايات الطاهرة وانما يوفي بعض
 الروايات عزالي يوسف ولو فصل القاضي هذه اذا علم ان
 الخصم متعنت بذلك فهو حسن ولو فكل رجل بنفس رجل
 لرجل على انه ان لم يواف فطالبة المان الذي له عليه كاد و
 قال ان لو اوفاك بعد غدا فطالبة الف درهم ولو سئل لك عليه
 والطالب يري الف درهم وقال الكفيل ليس للطالب عليه الف
 درهم ومما لا يعلم الحالة لعدو الموافقة لزم المان في
 قول ان حصة وان يوسف وقال محمد لا يلزمه شي وان اراد
 رجل على رجل مالا فقال له المطلوب ان لم يوافك عند الف
 لم يلزمه ذلك وان لم يوافك لانه فكل لا يوافك الشرط

ولو قال ذلك قيل لزم الخيل ما ثبت عليه بينه او اقر
 عنه لان هذا يعلق الخالة بالسوط وتعلق الخالة
 بسوط عدم الموافقة اذا اتخذ الطالب المطلوب جا
 ولو قال ان لو وافك عند فاندعي عليه فهو على امر من
 المطلوب لا يثبت او اقر المطلوب لان اقرار الخيل
 في المطلوب ليس بحجة ويلزم الخيل ما ادعى عليه
 انما يثبت به لان الخيل لما علق الخالة بالسوط
 بعد الموافقة كان هذا اقرارا منه وليس للخيل
 ان يطالبه بكون قبل الاداء وان كانت الخالة
 بالامر ومع ذلك لو اداه الخيل ليس له ان يسير
 ما لم يؤده الممول عنه الى الدارين ولو وهب
 ربة الدارين احدتهما واد المال سوا ذلك الوفات
 الطالب فوزة احدتهما ابرا الاصيل يرى الخيل
 لا يملكه المولود الاصيل فهو ناجز عن الخيل لا يملكه
 وان ابر الخيل وزد الاباح ردة في حقه
 وطالب به وهل يحج في حق الخيل اختلفوا فيه
 كذا في البرازي **وفي** الوتو الى فتح الرد **صل**
 في حقه وفي حق الخيل جميعا حتى يعود الخالة
 انتهى والخالة الى الحصاد جارية ومناول اول

الحصاد

الحصاد ولو قال ان عطر السما او قلب لرج لا يجوز
 قيل عن ائمة ان مال عليه الى سنة يحج على الخيل موطلا
 وان كان على الاصيل حالا وان ما كان الخيل موخدا
 من ركة حالا ولا يرجع وزنة الخيل على الممول
 عنه قبل وزنه الذي وزنه وعمراني يوسف في ما
 قيل به على انه من قوله به او طما طوبت به
 على اجل شهر صحت الخيل وله اجل شهر من وقت
 المطالبة الاول فادام الشهر من المطالبة لزم
 التسليم ولا يكون للمطالبة السابعة ناجز
 وحل قال لعزيمه اذا جاء عند فاستبرى من هذا
 المال لا يبر او ان كان اصل المال من الخالة سيرا
 وكذا اذا قال ان قدر فلان فاستبرى من هذا
 سوط الخالة على هذا فهو جاز **وحل** له على آخر
 الفوزة بالخيل عنه فصال الخيل الطالب على ما به
 على ان يرى الخيل من الالف والخالة بامره رج
 الخيل على الاصيل بالمائة لا بالالف ولو صالح على
 مائة على ان يحج الخيل الباقي رج بالالف الطالب
 اذا ابر الخيل فبالخيل لا يرجع على الاصيل **وذكر** في
 العادي من له دين على آخر ذلك خيل فاستبرى الطالب

الغنم عشا وبيعاً جازياً ولفاً وضاً لمن دونه
 المفاصة بغير الجاهلية هل ير الكفيل
ولباب صاحب الكفاية انه يبرأ قبل له ولو شأنا
 قال لا نقود العقالة **وفي** الولد الجي **رجل**
 كفل يفسد رجل ولم يدر على تسليمه فقال له
 الطالب ادفع مالي الى الكفيل عنه حتى يبرأ من العتق
 فان اراد ان يوفيه عليه وعلى وجه يكون له حتى الرجوع
 على المطلوب **فالمسئلة** **في ذلك** ان يدفع
 الدين الى الطالب ويحب الطالب مال المطلوب
 ويؤكله بنفسه فيكون له حق المطالبة فاذا
 يكون له حتى الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير
 هذه الحيلة يكون مستوطناً ولو ادى بغير طاعة
 لا يرج عليه لا يجوز **وفي** البراءة رجلان في
 سفينة ومعهما مناع شلت السفينة فقال
 احدهما لصاحبه الرقعة ائت علي ان يكون مناعي
 يعني ويترك انصافاً قال الحمد رحمه الله هذه القاسم
 وضرب للمالك المناع نصف قيمته مناعه **رجل** قضى بين
 غيره بغير امره جاز فلما استقرت رغبة من الرجوع
 يعود الى ملك من عليه القاضي مناعه **فقال** الذي

نصف

٦١
 تصح من الملك ولا يجوز ما لا يمكن استيفاءه نحو الحد
 والخصاص **واذا** كفل عن المشرى بالتميز جاز وان كفل
 بالبيع من البائع لا يصح **وفي** شرح الطحاوي في شرح
 الحسام الشهيد وان ادعى الطالب على المطلوب حدة في
 قذف او بكا فيه قصاص وقال لي بنية حاضرة وطلب
 كفلاً من المطلوب فانه يحرم المطلوب على اعطاء الكفيل
 ثلاثة ايام حتى يحضرها وده عند ان يوفى رحمه الله
 وهو قول محمد وقال ابو حنيفة لا يحرم **لكن** ان اعطاك
 كفلاً جاز واجمعوا ان في الحدود والمالصة لله كحد
 الزنا وسرقة الحر والسحر من البنية اذا قدمه الى القاضي
 فقال الذي قدمه لي بنية حاضرة وطلب منه كفلاً
 لا يحرم على اعطاء الكفيل في حق القطع لانه ظاهر حتى الله
 تعالى لكن يحرم على الكفيل ثلاثة ايام بالماء المصروف
 او ادعى المصروف من قبله المال الذي سرقه وكل
 حين فيه الغنم يرسل الحر ينفذ العبد او الحر ينفذ
 الحر ستمه حين في الغنم يرسل الطالب لي بنية
 حاضرة فحذلي منه كفلاً فانه يحرم على اعطاء الكفيل
 ثلاثة ايام لان الغنم يرسل العبد فقط بعفوه وسحق
 فيه كالا موال الكفالة بالعهد باطلة وبالحلاص ايضا

عند ان حصة وقال لا يصح بالجلال وبالذوالحجوز بالانفاق
و **ح** قال لمن يلازم غريمه حله فانا اوافيك اذا بدا
 لك لم يكن كفلا بالنفس ولو قال حله على ان اوافيك
 متى العيار كذلك وفي الاستحسان فحل بالنفس وعن
 محمد قال للطالب ضمت لك على فلان انا اقبضه واودعه
 اليك ليس هذه الكفالة ومعناه ان مصاداة له ودية
 اليه اذا قبضته منه على هذا معاني كلام الناس ان لم يروا
 به عند اقبضه ما عليه فان الكفول عنه لزيمه المالك
 لمضى الغد ان ساء الكفيل قبل الاجل ان سلمه ورثته
 قبل الاجل والكفول سلم نفسه عن محمد الكفيل قبل
 مضي الاجل يرى وقال الفقيه ابو القاسم انما يقع تلبية
 عن الكفيل اذا كانت الكفالة من الكفول له والافلا
 كفل نفسه على انه متى طال له سلمه اليه فان لم يسلمه
 فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم
 وعجز لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت
 لا يقع فاذا لم يقع المطالبة لم يحقق العجز الموجب
 للزوم المال لا يحل عليه ابراء **وفي** البرازي فحل
 بنفسه على الكفول عنه اذا غاب فاما ان عليه فبالكفول

عنه ثم رجع وسلمه الى الدين لا يبرأ ان المال بحلول
 الشروط لزوم تلازم الا بالاداء والبراء وكذا اذا كان
 الكفيل اذا غاب ولم اوافيك به فانا ضامن ما عليه
 فان هذا عليه ان يوافي به بعد الغيبة وعن محمد قال
 ان لم يمد منك مديرتك مالك او لم يمدك فهو على ثم ان
 الطالب تخاصن المطلوب فقال المدعيون لا اؤدعه ولا
 اقبضه وجعل على الكفيل الساعة وعنه ايضا ان لم
 يعطك المدعيون دينك فانا ضامن فيها نحو الشرط
 اذا مصاداة ولم يعطه وكذا اذا مات المطلوب
 بلا اداء وفي الفتاوى ان مصاديت ولم يعطك فاما
 ومات قبل ان مصاداة ويعطيه بطل الضمان
 فلو قال بعد الفاضل ان اعطيتك فان اعطاه مكانه
 او ذهب به الى السوء او تم له واعطاه جاز فان طال
 ذلك ولم يعطه من يومه لزوم الكفيل اقر بالكفالة
 بالنفس او ثبت بالبيعة عند الحاكم قال الحضاوي عليه
 فيها اول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الاقرار
 اما في البيعة حصة ولو كان اول مرة غاب الكفول
 ان علم مكانه اوله خوجه منهومة في كل حين
 الى مكان اتمهل الحاكم الكفيل انما يذهب اليه وبا

به ان اراد الخيل الذهب وان انا بحسب رضى يحيى به
 فان لم يعلم مكانه وانما عليه لا يحب ويجعل
 ذلك كونه **وفي** الخزانة بحيرة الحمار على قلم القول
 به الى الطاب ويطي الخيل ولا يحير على اقطاع
 الخيل فان قال لا يعلم لي مكان القول به ان صد
 القول سقطت المطالبة ولا يحبس حتى يظهر عجزه
 ولا خلفه كمثل على ابنه بالجدار الى عرشه اما
 او الترخيم ذكره البرازي **وفي** القينة الخيل
 باثر الاصيل ادى المال الى الدار بعد ما ادى الى
 ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل اذا غاب القول
 عنه فله ان يراى لا يلزم الخيل حتى يحضره والخلية
 في دفعه ان يرد على الخيل عليه ان خضعت عاب غيبة
 لا يرد في قبضتي في موضعه فان اقام بينه على ذلك
 شذف عن الخصومة **وفي** المنبع لو قال انما من
 لك على ان ادلك عليه او اقلك عليه لا يكون ذلك
 كغيبلا وعلى هذا معاملة الناس وفيه ايضا
 اذا ما دار الرجل وعلية يكون ولم يزل شيئا ففعل
 وجعل للعدما لم يفتح العتالة عند ان خفة رضى
 الله عنه وسوا كان ذلك الرجل الذي كمثل البعير

ابن

في الطاب

ابنه او اجيبا لم يصح عنه وقال ابو يوسف صح
 ويلزمه جمع ما جعل به وهو مذهب الناس في
 ولو شرب به افسان يصح بالاجماع وذلك لو كان
 به كعبد سبي له ذلك بالاجماع والله اعلم **نوع**
في التسليم سلمه قبل الطاب او لا تكن وضع الدين
 بين يديه يرا قبل او لا شرط المرافاة في التجدد
 فوافاه في الوفاء في مجلس الحكم فدفعة في التوق
 يرا قال السرحي كان هذا في ذلك الزمان اما في زماننا
 لو شرط المجلس وسلم في التوق لا يرا فله الفساح
 او لا يمان على الاحصاء والى بابها حاله **وفي** التجرد
 شرط مثله الى مجلس الحكم ان سلم في المضر في مكان
 منه وعلى المحاملة يري وان كان في يديه لا وان
 شرط ان يسلم في مضر فله في مضر آخر يري عند ابي
 حنيفة وعند محمد لا يرا ولو سلم في الواو وفي مضر
 لا فاض منه لا يرا في قوله شرط مثله عند الامير
 سلمه عند الناس او غل ذلك الامير فله عند امير
 فامر مقامه جاز ولو سلم اليه رسول الخيل او
 وكيله او الخيل نفسه عن حاله المطلوب جاز
 ضمن نفس رجل وحبس في السجن فسلم لا يرا ولو سلم

الى الطاب يري

وَمَوْجُوسَ قَبْلَهُ فِيهِ بَيْرٌ وَلَوْ أَطْفِقُوا حَبْسًا بِإِسَافَةِ
الْبَيْتِ فِيهِ إِنْ كَانَ الْحَبْسُ الْآنَ مِنْ نَوْرِ الْجَارَةِ وَخَوَّهَا
صَحَّ الدَّفْعُ وَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْرِ السُّلْطَانِ وَخَوَّهَا لَا
رَجُلٌ طَالِبُ الْمَطْلُوبِ لَمْ طَالِبٌ كَعَبِيلٍ يَدْفَعُهُ وَمَوْجُوسُ
حَبْسُهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ وَلَوْ قَالَ الْمَطْلُوبُ يَدْفَعُ إِلَيْكَ
نَفْسِي عَنْ قَوْلِهِ فَلَا يَدْفَعُ فِي حَبْسِهِ جَارٌ وَبَرٌّ
الْحَالَةَ بِالنَّفْسِ تَوَرَّثَ بَابُ مَا لَا يَقُولُ لَهُ وَإِنْ سَلِمَ
الْمَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَسَلْ عَنْ قَوْلِهِ فَلَا يَدْفَعُ
الْعَبِيلُ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَبْسِ الْمَقُولُ بِالنَّفْسِ يَدْفَعُ عَلَيْهِ
لَمْ يَنْزِلْ طَالِبُ حَاقِمِ الْعَبِيلِ وَطَلَبُهُ فَاحْزَنَهُ الْعَاقِبُ
لَا بَلَّ مِنْ الْحَبْسِ فَقَالَ الْعَبِيلُ يَدْفَعُهُ إِلَيْكَ الْعَاقِبُ
وَدَسُّوا الْعَاقِبَ مَعَهُ وَمَوْجُوسُ يَرْسُولُ الْعَاقِبَ لَا يَرْسُلُ
وَلَوْ قَالَ قَدَامُ الْحَافِرِ وَمَوْجُوسُ يَدْفَعُهُ إِلَيْكَ
وَلَوْ كَانَ الْمَطْلُوبُ مَجْبُورًا سَاعِدَ الْعَاقِبِ الَّذِي صَاحِبُهُ
عَدُوٌّ يَجْبِرُ الْعَبِيلَ عَلَى خَلْفِهِ فَاحْزَنَهُ الْجَمَلَةُ
بِزَيْدٍ رَافِئِي الشَّيْءِ وَانْتَهَى أَعْلَمُ

نوع في الحوالة

صَحَّ الْحَوَالَةُ يُعْتَمَدُ عَلَى قَبُولِ الْحَالِ لَهُ وَالْحَالِ عَلَيْهِ
وَلَا يَصَحُّ الْحَوَالَةُ فِي غَيْبَةِ الْحَالِ لَهُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِفَةَ

وَمَوْجُوسُ

وَمَوْجُوسُ قَبْلَهُ فِيهِ بَيْرٌ وَلَوْ أَطْفِقُوا حَبْسًا بِإِسَافَةِ
الْبَيْتِ فِيهِ إِنْ كَانَ الْحَبْسُ الْآنَ مِنْ نَوْرِ الْجَارَةِ وَخَوَّهَا
صَحَّ الدَّفْعُ وَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْرِ السُّلْطَانِ وَخَوَّهَا لَا
رَجُلٌ طَالِبُ الْمَطْلُوبِ لَمْ طَالِبٌ كَعَبِيلٍ يَدْفَعُهُ وَمَوْجُوسُ
حَبْسُهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ وَلَوْ قَالَ الْمَطْلُوبُ يَدْفَعُ إِلَيْكَ
نَفْسِي عَنْ قَوْلِهِ فَلَا يَدْفَعُ فِي حَبْسِهِ جَارٌ وَبَرٌّ
الْحَالَةَ بِالنَّفْسِ تَوَرَّثَ بَابُ مَا لَا يَقُولُ لَهُ وَإِنْ سَلِمَ
الْمَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَسَلْ عَنْ قَوْلِهِ فَلَا يَدْفَعُ
الْعَبِيلُ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَبْسِ الْمَقُولُ بِالنَّفْسِ يَدْفَعُ عَلَيْهِ
لَمْ يَنْزِلْ طَالِبُ حَاقِمِ الْعَبِيلِ وَطَلَبُهُ فَاحْزَنَهُ الْعَاقِبُ
لَا بَلَّ مِنْ الْحَبْسِ فَقَالَ الْعَبِيلُ يَدْفَعُهُ إِلَيْكَ الْعَاقِبُ
وَدَسُّوا الْعَاقِبَ مَعَهُ وَمَوْجُوسُ يَرْسُولُ الْعَاقِبَ لَا يَرْسُلُ
وَلَوْ قَالَ قَدَامُ الْحَافِرِ وَمَوْجُوسُ يَدْفَعُهُ إِلَيْكَ
وَلَوْ كَانَ الْمَطْلُوبُ مَجْبُورًا سَاعِدَ الْعَاقِبِ الَّذِي صَاحِبُهُ
عَدُوٌّ يَجْبِرُ الْعَبِيلَ عَلَى خَلْفِهِ فَاحْزَنَهُ الْجَمَلَةُ
بِزَيْدٍ رَافِئِي الشَّيْءِ وَانْتَهَى أَعْلَمُ

ونودي على الرجوع عليك فالتقول للحال لمسته بالاضل
 ولو قضى الحال عليه المحال له المال بالمر المحل رجوع
 المحل فان قال المحل كان عليك لم يصدق ولم يكن
 يقول الحوالة اقرار منه بئس لان الا اذا حصل بئس
 وذا استبقت حق الرجوع فلو سئل ما ينطلي يكون الدين
 عليه والحوالة قد تكون على غير المديون كما يكون على
 المديون فلا ينطلي حق الرجوع بالنسبة فلو قال
 المحل للحال هذا وكلفني بعض الدين عن المحال عليه
 وقال المحال احلني عليه بدين عليك فالتقول قول
 المحال مع يمينه الا ان يقول المحل اضرب هذا المالك
 عمي اثنى كذا في الولي **وفي شرح الوقاية وكيفية**
 السفحة وموان يدفع الى الناجر ما لا يطرق الاقرار
 ليدفعه الى صدق له في تلك اخر سقوط خطر الطريق
 واما سمي الاقرار المدفوع بهذا الاسم تشبها له بوضع
 الدراهم في السفحة اي في الاشياء المحرقة كما جعل
 العصا محوفا ونجا فيه المال واما تشبه به لاقا
 كلاهما احال سقوط خطر الطريق ولا اضرارا
 الانسان اذا اراد السفر وكان له نقد وازاد ارسا
 الى صدق بوضعه في سفحة ثم مع ذلك خاف الطريق

فاقر

فاقر من ما في السفحة ثم سارع في الاقرار لسقوط
 خطر الطريق اثنى كذا مصدر الشرعية **وفي البيع**
 وكيفية قرض شيئا فوه امن الطريق **صورتها**
رجل دفع الى الناجر عشرة دراهم قرضا ليدفعه الى
 صدق بئس لشدته سقط خطر الطريق وهو
 قوله وكيفية السفحة وهو جمع سفحة بضم السين
 وفتح النون واما كونه ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
 كل قرض جرت فعا فهو ربا واما فانه وكيفية قرض
 لانه انا دفعه على القرض اثنى والله اعلم
الفصل الخامس في الضلع
 الضلع على ثلاثة اقسام ضلع مع اقرار وضلع مع
 انكار وضلع مع سكوت وهو ان لا يشتر المدعي عليه
 ولا ينكر بل يكتفى بوجه الاعتراض وهو ان
 المدعي عليه عند دعوى المدعي امان ان يجب له قرض
 او لا يجب فان اجاب فلا يحلوا امان يكون المولى بالاقرا
 او بالانكار فهو الضرب الاول والثاني فان لم يجب ضلعا
 وهو السكوت وكل ذلك كما يزعمه وقال الشافعي
 رحمه الله لا يجوز الضلع مع الانكار والسكوت وضلع
 الفضولي كما يريان يقول الفضولي او المدعي عليه

عبدى مالك على حق في دعواه فصال على كذا وصحة
صح وطرق الضمان ان يقول المصطفى
 اصالح بن دعوان على فلان على كذا او اضاف العقد
 على نفسه او ماله صح وطول الفضول بالبدل
 ثم يرجع على المصالح عليه ان كان الصالح بائنه كذا ذكر
 البرازي **وفي** التوالتى ولا يجوز صلح الدين
 بالدين الا ان يكون بين حصة وتكون عليه
 عشرة دراهم الى شهر فصاله على خمسة الى شهرين
 يجوز اما الاول فلان النبي صلى الله عليه وسلم
 بنى عن الكالى بالكاى **واما** الثانى فلان ذلك يصلح
 لان المصالح عليه غير حقه الذي كان قبل الصلح
 لكنه يتبرع من حصة بعض وبالزيادة في
 الاجل **ولو صلح** من دين على عبده يجوز ولو
 مراجه لان منى الصلح على النجوز بدون الجور
 فصار الصلح كانه ابرأ عن بعض الدين واسترعى
 العبد بالباقي ولو كان له على رجله العادى
 فصاله على ضمانه رسم جاز وان فادته قبل
 ان يعطيه الا ان هذا الصلح ابرأ عن المصنف
 وطلب لبقا النص لا الصلح يجوز بدون الحق ابرأ

الى

دنيه

حسابه

بالمعنى

البعض وذلك جاز ولو صالحة من دينه على بعض
 فاحلا او اجلا لا يجوز **واما** مضارفة الدراهم بالدين
 اجلا فلا يجوز **رجل** له على رجل الف درهم دينيا
 فانكر المظنون ذلك فصاله الطالب على مائة درهم
 فقال له صالحك على مائة درهم ثلث الف التي عليك وابرأ
 عن البقية او لم يقل قد لك جاز وبئر المطاوعة
 الظاهر ولا يبرأ بها بينة وبين الله تعالى لانه مضطر
 في هذه الصلح معنى الرضا شرط جواز الصلح **وفي**
 القسبة ادعى عليه مالا فأنكره وحلف ثم ادعاه
 المدعى عنه فاصر آخر فامر بمضوع **وفي** الاسرار
 انه لا يصح وهذه او كتبت البرازي وقيل يصح
 وروى محمد بن عيسى عن حنيفة انه يصح قال وراى خط علا
 الائمة الحامى ادعى على آخر عن الغزير او حد الف
 وانكر الآخر ونو حقت عليه التمين فاقدمى بمسبه
 بما قال الحامى فيه اخلافا للمباخ قيل للاحد ذلك
 وقيل لا يحل ولو ادعى حق المزع **والمسئله** جالها
 والاصح انه يجوز اخذ المال ويجوز الامد **رجل** له
 على آخر الف درهم الى سنة فصاله على ان يعطى بها
 كفلا او يورثها الى سنة اخرى يجوز **ولو** كان بها

بغير

كفيلا فاعطاه قبل آخره وابرأ الكفيل الأول وآخرها
 سنة يجوز ولو صلح على ان يجعل له نصف المال على
 ان يورثه ما بقي الى سنة اخرى مثل حلوله ثم استحق
 لم يرجع عليه حتى يخل الاجل وذلك لو وجدها زبونا
 او سقوته وان صلح على عبد فوضفه عيبا
 فزده ان عاد اليه بالنسخ ليعود الاجل وان عاد
 بالمال قاله في المال كان وذلك لو كان بالمال كفضل
 او ذهبن في ميراثين فالرهن والكفيل على حاله ولو
 جعل فيه حالا فهو حال وليس بصلح لان الاجل حق
 المطلوب وقد بطله وذلك لو كان بطل الاجل
 او تركه او جعله حالا اما لو قال يرث من الاجل
 بالضم لم يبطل اما اذا قال ابرأ لك او يرث بالنسخ
 يبطل الاجل ولو قال لا حاجة لي بالاجل لا يبطل
 الاجل **وفي الخلاصة** رجل ادعى على آخر العا
 درهم فانكر ثم صلح على ان يبيعه بما عدا جارا وهذا
 اقرار منه بالدين بخلاف قوله صدقك على هذا العهد
 فانه لا يكون اقرارا **وفي الاصل** اذا كان لرجل
 على آخر العا درهم فقال له ابرأ لك عن خمسمائة
 وحططت عليك خمسمائة على ان تعطيني الباقي ولم يوف

وفي

وما فاعطاه الباقي وهذا هو اذ لم يعط برى عن
 خمسمائة **وفي الجامع** الصغير جعل الميمنة على
 ثلاثة اوجه ان قال اذ ياتي عدا خمسمائة على انك
 برى ميراثا على انك ان لم تعطيني خمسمائة في الالف
 عليك على حالها فالأمر كما قال ولو قال اني خمسمائة
 عند اهلك منك برى من الفضل فان اعطاه برى مطلقا
 وان لم يعطه فعند ان حصة وحمة لا يرثا وغدا
 يوسف يبرأ ولو قال ابرأ لك عن خمسمائة على ان تعطيني
 عدا خمسمائة حصل ابرأ مطلقا اذ امة الخمسمائة
 عدا اوله بوجه **ولو قال** ان ادبني خمسمائة قال
 برى او مني ادب او اذني لان تعليق البراء بالسقط
 باطل صرح من دعوى الدين على دراهم واقر فاقبل
 قبض بدل الصلح يجوز لانه اركان عن اقرار فافترقا
 عن عين دين بينهما وان كان عن انكار في دهم المدعي
 لذلك وفي دهم المدعي عليه بدل المال لا سقاط
 التمين وقبض البدل يفيده لا سقاط لا مشروط
 كافي الجمع والعلق على مال وان وقع بين دراهم في
 الدمنة على دنانير او عكسه فيشرط قبض البدل
 في المحل لانه صرف وان وقع بين دنانير في الدمنة على دنانير

أقل لا شرط قبضه فله لانه استقاط بعض الحق
 واحدا لباقي ويجوز الا عياض عن الأصل من المكاتب
 والمولى حتى لو قال لولاه ردني والأصل حتى ازبدك
 في البذل أو فارقا حط عن بدل الكتابة كذا حتى نزل
 حتى في الأصل وأعمال ذلك البدل صح ولا يجوز الا عياض
 عن الأصل من الحرين ولا يجوز بيع الدائم بالزمني
 بل للمولى والمكاتب الصلح عن السفعة باطل وبطل
 السفعة به وتقيم الوفاء ان يصلح سارق العظم
 من ارض الوضان كان مقرا وان كان انما يعطيه لأجل
 مخافة هلك الشئ ونحو ذلك لم يحز **وفي** العادي
 ادعى على رجل عهده واداه وقف على ذاك فأنقضه
 المدعى عليه على ما لا يصح الصلح بمرأته البع وليس
 للمولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المولى
 شيئا إلى المدعى عليه وأصدر الدار لأجل الوفاء صح اذا لم
 تكن له بينة على ائبانه الوفاء والموقوف عليه لو فعل
 ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم **والفصول** لو فعل ذلك يجوز
 لان الموقوف عليه فعل ذلك لا يضر الدار اما الفصول
 لو فعل ذلك من مال نفسه لاستحبابه الوفاء يدفع
 المار ولا يضر الدار ولو اشترى دارا فاحجزها مستجدا

يجوز

ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه الذي بين المجد أو
 رجل من بين اظهري المجد فهو جائز الخيل بالنفس
 اذا صالحه على مال لا سقاط الخالة لا يصح احدا للمال
 وهل يقط الخالة فيه روايان ولو كان قبلا
 بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الخالة بالنفس
 برئ **رجل** ادعى دارا فصالحه على بيت منها أو على
 قطعة منها لم يحز لا عند انكاره ولا عند الاقرار ولا
 فيما قبض عين حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه
 فيه احدا من ان يزبد ويما في بدل الصلح فيصير ذلك
 عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى
 المار وان صالحه على دار اخرى او على شئ آخر لا يقبل
 دعواه بعد ذلك ولو كانت دعواه في الدين فصالحه
 على بعض الدين او على غيره بطلت دعواه خلاف العين
 صالح عن دين على غير شئ هلك قبل التسليم فانه يعو
 الدين ولو صالحه من الدين على شئ ثم قام البينة بالدين
 لم يرد له فتح الصلح **صبي** ادعى على رجل العا للدين
 ولا بينة له فصالحه بغيره من الدين عن الالف عن انكاره
 ثم وجد بينة عادلة فله ان يعتمها على الالف وكذا
 اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ كذا في القسمة **وفي**

القسمة والبرازي **رجل** ادعى ذنبا او عينيا على
 ورضا على بدل وكذا وسبقه الصلح وذكر انما
 تصالحا عن هذه الدعوى على كذا ولم سبق هذه الدعوى
 عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه لم جاز
 المدعى مدعى عليه بعد الصلح دعوى اخرى بان كانت
 المدعى مثلا انراة ادعت دارا او جري الحال لا ادعى
 ثم جازت بطلب من المدعى عليه ومن المدعى لا تسع لان المدعى
 عن الدعوى ذكره مطلقا ولا مانع من ان يدعى وا
 ويصلح عنه وعن جميع العاوي **واختار شيخ**
 الاسلام ان الصلح بعد انكار عن دعوى فائدة
 ولا يصح لاحقا المدعى في زعمه باخذ بدل عما ادعاه
 فلا يبرهن صحة الدعوى **وفي** نظم الفقه اصد سارقا
 من دار غيره فاداد دقعة الى صاحب الدار فدفع له
 السارق وما لا على ان يكف عنه بطل وبرد المبدل
 الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب
 السرقة يبرهن من الخصومة باضة الما **رجل** انهم
 بسرقه وحسن وصالح ثم زعم ان الصلح كان حوقا
 على نفسه ان كان في حنبس الناصر لا يصح لان الغالب
 على انه حنبس بحق وان كان في حنبس الراي يصح الدعوى

لان الغالب على انه حنبس ظل الصلح الناصر كما ينسج
 الناصر يمكن لكل منها بر الناصر ادعى عليه القس
 فانكر واعطاه نصفه ولم يعلل بربا ان اذ ادعى المدعى
 يعني الدافع استرداده له ذلك وان كان مكان القدر
 عرض لا يمكن الاسترداد فالما يصلح ان كلما المدعى حقا اخر
 لا يمكن بربا استرداده المدعى ما لم يذكر لفظ الصلح او يد
 عليه العندية لان في زعم المدعى انه اخرجه فكيف يكون
 صلحا وما لا يمكن المدعى من اخرجه كالعرض يكون صلحا
 بالمعاطي **رجل** ادعى على آخر انما فانكر فوضوح
 على سبيل ثم برهن المدعى عليه على الاصل او الا بر الاصل
 واراد على عليه انما فادعى النصارا او الا بر اوضح ثم برهن
 على احد مما تبطل وبرد بدل الصلح لان الصلح قد الكبر
 واليمين في الاولى كانه على المدعى عليه ففداء بالمال
 وفي الثانية على المدعى فلا يتصور ان يكون للعدا عنها
 فادبرهن على النصارا او الا بر ابره له **رجل** انهما
 اخذوا عطا وشترع وفوض وشركة نصا وقا
 على ذلك ولم يعرفوا المعداد فصالحا على ما به الى اجل
 جاز لان لفظ الصلح دليل على ان الحق كثر وقد شترع
 بالاجل فيما بين ايضا وله على رجل اخر درهم لا يعرف



معداها صالح على ما يده وجلان لها على رجل من فاذا
احد ثمان ياخذ نصيبه على وجه لا يكون الشريك فيها
نصيب **والجمل** في ذلك يصح من المطلوب كفا
من ربيب بانه درسم وسلم اليه ثم يتره عن نصيبه
من الدين ويطلبه بين الربيب فمستد لا يكون له
فيه نصيب لا شركة وهذا الدين وان من الصلح
على التجوز بدون الحق كالمصاح ما يراعى من بعض نصيبه
واسبقون البعض ولا يجوز جعل الصلح بالسرط ولا
اضافه الى وقت بان كان اذا كان قد ضاع صالحه على
قد او صالحه على ان لا ان يعلق التعليكات
بالسرط واسا فال الوقت باطله ولان الصلح في
الاعيان على البيع فكلما يجوز تعليق البيع بالسرط ولا
اضافه الى الوقت فكل ذلك الصلح يجوز عن دعوى
تكاثر وهو على وجهين احدهما ان يدعي رجل على
امراه تكاثر او يبي تحدد فصالحه على مال حتى ترك
اله عوى جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب
اعيانه باقرب العقود اليه احيا لا لعمه واخذ
المال عن ترك البعض خلع فصار بدل المال منها
في حواله في معنى الخلع بنا على زعمه والخلع

نصاح



بلغة

بلغت البراءة صحيح وفي حقها رفع القبح والخضومة
وخلص النفس عن الوطى **وفي** الهداية قالوا لا يحل
اخذ البذل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان مبطلا
في دعواه **قال** صاحب المنبع هذا ليس يخص بهذه العا
بل هو عام في جميع انواع الصلح بل لعل ما ذكر في
كتاب الاقرار ان من اقر لغيره بمال والمقد له يعلم
انه كاذب في اقراره فانه لا يحل له ذلك المال فيما
بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه بطيب نفس فيكون
تليكا على طريق الهبة **والثاني** ان تدعي امرأة
تكاثر على رجل فصالحها على مال لا يجوز لانه رتبة
محنة من غرض خضومة ولا يردده كذا في المنبع
وفي التلويح الى الخليفة اذا جعل غيره وطى عمده
بعد موته ثم ماتت حبة على اناس ان يعملوا به لا
وتصير الثاني خليفة كما فعل ابو بكر الصديق قد
الله تعالى عنه فانه فرض الامر في حياته الى عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ولما توفي ان يوصي
الى غيره بعد موته **والله** يبارك وتعالى اعلم
الفصل السادس في الاقرار
الاقرار هو تجوز لا غرض عليه **والله** ظهور المقصود به

اجاز

لا اشارة ابدا فيفتح الا اذا اراد المهر للمهر حتى يوتر
 بالسليم اليه ولا يفتح الا قرارا بالطلاق والطلاق
 مكرها ولو كان امسا يصح مع الازالة لان طلاق
 المكره واعاقه ذاتا فعلا عندنا. استدلال البعض
 على كونه اخبارا بمسائل اخر **منها** اذا اقر بصف
 داره من امسا غاصح ولو كان ملكا لا يصح **ومنها**
 اذا اقرت بالزوجة صح ولو كان ملكا لم يصح
 الا بحضور الشهود **ومنها** اذا اقر المريض بين
 مستغرق جميع ماله صح ولو كان ملكا لم يصح.
ومنها اذا اقر العبد المأذون بعينه في بنيه.
 صح ولو كان ملكا لم يصح. واستدل المشايخ على
 كونه ملكا بمسائل **منها** اذا اقر لظرفه
 اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا صح **ومنها**
 اذا اقر المريض بين لوارثه لم يصح ولو كان اخبارا.
 نص **ومنها** ان الملك النابت بسبب الاقرار لا يظهر
 في حواله ابدا السهلة حتى لا يملك العبد له مطالبتها
 ولو كان اخبارا لكان مضمونا عليه **وفي** الذخيرة
 والمحيط ادعى عينا في يدان اما له ثم ان صاحب
 اليد اقر به لم يصح هذه الدعوى عند البعض وعند

بعضه

عامة

عامة المشايخ لا يصح لان قول الاقرار لا يصح شيئا
 للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق
 للمهر له وعند من يصح لو نكل فالقول على ان لا يملك
 على الاقرار واما حلف على المال **فان** صاحب القبول
 قد على قول من يقول من المشايخ انه يملك في الحال
 ينبغي ان يصح دعوى المال بسبب الاقرار على قول من
 يقول انه اخبار لا يصح واجمعوا على انه لو قال عند
 العتق ملكي وهذا اقر به صاحب الملك يصح هذه
 الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب **المجلة**
 من شرح الوقاية لابن قسطنطين **وفي** المنع ولا يصح
 اقرار الصبي الا اذا كان مأذونا للتجارة فان اقراره
 جائز بدون لرحل او ودعية او عارية او مضاربة
 او عصب لانه الحق بسبب الاذن بالبيع له لالة الاد
 على عقله ولا يصح اقراره بالمهر والحماية والكنانة
 لانه داخل تحت الاذن او التجارة مبادلة الماد بال
 والكاح مبادلة مال بالسيك والكنانة تبرع
 من وجهه فلو كان تجارة مطلقة وتلك المحجوز
 لا يصح اقراره وكذا العبد المحجور لا يصح اقراره بالمال
 وان كان يصح بالحدود والعصا لان ذمة ضعفت

برقة فانضمت اليها مالية الرقة والكسب وهي ملك
المولى فلا يصح اقراره عليه بخلاف العبد المأذون
فان اقراره بالدون وبما في يده صحيح لان المولى ربي
باسقاط حقه بالسلب عليه والنايم والمعنى عليه
كالجئون واقراره اسكران جازر بالحق كذا الا
بالحدود والحالصة والردة ونقد سائر الضمانات
بمن اسكران كاستد من الصاحي وسبحي تامة ونقل
الطلاق ان شاء الله تعالى وكما يصح الاقرار بالعدو
يصح بالجهول بخلاف الجلالة في المعركة فانه يمنع صحته
الاقرار بخلاف **وفي** الذخيرة جملة المعرفات منع
صحته الاقرار اذا كانت مفاحشة بان قال هذا العبد
لواحد من الناس اما اذ لم تكن مفاحشة لا يمنع بان قال
هذا العبد لاصد هذين الرجلين وقال سمي الائمة
السرخسي الجلالة منع ايضا وهذه في الصورة لانه
اقرار الجهمول لانه لا يفيد لان فائدة الخبر على اليان
وهنا لا خبر على اليان والاصح انه يصح لانه يفيد
وفائدة وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول
نشأت لانها لو امتنع على احد فلهما حق الاخذ فالحال
ان الاقرار بالجهول لا يصح اذا كانت الجملة مفاحشة

بجوز والاقرار بالجهول يصح مطلقا معلوما كان او
بجهولا واما الاقرار عن الحقوق المجبولة يصح بقوض
او بدونه **وفي** المنع الاقرار عن العيان لا يصح
ثم قال **وفي** الذخيرة لو اقراره عن ضمان العين وهي
قائمة في يده صح الاقرار وسقط عنه الضمان عند صحته
الثلاثة وقاله لا يصح لان الاقرار اسقاط وانما
الامان لا يفعل فالحق بالعدو ونسبت العين مضمونة
كما كانت واذا اهلك ضمن **رحل** في يده وادعاهما
آخر فقال استر بها منك العاس ان يؤمر بالدفع
الى المدعي الى ان يهرق على الضمانة وفي الاستحسان
يميل الى الثلاثة بان رتبة التخييل فان يهرق والآم
الى المدعي وعلى العاس والاستحسان اذا ادعى المديون
الايقان وكان الامام طهيرا الدين فبها بالنسبة
اقرار قبضي فلا ان الا فاكنت له عليه فان فلا ان لم
يكن له على من يصح المعرف بعد ما حلفا المعركة على انه لم
يكن له عليه شيء قوله عند دعوى المال عليه ما مضى منك
غيره لا يكون اقرارا ولو قال دفعته الى احدك باترك
اقرارا لمضى لا يكون اقرارا ولا يبرأ بل لا يبرأ الا امر
بالانهاض والاقتضال ولو قال باي سيف دفعته الى

قالوا يا عيون اوارا المال المدعى به وبيعة ان يحلف
 بهذا الوجه ان لم يصدق به اذ هاب حقه قال
 القبيصة ولا يلف الى قول من جعله اوارا مريب
 المال الموكل وكذا الكلام اذ احلنا زوج عدنا
 دعوى زوجة لصدوق فان المهور في زماننا حجة
 بالعادة **قلت** وهذا قيل على ان الزوجية
 ليس لها مطالبة زوجة بالمهر الموزع بعد فسخ النكاح
 ودخولها بالانكاح المزدوج موطأ وطلاق لا المهر
 مؤجل عن المأثر والله اعلم ولا بد من شل صريح
 لعدم عليه في ذلك فإياها الطاب لا يخفى في هذه
 المسئلة لا بعد الفل الصريح وانما الصريح
 ادعى عليه ما لا مال قبضته لكنه ملكي يورث بالرجوع
 اليه ويعني ان يكون على السائر والاشكان الذي
 ذكرناه **رجل** قال لا خرافة في الف الذي عليه
 او حله عندي ضال ثم اذ قال عدنا نعطيك او نقد
 فاقبضها او اودعها لا على وجه الخيرية او قال عدنا
 او ارسل عدنا من قبضها او يترد او لا اذن لك
 اليوم او لا نأخذها مني اليوم حتى ندخل الى مالي
 او نصدق على غلامي او قال لم نحل او قال صاحبي عنها او ما

لا قبضتك او قال اجل غرامك على او بعضهم او من
 شئت منهم او محان يا علي او قضاها فلان عنى او ابرا
 او حلتنيها او وهبنيها او تصدفت يا علي او قال
 مالك على الامانة او سوي مائة او غرامة او قال
 اسندوا ان على الف درهم فاقرار في كلمة ولو ادعى
 عليه الف فساد لا اعطيتك او قال ما فلان على
 شيء فلا تخبره ان له على الف لا يكون اوارا ولو لم
 يشهد بالشيء لكن قال لا تخبر فلان ان له على الف درهم
 او لا فعله يكون اوارا ومن اصحابنا انه من قال الصحيح
 انه لا خلاف لا يكون اوارا ولو قال لا اسندوا ان فلان
 على الف لا يكون اوارا **وذكر** محمد بن ابي جزة اوارا ان
 لا اسند لا يكون اوارا **وفي** الذخيرة اشار الى قوله
 لا خيرة لا يكون اوارا وقوله اخيره وقال الكرخي
 الصحيح هذا وما ذكر ان قوله لا خيرة اوارا خطأ قال
 شيخنا بخاري من الصواب وقال في القبيصة وهو الصحيح
رجل قال وجدت في كتابي ان فلان على الف درهم
 او حطى او قبضت بهي ان له على الف فساد فله باطل
 واذا قال الساع وجدته بخطي ان فلان على كذا الزمة ذلك
 قال السرخسي وله اخط الصراف والنمسار فعلى هذا الوجه

قَالَ الصَّكَّالُ أَكْتُبْ خَطًّا عَلَى ثَلَاثٍ عَلَى الْفَرْقِ وَرَبِّهِمْ
 أَوْ أَكْتُبْ خَطًّا بِمَنْعِ هَذِهِ الدَّارِ بِالْمَعْدُومِ مَرَّ فَلَانَ
 أَوْ أَكْتُبْ لَمْ يَرَى صَدَقَ بِالطَّلَاقِ وَكَانَ إِقْرَارًا بِالْمَنْعِ
 وَالْمَالِ وَالطَّلَاقِ وَحَلَّ لِلْكَاتِبِ أَنْ يَشْتَدَّ بِمَا يَسْمَعُ
 سَوَاءً كُنِيَ وَلَا قَالَ لَمْ يَرَى عَلَى الْفَقْدَانِ الْآخِرَ
 وَبِإِلَاحِثِهَا أَوْ قَالَ طَلَّقْتُ أَمْرًا لَمْ يَأْتِ وَأَقْبَضَ
 عَبْدُكَ قَالَ الْآخِرُ وَأَنْتَ أَعْلَمْتَ عَبْدُكَ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا
 فِي ظَاهِرِ الدَّوَابَّةِ وَرَوَيْتُ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِقْرَارٍ
 وَبِهِ يَنْبَغِي **وَلَوْ جَعَلْتَ ذُو جَهْدٍ فِي حَلِّ بَيْتٍ عَنْ الْمَهْرِ**
 كَمَا لَوْ بَرَأَ مِنْهُ غَيْرُ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ هَذَا مَا خَصَّصَهُ
وَجَلَّ قَالَ إِبْرَاهِيمُ جَمَعَ غَرَامِي لَا يَنْفَعُ إِلَّا إِذَا رَضِيَ عَمَّا
 قَوْمٌ مَخْضُوعِينَ قَالَ الْفَقِيهَ وَغَيْرِي أَنْ يَنْفَعُ الْإِقْرَارُ
 وَالْأَمْرَ الْأَعْيَانُ إِلَى الْعَبْدِ وَرَبُّهُ بِالرَّدِّ قَالَ
 ثَلَاثٌ عَلَى الْفَرْقِ أَوْ غَيْرِ الْفَرْقِ وَدَلِيلُهُ الْآيَةُ لَوْ
 أَقْبَضَ لَمْ يَصْدَقْ **وَلَوْ قَالَ أَمْرٌ صُنِّي أَوْ دُعِيَ أَوْ عُنِيَ أَوْ عَطِنِي**
 لَمْ يَكُنْ لَمْ يَقْبَضْ أَنْ وَصَلَ صَدَقَ سَمْعًا ثَلَاثًا وَلَا
 غَضَبَ مِنْ هَذَا الْعَبْدِ أَمْسَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ لَا يَلْزِمُ عَلَى الْفَقْدَانِ
 أَنْ يَشَاءَ ثَلَاثٌ لَا يَلْزِمُ جَمْعُ مَا فِي بَيْتٍ أَوْ يُعْرَفُ أَوْ يُعْرَفُ
 بِي أَوْ يَنْسِبُ إِلَى ثَلَاثٍ إِقْرَارٌ وَلَوْ قَالَ جَمْعُ مَالِي أَوْ

مَا أَمْلَكَ ثَلَاثٌ فَهِيَ لَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالسَّكْرِ وَقَوْلُ السَّكْرِ
 كَلَامُ الْبِرَازِيِّ الْقَيْنَةُ أَسْأَلُ مِنْهُ دَارًا فَصَوَّ
 إِقْرَارُهُ بِالْمَلِكِ وَلَوْ أَقْرَأَهُ كَانَ مَدْفَعًا عَلَى هَذِهِ
 الدَّارِ إِلَى ثَلَاثٍ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالْمَلِكِ وَلَوْ قَالَ
 الْمَدْعَى عَلَيْهِ لَا أَمْرٌ وَلَا أَنْكَرَ فَصَوَّ عَلَى صُورَةِ الْأَنْكَارِ
 وَقِيلَ إِقْرَارُ الْقَوْلِ لَا أَنْكَرَ وَعَنْهُ أَيْ خَصَّةٌ يَحْلُسُ وَلَا
 حَلْفٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ مِنْهُ الْأَنْكَارُ عَنْهُ تَمَامًا مِنْهُ
 حِينَ قَالَ لَا أَمْرٌ قَالَ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْفَقْدَانِ فَهَذَا إِلَى
 فَتَايَ اسْتِزَانِي أَمَّا حَصَّتْ فَهِيَ إِقْرَارٌ وَتَوْصِيَّةٌ بِهِ
 أَوْ عَلَى عَلَيْهِ مَا لَا يَسْمَعُ مَا قَالَ فَهَذَا بِهِ الْأَمْرُ
 أَنْكَرَ الْيَوْمَ فَهِيَ إِقْرَارٌ بِالْمَدْعَى إِذَا مَاتَ
 الْمَدْعَى بَلَّ بَلَاءُ الْأَجَلِ فَطَالَ بِالدَّارِ بِنْدِ فَتَايَ
 أَصْبَحَ عَلَى الْأَجَلِ فَهِيَ إِقْرَارٌ قَوْلُ النَّاسِ فِي الْعَمَلِ
 جَمْعُ مَا فِي بَيْتٍ حَقٌّ وَمَلِكٌ ثَلَاثٌ فَصَوَّ عَنْهُ فَاحْمِلْ
 عَلَى وَجْهِ الْكِرَامَةِ وَأَنْتَ حَقٌّ أَوْ عَلَى امْرَأَةٍ نَحَا
 مَا تَكُونُ الزَّوْجُ ثُمَّ طَالِبُهُ بِالْمَهْرِ فَهِيَ إِقْرَارٌ بِهِ وَقَالَ
 مُحَمَّدُ الْإِمَامُ الرَّكَابِيُّ لَا إِقْرَارَ بِالْمَهْرِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا
 بِالنِّكَاحِ وَالْإِقْرَارُ بِالْوَلَدِ مِنْ طَرَفِ الْإِقْرَارِ بِالنِّكَاحِ
 طَالِبُ رِبَا الدَّيْنِ الْفَقْدَانُ بِالْمَالِ قَالَ لَهُ لَمْ يَنْظُرْ

الأصل فقال لا شغل لي معه لا يكون اقرارا بالآثار
 الا انه يحمل وكذا في الولو الى **رجل** اقراره
 في مرضه بمنزلة الف درهم وقد تزوجها على ذلك ثم اقامت
 الوعدة البينة بعد الموت على ان المرأة ذهبت
 منه الزوجا في حياة الزوج هبة صحيحة لا تبطل
 هذه الشهادة والمهر لازم باقراره لما اقر
 في مرضه وتلك الحالة تدارك ما سبق وهذا
 دليل على ان الاقرار لازم فيوحد بذلك **رجل**
 يمرض يوما ويقع يوما ومرض يومين ويقع يوما
 اقراره يدين في ذلك المرض فان صح بعد ذلك
 جاز ما صنع لان ذلك ليس بمرض الموت فان فعل
 ذلك في مرض لم يقع بعد ذلك وما رصاحب
 فراس حتى اتصل بالموت فافادته عن جاز لان
 هذا اقرار المرضي في مرض موته لبعض وودئنه
 فيكون باطلا لمكان التهمة **رجل** قال لفلانا
 على العاشرم وعلى امرئته شي في قولاني خيفة
 وحسب الله وكذلك فيما عدا ذلك لم يلزمه شي عند ما قال
 ابو يوسف يلزمه ذلك **وفي النزاع** فان له على
 دراهم او دينيات ثلاثة او دراهم كثيرة على قول

ابو حنيفة عشرة وعلى قولهما ما يدرهم وودئنه كثيرة
 عشرة عشرة ومذمونا عشرة وقال مال العظمى
 مضاب الزكاة ما يبان ولم يذكر مائة قيل
 الى حال المفترق **رجل** استعظم الماشين ورواها
 لا مستعظم عشرة لان قال لداود بن سنان ان لنا
 مشعل في القدر وقل القدر سنان على مال
 دليل ولا كثير ما يبان على دراهم اضعافا
 او مضاعفة اضعافا ثمانية عشر عندها على روا
 مضاعفة سنة اكر الدراهم عشرة عنده ما يبان عندها
 شيء من الدراهم او من دراهم ثلاثة اموال عظام
 ستمائة ما بين عشرة الى درهم او ما بين درهم الى عشرة
 تسعة عشرة وما بين عشرة الى عشرة تسعة عشرة
 وعشرة عشرة في الاول وعشرة في الثاني ما بين
 درهم الى درهم درهم عداني خيفة وان يوسف **رجل**
 قال ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره وما
 في خانوتي لفلان صح لانه عا ولا يجوز وان سارا
 في شي ان كان وقلا اقرار في يده او خانوته فقال
 المهر لا يل حذت بعدة قال القول للمهر **رجل** قال
 هذا البيت وما اقل عليه باه لا مزاى وفيه مناع

فلا المتاع خلاف ما كان لا قرار بيننا والمتاع
لا يخرجه لانه يصير كانه باع البيت محبوسه
وفي المسئلة عليك الف فقال اخر دعواك عن هذا
او اخر الذي ادعت لا يكون اقراره **وكذا** لو قال
اخر دعواك عن يديم مالي فاعطيك **وكذا** لو قال لي
فاعطيك يكون اقراره عن محمد لي عليك مائة فقال
فصيت مائة بعد مائة فلا حرج عليك على لا يكون اقرارا
وكذا لو قال فصيت خمسين لا يكون اقرارا لي عليك
الف فقال حسبها لك او فصيتها او اهلكك
بها او هبتها او ابراني واخذتني قال النضر
كله اقراره **وكذا** الشرح ان قوله ما استقرضت
من احد سواك يكون اقرارا اذا كان محبا لا من مفاء
استقرضت منك لا من غيرك **وكذا** لو خرج بقوله استقرضت
منك لا يكون اقرارا قال وهذا من غير المسائل
فان اقراره بفعل الغير عن قوله ارضى اقراره بفعل
نفسه اعني قوله استقرضت منك لا يكون اقرارا
وفي بعض الفتاوى استقرضت منك فلم يقرضني
صح اذا وصل والا لا **قال** شيخ الاسلام ان يعلق
الاقرار بالشروط باطل وقوله اذا ما راس الشهر واذا

جا الاضحي واذا اجاز رمضان واذا اظفر اناس او
اذا انت ليس بتعلق بل ناجل الى هذه الاوقات
لصلحه للناجل فان الدين بالموت يحل ولا يقيد
في دعوى الناجل خلاف قوله اذا قدر فلان الا اذا
ادعى كفاية متعلقة بشئ ومثلان الاشارة تنوم
العبارة وان قدر على الكتابة كتب كتابا فيه اقرارا
من يدي اليهود فهذا على اقسام الاول ان يكتب ولا
يقول شيئا وان لا يكون اقرارا فلا حرج اليه بانه اقرارا
قال القاضي الفسفي رحمه الله ان كتب مصدر امر سوما
وعلم الشاهد حل له ان يكتبه على اقراره كالموافق
وان لم يقبل اسند على به فعل هذا اذا كتب للعائيب
على وجه الرسالة اما بعد فلك على هذا يكون اقرارا
لان الكاتب من العائيب كالحظ من الحاضر فيكون شكلا
وعامة المسامح على خلاف لان الكتابة قد تكون للحجوة
وفي حق الآخر من شرط ان يكون معنونا مصدرا وان لم
يكن الى العائيب الثاني كتب وقرى عند اليهود لهم ان يشهدوا
وان لم يقبل اسندوا على **الثالث** ان يقول عليه عندي
عنه يقول الكاتب هذا اسندوا به **الرابع** ان يكتب
عندكم ويقول اسندوا على بما فيه كفا اقرارا والا فلا

فان اعطيني الالف التي عليك فقالا صبر سوف نأخذها
لا يكون اقرارا قال نعم او حظه لا يكون اقرارا
ولا رواية فيه وكان الجرحان رحمة الله يقول ما كان
الوفد وراهم ثلاثة آلاف الرق كسرة عشرة آلاف
سبية كثيرة اربعون ابل كسرة خمسة وعشرون قال
له اعطيتك مقدار كذا فقال يا سيدي اعطيني يكون اقرارا
بالدفع اليه لانه صرح بالدفع اليه وسأله عن السبب
فقال لي عليك كذا فقال صدق بلزمت ان لم يقل له على
وجه الاستئذان يعرف ذلك بالثمة اذا اقرانه قبض
منه قال شيخ الاسلام لا يلزمه ماله مثل قبضته
يعرف حق قبضه بوجوب الرد والاشبه انه يلزم
الرد لان القبض المطلق سبب بوجوب الرد والقبض
كالأخذ فانه نفس الأصل انه قال اذا اخذ
ملك العا ودعيته وقال المقر له بل عصبنا بقول
قوله المقر له والمقرض من مع ان المقرض على
الأحد ودعيته فهذا ادنى طلب الصلح والابراء
عن الدعوى لا يكون اقرارا ادعى الاقرار في الصغر
وانكره المقر له قال قول المقر له سادته الى حالة
معروفة ما فيه للضمان اخذته منك عارية

وقال

وقال بل شيئا فاقول للأحد لا تكاره البيع ولذا
لو قال اخذته زابهم منك ودعيته وقال
لا بل قرض وهذا اذا لم يلزمه فان كان لسيبه
وهلك ضمن صب دهر لمان عند اليهود فادع
مالكه صمانه فقال كاس نجمة لرفع فارة
فالقول للصاب لا تكاره الضمان واليه دعيته
على الصب لا على عدو الخاسر وفي المنع اذا
قال المقر في اقراره له على او قبل الدرع ثم فقد
او بالدين ولو قال عدي او معي ادعى في
صدوقي ادنى قبضي هو اقرار بالاصالة في يده
لان هذه المواضع انما تكون محل للعين لا للدين
اذ حلله الزمة **رحل** اقرار بالخلاف ثم محله
المشهور وقال المقر له بل هي خالة قال قول
المقر له عدينا وقال الشافعي واحمد يلزمه حلا
اذا اقر بانه على نفسه له حل واشهد شاهدان
ثم اقر في موضع آخر فله ذلك له حل بانه اذا اقر او اكر
واشهد شاهدان فعند ان حقه اذا ادعى الطالب
المالين وعندهما مال واحد الا اذا ادعى فاقا
فلزمه الاكر وحل الخلاف الاقرار المحذور الثيب

وعن الصلوات في المصيبة بالسبب بان قال في كوتون
 من هذه الجارية المال واحد على كل حال وفي
 المصيبة بالسبب المحلف بان قال من هذه الجارية
 في الكرة الاولى ومن هذا العبد في الكرة الاخر
 المال محلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار
 مطلقا عن السبب لكن مع الصاك فان كان به
 صدك واحد فالمال واحد سواء كان الاقرار
 والاشهاد في موطن او موطنين وان كان صكا
 هلالا في الوجهين وكذا اذا اقر بما به مطلقا
 وكذب في صدك ثم اقر وكذب في صدك فيما كان
 اذا قال للفلان على الف درهم بل العاديم يلزمه
 العاديم عنه علما والى الثلاثة وقال زفر لم يلزمه
 ثلاثة الاثلاثه اقربا لعم وجع واقربا لغيره
 فيصح الاقرار ولو بفتح الرجوع كان قوله اطلق
 واحدة لا يلزمه **رجل** قال عصف بن فلا
 العاديم ثم قال وكذا عشرة انفس والمقر له
 يدعي انه هو الغاصب منه الالف وحده لزمه
 الالف كاملا وقال زفر لا يلزمه الا عشر الالف
 وعلى هذا الخلاف ما لو قال اقرضنا او اودعنا او

امارا

امارا **رجل** ادعى على الميت دين لا يريد على تركه
 انما ان قصده قد احدهما وكذا في الآخر بعينه ما لو حذر
 جميع الدين بما في يد المصدة فان كان دافيا بالدين وكان
 الامام السامع رجه الله على المصدق نصف الدين لانه
 ابعد عن الضرر وكذا انه اقربا للدين وهو مستدور على
 الميراث قال لم يضر جميع الدين لا يصير الميراث رجة
 من الدين فلا يكون له مما سئى بالميراث **وفي** الحائض
 قال الحلواني قال ما عجايبا ودينها في طاهره وادية
 اصحابنا يحتاج الى زيادة من لم يشرط في الكتب ومن
 ان بعض علي بن الناصي ومجرب الاقرار لا يحل للدين في
 نصيبه ثم قال صاحب الحائض يحفظ هذه الزيادة
نوع في الاستئنا وما يمنع
 الاستئنا في الاصل نوعان احدهما ان يكون المستئني
 من جنس المستئنه والثاني ان يكون من خلاف جنسه
الاول على ثلاثة اوجه استئنا القليل من الكثير
 واستئنا الكثير من القليل واستئنا الكل من الكل
الثاني استئنا القليل من الكثير فانه حاكم لا خلا
 لان الاستئنا حكمه الباقي بعد النسيان فاذا قال
 لفلان على عشرة الالف لزمه سبعة كانه قال

فَلَمَّا عَلَى سَبْعَةٍ لَّانَ السَّبْعَةَ عَشْرَةَ أَلْفًا لَمَّا وَفَى الْخُزْ
قَالَ خَوْفُهُ الْإِشْيَاءُ لَمَّا اسْتَنَّا النَّاسُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
عَرَفْنَا فَوَجَّاهُ النِّصْفَ وَزِيَادَةَ دَوْنِ مَقْدَامِنَا الْإِشْيَاءُ
وَعَنْ ابْنِ نُوفَسٍ لَوْ قَالَ عَلَى عَشْرَةِ الْأَلْفِ هَذَا الْكُفْرُ
بِمَنْ النِّصْفَ وَلَوْ قَالَ لَمَّا عَلَى الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
قَالَ ابْنُ نُوفَسٍ لَمَّا عَلَى عَشْرَةِ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
وَالْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
حَقَّ بِلَمَّا عَشْرَةِ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
وَحَمِينَ هَبْتَ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
حَصَلَ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
بِمَنْ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
وِظَاهِرُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
أَمَّا لَا يَصِحُّ وَعَلَيْهِ الْعَشْرَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِشْيَاءُ
الْعَرَبِ لَمْ يَكُنْ بِهِ الصَّحِيحُ ظَاهِرُ الْإِشْيَاءُ
اسْتَنَّا الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ الْإِشْيَاءُ
وَمَعَ ثَلَاثَ لَمَّا لَا يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْإِشْيَاءُ
بِالْبَاءِ وَقَدْ اسْتَنَّا لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْإِشْيَاءُ

جلد

جعلته مستكلاً بما بقى فلم يصح بين كلامه الأولين
على ما له كما كان **وفي** فتاوى الظهيرية نوفاً
لنلان على القدرة ثم استغفر الله آمناً درسم
كان سناً جازاً إذا قال لزيد على عشرة فالتعة
الأمانيّة الأربعة الأسماء الأربعة الأربعة
الأربعة الأربعة الأربعة الأربعة الأربعة
فيه انه يقر وكل استثنى إلى ما يليه لكونه أو
الذي هو إليه فيه ابرز الاستثناء الأخير فيشتق
إلى ما يليه ثم ينظر إلى الاستثناء إلى الاستثناء
الأول ثم ينظر إلى الاستثناء الأول **وهذا** في ذلك
من الجمل المعلقة فابقى منها هو العذر المقدر
فأما أصل الاستثناءات إذا تعددت لا يخلو من أن
تكون متعاطفة أو لا تكون متعاطفة فإن كانت
متعاطفة كان استعرق الاستثناء الثاني الأول فترد
إلى الجملة المذكورة في صدر الكلام أيضاً وإن لم
يستعرق يعود الأجزاء إلى ما يليه ثم وتم وهل جراً
ومعان ياخذ الميت
في عين والمنفى في سائر ثم بعد الطبع وقام الأول
تسقط المقتبات عن الميتات فابقى يكون مقتراً به

6545709

كما في مائة الف على عشرة آلاف ثمانية
 الى اخره. **فالتسديسات** عشرة وثمانية وستة
 واربعه واثان. **فالمجموع** للثلاثون والمقبات
 تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد
 فالمجموع خمسة وعشرون فاذا سقطت المقبات
 من المستنبات بقي خمسة وهو الجواب. **قال صاحب**
النبات ثم اني تجزئت في ضبط اعراب هذه المستنبات
 هل يكون كل واحد واحدا لثباتها وما وجب نصبه نحو
 المقبات ففرضت ذلك على نحو النجاة فحجرت
 وما جسد خدمهم على الرواية غير اني افاضت
 متى الذي السبكي الشافعي رحمه الله روي ان والده كان
 يلقنه هذه المسئلة فذكر ان بعضا مضوا وبعضا
 غير مضوا به انتهى **رحم** **قال** **لقد** **علي** **الف** **م**
 ان شاء الله تعالى بطلان اقراره لانه عليه بشرط او ثمانية
 يفتح التعليق في الاثبات لا الاجابات والاقوار
 احبا ولا يحمل التعليق بالشرط ولو قال انه قد
 علي ان لفلان علي الف درهم ان تمت في عليه عاتق
 او مات لان هذا ليس باستثناء ولا فخر فانه لو
 كان لا محالة ثم اخلفا بوب يوسف ومحمد في التعليق

بمسئله

بمسئله الله تعالى بطلان او تعليق قال ابو يوسف
 تعليق وقال محمد بن طاهر في هذا قوله ان شاء الله
 تعليقا ان كانا بطلا لا اقراره فعد بطلا ولا محتمل
 وان كان تعليقا فالأقرار لا يحمل التعليق لما بينا ولانه
 شرط لا يوفى عليه وانما الشرط في عدم الحكم بكل وجوه
 وهذا لا يملك وجوبه فيكون اعدا ماله من الأصل
 بخلاف قوله لفلان علي مائة درهم اذا تمت او اذا جاز
 راس الشراذم المطر لا يملكه فلو كان ما جاز
 لا يملكه الا بزيادة لو ذكرته في الاجل فيغير الحكم

نوع في الاقرار في المرض

صحيح اقر من ثم مرض فاقرب من مقدم من الصحة
 على دين المرض عندنا حتى لو مات من ذلك المرض بقضى
 من عزم الصحة او لا فان قضى من مرضه دين
 عزم المرض وعند الامام الشافعي قسم تركته على دين
 الصحة والمرض بالنسبة **وفي الباع** اقرار
 المريض في الأصل نوعان اقراره بالدين لعينه
 واقراره باستيفاء الدين من غيره **اما** اقراره بالدين
 على وجهين أحدهما وقد يمناه او لو اقر بالعين
 او بالدين فلا يصح الا بقصد من الباقي عندنا **وقال**

الامام الثاني في بيع واحد قوله **واما**
 اقراره باستيفاء من الصحة او دين المرض
 فان اقراره باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان
 وجب له بدلا عما امر به المبيع اقراره لا يصح
 وحق غرما الصحة ويجعل ذلك منه بالدين
 لانه لما مرض بقصد تعلق حيا لغيره ما بالمبدل
 وكذلك لو ائلف رجل على المريض شيئا في مرضه
 فاقدم المريض بنفس القيمة منه لم يصبه في ذلك
 اذا كان عليه دين الصحة لما ذكرنا وان وجب له بدلا
 عما ليس كالصحة اقراره لان المرض لا يتعلق بحق
 غرما الصحة بالمبدل لانه لا يحتمل التعلق لانه ليس
 بان فلا يتعلق بالمبدل **واما اقرار المرض**
 الا براه اقراره انه ابرأ فلا يبرأ من الدين الذي عليه
 في صحة لا يجوز لانه لا يملك انفسا الا بالكمال
 فلا يملك الا اقراره بخلافه اقراره باستيفاء الدين
 بانه اقر بقبض الدين وانه يملك انفسا الغرض فملك
 الا براه عنه بالقبض انتهى كلامه **البدائع مرضي**
 اقراره بالاهلية ثم تزوجها بعد اقراره بطل
 الاقرار عندنا وقال زفر بن سطل لانه طرا على الاقرار

اقرار مرضي

ما ابطاله. مرض مرض الموت اقراره في رسم
 بعينها الا لفظة عدة ولا مال له غيرها فلا يجز
 اما ان تصدق الورثة او يكتبوه فان صدقوا
 الورثة تصدقوا بها اتفاقا وان كذبوه فهو محذور
 الخلاف فعندنا يوسف تصدقوا بملكه بعد موته
 والمات وهو ميراثا وقال محمد اذا اذ الذبوه في ذلك
 كانت كلها ميراثا **وفي حيل المضاف**
 امرأة قالت في المرض لسري على زوجي مهر وقال
 في المرض لسري على فلان شيئا غيرا عندنا خلافا لما في
وفي الذخيرة قوطا في المرض لا مهر على عليه
 ولا مهر على عليه او لم يكن له عليه مهر فلا يصح وتبين
 يصح والصحيح انه لا يصح **وفي الفتنة** لو قال
 المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس اقراره بالخروج
 ان يدعوا على الخارج بهذا السب **قال** يرها ان
 صاحب الحيط وهذه المسئلة على التفصيل
 ان كان الخرج معروفا عند القاضي والناس لم يتبدل
 اقرار المرض **مرض** قال في حال مرضه لسري في الدنيا
 ثم مات فلبعض الورثة ان يخلعوا زوجة المتوفى **قوله**
 انما لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى انتهى والله اعلم

الفصل السابع في الودعة

الودعة امانة تركت للحفظ فلا يضمنها المودع
ان هلك بلا قصد منه فيحفظها بنفسه وعياله
كزوجته وولده والدة وعذرة وامته
واجره الخاص الذي ساجره سائمة وكسوته
وطعامه على المسافر ويجوز للمودع ان يسافر
بالودعة قريب المسافة او بعدت وان كانت
الودعة من ماله حمل وموتة وهذا امر ابي حنيفة
رحم الله حتى لو هلك لم يضمن **وفي الجارية**
يجوز السفر بالودعة وان كان له حمل وموتة عذرة
الا في موضع واحد وموان تكون الودعة طعاما
كثيرا فانه يضمن اذا سافر به يجوز ان يسفره الموت
مكون في معنى اللاحق وقال ليس له ذلك اذا كان له
حمل وموتة غير ان عذرة رحمة الله اذا بعدت المسافة
اما اذا قرب فله ذلك وقال الساجي رحمه الله ليس
ان يسافر مطلقا **والخلافي** فيما اذا كان الطريق امنا
بان لا تصدده احد غالبا ولو قصدته بكلمة دفعه
بنفسه وبرفقة السفر ولم يمهله المودع عن المسافة

اما اذا لم يكن الطريق امنا فمنه غرض السفر ايضا
فلا يسفر بغيره بخلاف **وفي الميراث** لا يضمن
ان يحفظه كالحفظ مال نفسه في داره وحائويه
وفي النوازل قال لا تضمن في حائوته موضع
فضاع ان كان الحائوت احراز من الدار ولم يجد مكانا
آخر لا يضمن والا ضمن ولو كانت تمانعك في البيوت
فقال لا يضمنها الى زوجها فموضع لا يضمن وقيل
لولا غرضه لم يضمن لبعض عياله فذبح ان لم يجد مكانا
لا يضمن والا ضمن **ورفع** كغير الودعة في صندوق
وله فيه كثير فاشق واحاط لا يضمن والهلان
والنبا على قدر ما فيها ولو حطها اجنبي او بعض من
في عياله لا يضمن المودع ويضمن الحائط صغيرا او كبيرا
ولا يضمن ابوه لاجله **وقر** مال الودعة في ارض ائمه
لا يضمن والا ضمن **وفي المعادة** يضمن كل حال والدر
لو كان حصينا له باب يلقوا يضمن وان وضعه بلا
دفن في موضع لا يدخل فيه احد بلا استئذان لا يضمن
ترجعه نحو الساق فرفقها في ارجلته خرقا وقوم جاء
فلم يجدوا ان امكنه ان يجعل علامة ولو يعلم يضمن
والا فان حاط على نورا لا يمكن لا يضمن جعله في الودعة

وضع الودعة

وفي الودعة

والحق لا يضمن فصاعداً يضمن وإن كانت في الأتيسر
 فصاعداً لا يضمن **لأنه** إذا كانت في التمين كانت
 على سرك الوديعة بطل فالك أو العائمة وصاعداً
 لا يضمن وإن وصفت في الكم سائل عند القنوي
وفي العادي لو شدد راعم الوديعة في سدر
 ثم وصفت في كنهه فسقط لصان عليه. وكذلك إذا
 حصل في جنبه وحضر طلس السق فسقط منه لا
 يضمن. وعن بعض الآية لو وضع دواهم الوديعة في
 كنهه وهلك يضمن ولو وصفت في كنهه أو شددتها
 في التكة فصاعداً يضمن إن لا يضمن المودع إذا ما
 ضاع ورثته قدر الوديعة مؤثراً في حياته
 لم يسأل قوتها والصان واجب في مال الميت لأنه
 مات مجهلاً فإن افاد الورثة البينة على الوارث
 أنه قال في حياته ودود الوديعة يسأل لأن النسيان
 بالبينة كالتب معاشية الدابة الوديعة إذا ضاع
 شيء فامر المودع استأناء أن يعاين لأنه سبب أن عالج
 دابته بأمره وإن ضاع الذي عالجها هل يرجع على المتودع
 أن علم أنه دابة المتودع أو لم يعلم لكن لم يعلم أنه
 لغيره يرجع لأن الأمر قد صح في الوجه الأول

المستوفى عند الركون وقيل
 يضمن بها ولو ربطوا بها

فانقل

فانقل الفعل اليه. وفي الوجه الثاني كذلك.
 لأن اليد بيد الملك على المقول فصح الأمر أيضاً
 القاضى إذا قبض أموال النسيان ومات ولم يبين
 أن وضع في يمينه ولا يدري لمن المال ضمن لأنه موقوف
 المودع وقد مات مجهلاً وإن دفع إلى قوم ولو لم
 يدري إلى من دفع لا يضمن لأن المودع غيره وهو لم
 مجهلاً. المودع إذا قال لربي الوديعة قد ردت
 بعض الوديعة ومات فالقول قول ربي الوديعة
 فيما احدث مع يمينه لأن الوديعة صادرة من ظاهرها
 الأبعد مما ردت إلى ربي الوديعة والآخرة
 الوديعة فكون القول قوله في مقدار المأخوذ
 ولو أن قاضياً أودع مالا ليقم أو تاجر فجد ذلك
 المودع أو مات وموتى المال لم يكن على القاضى
 في ذلك شيء لأن القاضى أمين فيما صنع والآمين
 لا ضمان عليه كذا في الوثايل **رجل** له على آخر
 دين فادخل الدين إلى مدينه رجلاً لم يقضه
 فقال المدينون ذهبت الدين إلى الرسول وقالت
 ذهبت إلى الدين وانكروا الدين فالقول قول
 الرسول مع يمينه. **رجل** دفع إلى دلال ثوباً

للمبيع فقال ضاع ولا ادرى كيف ضاع لا يضمن
ولو قال لا ادرى في اي مكان مات وصفت يضمن انتهى
وسمى بما في هذا الفصل في فصل انواع الصعوبات
ان شاء الله تعالى والله اعلم

الفصل الثامن في العارية

العارية بالشئ الذي كان منسوبة الى العار لان طلبها
عار وعيب متى ما نه كالمودعة الا ان العارية
امانة فيها تملك المنفعة ولهذا لا ينفذ بلفظ
التملك بان يقول تملكك منفعة وادري هذه شئها
او جعلت لك سكنى وادري هذه شئها والمعيير ان
ينسخ العقد في كل ساعة لكونه عقد غير جائز غير لازم
وفي المدايع للعارية شرائط منها البعض
من المستعير ما يمكن الاستماع به بدون استعماله
ومنها العقل فلا يصح الا عارة من المجنون والصبي
الذي لا عقل خلا ما لثافي رحمه الله حتى يصح عارة
الصبي المأذون عندما وكذا الحرية ليست بشرط بملكها
العبد المأذون ولا من نواحي التجارة ولا يضمن بلا
شأن ان هلكت سواء هلكت باستعماله او لا وفيه قال
مالك وعندها لثافي ان هلك من استعمال المعاد لم

يضمن وان هلك في حال استعمال يضمن **وفي** المخط
لوسط الضمان والعارية قبل لا يصح العارية وذكر
ابن رستم رحمه الله في نواذره **رجل** قال لا خراعة
تؤمك فان ضاع فاما صا من لك لا يضمن والشرط لعو
وكذا الودعه فقال المرتضى حقه رها على انه اذا ضاع
ضاع بغيره من كازال رهن والشرط باطل وان ضاع
ضاع بالمبال وجوز للمستعير ان يعير ما استعاره
عندنا اذا كان بها اختلاف خلاف المتعل وقال
الشافعي رحمه الله ليس له ان يعير **وفي** البرازنية
العارية لا تواجر ولا ترهن وهل يودع قال
مشايخ العراق نعم لا دون الا عارة وفيه اخذ
الفقيه واخاارة الصدر الشهيد وقيل لا نه
لوا رسلا على يد اجنبى ضمن والودعة لا يودع ولا
تعار ولا تواجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها
ضمن والمشاجر يعار ويودع وتواجر وترهن
وليس للمرئى ان يتصرف بشئ ويطل الرهن برهن
المستعير على ردها والمعيير على هلاكه عنده
بالتقدي فنية المعير اول **رجل** استعار
دابة من انسان فاعارها قمارا المستعير في العارة

ومعقودها في يده فقطع السارق المعقود وذهب بها
 لا يضمن وإن اجذب المعقود من يده ولم يستعده
 وذهب بها يضمن قال الصداق السنيدي هذا إذا نافر
 مضطجعا وإن نافر جالسا لا يضمن في الوجهين
 ربط الحمار المستعار إلى شجرة موقع الحبل في عنقه
 وأحرق لا يضمن لأن الربط معتاد والتخلية
 بالحبل ولو استعار دابة وسلك في غير طريق
 العادة وهلك يضمن انتهى كلام البرازي
 رضي الله عنه وسند كرامته عقب الفصل الذي
 يليه إن شاء الله تعالى والله المعتبر

الفصل التاسع في أنواع الضمانات الواجبة ويعنيها

ذكر في الصغير إذا أمرنا بأخذ مال الغير
 فالضمان على الآخذ لأن الأمر يقع وفي كل موضع
 لم يقع الأمر لا على الضمان على الأمر والسلطان
 لو أمر رجلا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ
 لأن الأمر يقع وفي كل موضع لا يقع الأمر فلا
 يجب الضمان على الأمر والسلطان لو أمر رجلا

بأخذ

بأخذ مال الغير هل يجب الضمان على المأمور **ذكر**
 أول دعوى الذخيرة **رجل** ادعى على رجل أنه أمر
 فلانا بأخذ منه كذا من المال فإن كان المدعى عليه
 الأمر سلطانا فالدعوى عليه ممنوعة وإن كان
 غير سلطان فلا لأن أمر السلطان إكراه على ما يحق
 إن شاء الله تعالى في فصل الإكراه **رجل** أمره
 عبد غيره بالابق أو قاذله أقتل نفسك ففعل
 تجب قيمة العتيد ولو قاذل ألف مال مولاك
 فاللف لا يضمن الأمر من استعمل عبد الغير كان مبرما
 قرضه حتى لو هلك من ذلك العبد يضمن وكذا لو
 أودع رجل عبد فبعثه المودع في حاجة صار
 غاصبا عبد من اثنين استخذه أحدهما في عبه
 صاحبه فادع في خدمته لا يضمن وفي الدابة يضمن
وفي نوازله شاور رحمه الله يضمن والعبد أيضا
وذكر في بعض أصول السفة أن الضرر في
 الجارية المشتركة لا يوجب الضمان كالأستخدام
 وإن كان لا عيل وطما إذا قال لعبد العير ارتقى
 الشجرة وأثر الشمس لنا كلة أنت فسطا لصان
 على الأمر ولو قال لنا كلة أنت وأنا ألقى القاضي الإما

فخر الدين ينبغي ان يضمن قيمته كله لانه استعمل بقله
 في سقته غلام حمل كوز ماء لينقل الى بيت
 مولاة فاذا نه فذبح الله وحمل اخر كوز لعله الله
 ما من الحوض ففلك الغلام في الطريق **قَالَ** صاحب
 المحيط رحمه الله مرة يضمن نصف قيمته ثم قال في
 المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار
 ناسخا لفعل المولى **غلام** جاء الى فصاد وقال
 افصد في فصاد امصادا فان من ذلك التيب
 فانه يضمن قيمة العبد عاقله الفصاد **وذلك**
 الصبي بحيث دسبه على عاقله الفصاد **رجل**
 كان يكسر خطبا فجاء غلاما وان وقال اعطى القدر
 حتى اكسر انما فاني ان يعطيه فالح عليه في ذلك
 واخذ منه القدر وم وكثر بعض الحطب ثم قال
 انك تاخر حتى اكسره **قَالَ** بحطب وكثرة للعلام
 فصر بعض الكور من الحطب على عينه وذهبت
 عينه لا يكون على الطريق ما لشي **وفي** التجر
 اذا استجدو عبد رجل بغير امره او ذابة ساقها
 او حمل عليها شيئا او ذكها بغير امره فهو ضامن
 ان عطبت في تلك الخدمة او في غيرها **وفي الدخرا**

الغلام
 الذي لم يملكه
 صاحب الحطب
 لم يملكه في
 كسر الحطب
 وانما فعله
 منه فلا يكون

دلي

ركب ذابة غيره فملكه ضمن ساقها ولو لم يملكها في
 ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يضمن اذا ساقا
وفي النوازل عصب عبدا ثم رده وقد اعوز
 عبده يضمن الارش ثم باعه مولاة فاحمل البياض
 عند المشركي بغير العاصب بما دفع من ارش العبد
 على الباع **وفي** فتاوى الفضلي لو عصب من صبي
 شيئا ثم رده عليه برئ من ضمانه **وفي** فتاوى الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله من وضع سكين في يد صبي فقتل
 بها نفسه لا يضمن ولو عثره لا حتى مات يضمن صبي
 قائم على سطح او حائط صاح به رجل فقتل الصبي
 فوقع ومات بغيره الصاح دية وعلى عاقله
 كذلك لو كان على الطريق فقتل به ذابة فصاح فيها
 رجل فوطئته الذابة فمات بغير الصاح دية
 وتي على عاقله ولو لقيت غلاما صغيرا بغير اذن
 اهله الى حاجته فارفق فوق بيت مع الصبيان فوقع
 ومات يضمن **وفي** النوازل قال ابو بكر رحمه الله
 لو دمي صبي سهما فاصا بامرأة لا ضمان على والده
 وانما يجب في ماله وان لم يكن له مال فطرة الى ميسر
قَالَ وانما وجب في ماله لا مال له من العجم عاقله ولو

يقول القائل للعرب لانهم يتناصرون **وفي** العيون
 ولو دخل صديقا او نائما او مغنيا عليه في داره فقط
 البيت قال محمد رحمه الله يضمن في الصبي ولا يضمن
 في النائم • سكران غايب العقل وقع نوبه في الطريق
 فاحد الثوب رجل لخطه فملك في يده لم يضمن
 ولو كان الثوب تحت راسه والمسئلة بجاط
 يضمن ولو كانت له رايهم في مكة فوضع والمسئلة
 بجاطها يضمن ايضا **وذكر** في العدة لو اخرج رجل
 حاتم رجل من صبعه وهو نائم ثم اعاده في
 اصبعه في ذلك اليوم يرى **وفي** يوم اخر لا يرى
 يعني اذا استيقظ ثم نائم **وفي** التمسيس لو اخرج
 الحائض من اصبع النائم فاعاده في هذا اليوم يرى
 لانه وجارده الى هذه النائم وقد ردت وان
 استيقظ ثم نائم فاعاده لا يرى عصب غضبا
 من الصبي ثم ردة عليه وهو سكران يرا • وهو
 كالصاحي بخلاف ما لو اخذ منه وهو يقطع ثم ردة
 عليه وهو نائم فان لا يرى • اذا علق رجل فخامة
 ونقط من المغلوق به متى يضر المغلوق ومن هدر
 يبت نفسه فانه يدر من جارة لا يضمن لانه غير

متعد

متعد **وفي** العيون لو ضرب رجل فقط
 المضروب متعيا عليه وسقط منه شيء قال محمد
 رحمه الله يضمن الصادق لما لا الذي مع المضروب
 لانه من الممتلك ولذا انقضت يد التي عليه لو
 تلقت وسيا في فصل الغصب ما جالفا هذا
 متعدي **وفي** فتاوى رشيد الله بن رحمه الله **رجل**
 فربط ظلم فاضده انسان حتى ادركه الظلم فاضده
 وخسر • او طلب ظلم رجلا ليعقب منه جانية
 فذله رجل عليه فاضده مالا فقي قايي قول
 محمد رحمه الله يضمن الاخذ والاداء عليه لانه
 سببا خد ماله والشوي على قول الى حصة رضي
 الله عنه انه لا يضمن وكذا لو خاتم رجلا
 فضر باحدكما الاخر قد هب المظاوي والوالي
 فحسره لا يضمن المظاوي ولا يطلب الغوث **وفي**
 فتاوى طبري الذين المرعيا في ولو قال لغريم
 اسلك هذا الطريق فانه امن فذلك واحدة للص
 لا يضمن ولو قال ان كان نحوفا واجد مالا فانا
 ضامن وباقي المسئلة بجاطها ضمن وصار الاصل
 ان المعذور انما يرجع على الفار اذا حصل العذر

في ضمن عقد المعاوضة أو ضمن العار والصلابة
 للمعذور أيضا ولو قال الطحان لصاحب الحطة
 اجعل الحطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهب
 من ثقب كان به الجاني والطحان كان عالما به
 يضمن لأنه صار غارا في ضمن العقد بخلاف
 المسئلة الأولى لأن ثمة ما ضمن السلامة بحكم
 العقد وههنا العقد مستضي للسلامة فبضمير
 معذور في ضمن **وفي** فتاوى طبراني
 سأل هاشم عن محمد رجه الله فبفتح باب
 القفص حتى خرج منه الطائر أو فتح الذق
 والتمن جامد فذاب وخرج منه السم فأنه
 يضمن **رجل** قيد العبد فابن العبد لا يضمن
 لأن العبد له عزيمة فان كان العبد ذاهبا
 المقل يضمن وقال أبو حنيفة رجه الله لا يضمن
 في هذا كلة ولو شق زوق ذهن سائل حتى
 سأل يضمن ولذا لو قطع خيل القند نيل يضمن
وفي مختلفات المشايخ قال أبو حنيفة رضي الله
 عنهما إذا فتح باب قفص أو اضطبل حتى طار
 الطائر وخرج الجار أو حل قيد عبد فذهب

وابو يوسف

فإن

فأنه لا يضمن وفتوا أولوهم وقال محمد و
 إذا وقف ساعة ثم ذهب لا يضمن الفاتح سواء
 سرق عقيب الفتح أو بعده ولذا إذا حل رباط
 دابة فسرقتها انسان أو فتح باب قفص فآخذ
 الطير إن كان آخر لا ضمان على الذي حل وفتح
 والمودع إذا فتح باب القفص أو حل قيد العبد
 أو فتح باب الاضطبل حتى يذهب ضمن بالانفاق
 لأنه الزر الحفظ الأثرى أنه إذا ذل القاصب
 أو السارق على الودعية ضمن وعنه لا يضمن
 ولو نفر طير انسان رجلا لا يضمن ولو قصد
 سفيرة يضمن ولو دنا منه ولم يقصد سفيرة
 لا يضمن **وفي** فتاوى الترمذي ولو تفت حائط
 انسان بغير إذنه ثم غاب الناقب فدخل انسان
 من ذلك الثقب وسرق شيئا لا ضمان على الناقب
 لأنه متب والسارق مهاسر لكن السوي بعد
 إذا قطع الرجل رجلا والفاء في الجز وتركه حتى
 مات فإن غرق من ساعة يضمن دية وإن سح
 ساعة ثم غرق لم يكن عليه شيء في شرح الخاوي
 ولو ألقي حية أو عقرا على فارة الطريق فلدغ

رجلا فالصان على الذي في الآ إذا انحول من
 ذلك الموضع الى موضع آخر فليعد ترافع
 حيايته ولو دخل دار قوم فقهره كلبهم
 فلا ضمان عليهم لأنه لم يوجد إلا غرامهم **وفي**
 التحين **رسول** له كلب غنم وكلمة من عليه ما
 بعضه ففرضنا **هل يحل الصان عليه ان**
 تنفذ موالى صاحب الكلب وعرفوه بذلك قبل
 الغض بعضه وان لم تنفذ موالى قبل الغض
 لا يضمن بمنزلة الحائض المأذون **قال** قاضي خان
 وينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه سلا لئلا يغرر
 كلبا حتى يغرر رجلا لا ضمان على المغدري عندنا حقيقه
 رحمه الله كما اذا ارسل طائرا فاصاب في فوره ذلك
 لا يضمن بالاجماع **رجل** اخذ هرة والى الى انسان
 حمامه او دجاجة فاكلت الهرة الحمامة **قال**
 ان اخذ الهرة برميده والى الى يضمن وان
 اخذ بعد الرمي والى لا يضمن **ولو اشلى**
 كلبه على انسان واعزاه عليه بعقره يضمن المشلى
 قال نعم لأنه باعرا كلبه صادالة لعقره كأنه ضربه
 بحد سيفه **وفي شرح** الطحاوي من ارسل بهيمة

فأصاب

فأصاب في فورها شيئا ضمن **وكذلك** اذا ارسل ولا
 يكن لها فائدة ولا مساق ولأن آخر فأصاب شيئا
 في ذلك الطريق فإنه يضمن ولو عطفت في ذلك الطريق
 وكان لها طريق آخر فأصاب منه شيئا فإنه لا يضمن
 ولو عطفت عن ذلك الطريق ولم يكن لها طريق غيره
 فذلك مضمون على المرسل **وفي** الملقط ولا
 يحل الصان على صاحب الماشية اذا تلفت شيئا لئلا
 ياراد المرسل لها ساقيا او فائدة **وفي** العدة
 ولو اوقفت الدابة في سوق الدواب لا ضمان على
 صاحبها ان تلفت شيئا وان اوقفها على باب السلطان
 يضمن ما اصاب **وكذا** لو اوقفها على باب المسجد
 الا عظم او مسجد آخر الا اذا جعل الامام للمسلمين
 موضعا يوقفون دوابهم فيه فلا يضمن **وفي**
 العيون غنم دخلت نسيانا فاصدته وصاحبها يسو
 ضمن ما اصدت وان لم يسبقها لا ضمان عليه **وكذا**
 النور والطار ومن وجد في رزعه او كرمه دابة
 وقد افسد ما ازرع فحبسها فهلك يضمن ولو اخرجها
 المحاراة ان اخرجها وساقها فهلك يضمن وان
 اخرجها ولم يسبقها لا يضمن **وكذا** لو اخرج دابة الغير

من زرع العنبر **وفي** التبتس ولو سافها الى مكان
يا من منها على زرعها لا يضمن كانه اخرجهما من زرعها
قال ابو نصر وقال اكثر ما عجز الله الله ان يضمن
وعليه الفتوى **رجل** بعث بقرته الى البقار على
يد رجل فلما الرجل الى البقار بها وقال ان فلانا
بعث بقرته هذه اليك فقال البقار اذهب الي
مالك فاني لا قبلها فذهب بها فهلكته قال البقار
صا من لانه اذا احبها الى البقار فقد انتهى الامر
بمضير البقار امينيا وليس للمودع ان يودع ولو
تخس ابيه انسان فالقت الراكب فوات اركان باذنا
الراكب لا يضمن الناجس وان كان يعير اذنه يضمن
كلامه لهية وان ضرب الناجس فوات قدمه هدر وان
اصابت رجلا آخر بالزنب او بالرجل او كيف ما اصابته
ان اخننها باذن الراكب فالصان عليها والاصليه **وفي**
خلاصة الفتاوى سئل عن اخذ حمار غيره بعير اذنه
واستعمله ورده الى الموضع الذي اخذه منه حملا
فما كلفه الزنب هل يضمن وانما استعمل الا ان خاصته
جوابه ان لا يضمن من الحملي شي الا انه اذا ساق
الامر فانساق الحملي معها ذاهبا وحاريا لم يضمن

سنة وكان

وانما

وان ساق الا ان ساق الحملي معها ضمن **وفي**
فتاوى طبر البرز رحمه الله لو وضع ثوبا في دار
رجل ومناه صاحب الدار فاصده ضمنه ولو ادخل
دايته في دار غيره فاخرجها صاحب الدار لا يضمن
ان يملك الدار في الدار تضرها فله ان يدفع
الضرر بالاخراج اما النوب في الدار فلا يملكها
فكان اخراجه الا فانا ولو وجد دايته في مربط
فاخرجها فهلك يضمن **وفي** الجامع الصغير
عصب مربط فسد فيه دوايته فاخرجها
مالك المرتبط وهلك صار ضامنا **وفي**
فوان يدان الحمار المستغنى عصب علة فاستهلكه
وعبس ليزاته يضمن العاصب قيمة الحمل ونقصان
الامر وان لم ينعيل العاصب في الامر فعلا لكان
القتيب **وفي** فتاوى طبر البرز رحمه الله
ولو ارسل دايته فغصب لثانية الاول ان
عصبها على النور ضمن والا فلا وان كان ذلك في
مربط الا حدهما الا صان على صاحب المرتبط وذكر
في العمون قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا استملك
رجل حمار غيره او بقله يقطع يده او يترجحه ان شاء

صاحبه ضمه وسلم اليه وان شأ احبته ولا
يضمه شيا و عليه النوى ولو ضرب رجل الدابة
حتى صار عرجا فهو كالقطع ومن ذبح شاة عمره
فانكها بالخيار ان شأ ضمها وسلم اليه وان شأ اهدا
وضمه النقصان وكذا الجزاء اذا قطع يدها
وفي الهداية ولو كان الدابة غير مأكولة اللحم
فقطع الناصب طرفها للمالك ان يضمه جميع يمينها
لو جرد الاستملاك من كل وجه بخلاف قطع طرف
العبد المملوك حيث يا حرة مع ارض المظوم لان
الآدي سبى مسفعا به بعد قطع الطرف ولو
ذبح حمار غيره ليس له ان يضم النقصان ولكنه يضمه
جميع العتمة عند ان خيفه رضي الله عنه وعلى قول
محمد رحمه الله له ان يسكه ويضم النقصان وان
شأ ضمته كل العتمة ولا يمسك الذبوح ذبح شاة
انسان ان كان لا يرمى حياتها لا يضمن واذا ذبح
شاة يرمى حياتها يضمن يمينها يور الذبح **رجل** من
ابناء الفير وقد اسرف على الهلاك قد بجا كونه
ضامنا **وذكر** في النوازل انه لا يضمن استحيانا
لا ما ذون فيه دالة **وفي** المحيط للردح

شاة

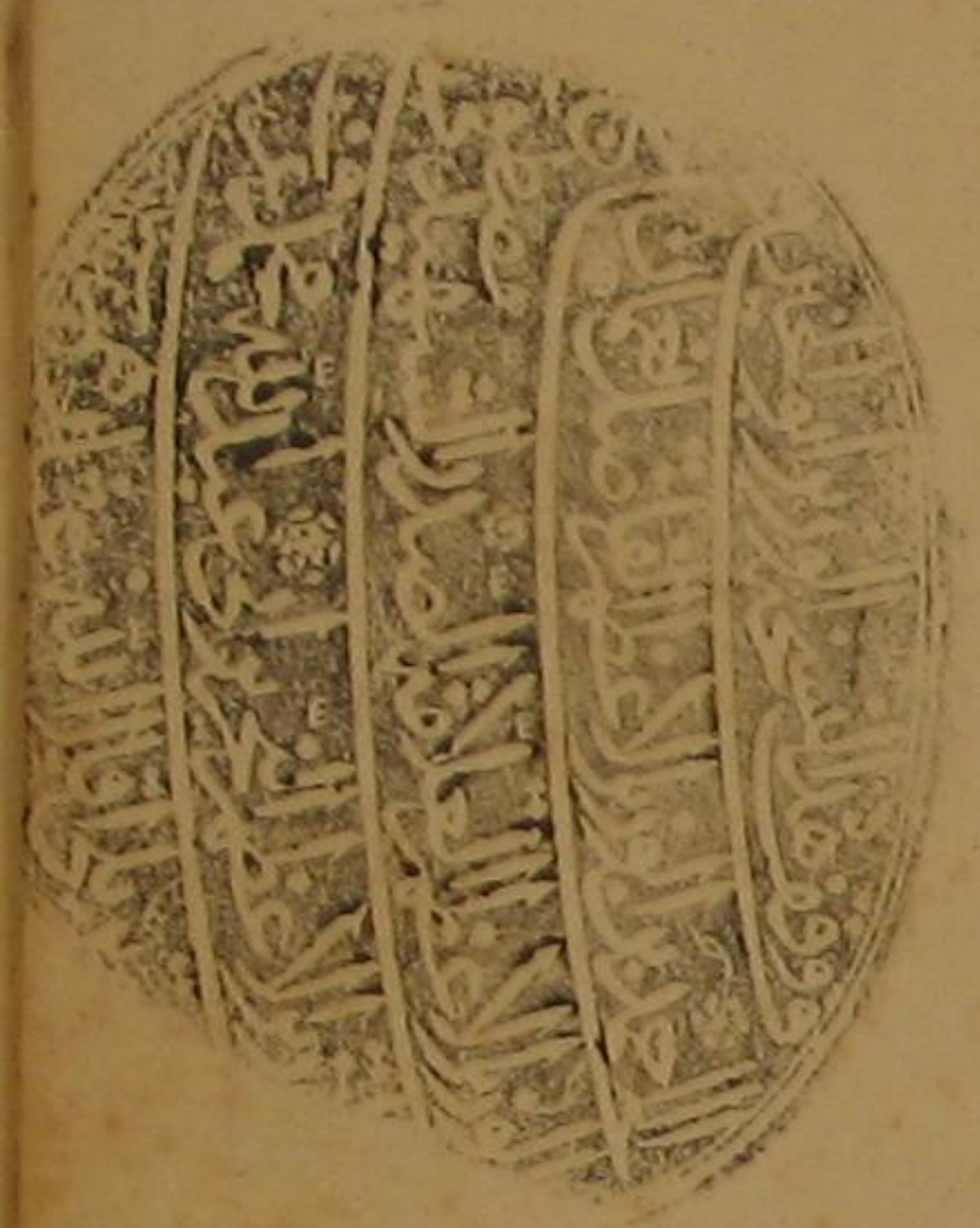
شاة وعلها لاجل السخ فكلها انسان ضمرا لان
شاة و ثون في السخ ذون الذبح ولو القى قصور
الزمان او البطيخ على قارعة الطريق قلع فيها
دابة انسان فلف يمينه لانه غير ما ذون في هذا
الفعل ومن فعل فعلا غير ما ذون فيه فانه قوله
يكون مضمونا عليه من اجل ان طريق المسلمين متعاق
توبه بفعل كانت رجل مشرق قال ابو العباس
الصفا رحمه الله ان كان الفعل في ملكه لا يضمن
وان كان في غير ملكه يضمن **وهنا زيادة**
لا يضمنها اذا اعلق توبه بذلك في توبه فخره
لا يضمن صاحب الفعل لانه اذا اجر التوب فهو الذي يرف
رجل جلس على توب انسان وهو لا يعلم حتى قام صاحب
التوب فاستوفى توبه من جلوسه ضمن النقصان ولو
عصى رجل يد آخر فاعرج يده من العاص فليسوا شاة
العاص وسقط من لم يد المعضوض شي وجرح يد
لا يوجب موحيا السن لانه مضطرب في ترك اليد وجب
على العاص ارض اليد لانه جان **وفي** فوايد صدر
الاسلام لما هو من محو درجه الله الحاكم اذا عمل لاسا
التوب فارة مال الله احره منه فاني الحاكم ان يرفعه

حتى اخذ الاجر فمد صاحب التوب فخرق من
 مده صاحبه لا يضمن لحائك شيئا وان فخرق من مده
 ضمن لحائك نصف قيمة القمصان ولواخذ يدر حل
 فمد ذلك الرجل يده فسلت ان اخذ يده لا حل
 الحجة لا يحل الصان وانا اخذ الاخر لا حل العض
 بحجة دية اليد على الاخذ لانه مضطرب في مده يدر
رجل تسبب ثوب اخر فخذ به المسبب من يرضاه
 حتى فخرق يضمن جميع القيمة فان جذبه صاحبه من
 يد المسبب ضمن المسبب نصف القيمة **وفي** الملبوط
 غضب ثوبان ولبسه ثم جاء صاحب التوب فذنبه
 والعاصب لا يعلم ان صاحب التوب فخرق التوب
 لا ضمان على العاصب لانه فخرق من مده ولوقاد صاحب
 التوب رد على ثوبي نفسه فمد مده لا مد مثله من
 شدة فخرق التوب على العاصب ايضا ولو مده كما
 بمد الناس عادة فخرق منه ضمن العاصب نصف القيمة
 لانه من جانبها لان امساكه ومنعه ثوب غيره فانه
وفي فتاوى السفي رحمه الله سئل عن او قد نارا
 في ملك غيره فتعدت الي كدر حطة او سئ اخر من الاعرا
 فاحرقه هل يضمن قال لا ولو اخرجت في المكان الذي

لا ضمان

او قد

او قد فيه ضمن **قلت** وقرأ أصحابنا ورحمهم الله
 بين الماء والناز قالوا لو او قد نارا في ارض نفسه
 فتعدت الي ارض غيره فاحرقه هل يضمن ولو
 سأل الماء الى ارض نفسه فسال الى ارض غيره فاللف
 شيئا ضمن لان من طبع الى الخود والسفدي اما يكون
 بفعل الريح وبخوة فلم يضمن في فعل الموقد فلم
 يضمن ومن طبع الى السيلان فالانلاف يضاف الي
 فعله **وفي** سائل صاحب المحرط عن مزارع او قد
 نارا في الارض المملكة في يوم ريح فاحرق الحشيش
 وسرنا لا راي الاكداش فاحرق هل يضمن
 الموقد **اجاب** ان كانت الريح وقت الانذار تحيا
 يذهب مثلا سئل فلان راى ملك الاكداش يضمن والله
 سبحانه وتعالى اعلم **وفي** فتاوى طبرالدين **رجل**
 او قد في سورة نارا في ارضه من الحطب ما لا يحمله
 الشور فاحرق بنيه فتعدت الي دار جاره فاحرقها
 يضمن صاحب الشور ولو من نار في ملكه او في ملك
 غيره فوفقت سورة منها على ثوبان فاحرق
 قال محمد بن الفضل رحمه الله يضمن وهكذا ذكر
 في الموارد عن ابن مسعود رحمه الله وقال بعض العلماء



ان من مر بالناد في موضع له حوال مرور فوفقت منه
سراة في ملكا ان اذ العسا الرخ لا يمين فار لم
يكن له حوال مرور في ذلك الموضع . فالجواب على الفصل
ان وفقت منه سراة يمين وان هتت الرخ لا يمين
وهذا الظن وعلمية القوي . حداد ضرب حذيرة
على حذيرة اخرى تحاة فطارت سراة من ضربه
وفقت على نوبانان فاحرق نوبه ضمن الحداد
وذكر الناطق رحمه الله اذا جلس الحداد في دكا
واخذ في طائوته كورا يعمل به والحاو نالي جانب
الطريق فاحرج حذيرة من كوره وضربها بمطرقه
فطار سرارها فصل رجلا او فقات غيرانان
او حرفت شيئا او قلت دابة كان صان ما تلف
بذلك من المال على الحداد ودية العسل والعين
تكون على عاقله ولو لم يزد الحداد . ولكن
احصلت الرخ بعض الار من كوره او الحذيرة الحماة
فخرجها الى طريق العامة فصلت انانا واوح
نوبانان او قلت دابة كان هذرا . **وفي**
فتاوي رسييد الدين ولو رسلنا في الطريق ففقت
به دابة او انسان ذكر في الكتاب انه يمين مطلقا .

فذكر

قلت وهذا الجواب في الدابة يحوي على اطلاق
اما في الادبي فانه اذا رسل الطريق حيا لا يجر طريقا
فانه يمين الارش والافلا **وما** يؤيد ما قلناه
ما ذكره ابو الحسن الرستغني في فوائده انه لو
ينفذ في الرش ورش كارسران من عادة لرفع
الفان لاصان عليه لان ذلك ليس بحاية وان
لغدي بالرش ضمن **وفي** المحيط من حصو سيرا
وسد راسها ففتح اخر راسها فانه سيطران كان
الاول كبسها بالزبابا والطين كما يكس به مشله
من اجزاء الارض ثم حصوها الثاني فالصان على الشا
وان كان الاول كبسها بما لم يكس به البير كاله قو
والحظة ونحوها فالصان على الاول **وفي** فتاوي
طهير الدين رحمه الله من حصو سيرا ففقت راسها
فرفع اخر العطا ففقت راسها ضمن الاول **وفي** حصو
سيرا راسه من غره ضمن الفصان وقال بعض الفقهاء
نومر بالكبس ولا يمين الفصان ولو هذره جدار
غيره لا يجبر على بناءه قالما لك الحيار ان شاعنه
فتمه الحانطة والنقص للمصان وان شاعه النقص
وفتمه الفصان **وفي** فتاوي فاضي خان من حصو سيرا

في فناء مسجد أو هدمه أو طمس مسجده فانه يؤثر بالنسبة
 ولا يضر بالنقصان **وفي** كذا من خبرنا في فناء قورم
 يؤثر بالنسبة **القاصب** فاحسبوا في الدار
 المفضولة ورضى به المالك فاد العاصب طهرها
 ليس له ذلك عهدا وقال الشافعي له ذلك **سواء**
 استغنى به أو لم يستغ **وفي** بعض القنادي ترح ميا
 بئر انسان حتى صارت يابسة لا تروى عليه لان صاحب
 البئر غير مالك الماء ولو صب ما انزل من الحب
 سائل له املا بالماء لانه ملكه والماء من ذوات
 الامثال **وفي** فناء ذي ظهير الدين قطع اشجار
 كرو انسان يضر القيمة لانه المثل غير المثل وطر
 معرفة ذلك ان سورا الكرم مع الاشجار الثابتة
 ومقوم مقطوع الاشجار بفضل ما بينهما قيمة
 الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان يشأ
 دفع الاشجار المقطوعة الى الناطع وضمنه تلك
 القيمة وان شأ انشك الاشجار ودفع من تلك
 القيمة قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء
 فلا شيء عليه **وفي** فناء ذي فاضي كان رجة الله **رجل**
 المثل على رجل آخر مضراعي بابا واخذ روجه حتى خفف

او

او مكنت كان للمالك ان يسلم اليه المضاع الآخر والرج
 الآخر ويضمن فنيهما **وفي** الايضاح المفضولة اذا
 قائما في يد العاصب فالمضوب منه ياخذ ما مثليا
 كان المضوب او غير مثلي في الرجوة فلا الا اذا كانت
 قمته في بلدة الخصومة اقل من قمته في بلدة العصب
 فحينئذ بقيت المضوب منه حيا وان ثلاثة اشياء
 اشطروا ان شأ رضى به وان شأ اخر قيمة المضوب
 في مكان العصب يوم الخصومة وفي المثل الجواب
 على التفصيل ان تساوت القيمة في البلدين يطالب به
 بركة المثل وان كانت القيمة في بلدة العصب يوم
 وان شأ اشطروا ان كان قمته في بلدة العصب
 اقل فالعاصب بالخيار ان شأ اعطاه المثل وان
 شأ اعطاه القيمة في بلدة العصب وفي مكان
 العصب يوم الخصومة الا اذا رضى المالك بالنا
 ويكون له ذلك فعلى هذا ينبغي ان يذكر في دعوى
 عصب المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير
 مكان العصب **وذكر** في عدة المفضل اذا ادعى
 الردبيعة لا يذكر من ذكر موضع الادعاء في اي
 مصر سوا كان له تحمل وموثة او لم يكن **وذكر** في

موضع آخر إذا لم يكن له حمل وموتة لا بشرط بيان
 موضع الغصب **ذكر** والعدة من غصب موقلاً
 فعلية مثله أن كان مسلماً وأن كان من ذوات
 القيمة فعلية قيمته يوم الغصب **وفي** فتاوى
 ظهير الدين رحمه الله غصب شاة تمت في يده
 ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب لا يوم الذبح
 غاصب الغاصب إذا زار على الغاصب الأول بئراً
 عن الضمان ولو هلك المفعول في يد غاصب الغاصب
 فادى القيمة إلى الغاصب الأول بئراً أيضاً حتى لو
 للمالك بعدة أن يضمن الثاني للقيام القيمة مقام
 العين وهذا إذا كان قبض الأول معروفاً بغير
 الغاصب أو بغير قضاية وإنما يصير معروفاً
 بأقامة البينة أو تصدق المالك فاما إذا أقر
 الغاصب بذلك فإنه لا يصدق في حق المالك
 ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في تعيين
 أيهما شاء **وذكر** وشيخنا رحمه الله تعالى
 في فتاويه لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن لا
 يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس
 بمالك وليس نهايت عنه ولا يكون له إجازة البيع

المفوض

والمفوض منه الخيار في تعيين الغصب أو غاصب
 الغاصب **رجل** غصب عبداً فغصب منه آخر
 فاشترى عبده فالملوك بالخيار أن يشترى الأول
 ويبيع الأول الآخر وأن يشترى الأول ويباع
 الآخر بالنسيئة ولا شيء له على الأول **وفي**
 النوازل **رجل** هشم أبرق فضة لا تسان ثم حرقها
 آخر وهشمه هشمارة في غصبانه يرى الأول
 من الضمان وضمن الثاني **وفي** المحيط المالك إذا
 المفوض من الغاصب بئراً عن الضمان بنفس العقد
 كالتوابع منه ولو أعاده لا يبرأ حتى لو هلك
 قبل الاستعمال تكون مصنوعة على الغاصب إذا قال
 المالك للغاصب أو ذمك المفوض ثم هلك في يده
 يضمن لأنه لم يوجد إلا بئراً عن الضمان نصاً والأمر
 بالخطأ وعند الوود ينعى لا يبرأ من الضمان الغصب
 كما إذا خالف المودع يضمن وإن كان العقد قائماً
 وتوكل المالك الغاصب يبيع المفوض لا يبرأ عن
 صانه وإن باعه ماله سلمه وكذلك لو باع المالك
 المفوض لا يخرج عن ضمان الغاصب ماله سلمه إلى المشتري
وفي التجديس إذا وضع المفوض بين يدي المالك بئراً

المنكر

وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ حَقَّقَهُ الْمُبْتَغَى **وَفِي** التَّوَارِخِ جَارِيَةً جَاءَ
 إِلَى تَحَاسٍ لِعِزِّهِمْ أَوْ مَوْلَاهَا طَالِبَةً لِلْبَيْعِ ثُمَّ ذَهَبَتْ
 وَلَا يَبْزُرِي بِرِثَافٍ ذَهَبَتْ وَقَالَ التَّحَاسُ رَدَدَهَا عَلَيْكَ
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَا صَاحِبَ عَلَيْهِ لَابِنِ الْجَارِيَةِ سَيِّئِ الْوَالِدِ
 الْمَيَّةُ فَكُلُّهَا مَائَةٌ عِزَّةٌ وَمُسْتَفِيدَةٌ لَدَى التَّحَاسِ
 لَمْ يَأْخُذْ جَارِيَةً حَتَّى يَصِيرَ غَاصِبًا وَمَعْنَى الرَّدِّ أَنْ
 يَأْمُرَهَا بِالذَّهَابِ إِلَى الْمَنْزِلِ وَاللَّهُ سَمَاءٌ وَقَالَ أَعْلَمُ
فَرَعَ فِي صِفَاتِ أَحَدِ الشُّرَكَائِينَ
 بِسَبَبِ الْعَيْنِ الْمُشْرَكَةِ **ذَكَرَ** الْقَاضِي طَهْمِيَّةً لَهُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ
 فِي قِصَّةٍ وَهِيَ تَوَاصُلُ عَبْدٍ مُشْرِكٍ كَافِرٍ مِنْ عِزِّهِ
 بِأَنْ يَشْرِكَ بِصَبْرٍ غَاصِبًا نَصِيبُهُ **وَفِي** أَحْبَابِ
 النَّاطِقِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي اسْتِمَالِ الْعَبْدِ الْمُشْرِكِ لِعَبْدِهِ
 أَوْ شَرِكِهِ رَوَايَاتٌ فِي رِوَايَةِ هَذَا عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ
 اللَّهِ بِصَبْرٍ غَاصِبًا **وَفِي** رِوَايَةٍ مِنْ رِسْمِ عَبْدِ الْبَصِيرِ
 غَاصِبًا **وَفِي** الدَّاءِ الْمُشْرَكَةِ بِصَبْرٍ غَاصِبًا
 عَلَى الرَّحْمَتَيْنِ **وَفِي** الْعَادِي قَالَ سَنِيْلُ حَبْدِي
 رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ الْمَوَاسِي الْمُشْرَكَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَغَا
 أَحَدِ الشُّرَكَائِينَ هَذَا نِعَمَ الشُّرِكِ الْآخَرِ نَصِيبُهُ وَنَصِيبُ
 الشُّرِكِ الْآخَرِ إِلَى الرَّأْيِ فَهَلْ هَلَّ بِصَبْرٍ نَصِيبُ

صاحبه

صَاحِبُهُ **أَجَابَ** بَيَانُهُ بِصَبْرٍ لَأَنَّهُ مُؤَدَّعٌ لِكَيْفِهِ أَنْ
 يَحْتَضِرَ بَيْنَهُ أَجْرُهُ فَلَا يَصِيرُ مُؤَدَّعًا غَيْرَهُ وَجَلَّ
 بَيْنَهُمَا دَارُ غَايَةِ أَحَدِهِمَا فَلَمَّا ضَرَّانَ لِكَيْفِ الدَّارِ
 كُلُّهَا وَكَذَا الْحَادِثُ وَغَلَاظِ الدَّاءِ **وَفِي** الذَّخِيرَةِ
 بَيَانًا وَأَخْبَرَتْ بَيْنَ شُرَكَائِهِ سَكَنَهُ أَحَدُهُمَا لِأَجْلِ عِلَّةِ
 الْأَجْرِ وَأَنَّ كَانَ مَعَهُ الْأَسْتِقْلَالُ لِأَنَّهُ سَكَنَ بِلَدٍ
 مَلِكٍ **وَفِي** الْقِيَّةِ **رَجُلٌ** لَهُ سَفِينَةٌ فَاسْتَرْكَ مَعَ
 أَرْبَعَةٍ عَلَى أَنْ يَمْلِكُوا السَّفِينَةَ وَالْأَنْفَ وَالْحُمْسَ
 لِصَاحِبِ السَّفِينَةِ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمْ بِالسُّوْبَةِ فَبَدَأَ
 وَالْحَاصِلُ لِصَاحِبِ السَّفِينَةِ وَعَلَيْهِمْ أَجْرٌ مِثْلَهُ طَوْرًا
وَعَنْ عَيْنِ الْأَمِيَّةِ الْكَلْبِاسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ **رَجُلًا** أَوْصَى
 لِصَاحِبِهِ مَائَةً وَفِيهَا الْمَيَّةُ ثُمَّ أَخْرَجَ مَائَةً أُخْرَى
 وَخَلَطَ الْمَالَيْنِ فَشَالَ لِلْمُسْتَفْرِضِ حَتْمًا وَاتَّخَذَ بَيْنَهُمَا
 وَاتَّخَذَ بَيْنَهُمَا عَلَى الشُّرَكَةِ فَصَدَّاحِلُ الْأَمْرِ لَمْ يَمْلِكْ
 الرَّيْخُ فَلَيْسَ شَرِكُهُ **وَفِي** أَحْبَابِ النَّاطِقِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالرُّوْصَةَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ
 دُونَ الْقُرُونِ وَاحِدًا وَوَرَقًا لَوْ قَدْ خَلَّصَ بِصَبْرٍ
 الْعَمَلُ مِنْ آخِرِ عِلَّةٍ أَنْ الْقُرُونَيْنِ نَصِيبُهَا وَأَقْلَى
 أَوْ لَمْ يَحْزَرْ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا وَأَمَّا الْجُوزُ إِذَا

كان البقيس بينهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الارض
 لا يجوز. زرع ارضا مستغرلة بينه وبين غيره هل
 للشريك ان يطالبه بالربع او بالملك حصه نفسه من
 الارض كما هو عرف ذلك الموضع انه لا ملك
 ذلك ولكن لغيره نصفان نصيبه من الارض
 ان دخل فيها النقصان. المكمل او الموزون اذا كان
 بين حاضر وغائب فاحضر نصيبه واما متقد
 فمنه من غير خضم اذا سلم نصيب الغائب والقبضي
 حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب وال
 القبضي كان لهلك ان عليهما انتمى والله اعلم

والباقي

ضمان الدلال والمأمور وما

يتصل به

رجل دفع الي آخر غلاما مقيدا بالسلسلة وقالت
 اذهب به الي بيتك مع هذه السلسلة فذهب به
 بدون السلسلة فامتنع العبد لا يضمن لانه امره بشئ
 وفدائي باحدكما ولو ثبت اننا انما نسيه بينه
 فاخذ المبعوث دابة البائع وركبها فهلك ان كان
 بين الامر والمبعوث اجبة امثل ذلك فلا ضمان
 والا فهو ضمان **رجل** اعطى رجلا قوسا فمكسر

ان امره بالمد لا يضمن لانه فسخه بامرته وان لم يامر به
 ضمن لانه فعله بغير امره **وفي** واقعة بالاطن
رجل قال لا خربت منك دمي بالث او بغيره ففعله
 الاخر وقوله فانه يجب عليه الفصاض ولو قال
 اقبلني ففعله لا قصاص عليه ويجب الدية في
 ماله لانه اطلاق فادبته **وذكر** الحسن عن
 ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا شيء عليه وقالت
 ركن الاسلام ابو الفضل الكرماني رضي الله عنه
 لا يجب الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة رضي الله
 عنه بخلاف ما لو قال اقطع يدي او رجلي او اقتل
 عني ففعله لا شيء عليه بالاجماع لان الاطراف
 لا يملك بها ممتلك الاموال فصيح الامر وقالت
 العمادى ومحمد الله وقد وقع بخاري واقعة وهي
رجل قال لا خربت راسي على حدة فمضى اليه بامر
 فاصاب عينه فذهب قال الامام محمد بن قاضي
 خان رحمه الله لا يضمن وهكذا في بعض المشايخ
 وقاسوا ذلك على مسئلة القطع بان قال اقطع يدي
 او رجلي وقد مر **وفي** التجرية **رجل** دفع الي
 دلال ثوبا ببيعة فدفعه الدلال الى رجل على سوم

السرايا من الدافع ثم نسيه لا يضمن لئلا اذا اذنا
 التوب بالدفع للموعد ولم يكن الدفع نقدًا **وفي**
 قاضي السفي **رجل** دفع الى دلال ثوبًا ببيعته
 فعرضه الدلال على صاحب الدكان وتركه عنده
 فهرب صاحب الدكان وذهب به لا ضمان على الدلال
 وهو الصحيح لان هذا امر لا يبرمه في البيع **وفي**
 قاضي قاض حان الدلال اذا دفع الثوب الى من
 سامة لينظر فيه ثم ستره فاضره الرجل
 وذهب به ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن
 الدلال لانه ما دون في هذا الدفع ثم قال رحمه
 الله وعندي انه انما يضمن اذا دفع الثوب اليه
 ولم يبارقه اما اذا فارقه ضمن كالواو ودعه الدلا
 عنده صاحب الدكان فهرب بالمساع يضمن الدلال لانه
 موعد وليس للموعد ان يؤدع **وفي** قاضي طبر
 الدين الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع الى رجل ليعرضه
 على من رآه فهرب الرجل بالمبيع او هلك في سبيل
اجاب نجم الدين رحمه الله انه لا يضمن الوكيل
 والصحيح انه يضمن وقال ابو حنيفة وبعض المشايخ
 ان كان الذي دفع اليه ثمنه أمينًا لا يضمن الوكيل المبيع

اذا قال بعت من رجل لا افرقه وسئل النبي ولم افر
 عليه اثنى عليه النبي رحمه الله انه يضمن الوكيل
 قال ومسئله التهمة بخلاف هذا الجواب وسمي
 اذا دفع التهمة الى آخره قالوا دفع الى من يضمن
 مذهبها الى من يضمن ولا يعلم الى من دفعها الا ضمان
 عليه كالواو وضع الوديعة في داره ونسيها وقد
 هلك الا ضمان عليه **وفي** القعدة **رجل** غاب وامر
 تلميذه ان يبيع السلعة وسلم ثمنها الى فلان فباع
 التلميذ السلعة واسك الثمن حتى هلك لا يضمن
 لان الوكيل لا يلزمه انما ما يشرع به انتهى والله اعلم
ما يصدق فيه الموعد وما لا يصدق
 اذا ادعى الموعد انه دفع الوديعة الى اجني للضرورة
 كوقوع الحرق ونحوه لا يصدق ولا يبرهن عندنا في حقة
 وضرب الله عنه **ودكر** في القعدة انه ان علم انه وقع الحرق
 في بيته قبل والا فلا **ودكر** القاضي ابو السير رحمه الله
 اذا قال الموعد او دفعها عند اجني ثم ردها على فهاكك
 عندي والموعد يكذب في ذلك فالقول قول الموعد ويضمن
 الموعد لانه لو توجب الضمان عليه ثم ادعى الا برأ فلا
 يصدق ولا لا سيما يقيمها على ما ادعى وحديث لا يضمن

لانه انما بالبينة ارتفاع سبب وجوب الصمان انتهى
 وكذلك لو قال بعصا اليك على يد اجني والمودع ينكر
 ذلك فالقول قول المودع وكذلك اذا دفعها الى رسول
 المودع فانكر المودع الرسالة ضمن المودع والقول
 قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول ان صدقة
 انه رسول المودع ولم يضمن له ضمان الدرك الا ان
 يكون المدفع فابما فريج ولو قال رددها اليك
 على يدي او على يد من في عيالي وكذبه المودع فالقول
 قول المودع مع يمينه لان حاصل الاحلاف في
 وجوب الصمان وهو ينكر فيكون القول قوله ولو
 اقر المودع انه استعمل ثم ردها الى مكانها فطاعت
 لا يصيد في الرد الابينة لانه او يوجب الصمان
 ثم ادعى البراءة فلا يصيد في الابينة **فلاصل**
 ان المودع اذا خالف في الرد صحت ثم عاد الى الوفاق
 اما من الصمان اذا صدقه المالك في العود وان
 كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود على الوفاق
وفي المسقى اذا قال المودع صاعث الوديعه منذ
 عشرة ايام واقام المودع بینه انما كانت عدوه منذ
 يومين فقال المودع وحدها فصاعث يقبل هذا منه

ولا يضمن ولو قال اولا لست عندي ثم قال وحده
 فصاعث يضمن العقار هل يضمن بالجود
وذكر شمس الامة السرخسي رحمه الله انما حجة
 الوديعه في العقار لا يضمن وعند ان حقيقه
 واني يوسف رحمه الله يضمن ومن المسامح من
 قال العقار يضمن بالجود بلا خلاف وقال
 شمس الامة الحلواني رحمه الله في ضمان العقار
 بالجود عن ان حقيقه وهو الله عنه رواه اثنان
ضمان المستعير
وذكر في الذخيرة رجل استعار دابة واسماها
 سبع جازة فركبها ثم ترك ودفعها الى انسان لمصلي
 صلاة الجنازة فسرقه الضمان على المسقى ولا على
 المسامر فصار الخط في هذا الوقت متثنى **وفي**
 فتاوى طبري الدين لو كان يصلي في الصحراء وترك
 عن الدابة او مسكها فانسكت منه الضمان عليه **قلت**
 وفي هذه المسئلة دليل على ان العبد ان لا يغيرها عن
 بصره **وذكر** في فتاوى الفضلي عن محمد رحمه الله
 في استعار دابة فحضر الصلاة فدفعا الى غيره
 لم يمسك فصاعث قال ان كان شرط في العارية ركوب

منته موصو صا من والا فلا صان عليه ولو سلم
 الذابة الى رجل ليملكها الى ما يملكها فصاعت ضمن
 وقال ابو الليث رحمه الله هذا اذا كان شرط ان يركب
 او يركب بنفسه اما اذا اطلق ولم يبين فلا ضمان
 لا العارية نودع **وفي** العدة لو استعار فرسا
 حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها واراد في مئة
 اخر سقطت جنينا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن
 ان انقصت الاثر بسبب ذلك فعليه نصف النقصا
 لان النقصان حصل بكونه وركوب غيره ليس
 بما دون فيه فاوجبنا عليه نصف النقصان لهذا
 وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركب انثى
 فاما اذا كان لا يمكن فهو الالف ضمن المستعير
 جميع النقصان ولو استعار ذابة وفي بطنها
 ولد فزلقت من غير ضعه واسقطت الولد لا
 ضمن المستعير ولو ختمها بالتجارة او فقا عنيها
 ضمن **وفي** خلاصة المفتي **رجل** استعار ذابة
 فقال ما يملك اعطيكها عندا ثم جاء الاستعداد في القدر
 واخذها بغير اذن مالك واستعملها وردها
 فماتت لا يضمن **وفي** الذخيرة المستعير اذا قضى

حاجه من الذابة ثم ردها على يد بعض من في
 عياله فلا ضمان عليه ان عطيت هذا هو العرف
 فيما بين الناس بخلاف الودعية ولو ردها على يد
 عبد صاحب الذابة وهو عبد موفور على لا يضمن ذلك
 اذا ردها على عبد لا موفور على بئر النض في الصحيح
 وكذلك لو لم يجد صاحب الذابة ولا خادمه فربطها
 على معلما في دار صاحبها لا يضمن وفي الودعية اذا
 ردها على يد صاحب الودعية وصاعت من يده
 يضمن المودع سواء كان العبد من موفور على او لا موفور
 هو الصحيح **وفي** العدة اذا كانت العارية عند جوهرة
 او شيء متين ان دفع الى عبد المعير ففقد والمساخر
 وروى للساجر كالستغير والمرحون بمنزلة المودع
وفي فاوي ظمير الذي امرأة استعارت ملاء
 ووضعها داخل البيت والباب مفتوح فضعدت
 السطوح فهلكت الملاء قيل يضمن وقيل لا يضمن
 ولو استعارت سر والالئله فلبسه وبقيت
 فزلقت رجلها ففقد السر والالئله لا يضمن
 صنع لها فيه **وفي** فاوي الذي اذا انقض العين
 المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصا

اذا استعمل استعمالاً معهوداً **رجل** دخل منزلاً انساناً
 باذنه واخذ امانة لينظر اليه فوقع وانكسر لا يضمن
 واذا اخذه بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في السوق
 الذي يباع فيه الا انما فاقداً ما بغير اذن مالكه فسقط
 وانكسر ضمن **رجل** ساق ووقد حال ثوبه من صا
 فقال اربى قد حطت هذه فزعمت اليه لينظر فيه فوقع
 منه على الافداح فانكسر الفدح واقدح اخبر
 لا ضمان عليه في الفدح الذي ساومه وفي الافدح
وفي النوارل لو استعمل قصاع الحمار فسقطت
 من يده وانكسر واخذ قصاع ليرب فسقط
 او اخذ قدحاً فوقع من يده لا يضمن لانه عادية
وفي تجرد الفضل ربحاً الله اذا اختلف المعبر
 والمسمي والاباء او في المكان او فيما يحمل على
 العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه والله اعلم

ضمان المرتض

المرتض اذا ركب الدابة المرونة ليردها على المالك
 فهلك في الطريق لا يضمن او سلمت من ركوبه ولكن
 لا يصد ولا يبيعه على سلامتها ولو رهن عبد افا
 سقط الرهن فان وجهه صار دهنًا وسقط من الرهن

مجلد

بحساب ذلك ان كان اولاً باق وان كان انقضى ذلك
 لا ينقص من الدين شيء وسياقهما من الله تعالى
 وفي فصل الرهن اشئ **ضمان المساجر**
ذكر في شرح الطحاوي ان في كل موضع يضمن ويضمن
 في الاجارة والامارة ولا يجبر الاجر وفي كل
 موضع لا يضمن في الاجارة ويضمن في الاجارة
 ويجبر الاجر اشئ **وفي** العدة الحمار المساجر اذا
 عمى او عجز عن المضي فباعه المساجر واخذ منه وهلك
 في الطريق ان كان في موضع لا يقبل الى الحمار حتى يأمُر
 بهنعة لا ضمان عليه في الحمار ولا في يمينه وان كان في
 موضع يقدّر على ذلك او منقطع امساكه او رده
 ان في خصوصاً من النعمة **رجل** اساجر حماراً فحمل
 عليه وله حمار آخر يحمل عليه ايضا فلما سار ليقط الطريق
 سقط حماره فاستغل به فذهب الحمار من المساجر
 وهلك هل يضمن قليل او كان بحال لو اتبع الحمار
 المساجر فهلك حماره او منعه لا يضمن ولا يضمن
وفي الذخيرة اذا كان للمساجر حمارين فاستغل بحمل
 احدهما فصاع الآخر ان غاب عن بصره فهو ضامن
قلت فلي هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة التي

عرفنا ان الحار غاب عن بصره ثم هلك **رجل اسنا**
 حمارا المذهب به الى موضع معلوم واخبر ان في
 الطريق لصوا فلما بلغنا الى ذلك واخذنا اللصوص
 وذهبوا بالحمارا ان كان الناس يسلكون الطريق
 مع هذا الخبر وبهم واموالهم فلا ضمان والا
 فهو ضمان **وفي فادى قاضي حان اسنا** جر
 دابة او عبدا فان مؤنة الرد بعد الفراغ على صاحب
 الدابة والعبد **وكذا مؤنة رد المرمون**
 تكون على الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها
 ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة
 رد المضروب على العاصب **وكذا مؤنة رد المبيع**
 مبيعا فاسدا بعد الشخ على النايف **اسنا** مكار
 او حلالا يحل له طعنا ما وطرق كذا فاضطر بقاء
 اخر يسلكه الناس فهلك المتاع لا يضمن **وذكر**
 في العدة بقاء اهل قرية ولهم مرمى ملحقا بالانهار
 لا يمكن النظر الى كل بقعة فضا عما بعد لا يضمن
 ولو سمع صوت بقعة على فطرة فدخلت رجلها
 في ثوبا الفطرة فاكسرت او دخلت في ما عميق
 والبقار لا يعلم فلم يبق ضمان اذا امكنه موتها

ضمان الحارس

أهل موضع جرت العادة بينهم ان البعير اذا دخل الترخ
 في السكك ارسل كل بقعة في سكة صاحبها ففعل
 الداعي كذلك فصاعت بقعة او شاة قبل ان تصل
 الى صاحبها لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط **وفي**
 الدخيرة **رجل اسنا** جرح خط حان فسرق من الحان سني
 لا ضمان عليه لانه تحت الابواب واما الاموال فهي في
 يد اربابها في البيوت **روي** عن احمد بن محمد الفاضل في
 حارس محرس الحوائث في السوق فقتل حانوت وسرق منه
 فهو ضامن لانه في معنى الاجرة المشتركة لان لكل واحد
 حانوت على حدة فصار بمنزلة من رعى غنما لكل انسان
 شاة ومخو ذلك وقال الفقيه ابو جعفر والفقيه
 ابو بكر رحمهما الله تعالى الحارس اخير خاص فلا يضمن
 اذا انتهب الحانوت لان الاموال محفوظة في البيوت وفي
 يد ملاك وهو الصحيح وعليه الشوي واشار الفقيه
 ابو جعفر رحمه الله انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن
 ما كان داخل السوق **وذكر** في التجرة لال والنهار
 اجرة مشتركة حتى لو ضاع شيء من بينهما من غير ضغمة الا ضمان
 عليها عند ابي حنيفة رضي الله عنه **ضمان الحمال**

ولوا شجرة حيا لا يحل له دن خل فمشر وانكسر .
 يضمن لانه تولد من عمله وهذا اذا انكسر في وسط
 الطريق اما اذا سقط من راسه او زلقت رجله بعد ما
 انتهى الى المكان المردود ثم انكسر فله الاجر ولا .
 ضمان عليه لانه صير انتهى الى المكان المردود لم يكن
 العمل مضونا عليه **وفي** المنفى ولو اساء جرحا لا
 يحمل له زفا من ضمن لحمله صاحبه والحال ليضعه
 على راس الحال فترق وتخرق الزق لا يضمن الحال لانه
 لم يسلم اليه السمن في يد صاحبه ولا ضمان على الحال
 بذون التسليم **وذكر** في نوازل بن سماعة رحمه الله
 ولو حمله ثم وضعه في بعض الطريق ثم اراد رفعه
 فاستعان برية الزق فرفعاه ليضعه على راس الحال
 فوقع وتخرق فالحال ضامن لانه صار في ضمانه حين
 حمله ولم يبرأ منه بعد لانه لم يسلم اليه صاحبه انتهى
وفي الذخيرة اذا سرق الماع من راس الحال وزب
 الماع معه فلا يضمن وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن
 ايضا عند ان خفيته رضي الله عنه خلاهما واذا انقطع
 حبل الحال وسقط الحمل ضمن الحال بالانفاق انتهى .

ضمان المكاري

وذكر

وذكر في الذخيرة لو عثرت له ائمة المشاجرة من سوق
 المكاري فقطط الحمل ومنه الماع وصاحب الماع
 راكب على الدابة لا يضمن الاجر بخلاف ما اذا عثرت
 الدابة المشاجرة وسقط الماع وهلك وصاحب الماع
 يسير معه خلف الدابة فان الاجر يضمن لان الهلاك
 حصل من حياية يده وحمل العمل سلم اليه **وفي**
 فتاوى في الليث رحمه الله تعالى مكارم رجل راكب
 انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب
 بالخمار قال ان كان يعلم انه لو لم يطرح الكرايس اخذوا
 الكرايس والخمار جميعا فلا ضمان عليه لانه لم يترك الخط
 مع القدرع عليه **ضمان الساج**
وفي فتاوى الفضل رحمه الله تعالى اذا دفع الى الساج
 عرا ليسجه كرايسا فدفعه الساج الى آخر ليسجه
 فسرق من بيتا لآخر ان كان اخيرا الاول فلا ضمان على
 من كان لم يكن اخيرا الاول وكان ضياعا ضمن لا خلاف
 ولا يضمن الاخر عند ان خفيته رضي الله عنه وعند من
 يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الودعة الى اجنبي
 لغيره ان تاكله عند من صاحب الودعة يضمن ان يمسك
 وعند ان خفيته رحمه الله تعالى يضمن الاول وليس له ان يضمن

الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى فاس ما ذكره
 العدودي ان كل صاحب شرط عليه العمل بنفسه لن
 له ان يستعمل غيره اما لا يصح اذا كان الاخر اجهل الاول
 فيما اذا كان اطلق له العمل اما اذا شرط عليه السج
 بنفسه يضمن بالدفع الى آخره وان كان اجهل اذا قال
 صاحب التوب للماح اذهب بالتوب الى منزلك
 حتى اذا رجعت من الجمعة سرت الى منزلي واوفى اليك
 اجرين فاحل التوب من يد الحايك في التوبة قال
 ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان الحايك دفع التوب
 الى صاحبه او مكنه من الاضرم بما صاحبه الى الحايك
 ليؤفقه الاجر يكون التوب رهنا فاذا هلك بملك
 بالاجر وان كان صاحب التوب دفع التوب اليه على وجه
 الرد بعية لا يضمن الحايك بالاجر قبل الدفع اختلف
 العلماء رضي الله تعالى عنهم فيه فان اصطالحا على من كان
 ختالة اوفى فادى فاض خان رحمه الله تعالى **وفي**
 العمادي للحايك والعصار والصباغ ولكل صاحب
 عمله اثر في العتق احب ما استوجروا على العمل
 فيه حتى ياتوا بالاجرة ولو هلك في يده بعد الحبس
 لا يضمن غدا في حقه رضي الله عنه ولا اجر له بملاك

المعقود

المعقود عليه قبل التسليم حايك على الاجر فتعلق
 الاجر به لباخذة واني الحايك ان يدفع حتى ياخذ
 الاجر فتخلف من مده صاحبه لا ضمان على الحايك
 وان تخلف من مدهما فعل الحايك بنفسه الضمان اذا
 خالف الحايك في السج بان امره ان يسجد له توبيا
 سبعا واربع او سبعا واربع او امره ان يسجد رقبيا
 فليس له صفيقا او على العتق فحق الفصول كلها صفا
 الغزل بالخير ان شاء ترك التوب على السج وضمة
 فولا حل قرضه وان شاء اخذ التوب واعطاه الاجر
 المسمى لا يراى في الزيادة وينقص في العتق لانه
 منبرع والزيادة وفي العتق نقص العمل وذكر
 صاحب الذخيرة هذه المسئلة هكذا ثم قال اختلف
 المسلخ انه يعطيه المسمى او اجر المثل قال بعضهم
 يعطيه اجر المثل على كل حال لا يجاوز به ما سمي
 وقال بعضهم يعطيه ما سمي اذا اخذ التوب ورضي
 بالعتق وان اخذ التوب ولم يرض بالعتق يعطيه اجر
 المثل على كل حال لا يجاوز به ما سمي **ضمان الحياط**
رحل قال الحياط انظر الى هذا التوب فان كان قصا
 ناقطعه يدرم وحيطه فقال الحياط نعم وقطعه



ثم قال بعد ما قطعته ان لا يكمل ضمن الحياطة ثم التوى
 لا انما اذن له بالقطع بشرط الكفاية ولو قال
 للحياط انظر مكنتني قميصا فقال الحياط نعم مكنتك
 فقال صاحب الثوب قطعته فقطعه فاذ لا يكفيه
 لا ضمن الحياطة شيئا ان اذن بالقطع مطلقا وان قال
 الحياط نعم فقال صاحب الثوب قطعته او قال قطعته
 اذن فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه ان علق
 ذلك الاذن بالشرط **وفي** الذخيرة **رجل** دفع الحياطة
 كروبا للخطية له قميصا فحاط له قميصا فاستدرا
 وعلق صاحب الثوب الفساد ولم يلبس له اربعين
 لان اللبس يكون رضا بالفساد **قال** يعلم من هذه
 المسئلة كثير من المسائل **وفي** المسئلة اذا دفع الحياطة
 ثوبا وقال قطعته حتى يصيب القدر واجعل له
 خمسة اشبار وعرضه كذا فحاط له ناقصا قال
 ان كان قد اصبغ وعذبه فليس بشي وان كان اكثر منه
 فله ان يضمنه انتهى **صمان الفصار**
 الفصار اذا لبس ثوبا الفصارة ثم نزع ففساد
 لبعده لا يضمن **وفي** العيون ولو دفع الى قصار ثوبا
 ليقصه له يداثي فجعل يرقه الفصار فاستعان

برت التوب على رقة قد فخر والتوب قال محمد رحمه
 الله اذ لم يعلم من اتيها تحرق قال فان على الفصار
 لا يرقه و قال ابو يوسف رحمه الله يضمن الفصار
 نصف القيمة وروي عن محمد رحمه الله انه يحكي كل
 الفصار على الفصار حتى يعلم انه تحرق من ذوق صاحبه
 وعلى قول ان حنيفة رضي الله عنه يضمن ان لا يضمن
 الفصار اصلا ما لم يعلم انه تحرق من ذوقه شيئا
 على ان يداخير المشتري بما له عذرة بل صار عذرا
 واذا لم تحرق التوب هل يعلم مقدار ما يخصه من
 عمل المالك ذكر في المحيط عن شمس لامة رحمه الله ان
 الاجرا اذا استعان بالمساجر بفعل فعل المساجر
 الا يجرى ميتوحي الاجر ولذلك لو جاز صاحب الثوب
 وحاط بعض الثوب في يد الحياط او نزع بعض ثوبه
 في يد المساجر فانه يسقط من الاجر حصته لان الامانة
 والاجارة خلاف المصاراة فان الامانة تجري فيها
وفي الذخيرة لو حلف الفصار الثوب فرت حمولة
 فخرقه لا ضمان عليه عند ان حنيفة رضي الله عنه
 لان المالك لم يكن من فعله وعمله وعذرا يضمن
 لان هذا ما لم يكن النحر عنه تلميذ الفصار والاجر

اذا اوقد ناراً بامر الاستاذ للسراج فوقت سواردة
 على ثوب القصار فلا ضمان على الاجير وانما الضمان
 على استاذة وان لم يكن من ثياب القصار فالضمان على
 الاجير وعن محمد رحمه الله اذا دخل القصار سراجاً
 وخاف منه فاحرق به ثوب غير فعله ضمان هذا ما
 يمكن الاحتراز عنه في الجملة وانما يضمن في الحرق الغالب
 الذي لا يمكن المطاوعة وهذه اقوالها وانما عند ان خيفة
 رضي الله عنه فلا يضمن ما هلك غير ضعه استفت
 اية بخاري عن القصار اذا اشترط عليه ان يبيع
 اليوم من العمل فلم يبيع وهلك في الغد هل يضمن
 اجابوا نعم يضمن ولو اختلف في الشرط وعده منه
 فيضمن ان يكون القول للقصار ولا منه مكر للشرط
 ثم اذا شرط عليه ان يبيع اليوم او نحوه من العمل ولو
 يبيع فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجر قال
 صاحب الفصول كانت واقعة السوي وعني ان لا يجب
 الاجر لانه لم يوقعه الاجارة بدليل وجوب الثمان
 على من يترهل لان اسئله ضمان الصباغ
 دفع الصباغ ابرئياً ليصبغه كما ثم قال للصباغ
 لا يضمن ابرئياً ودودة على ذلك فلم يرد فم هلك

لم يضمن الصباغ لانه الاجارة صحت والمناجر لا
 يمكن من فتح الاجارة لغير رضى صاحبه الا بعدد
 فبقي حكم العقد بعد من المناجر ومن حكم هذا العقد
 ان يترك العينة امانة في يد الاجير فلا يضمن بالهلا
 في يده الا بالنقص ولو لم يوجه **وفي** قاضي
 خان امر رجلاً ان يبيع له ثوباً بالزعفران او بالبنم
 فنصفه ببيع من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمن
 فمده ثوبه اسنى ويترك الثوب عليه وان شأ أخذ
 الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به ما سمي
 واذا اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب
 امرتك ان تصبغه بعصفه وقال الصباغ امرتني ان
 اصطبغ بزعفران قال قول رب الثوب مع عصفه اسنى

ضمان الغلاف والوراق

وفي الذخيرة **جعل** دفع الرجل مصحف ليعمل فيه
 ودفع الغلاف منعه او دفع سيفاً الى صفا ليصقله
 ودفع الهدية الى صفا فسوق لا يضمن الغلاف لانه في
 الغلاف مودع الاجير والمودع لا يضمن الا ما جئت
 بده **وفي** القندوري عن محمد رحمه الله انه قال
 يضمن المصحف والغلاف والسيف والهدية لان السيف

لا يستغنى عن العقد والمصحف عن الغلاف فصارت
 كشي واحد وان اعطاه المصحف ليعمل له غلافاً
 أو سبكاً ليعمل لها نصاً بافضاع المصحف والكنز
 لم يضمن لانه اساجره على ايقاع العمل في غيرهما
 لا فيها ومما ليس يتبعه في ذلك العين قال
 العمادي رحمه الله صاحب الفصول **وفي** فوائد
 جدي رحمه الله دفع مضمناً الى وراق بجلدة فسافر
 به واخذة اللصوص هلك بعض **اجاب نعم**
قال عمي نظار الدين رحمه الله وقد اجبت انه
 لا يضمن مستهدفاً على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر بما
 الودعية لا يضمن ولا يبلابانه مودع باجره فضمن
 لانه ليس بمدة عند حري سقن مكان العقد للحفظ
 وهما ما امره بالحفظ مقصوداً وانما امره بالحفظ
 ضماناً في الاستيجار وفي الاجارة فيكون مكان
 العقد كذلك اما في ضمان **ضمان الفصاد**
وفي فتاوى ظهير الدين رحمه الله ليس على الفضا
 والبراع والحجار ضمان السراية اذا لم يسطعوا زياد
 على العقد المعهود المأذون فيه فان شرط على هؤلاء
 العمل السليم دون الساري به لا يصح الشرط لانه

ليس

ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على الفصاد العمل
 على ان لا يسري لانه في وسعه **وسيق** صاحب
 المحيط رحمه الله عن رجل فصد ثياباً وتركه حتى مات
 من سيلان الدم قال يجب عليه الفضا **ضمان**
الحامي وفي الذخيرة **رجل** دخل الحمار
 وقال لصاحب الحمار اعطني الثياب فلما خرج لم يجد
 ثيابه فان قال صاحب الحمار ان غره رقتا وموت
 يراه ويطن انه رفع ثياب نفسه فهو ضامن لانه
 رزق الحفظ حيث لم يمنع الاخذ وهو يراه وان قال
 انه راى شيخاً اندفع ثيابه الا ان طفتان الراض
 فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع لانه لم يصر
 تاركاً للحفظ لما طر ان الراض موقوف لوسون ومولا فاعلم
 فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضع **رجل**
 دخل حماراً وقال للحامي ابن اضع ثيابي فاشاد الحامي
 الى موضع فوضع ثمة ودخل الحمار ثم خرج رجل ورفع
 الثياب فلم يبق للحامي لما انه طمعه صاحب الثوب ضمن
 الحامي لانه استخف وقصر في الحفظ وهذا قول
 ابن سبلة والى نصر الدين يوسي وكان ابو الفاسم رحمه الله
 يقول لا ضمان على الحامي والا ولا اصح **رجل** حل بدا

كانوا قالوا للحاني ان ياربها فقال هناك فربطها وذهب
فلما رجع لم يجد دابة فقال له صاحب الحان ان صاحب
قد اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب ضمن الحاني
لان قوله ان ياربها استخفى فامنه له فاذا اشار له
الى موضع الربط فهدا جابه الى موضع الخط فصان
مودعا وقد قصر في الخط فظن الجمل مستجدا من العا

الفصل العاشر في الوقف

قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يزول ملك الوقف
الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموته فيقول اذا مت
فهد وقف داري على هذا وقال ابو يوسف رحمه الله
يزول الملك بخبر القول وقال محمد رحمه الله لا يزول
حتى يحبل للوقف وليا ويسلم اليه لدا في الهداية
وفي جامع القضاوي الوقف عند الامام رضي الله عنه
على ثلاثة اوجه في وجه لا يلزم وهو ما اذا وقف في
صحته وذكر شرائط الصحة وفي وجه لا يلزم وفي
ظاهر الرواية وهو ما اذا وقف في مرض موته فهو كالوقف
حال الصحة **روى** الطحاوي رحمه الله انه كالمضاف
الى ما بعد الموت والمالك ان يذكر شرائط صحة الوقف



في حكمه ويجعل وصته بعد مائه ان يقول او وصي
لعله داري هذه اوارض هذه او يقول جعلت
ملك هذه وقفا فصدقوا به بعد وفاتي على كذا
او يقول بان يوقف ملكي هذا لي كذا فيجوز من ذلك
ويلزم وعندهما الوقف لا يزول في صحته ومرضه
بكون هذه الكلفات **قال** صاحب المنيع
رحم الله تعالى وفي الصحة والعيون والطايق الوفا
على قولنا والناس لم يارضوا يقول اني خيفة رضي
الله عنه في هذه الاثار المشهورة عن النبي صلى الله
عليه وسلم والصحابة وتعامل الناس وكان ابو يوسف
رضي الله عنه يقول ولا يقول اني خيفة رضي الله عنه
لكن لما خرج هرون الرشيد وداري اوقاف الصحابة
بالمدينة ونواحيها رجع واقفي يلزم الوقف وقال
بلغني حديث عروة وهو ما روي عن عثمان رضي الله
عنه كانت له ارض تدعى ثمن فقال عمر رضي الله عنه
ان اسفدت مالا وموعدي ثمن فاق تصدق به فقفا
عليه الصلاة والسلام تصدق باصلا لا باع ولا
يوهب ولا يورث ولكن العقيق ثمرته قال ابو يوسف
رضي الله عنه فلهذا رجعت فلو بلغ ابو حنيفة رضي الله

لرجع. **قلت** وذكر البراري رحمه الله في
 جامعيه انه لا حجة له في ذلك على الامام رضي الله
 عنه فانه تنى الزور ولا الصحة في المذهب الصحيح
 والوجود لا يدل على الزور ولن سلم انه لا يصح
 عنه فعدم الصحة غير مستغرق لافراد بل يصح
 المضاف في الحكم بحجازه فلم لا يجوز ان تكون الوفا
 الموجودين ذلك الافراد فليصح الطعن على سيد
 النا بعين يانه لم يشاهد الوفا في الحرمين مع انه
 حج خمس وخمسين حجة ولفي في الصحابة وبذلك
 حكما بانه من الما بعين الذين اتبعوا باحسان
 الى يوم الدين فاني ساع الطعن بقدر الوفا
 مع ذلك العكوف **ولو وقف في مرض موته**
قال الطحاوي رحمه الله موثر له الوصية
 بعد الموت الصحيح انه لا يلزم والصحيح انه لا يلزم
 عندنا حقيقة رضي الله عنه وعندنا ما يلزم الا انه
 لعبر من ذلك والوقف في الصحة من جميع المال
ووقف المشاع جائز
 عندنا حقيقة رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله
 لا يجوز ولا يجوز وقف ما سئل ويجوز عندنا حقيقة

رضي الله

١٠٩
 رضي الله عنه وعن محمد رحمه الله انه يجوز وقف ما فيه
 سائل الناس من المشعولات كالفان والمدة والقدر
 والمشار والعدة وزد المراحل والمصاحف
 ونحو ذلك. **وعن** نصير بن يحيى رحمه الله تعالى
 انه وقف كبة الحاقا لها بالمصحف وهذا صحيح لان
 كل واحد يمسك للدين تسلا وتعلما وراة واكر
 فقها الامصار على قول محمد رضي الله عنه انه
ووقف النبا دون الارض لمجوزة هلال
 رحمه الله وهو الصحيح قال وعمل انه حارر زمر على خلا
وقف الكر دار دون الارض لمجوز كوقف النبا
 بلا ارض والكر دار فارسي وهو كالنبا والاحجار
 واذا كان اصل القرية وضا على حجة القرية فني على
 رجل نبا ووقف نباها على حجة قرية اخرى اختلفوا
 فيه فاما اذا وقف النبا على حجة القرية التي كاتب
 السبعة وضا عليها يجوز بالاجماع ويصدر وضا
 تبعاً للقرية هذا الذي استقر عليه فتاوي ائمة خوار
 عرس شجرة ووقف ان عرسها في ارض مملوكة يجوز وضا
 نيبا للارض وان يذون اصل المجوز وان كاتب في
 ارض موقوفة ان وقفها على تلك الجهة حارر كافي النبا

وان وقف على حجة اخرى فعلى الخلاف المذكور في وقف
 النبا ولا يجوز النبا في ارض عادية او جارة انتهى
وفي البدائع ولو وقف اشجارا فالعائس ان لا يجوز
 لانه وقف المنقول وفي الاستحسان يجوز للعامل ان
 في ذلك وما رآه السلطان حسنا فهو عند الله حسن
وقال العلامة الشيخ سرف الدين فائز رحمه
 الله تعالى فعلى هذا اذا جري العامل بوقف النبا
 يعني ان يجوز ولكن في ارض نفسه كانه حر واما
 على الارض المشاعة فلا يصح لانه لا ملك استباح
 ما على الحد فحق العقد المؤبد دارا على المشاهي
 فلا يصح **وفي قنية المنيه سم مع** استأجر
 ارضا وقفا وعرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة
 فلمسا جرا يستعملها باجر للمثل اذا لم يكن في ذلك ضرر
 قيل لما قلوا ان الموقوف عليهم الا القطع فقالوا لا
 انتهى **وفي الزخيرة** ذكر الصدر الشهيد رحمه الله
 في واقعة **رحمات** وترك ابنين في نير احدهما
 ضيعة يدعى الما وقف عليه برأيه والابن الآخر
 يقول بي وقف عليا كان القول قوله وبني وقف عليهما
 مؤاخرا لانهما صادقا على انهما كانت في نيريهما

فلو

فلا يميز واحدنا بالاحتفاء بالاحتفاء انتهى واذا اوضح الوصف
 لم يميزه ولا تملكه وهل يجوز قسمه فلهذا في الوقف
 رحمه الله يجوز لنا على ان الشيوع في الوقف غير مانع من
 صحة الوقف عنده فحوز القسمة لانه يميز واذا رزق
 ان وقف نصيبه من عقار مشترك بينه وبين غيره قالوا
 مؤلفي مقام شريك لا العاض عنه من يقول يجوز القسمة
 لان الوقف ان الواف فان مات الواف فلو صبه ان
 يقام شريكه وصورة حصة الوقف لانه فائز مقامه وان
 كاسا الارض كلها له فوقف بعضا ثم اراد القسمة فوجهه
 ان يقع ما بقي ثم يقسمان ثم شوي منه ان شاء لان
 القسمة انما تجرى من اثنين فلا يصح الواحد فاسما ومثما
 وان لم يبيع رفع الامر الى القاضي لا امرائنا بالقسمة
 مع التجري القسمة بين اثنين **وفي المحيط والكافي**
 اذا قضى فاض يجوز وقف المساع ومنه قضاه وصار
 مسفعا عليه كسائر المخلقات اذ به قضى القاضي لا يجوز
 قسمته فلو طلب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة رضي الله
 عنه لا يقسم وتبها يؤن وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
 الله تعالى يميزوا اجمعوا ان لكل لو كان وقفا على
 الارباب فادوا القسمة لا يقسم لان القسمة يميز واذا

ذلك

لا يبيع وتلك فجوز ولا خيفة وحمد الله ان النية بيع مع
 لا يملكها على الاقارب والمبادلة وجهه المبادلة واجحة
 في غير المليات والواجب على من يولي امر الوفا ان يبر
 من غلة الوفا بغيره شرط ذلك الوفا وله شرط
 لان المشروط من الوفا الصدقة بالغلة على وجه التا
 ولا يابد الا بالعمارة **ومما** توسع فيه ابو يوسف
 رحمه الله تعالى انه لا شرط التايد حتى لو وقف على
 جهة ستم استطاع بان يوقف على اولاده وابولاد
 اولاده وله جعل آخره للفقر الا يفتح الوفا عند محمد
 رحمه الله تعالى وهذا ان يوسف رحمه الله لا يشرط
 ذلك واذا انقضوا يعود الى ملكه او ملك ورثته
 والصحيح ان التايد شرط على قول الكل ولكن ذكرنا
 ليس شرط عند ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى
 اذا مات اولاده وانقضوا تصرف الغلة حينئذ
 الى الفقر وان لم يسموا واذا بني مسجد لم يزل
 ملكه حتى يغيره عن ملكه بطريقه وياذا الناس
 بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال عن ملكه
 عند ان خيفة رضي الله عنه وعن محمد رحمه الله
 تعالى انه شرط الصلاة فيه بالجماعة وقال ابو

يوسف رحمه الله نزول ملكه ببوله جعله مسجد الان
 السليم عذرة ليس بشرط واذا جعل الوفا على الوفا
 لنفسه او جعل الولاية اليه جاز عند ابو يوسف رضي الله
 عنه ولا يجوز على فاس قول محمد رحمه الله وهو قول
 هلال رحمه الله **وفي البراري** وقف على اثنا ب
 اولاده فلا شيء لمن تزوج منهم فان طلقها زوجها
 لا يعود حقها الساقط الا اذا كان الواقف استثنى وقا
 من اطلقت فلها ايضا شرط من الوفا ولو وقف وجعل
 البعض او الكل لامتنا اولاده ومدبره مادام
 احياء فاداموا فهو للفقر والمساكين فقد قيل
 لا يجوز بالاشاق وقد قيل هو على الخلاف ايضا
 وهو الصحيح كذا في الهداية **قلت** وقد وقعت
 والفاخرة مسئلة **سئل** عنها جدي شيخ الاسلام
 محبة الدين ابن السخنة رحمه الله **صورته** ما سأل
 السادة العلماء ائمة الدين رضي الله عنهم اجمعين **في**
رجل وقف وقفا وشرط فيه شروطا من جهل ان
 يصرف لام ولده شكرا باني من ريع الوفا المذكور في
 كل سنة تمضي ببلغ عشرة الاف درهم مادام غاربه
 فصل اذا تزوجت ستمحى المبلغ المذكور ام لا **واذا اظلم**

اية لا الله تعالى لا يستحق فعل اذا مات عنها زوجها
 او طلقها واستمرت عازبة ليعود الدوام وسحق المبلغ
 المذکور ان لا وما الحكم في ذلك **اجاب** جدي شيخ
 الاسلام رضي الله عنه بدين كاتبة بل بالكلام لا يستحق
 المبلغ المذکور لان الدوام قد انقطع بالزوج فلا
 يعود. **واجاب** الشيخ نجي الدين الكافعي رحمه الله
 بانما سحق المبلغ المذکور ويعود الدوام كما كانت
 بالفراق مؤثرا وطلاق **ووقع** الكلام في ذلك من
 يري الظاهر حتى قدم بحضرة الفضاة والامراء
 والعلماء واركاز الدولة **والظهير** سيدنا ومولانا الحجة
 المرحومة عدة نقول من كتب حجة ناطقة بما اتى به
 فريح الحاضر وذا القوي سيدنا ومولانا الحجة لبعضهم
 بالكاتبة وبعضهم بالاذعان فبها الحمد وبها السقا
 وعلمية السكالك. **ومنها واقعة الفتوي**
 عن وقف مكنم الحاج شوطافيه على ان ترز مائت
 من اولاده ولهم ترك ولدا ولدا ولدا ولدا اسفل نصيبه
 الى اخره واخوانه فمات عبد الرحيم عن ولده عبد الرحمن
فاجاب بعض المفتين باستحقاق عبد الرحمن نصيبا
 ابيه عملا بمنه وكرمه **واجاب** مولانا الملا

الشيخ فابسم رحمه الله تعالى بان هذا باطل غفلا
اما مثلا فقد قال الامام ابو بكر الحضائيف
 رحمه الله لو قال رجل جئت ارض هذه صدقة مؤقته
 لله تعالى ابد على فلان ابن فلان وفلان ابن فلان
 ومن بعدهم على الساكنين في مائة منهم ولو ترك
 ولدا كان نصيبه من ذلك الباقي منها من قبل ان
 الواف انما اشترط التارخ نصيب الذي يموت منها
 الى الباقي اذ الميراث الميت وارثا فلهذا ترك
 وارثا وموولده **قلت** فلم لا يجعل نصيب الميت
 مما لولده قال من قبل ان الواف لم يجعل ذلك
 لولده الميت انما قال من مات منها ولم ترك وارثا
 كان ذلك للباقي فلهذه العلة لم يكن للباقي
 ولا لولده الميت من ذلك شيء **واما عقلا** قال المفتي
 ليس من المولود اللقوي وانما يكون باعتبار ميل
 النفس اليه وهذا لا يعلم الا من الرافع فلا يصح العمل
 به **ومنها** واقعة الشوك في وظيفة ابن العطار
 مشورفا بعض الفضاة بمرسوم من السلطان
 وبعض الطلبة سقور الناظر **اجاب** وذلك
 بعض المفتين بان للامام النظر العام **واجاب**

السخ فاسم رحمه الله تعالى بانه لا ناظر له يخضع
فقد قال في فتاوى البرازية لا يدخل ولا يسه
 السلطان على ولاية المنولي اسمي **وفي** المحمات
رجل له ضيعة تادى من الغنم وعليه ديون
 وقفا الضيعة وشروط صرف غلاما الى نفسه
 فصد منه الى الماطلة وسعدت الهودو على
 اقلاسب جازا الوقف والهاداة اما جواز الوقف
 فلصا دقة ملكه واما جواز الهاداة فلا يصدق
 لان بالوقف خرجت الضيعة عن ملكه فان فصل
 من قوته شيء من هذه الفلات فلفعه ما ان ياحد او
 ذلك منه لان الغلام ملكه ولو وقف ارضا فلا
 زرع لا يدخل الزرع في الوقف سواء كان له ضيعة
 او لم يكن لان الزرع لا يدخل تحت البيع الا بالشرط
 فلهذا لا يدخل تحت الوقف الا بالشرط على ما جرى في
 فصل البيوع ان شاء الله تعالى **وفي** المبيع اذا خرب
 ما حول المسجد واستغنى اهل المحلة عن الصلاة
 فيه سمي مسجد اعلى في ضيعة رضى الله عنه وهو قول
 الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومالك رحمه الله تعالى
 ولا يعود الى ملكه بانيته ان كان حيا ولا الى ملك ورثته

ان كان متينا وعنه محمد رحمه الله تعالى يعود الى ملك
 الابن ولو كان حيا والى ملك ورثته ان كان متينا
 وقال احمد رحمه الله جاز فقصه وتصرف القلة
 الى مسجد آخر وعنه ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز
 الى اقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود الى ملك
 الثاني **وفي** فتاوى الطميرية سئل الحلواني
 رحمه الله عن اوقاف المسجد اذا عطلت وتقدر
 استقلالها على المنولي ان يبيعها ويشتري مكانا
 اخرى قال نعم قيل وان لم سقط ولكن يرضى عنها
 ما هو خيرها هل له ان يبيعها قال لا ومن المشايخ
 من يجوز بيع الوقف لعطل او لم سقط وبه قال
 الشافعي ومالك **وذكر** الربيع والاشعث وال
 بامير خلا **وفي** السيرة الكبرى قال ابو يوسف رحمه
 الله تعالى يجوز استبدال الاوقاف **وفي** المشق قال
 هشام رحمه الله سمعت محمد رحمه الله يقول
 الوقف اذا صار محب لا يبيع به الساكنين للفق
 ان يبعه ويشتري بماله غيره وليس ذلك الا للفق
وذكر في المبيع عن ابى يوسف انه يجوز استبدال
 الارض الموقوفة اذا عطلت لان الارض قد خرب

فلا يفضل إلا بموتته ترابا على فتمتها وعلتها **وفي**
 البراري ما مواعلي من هذا وهو ما روي عن محمد
 رضي الله عنه أن أرض الوقف لو قفل ولحقا فلتناظر
 أن يبيعها ويشتري بتمتها أرضا أخرى ولو كان أكثر
 نفعاً للفقراء فجوز استبدال الأرض بالأرض انتهى
وأذا شرط أن يشهد بالوقف من شيء الواقف
 مثل ذلك ويكون وقفا مكانا له ذلك والوقف
 والشرط جائزان عندنا يوسف رضي الله عنه
 وكذا إذا شرط أن يبيعها ويشتري بتمتها ما يكون
 وضاه **وعن محمد** وهلال رضي الله عنهما جاز الوقف
 لا الشرط **وفي وصف الخصاص** قلت أرايت
 الرجل ينفق الأرض على قوم ثم من بعدهم على المساكين
 ويشرط في الوقف أن لا يزيد من رأي زاده وند
 من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأي بقصا
 منهم وإن يدخل فيهم من رأي دخاله وإن يخرج
 منهم من رأي أخا جبه قال الوقف جائز على ما شرط
قلت فإن زاد أحد منهم شيئا مما سمي له أو أخرج
 منهم أحدا أو أدخل أحدا هل له بعد ذلك أن
 ينقص ما كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج

من كان أدخله والوقف ويدخل مكان آخر منه
 قال إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لأن
 الرأي إنما هو على فعل رأي فإذ أراه وأمنضاه
 فليس له بعد ذلك أن يغيره **قلت** فإن أراد أن يبرك
 له ذلك أبا ما كان حيا يزيد وينقص في دخله
 ويخرج مرة بعد مرة قال بشرط فيقول على أن لا
 يزيد فلان أو يزيد من رأي زاده من أهل هذا الوقف
 ما يرى وينقص منهم ما يرى بقصا له مما جعل الله
 ويدخل فيه من رأي دخاله وسمي له من الأجر ما زاد
 ويخرج منهم من رأي أخا جبه ومحرمه ما كان جعل
 له من غلة هذه الصدقة على ما جعله فله أن
 ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلا شيء ما كان جعل له
 ومن أخرجه فلا من هذه الصدقة فله بعد
 ذلك أخا جبه ما سمي رأي أن يفعل فلان ذلك فعله
 في جميع ذلك كله براهه بمصنعه أبا على مشيخته
 ما دام حيا رأي بعد ذلك ومشيه مطلق
 له ذلك بمن غير خطوط عليه فيه يكون له بغيره أبا
 ما رأي فإذ فعل هذا كان له ذلك مطلقا ويكون
 الوقف جائزا **قلت** فأتقولا إذا شرط الواقف هذا

ما يرى

ثم مات وقد حدث فيه شيئا ما كانا شرطه
قال يكون جاريا على الحالة التي تكون على يوم
حدث عليه حدث الموت وذلك ان لم يحدث فيه شيئا
فما كانا شرطه حتى مات قال هو جار على ما سئل
عليه **قلت** فصل بوصيته اوله في هذه الصدقة
شي من ذلك قال لا يكون لوال هذه الصدقة
شي ما شرطه الواقف **قلت** فما قولنا كان الواقف
اشرط هذه الاشياء لان ما كان حيا قال
اشرطه ذلك جاز والسود طافدة ولمن اشرط
ذلك له **قلت** اوانما الواقف اذا اشرط في الواقف
ان له ان ينفي من عليه ذنبه قال ذلك جاز **وذلك**
ان قال ان حدثت على حادث الموت وعلى ذنب يدرى
من غلة هذا الوقف بقضا ما على من الدين فاذا
نفي ذنبه كانت غلة هذا الوقف جازية على كاهله
قال ذلك جاز **وفي البراري رجل** وقف تحذورا
ثم باعه وكتب القاضيهادته في صدك البيع وكتب
في الصدك باع فلان مثل كذا او كانت كتب واخبر
البائع بالبيع لا يكون حكما بصحة البيع ونقص الوقف
ولو كتب باع بيعا صحيحا جاز ان كان حكما بصحة البيع

ويطلق

ويطلق الوقف واذا اطلق الجاهل واجاز بيع وقف
غير مسجل ان اطلق ذلك للوارث كان حكما بصحة
بيع الوقف وان اطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك
نقصا للوقف اما اذا بيع الوقف وحكم بصحة
فان كان حكما بطلاق الوقف **وفي العادي**
رجل هيا موضعنا لنباء مدرسة وقيل ان مني
وقف على هذه المدرسة فاشترط وجعل
اخره للفقراء وحكم فاض بصحة **افني** القاضي
الابارصة والذين ان هذه الوقف غير صحيح معللا
بان هذا وقف قبل وجود الموقوف عليه **واضح**
غيره من اهل زمانه بصحة هذا الوقف وهو
الصحيح فانه ذكر في النوار رجل وقف ارضا له
على اولاد فلان وجعل اخره للفقراء وليس لفلان
اولاد فالوقف جاز **ويكون** العلة للفقراء فان
حدث لفلان اولاد بصرف ما يحدث من العلة
في الوقف الى اولاد فلان واذا كان هذا في الوقف
على الاولاد فمهن يكون ذلك بالطريق الاول
وبصرف العلة للفقراء فاذا نيت المدرسة
بصرف اليها في المستقبل **وفي المحفان** عن محمد

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا خَافَ الْوَاقِفُ بَطَالَهٗ وَلَمْ يَسْتَوْفِ
 لَهُ الْحُكْمَ بَانَ لِمُصَادَفِ حَاكِمٍ جُوزَانِ كَتَبَ فِي صَلَاحِ
 الْوَقْفِ أَنَّهُ قَضَى بِهِ قَاضٍ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ
 وَأَنْ لَمْ يَكُنْ قَضَى بِهِ قَاضٍ لِأَنَّ النَّصْرَ وَقَعَ صَحِيحًا
 لَكِنْ الْقَاضِي يُجِلُّ وَالْكَاتِبُ يَهْدِيهِ الْكِتَابَةُ
 بِمَنْعِ الْقَاضِي عَنِ الْإِبْطَالِ فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ **وَفِي**
الرُّوَايَةِ رَجُلٌ وَقَفَ ضِعْفَةً عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ
 أَوْلَادِهِ أَبَدًا مَا شَاءُوا وَلَهُ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادُ
 قَسَمَ بَيْنَهُمْ بِالتَّوْبَةِ لَا مَفْضِلَ الذَّكَورِ عَلَى الْأُنثَى
 لِأَنَّهُ أَوْحَى إِلَى لَهْرٍ عَلَى السَّوَا وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ
 هَلْ يَدْخُلُونَ فِي ذَلِكَ **ذَكَرَ الْخُصَافُ** أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ
وَذَكَرَ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ وَكَذَا
 لَوْ كَانَ مَكَانَ الْوَقْفِ وَصِيَّةٌ فَالْفَقِيرُ عَلَى طَاهِرِ
 الرِّوَايَةِ لِأَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لِسَوَابِ أَوْلَادِ أَوْلَادِ
 لَا أَنَّهُمْ مَسْنُوءُونَ إِلَى الْأَبِّ لَا إِلَى الْأُمِّ **وَالْقَبِيلَةُ**
 الْأَوْقَافُ عَلَى الْعُلَمَاءِ بِخَارِجٍ لَا يَصْرِفُ مِنَ الْوَقْفِ
 مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ الْوَقْفِ عَلَى الْعُلَمَاءِ فَلِلْفَقِيرِ أَنْ
 يَفْضُلَ الْبَعْضُ وَحَرَمَ الْبَعْضُ أَنْ لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ
 عَلَى قَوْرٍ وَحَصُونٍ وَكَذَا الْوَقْفِيَّةُ عَلَى الَّذِينَ يَخْلُقُونَ

نسخ الإسلام في
 رسالة في أولاد البنات

على

عَلَى هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ أَوْ عَلَى مَقْعَتِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ
 أَوْ عَلَى عِلْمَانَا بِحُجُوزِ الْقِيمَةِ أَنْ يَفْضُلَ الْبَعْضُ
 أَنْ لَمْ يَكُنِ الْوَاقِفُ قَدَرًا يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ الْأَوَّلَ
 الْمَطْلُوبَةَ عَلَى الْفَقْرَاءِ الَّتِي صَحَّ فِيهَا بِالْحَاجَةِ أَمْ بِالْفَقْرِ
قَالَ الْوَبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّتِي صَحَّ فِيهَا بِالْحَاجَةِ
وَقَالَ الْبَغَائِيُّ بِالْفَقْرِ **قَالَ** الْعَلَامَةُ الرَّجَاءُ
 وَيَقُولُ الْبَغَائِيُّ نَاحِدٌ **قَالَ** أَبُو بَكْرٍ سَوَى بَيْنَ
 النَّاسِ فِي الْعَطَاءِ مِنْ نَيْفِ الْمَالِ **وَكَانَ** عَمْرُو بْنُ عَبْدِ
 عَنِّهِ مَطْعَمٌ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ وَالْعَفَّةِ وَالْفَضْلِ
 وَالْإِحْسَانِ بِمَا فَعَلَهُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِّهِ فِي زَمَانِنَا
 فَمُنْشَرِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةُ وَأَنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا
 فَضْلٌ فِي أَصْلِ حَاجَةٍ وَعَفَّةٌ مُرَحَّبَةٌ عَلَى مَنْ يَتَوَقَّعُ
 أَقْلَ فَضْلًا وَأَنْ كَانَ ذَلِكَ أَحْوَجَ وَأَعْفَ فَهُوَ الْمَعْلُومُ
 مِنْ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِّهِ فِي زَمَانِنَا اسْتَحْلَفَ الْأَمَامُ
 فِي السَّجْدَةِ طَيْفَةَ لِيَوْمٍ فَيَذَرُ زَمَانَ عِيْنَهُ لَا يَسْتَحْيِي
 الْحَلِيفَةَ مِنْ أَوْقَافِ الْأِمَامَةِ شَيْئًا وَأَنْ كَانَ الْأَمَامُ
 أَمَّا أَكْرَأُ الشَّيْءَ **وَفِي** قِصَّةٍ قِصَّةٍ قِصَّةٍ إِذَا عَرَضَ
 لِلْأَمَامِ وَالْمُؤَدَّنِ عَذْرٌ مَنَعَةٌ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ مُدَّةً
 أَشْهُرَ لِمَنْ لَوْ أَنَّ يُولِيَهُ أَوْ يُولِي عَمْرَهُ وَأَنْ كَانَ لِلْمُؤَدَّنِ

ثابت **وق** القنية قال العلامة الرجاء للامام
الغنى اخذ غلة الامامة وقال شرف الامامة
اما واخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة
وسمي في يده من الورثة اما واما شرا واستوى
غلة السنة ثم نصبا هل المحلة اما واخر ليس
لهما ان سيرة واما اخذ وكذا الواسع لنفسه
وق المخطط اخذ الامار الغلة وقال لا ذراك
ثم استقل لا يستر منه حصه ما بقي من السنة
كالفاضي اذ مات وقد اخذ رزق السنة وعلى الاما
اكل حصه ما بقي من السنة اما كان صغيرا وهكذا
الحكم في طلبه العلم والمدارس يعني اذا كان
العظام مسالمة فاحذر المعلم وقت القسمة
ثم ترك المدرسة **رجل** قال ارض هذه صدقة
موقوفة لله تعالى ابرأ على وجوه سماها على ان
لا ينما في حياتي وبعد وفاتي الى افضل وله
قال ذلك جابر **قلت** فان كان وله في الفضل
سوا فالي اكرم سنا فان قال على ان يكون ولاية
هذه الرقة الى افضل فالأفضل من ولده
فاني افضل ان سبيل ذلك قال يكون الولاية الى الله

بسم

بسمه **قلت** فان كان افضلهم فيه موضع ولاية هذه
الصدقة قال يجعل الفاضل رجلا يتوربه **قلت**
فان صار لهم بعد ذلك من يصلح للتوربه قال
يرد ولاية هذه الرقة اليه **قلت** فان قال علي
ان ولاية هذه الصدقة الى الأفضل فلا
من ولده في توليها افضلهم ثم صار في ولده من يتور
افضل من الذي توليها قال تكون ولايتها الى
الذي صار افضل من الذي توليها الاول اشئ
كذا في وقف الحضاف رحمه الله **وق** البرازي
فاذا مات المولى والواق حي فالراي في النصب
الى الواقف لا الى الخاير وبعد موت الواقف الى وصيه
لا الى الخاير وان لم يكن له وصي فالراي الان الى
الخاير لان العين وان زالت بالوقف عن ملكه خفية
فبهاية على ملكه حكما لقوله عليه الصلاة والسلام
صدقة جارية الى نور العمامة **وق** الاصل
الحال لا يجعل القيم من الاجانب مادام في اهل
بيت الواقف من يصلح لذلك فالمرجوح منهم من يصلح
ونصب من غرو رثته ووجدتهم من يصلح صدقة
عنه الى اهل بيت الواقف وقد لم يشرط الولاية

لنفسه ولا غيره **قَالَ** هَذَا الرِّبَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَقَالَ
 قَوْلُ لَا يَحْتَبِلُ بِالرَّيَا لِيَّةِ بِمَا شَرَطَ لِنَفْسِهِ **قَالَ**
 مَشَاخِصُ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
 لِأَنَّ التَّسْلِيمَ لِمَا كَانَ شَرْطًا غَدْرًا وَبِهِ يَنْقُطُ وَلَا يَنْهَى
قَالَ أَبُو الْوَيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْمَوْتِ
 يَنْقُطُ وَلَا يَنْهَى عَنْهُ مُحَمَّدٌ فَلَا يَمْلِكُ عَزْلُ الْمَوْتِ
 إِذَا لَمْ يَشْرُطْ حَالًا لَوْضًا وَلَا يَمْلِكُ الْغَرْزُ لِنَفْسِهِ
وَقَالَ أَبُو نُؤَيْسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمْلِكُ شَرْطُ الْوَلِيِّ
 فَإِذَا كَانَ الرَّاقِفُ غَيْرَ مَأْمُونٍ وَفِي شَرْطِ الرِّبَا
 مِنْ نَفْسِهِ مَخْرَجُهُ طَائِفَةً مِنَ الرِّبَا وَبِزَعْدِهِ مِنْهُ
 وَكَذَا الرَّاجِعُ عَنْهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ مَا يَلْقَى الْعَمَارَةَ
 وَالْوَقْفُ خِجَابٌ إِلَيْهَا وَالْوَقْفُ عَنْهَا يَأْزُرُ الْحَاكِمَ
 بِالْعَمَارَةِ فَإِنْ قِيلَ لَا يَزَعْدُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ
 شَرْطًا لَا يَزَعْدُ مِنْهُ أَحَدٌ فَالشَّرْطُ بِالْجُلِّ خِلَافُ
 الشَّرْعِ إِذَا طَارَ تَأْطُرُ الْمَصْلَحَةِ الْوَقْفِ فَإِنْ كَانَ فِي
 نَزْعِهِ مَصْلَحَةٌ بِحَسَبِ عِلَّةِ اخْرَاجِهِ دَفْعًا لِلْفَقْرِ عَنْ الْوَقْفِ
وَقَفَّ وَاسْتَعَدَّ وَكَبَّ الصَّلَاةَ وَفِي عِلَّةٍ وَقَفَّ
 وَقَفًّا صَحِيحًا ثُمَّ قَالَ وَقَفَّ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَلِيَّ وَلَا يَتَّبِعُهُ
 مَنِ سَبَّحَ لَكِنَّ الْكَاتِبَ لَمْ يَكْتُبْهُ وَلَا عِلْمَ بِهِ إِنْ كَانَ

امتنع

فصحا

فَصَحْحًا يَمِينُ الْقَلَمِ الَّذِي كَتَبَ بِهَا الصَّلَاةَ وَفِي عِلَّةٍ
 لَا يَسْبُلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَفِي كُلِّ مَا فِيهِ لَا يَسْبُلُ
 قَوْلُهُ أَيْضًا وَكَذَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ شَرْطُ أَنْ
 لَا يُوَاجِرَهُ وَالْيَدِ فَإِنْ أَجَرَهُ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الرِّبَا
 أَوْ لَا يَرِيهَا مَسَامَةً فَإِنْ قِيلَ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الرِّبَا
 وَقَلَّ أَنْ يَكُونَ وَإِلَّا أَوْ شَرْطُ قَالَ مِنْ بَارِعٍ وَهَذَا
 الصَّدَقَةُ مَسْمُومَةٌ أَوْ قَالَ مِنْ بَارِعٍ مَسْمُومَةٌ فَإِنْ بَطُلَ
 هَذِهِ الصَّدَقَةُ فَهُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذِهِ الصَّدَقَةِ
 بِحُجُوزِ شَرْطِهِ وَيَعْمَلُ عَلَى حَسَبِ مَا شَرَطَهُ الرَّاقِفُ
 انْتِزَاعَ مَالِهِ وَالْوَقْفُ لِيَرْجِعَ فِي عِلَّةٍ لَهُ الدَّرَجُوعُ
 أَنْ شَرَطَهُ وَالْأَقْلَامُ وَكَذَا الرِّبَا فِي مَالِ الْمَقْدُورِ
 لَكِنَّ الرِّبَا عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ اسْتَرْجَى
 بِالرِّبَا وَارْتَمَى بِأَعْيُنِهِ بِحُجُوزِ أَنْ وَصَدَتْ ضَا
 تَةً عَلَى أَنْ مَصْدَقًا وَبَارِعًا مِنْ هَذِهِ عَلَى بَرِّ السَّبِيلِ
 فَوَجَدَ هَذَا بِحُجُوزِ أَنْ يَنْفَعَهُ مِنْ حُجُوزِهِ وَضَعُ الرِّبَا
 فِيهِ وَلَا يَحُجُوزُ عَلَى مَنْ لَا يَحُجُوزُ لَهُ زَكَاةُ مَالِهِ لِأَنَّ هَذَا
 تَرَفُّعُهُ بِأَحْجَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ وَقَفَّ عَلَى وَلَدِهِ حَا
 وَتَقَدَّرَ بَاقٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ رِضَى فَارَضَى وَقَفَّ فَرَأَى مِنْ
 مَرْضَى وَبَاعَ أَرْضَهُ حَارِزًا وَإِنْ مَاتَ مِنْ مَرْضَى هَذَا

لا يكون وقف وتعلق الوقف بالشرط لا يصح ولو
 قال اذا مت فاجعلوا ارضي هذه وقفا يجوز ان قال
 قال ان دخلت الدار فارضي وقف لا يجوز ولو قال
 ان دخلت فاجعلوا ارضي وقفا يجوز **قال السرخسي**
 والصدوقي تعلق الوقف بالشرط جائز **وذكر**
 في وقف الخصاص قال ارض هذه صدقة موقوفة
 لله تعالى على الابن او على بن ادم او على اهل بغداد
 ابدافا فاجعلوا فعل الساكن او العيان والزمنا
 فالوقف باطل **وذكر** في موضع آخر قال الفقيه
 للمساكين ولو قال على قرى القران والفقراء فالوقف
 باطل **وذكر** هلال رحمه الله الوقف على الزمان
 والمقتطعين صحيح وقال المشايخ الوقف على معالي
 المسجد الذي يعلم الصبيان غير صحيح وقيل يصح
 لان الفقر غالب فيهم قال شمس الامة فعل هذا اذا وقف
 على طلبه العلم ونبذة يجوز لان الفقر غالب فيهم فكان
 الاسم متبعا على الحاجة **فالحاصل** انه متى ذكر مرفقا
 فيه نص على الفقر والحاجة فالوقف صحيح خصوصا ان
وقله يجوز ان اشار الى ان النسيب ليس بشرط
 ومتى ذكر مرفقا مشفوي فيه القى والفقير ان كانوا يحصون

صحيح بطريق التمسك ان كانوا لا يحصون فهو باطل
 الا ان يكون في لفظه ما يدل على الحاجة كالياسمي
 لحسن ان كانوا يحصون فالاعيان والفقير سواء
 وان كانوا يحصون فالوقف صحيح ويعرف الى غيرهم
 ولما في اعيانهم وكذا الوقف على الزمان فهو على
 فقرائهم ولو وقف على اصحاب الطرث لا يدخل فيه
 شفعوي المذهب اذا لم يكن في طلب الطرث ويدخل
 الحنفى اذا كان في طلبه او لا **وذكر** ابو بكر الاسكاف
 رحمه الله تعالى ان الوقف على اقرار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعلى اهل بيته يجوز وان كان لا يجوز
 الصدقة عليهم **وفي الفتاوى** انه لا يجوز ولا يصح
 وقف العدم جواز صدقة الصدقة لبي هاشم لكن في
 جواز الوقف وصدقة المتقل عليهم رواه ان الوقف
 على الصوفية لا يجوز وقال شمس الامة يجوز واخرج
 الامام على السعدي رواه عن وقف الخصاص
 ان لا يجوز على الصوفية والعيان ونجم الكل الى
 جوارده انتهى كلام البرازي **وفي** وقف الخصاص
 ينصرف الناطق بالجنون المطبق اذا اقر سنة لان دأما
 اقل ولو عاد اليه عقله وبري من علة عاد اليه النظر

نوع في اجارة الوقف

والدعوى والشهادة عليه

وفي المبيع الموقوف اذا اجوسين معلومة باجوة مقلها
ينظر اذا كان الواقف اشترط ان لا يوجر اكثر من سنة
لا يجوز لان شرط الواقف يجب مراعاته ولا يحتاج
عما شرطه وان لم يشرط ذلك **قال** المقتد مون
من مشايخنا انه يجوز ذلك لان الواقف فرض الامر بالمسئولية
الموقوف فينزل الموقوف منزلة الواقف وللواقف ان
يوجر من سنة كثيرة فله ان يوجر مائة سنة **وقال**
المعارون من مشايخنا لا يجوز اكثر من سنة واحدة ولا
لو طار ذلك يخاف على الوقف ان يتخذ ملكا لان مقتضى
مدة مدبرة سبيل ان سمة الوضعية وتسمى بسمه الملك
خصوصا في زماننا لان الظلة المتغيرة مستحقة
مساكلة **وكان** الشيخ الامام ابو حفص الكبير
يجوز الاجارة في الضياع ثلاث سنين لان لا يرغب في
اقل من ذلك ولا يجوز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة
الا اذا كان المصلحة في الضياع في عدم جوار اجارته
ثلاث سنين وفي غير الضياع جوار اجارته اكثر من سنة
واحدة وهذا الامر يختلف باختلاف الموضع والزمنا

وهو المحارر للقوي **وكذلك** المزارعة والمعاملة

والوجه في صحيح الاجارة الطويلة

في الوقف ان يعقد واعقودا

مراد منه كل عقد السنة بان اسائر ثلاث سنين سنة
ثلاث سنين عقد كل عقد على سنة من غير ان يكون بعضها
شرطا في العقد فتكون العقد الاول لازما لانه

ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف الى المستقبل

وذكر ثمن الامنة الشرعي رحمه الله ان الاجارة

المضافة لازمة واصري الرواسين وهو الصحيح

وذكر هذه الحيلة في الذخيرة

ثم قال ولكن هذه الحيلة غدي ضعيفة لان من لم

يجوز الاجارة الطويلة في الوقف انما لم يجوز صيا

الوقوف عن الطلان فان الوقف اذا بقي في يده

المساومة طويلا والناشر رونه يصرق تصرف

الملك لشع في قلوبهم انه ملكه فينتهون له بالملك

لو عطله يوما من الدهر سفل الوقف وفي حق

هذا الفرق بين ان يكون الاجارة معقودة لعقد

واحد وبين ان تكون معقودة لعقود كثيرة متفرقة

هذا هو الكلام في الاجارة الطويلة

مطهر الاجارة الطويلة

في الاقطاع والاملاك وسائر في فضل الاجارة

ان شاء الله تعالى ولا يجوز اجارة الوضاع بالاجر المثل
ولا يفسخ ان زادت الاجرة لكثرة الرغبات لان المعبر
في اجر المثل وقت العقد ان كان المثل اجر المثل ولا

يغير لما بعد لان تلك حالات لا تضبط **وفي**

الحادي اساجر عرصه موقوفه من المولى مدة

بالجر المثل وبنى عليها اذن المولى فلما مضت المدة

زاد آخر على اجر تلك المدة للمدة المسبلة فرضي

صاحب السكنى تلك الزيادة هل هو اولى قال كان

واضحة القوي **اجيب** نعم انه اولى والله تعالى اعلم

وفي شرح الطحاوي اذا كانت الارض وقفا اساجر

من المولى مدة طويلة فانه سطران كان العرجا له

لم يزد ولم ينقص كما كان وقت العقد فانه يجوز ان

غلا السعر عن اجر مثله فانه يفسخ ذلك العقد ويحلخ

الى عقد جديد ويجوز ان العقد على ما اراد اذا تانيا

وكذلك لو اساجرها باجرة معلومة الى سنة

فلما مضى نصف السنة غلا سعرها وازداد اجر مثله

فانه يفسخ ذلك العقد فاما بقي من المدة وفيما مضى من المدة

يجب ان تقدره وهو بعد ذلك بجدة العقد تانيا على اجرة

معلومة

معلومة وليس للموقوف عليه اذ الركن متوليا على الركن

ولا تانيا من جهة الفاضل ان يوجب له لا يملك ذلك

وانما يملك الفعلة دون العين والنصرف بالاجارة

الى مثل ذلك لا الرأية بذلك اذ اجر المولى او تانيا

ثم مات لم يفسخ الاجارة بعد لانه كالوكيل عن المولى

عليه وموت الوكيل لا يوجب فسخ عقوده **وفي وقف**

المضاف اذ اجر الوضاع الارض سنة ولو حبط من الاجر

شيئا قال فاجارة جارية **قلت** فله ان يفسخ الاجر

ويصرفه في الوجوه التي سبيل ذلك فيها قال نعم **قلت**

فان قال قد قبضت الاجر من المساجر ودفعته الى مولاه

القوم الذين وقف ذلك عليهم وحججهم القوم بقبر ذلك

قال فالقول قوله ولا شيء عليه **قلت** **وكذلك** ان قال

قبضته او ضاع مني او سرق قال فالقول قوله في ذلك

وفي القينة مولا على وقف الناصح صحيح رحمه الله اذا

اجر الواقف او قيمه او وصي او العاصي او امينه ثم

قال قد قبضت الفعلة فضاعت او قد دفعها على الموقوف

عليهم وانكروا فالقول له مع يمينه الواقف اذ اجر الارض

الموقوفه من ابيه او من ابنه او من عبده او من مكاتبه

قال ابو بكر المضاف اما في مذهبنا في خيفة رضى الله

ان الاجارة لا تجوز من احد مولا، واما تذهب الى يوسف
رحمة الله فان الاجارة من ابنه وابنه جازية وامنا
من بعده ومكانه فان الاجارة لا تجوز والله اعلم
وفي العمادي الدعوى في دار الوقف على متولي الوقف
تجوز اما القاضي لو امر انسانا ان يوجر دار الوقف
مشاهرة فهو ليس بختم لانه وكيل من القاضي بالاستعلاء
ليس بمسئول والمتولي من كل التصرف في الوقف وكذا لا يصح
الدعوى على الوقف وعين الوقف وكذا اعلى عليه وعلى
دار ادعى المحدث لنفسه ثم ادعى انه دار الوقف وغير الوقف
الا اذا ثبت انه وقف الصحيح انه من الجواب ان كانت دعوى
الوقفه سببا لولاية تحمل الوقف لان في العادة
يضاف اليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة كما في
الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لفلان وكله بالحق
فيه سبيل ولا يكون مناقضا ولو ادعى الدار ملكا
لنفسه ثم ادعى انه وقف وقف فلان على محمد كذا لا
تسمع دعوى الواقف للشافع **رجل** حارس باع دارا
ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لا يصح دعواه
وليس له ان يحلف المشتري اما لو قامت به البينة قبلت
كما لو شهدوا على الامانة قبل من حين الدعوى

اكثر

دعوى

وذكر في النوار اذا اقام بينة على انه وقفها قبل
البيع قبل ويبطل الفاضل البيع وليس للمشتري ان يحس
الارض باليمن وان لم تكن بينة فالقول قول المشتري
ولو اقام المشتري البينة ان هذه الدار كانت وقف
على اولاد فلان او على محمد كذا او على الفقرا وان فلان
وقفها وسلمها الى المتولي فدعوى الوقف لا يصح من المشتري
لانه ساع في نقص مائة ولانه ليس بختم ودعوى الوقف
من الوقف عليه ادعى متولي على المشتري ان هذه
الدار وقف على اولاد فلان واثبت الاستحقاق على
المشتري جازي والمشتري ان يرجع باليمن على بايعه
صالح الباع بل كانت وقف فلان على اولاد فلان
لكن لما مات الواقف دفع ورثته الامر الى القاضي
حين قضى بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف
فضمننا الزكاة ووقف الدار في نصيبتي وبيع وقف
صحيحا **قال صاحب الفصول** يندفع بهذا دعوى
الوقفه وينفي في يد المشتري ادعى المتولي ان هذه
الدار وقف على محمد كذا ولم يذكر الواقف قال مشايخ
بلغ كافي جعفر رضي الله عنه وعنه شمع وقال غيرهم
لا تسمع ما لم يذكر الواقف عند ان خيفة ومحمد **وفي**

دعوى وقف دار
لم يندفع الواقف

فما وى ظمير اليرادى وقف وسند واعلى وقف
ولم يذكر الوقف **ذكر الخطاف** ان دعوى الوقف
والشهادة على الوقف يصحان من غير بيان الواقف
وذكر رتبة الدين ان الشهادة على الوقف لا تقبل
ما لم يعين الواقف ولو شهدوا انه وقف على فقرا
مسجده وثمانين فقرا مسجده جازت شهادتهما وكذا
لو شهدوا اهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل
شهادتهم كذا في فصول العبادى في الفصل العاشر
وذكر في العدة ولو شهد ان هذا وقف على كذا ولم
يعين الواقف بمعنى ان يقبل اذا كان قدما وتقبل
الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة الرجال
مع النساء وكذا الشهادة بالسامع وان صرحا به ولو
شهد احداهما وقف نصفه مقرر اتممتا فالشهادة
باطلة ولو شهدا صديهما انه وقف يوم الخميس وشهد
الاخر انه وقف يوم الجمعة قبلت الشهادة قبل
هذا على قول ابي يوسف اما على قول محمد لا تقبل الشهادتين
ولو شهدا صديهما انه وقف وقف صحيحا في صحته وشهد
الاخر انه وقف مضافا الى ما بعد الموت لا تقبل الشهادتين
ولو شهدا صديهما انه وقف في صحته وشهد الاخر انه وقف

في المرض قبلت الشهادة فيكون جميع الارض وقفا
ان كانت مخرج من الثلث وان كانت لا يخرج من الثلث
يصير كلها وقف ولو شهدا صديهما انه وقف
صدقة موقوفة على الفقرا وشهد الاخر انه
جعل صدقة موقوفة على المساكين قبلت لانهما
انفقا على الفقرا فان من قال ارض هذه صدقة
موقوفة كانت موقوفة على الفقرا فهذا معنى قول
لانما انفقا على الفقرا انتهى وان محمد الواقف
الوقف لحاج بعينه منه دون عليه بالوقف او بمعدار
حصه من الارض او من الدار وسواء ذلك قبل العا
وحكم بالوقف وان شهدوا على الواقف باقراره ولو
يعرفوا مال من الارض او من الدار فإقراره القاضى بان
بمضى ماله من ذلك فاسميا من شئ فالقول قوله فيه
وحكم بوقفه ذلك وان كان الواقف قد مات فوريته
تقوم مقامه في ذلك وان شهدوا على اقرار الواقف
انه وقف جميع حصه من هذه الارض وذلك الثلث
بمنها فكانت حصه النصف واكثر من الثلث فان يكون
حصه كلها ان كانت نصف او اكثر وقف والله اعلم

نوع في غصب الوقف وحكمه

وفي غره بيان حكم وقف الميراث والمؤجر
 متولي الوقف اذا سكن رجلا دار الوقف بغير أجر
 ذكره لاد رحمه الله تعالى انه لا شيء على الساكن
 وعامة المتأخرين على انه عليه اجر المثل سواء كانت
 الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف
 عن ايدي الظلم وقطعا للاطاع العائدة وعليه
 الفتوى. وكذا الرجل اذا سكنه ار الوقف بغير أجر
 الواف وبغير ائتمارهم كان عليه اجر المثل بالغا
 ما بلغ **وفي** فتاوى فاضل خان **رجل عصب أرض**
 الوقف او أرضا صغيرة قال بعضهم يضمن العاصب
 اجر المثل للوقف وللصغير وفي ظاهر الرواية لا
 يضمن فلان هذه العاصب اجر الأرض المضمونة برغم
 بحج على المسافر الاجر المستحق **وذكر** في التحقيق
 ان الفتوى في عصب المثل ودور الموقوفه بالصالح
 كان الفتوى في عصب ما في الوقف بالصالح **رجل**
 رهن ضيق من رجل على مال اقره منه ثم انه اخره
 ثم انه وقف هذه الضيقة وقفا صحيحا هل يجوز هذا
 الوقف قال الحنفية ان اقلها من الرهن فالوقف
 جائز وان لم يشك فالرهن صحيح لا يبطل ولا يخرج هذه

الضيقة

الضيقة من الرهن باساق ما لها الا ترى ان رجلا
 لو رهن ضيقة ثم باعها ان من قول اصحابنا ان افشك
 فالبيع صحيح نافذ وان اجاز ايضا الرهن البيع فالبيع
 جائز. وكذلك ايضا الحكم في الرهن رجل اجر ضيقة
 له سنين ثم انه جعله بعد ذلك صدقة موقوفة لله
 عز وجل ابد على سبل ماها ثم بعد ذلك يكون غلها
 للمساكين ابد حتى رزق الله الأرض ومن عليها قال الامام
 ابو بكر الحنفي ليس لصاحب الأرض ان يبطل ما عقد
 بل الاجارة باقية فاذا انقضت مدة الاجارة كانت
 الضيقة وقفا **قلت** ولما جرت هذه الصدقة
 وهي الساعة لا يكون وقفا قال الساعة وقف وان
 كانت مفعولة بالاجارة وقف المؤجر الا ترى انه لو قال
 كنت وقف هذه الضيقة على كذا وكذا قبل ان اوجرها
 وانما اجرها للوقف واجرها مصروف في سبل الوقف
 انما يلزمه اوارده بالوقف ويكون الاجر الذي اجرها به
 في السبل الذي وقف فيها وانما قلنا انما يكون وقفا بعد
 انقضاء الاجارة لانها موقوفة لا ان في هذا الوقف ليس
 له ان يبطل اجارة المسافر الا ترى انه لو اجرها ثم
 باعها من رجل انه يبيع للمشتري ان ينفق فاضرب حتى تنقضي

مى

الاجارة فياخذها الشرا وان شئت فاقبل
شراك فان اخارا بطل الشرا قال ليس له ان
يبطل الشرا الا عند القاضي وعند السلطان وهذا
قول الحسن بن زياد رضي الله عنه والله تعالى اعلم

الفصل الحادي عشر

في العصب حكم العصب نوعا

احصا ما يرجع الى الآخرة وموالات واستحقاق
المواخاة **والثاني** يرجع الى الدنيا **وهذه**
النوع بعضها يرجع الى حال قيام العين وبعضها
يرجع الى حال الهلاك اي حال هلاكها وبعضها
يرجع الى حال نقصانها وبعضها يرجع الى حال زيادتها
اما الذي يرجع الى حال قيام العين فهو وجوب
رد العين الى مالكها في مكان غضب لقوله صلى الله
عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤدته ثم ردها لمؤ
الموجب الاصل على ما قالوا ورد القسمة بخلص
خلفا عنه لانها طائفة والكمان ورد الصورة
والعقوى **وقل** الموجب الاصل القسمة ولهذا اعتبر
في غير ذوات الاسمال قسمة المعضوب يوم غضبه وظل
ذلك في بعض الاحكام **منها** اذا عصب جارية

فمنها

فمنها الف وله الف درهم وفرد حال علمه الحول فانه
لا يجز الزكاة عليه عن الف لانه مدبرون والزكاة
عز واجبة عليه **ومنها** اذا ابر العاصب عن الصمان
مع قيام العين يصح حتى لو هلك بعد ذلك بحسب
الصمان فلو ان الموجب الاصل مؤلفه والآخر
لما صح الا بر ان الا بر من الاعيان لا يصح **ومنها**
صحة الرهن والكفالة فالمعضوب حال قيام
العين اذ لو كان رد العين رجلا لما صح الرهن
والكفالة لان الرهن والكفالة بالاعيان لا يصح
وفي الجلالة وعلى قول من يقول الموجب الاصل
رد العين لا يصح الا بر او الرهن والعين حال
قيام العين **وفي المخط** ولو عصب ذرا هو
وذناير فالملك كذا حد هامة حيث وجدته ليس له
ان يطالبه بالقسمة وان اختلف السعولان اتمان
ومعنى القسمة لا يختلف باحلاف الكمان واذا اهلك
المعضوب بحسب الصمان مثله ان كان مثليا كالكمان
والموزونات والمعدونات والمقاربات وان لم
يكن مثليا كالمزونات والمعدونات والمقاربات
والحيوان بحسب قسمة يوم الغضب لان ضمان الغضب ضمان

اعند اوصاف الاعمال المشعر الآ بالمثل قال
الله تعالى من اعدي عليكم فاعذوا عليه بمثل ما
اعدي عليكم والمثل المطلق بها للصورة
والعنى ولركات القسمة في مكان الخصومة اكر
فالعاصب بالخيار ان شاء اعطى مثله حيث خاتم
وان شافتم حيث عصب الا ان ارض من المصوب منه
بالعاصب لان العاصب لا يلزمه دفع الخصمات
مكان العصب بل ابن مالفية وان كان القسمة
في المكانين سواء فلما كان يطالب بالمثل لانه
لا يضره به واحد منهما انتهى واذا انقص المصوب
في يد العاصب ضمن الفضان لان الواجب عليه ان
يرده على الوصف الذي غصبه بخلاف البيع فانه
اذا انقص في يد البائع لا يجب في مقابلته شي ولكن
يخر المشرى بغير ايا حده بكل النثر او بتركه لانه
ضمان عند العقد وروى على الاعيان لا على الاوصاف
اما ضمان العصب فمعلق بالعقل على ما تبين
اذا عصب رجل ثوبا انسان فصعبه العاصب بصبع
اخر او اصفر فصاحب الثوب بالخيار ان شاء اخذ
الثوب من العاصب واعطاه ما راذا الصبع فيه وان

شأن

شأنه فانه ثوبه انقص ثوبا العصب وقيل له
خيار ثالث وهو قول ان عصمة ان شاء رب الثوب
بائع الثوب على حاله ويسمى الثوب على قدر حصتها
الا اذا انقص لا يفعل احد لانه الثوب ملك المصوب
منه والصنع ملك العاصب والتميز بينه وبين
فصار اشركين لانه طريق ايضا لكل واحد
منها الى صاحبه معنى وانما خيرا لصاحب الثوب
دون العاصب مع ان كلاهما صاحب حق لان ما
الثوب صاحب اصل والعاصب صاحب وصف
فكان اثبات الخيار لصاحب اصل أولى **وفي**
البرازي رجل عصب حانونا فاجحفه ورجح
يطيب له البرج لانه حصل بالخجارة **المروور**
في ارض الغير اذا وجد طريقا حل له ما لم ينفه
صاحب الارض وان لم يجد طريقا لا يحل له ذلك لان
الشرح يبطل الدلالة وهذا اذا كان المارة واحد
فان كانوا جماعة لا يباح والمروور في الطريق الحادث
ان كان ماله جعل طريقا يجوز وان لم يعلم او علم
انه عصب فهذا اثبات على ان المروور في ارض الغير
بلا ادنه هل يباح اخذ ثوبه قال الفقيه ابو

ان علم ان المالك احسنه حل وان علم انه غضب
 حرره **روى** الامار الا عظم رضى الله عنه انه اذا
 كان له حائط او حائل لا يحل المورود ولا الزول
 فيه وان لم يكن فلا بأس به **روى** ابي القاسم رضى الله
 عنه اذا خشي عليه الطريق متى في الارض المزروعة
 ولا يطاق الزرع **روى** المسبح رجل غضب جارية
 فحلبت منه فان كان الحبل من المول او الزهوج
 لاسى على الغاص وان كان الحبل من زنى اخذها
 المولى وصنمته النقصان والكلالة في قد ر
 النقصان قال ابو يوسف رضى الله عنه ينظر الى ما
 نقص الحبل والى ارض عيب لزن فخير الاكثر
 ويترك الاقل فيه وهذا استحسان وفي القياس
 يفضل الامر بجمع **روى** عن محمد رحمه الله تعالى
 انه اضربه لان الحبل والزنى كل واحد منهما عيب
 على حدة فكان النقصان الحاصل لكل واحد منهما
 نقصاناً على حدة فيفرد بضمه ان على حدة ومن عصب
 امته قرين بها موا غيره فحلبت عنده فزدها الى الله
 فهلك بالولادة او في القاسم من الغاص قيمتها
 يوم علفت ولا ضمان عليه في الحرة انفاقاً وهذا عند

بيد

ان

يحصيه رضى الله عنه وقال لا يضر في الامة شيئاً
 ايضا والصحيح ان عليه ضمان نقصان الحبل عند ثبوتها
 وهل يجب على الغاصب حد الزنا ام لا لم يقرر لهذا
 الحكم في الهداية ولا في شروح الجامع الصغير
 لكن ذكر الشيخ حسا والدين في نهايته انه يجب لان
 ضمان الغصب يؤجر الملك دون ضمان الحياية ولهذا
 لو زنى جارية لم قبلها عند ثبوت لانه لا يملكها بالنكاح
 حتى يغيبه ثممة خلاف ما لو عصب جارية
 قرين بها فبطلت ثم من ضمنها لغيره لان ضمان الغصب
 موجب للملك ولو عصب امته قرين بها فبطلت قال محمد
 بحسب العتمة ولا يحيا لحد فعلم بعد ان وجوب ضمان الغصب
 الحياية مع وجوب الحد لجمعها واما وجوب ضمان
 الغصب مع وجوب الحد لا يجمعان **روى** الهادي
 اذا حبس رجلاً حتى اصابه صناع ماله لا يضر ولو حبس
 المالك من المالك يضر اذا حال بين رجل واملاكه
 حتى تلفت ارضان عليه ولو فعل ذلك في المنقول
 ضمن **روى** في غيب دابة انسان ومنع صاحبه
 منها ضمن ملك لا يضر واوضح غير هذا اذا قاتل صاحب
 المال وفعل ذلك باحدة حتى تلف المالك لا يضر وقد

وفصل انواع العاقبات ما خالف هذه المسئلة
وسئل مولانا شيخ الاسلام ملا الدين والشيخ
نظام الدين عم صاحب القادري عن رجل عزم ما اراد
اخر حتى ملك الارض هل يصح اجاب مولانا الشيخ
علاء الدين رحمه الله انه يصح **وفي** الخمس رجل
اراد ان يسقي زرع ففقه انسان حتى صد زرع
لا يصح **قلت** وهذه المسئلة كالحال ما
فيها والله اعلم **وفي** القنية اذا منع الاجرا وحقا
الارض المساجر من سقي مائة الى ان يغطي ما عليه
من الخراج فذلك من مطرا وعره لا يصح اذا اختلف
العاصب والمضروب منه في القيمة فالقول في قيمة
المضروب قول العاصب مع التمين الا ان ستم المالك
البنية بان السمة اكثر مما قاله العاصب **تحفة**
تعمل منه لانه بول دعواه بالجملة **المرمى وفي**
الخرقة وان لم يكن لرب التوب بنية وحق العاصب
بنيته ان قيمة توبه كذا وكذا فرب التوب وسأل
يتم العاصب فانه يحلف على دعواه ولا يسئل ببنيته
لان بنيت من الزيادة والبنية على التي لا يسئل
قال بعض ما يخاف ان يسئل بنية العاصب

لا ساط التمين عن نفسه وقد قبل البنية لا ساط
التمين الا ترى ان الموضع اذا ادعى الودعية يسئل
قوله ولو اقام البنية على ذلك قبلت بنية **وطرقة**
ما قلناه وبعض ما يخاف ان يسئل ان يكون في
كل فصل روايان وكان العاصب ابو علي السقي رحمه
الله يقول هذه المسئلة مشكلة ومن المسامح
من فرق بين مسئلة الودعية وبين هذه المسئلة
اعلم ان ذكر الجنس والصفة والقيمة ليس شرط
في دعوى القصب بخلاف سائر الدعاوي لان محمدا
رحمه الله تعالى ذكر في الاصل اذا ادعى على رجل انه
عصب منه جارية واقام على ذلك بنية محبس المدي
عليه حتى يجي بها ويؤدها على حاله **قال** ثم لا يثبت
بنيته بالخط هذه المسئلة لانه اقام بنية على انه
عصب جارية ولم يبين جنسها وصفها وقيمتها
ومن المسامح من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة
واول كلام محمد رحمه الله على هذا وقال ابو بكر الغني
رواية ناول ان السهم دسمه وعلى اقرار العاصب
انه عصب منه جارية فثبت غصبه الى ربه باقراره
في حق الجنس والقيمة فاما الشهادة على فعل القصب

فلا يمتثل جازا المصوب لأن القضا بالجمهور غير
 ممكن والصحيح أن هذه الدعوى مقبولة بدون ذكر الجنس
 والصفة والقيمة للضرورة فإن الناصب يكون
 مستقرا من احضار المصوب عادة وحسن وعصب
 انما يتأتى من اليهود معانية هل العصب دون
 العلم باوصاف المصوب وسقط اعتبار علمهم
 بالاصا لا لخل التعذر وثبت بها دهم فقل
 العصب في محل ما يؤمنه فصار يتصور ذلك
 بالقيمة كسونه بالاقرار مخبر في المنبع وفي
البرازي رجل اشترى بالثمن المصوب جارية أو
 ثوبا أو تزوج بها امرأة حرة وطى المرأة وليس الثوب
 ولو اشترى بالثوب المصوب لا يحل له ولو تزوج
 بالثوب المصوب بكل عصب الثا واشترى بها جارية
 فباعها الفين تصدق بالبرج وقال ابو يوسف رحمه
 الله لا تصدق به **اصل** المودع اذا ربح في الودعة
 بالنصف يطيب له الربح وعمر محمد رحمه الله تعالى لا يطيب
 له ولو عصب الثا واشترى بها طعاما سيدي الفين
 فاكله او ربه لا يصدق بالبرج **رجل** وجبة جارية
 الى نخاس للبيع فبعث امرأة النخاس الجارية الى صاحبها



الامام

الحمام

فرب

فربت فالصان على ازالة النخاس لا عزو فالا يجبر
 صاحب الجارية بين تهمين النخاس وزوجه لان
 النخاس احرس منك ومذهب الامام رضي الله عنه
 ان لا يجر المشتري لا يغير ما يملك من يد الغير قبله
 كما العاصب يتوب وقال تعلقون هذا وقال المالك
 لا يبل عنه فالقول للناصب **ومما** هذه الفصد
 نقد وشرحه في فضل انواع الصان فظهر
نم نوع في الشفعة دار سبت نجبت دار الو
 لا شفعة للوقف حتى لا ياخذها القيم لان الشفعة
 تجب على الملك والوقوف لم يثبت بمملوكه لأحد في
 الحنفية **قلت في البرازي** ما حال الفهدة
 المشيلة فانه قال سفت الشفعة يجوز الوقف
 انتهى **رجل** اشترى دار لابنه الصغير والاب
 شفعها فأراد ان ياخذها بالشفعة كان له ذلك
 لان الاب لو اشترى دارا به يجوز فكذا هذا واذا
 اخذت يدا حد يقول اشترى واخذت بالشفعة
 ولو كان مكان الاب وصيا محيا ان يكون الجواب فيه
 كالجواب في سوا الوصي قال القيم اما قول من ملك الشرا
 فهو كالوصي وعلى قول من لا يملك له الشفعة ايضا

لكن يقولوا شربنا وطلبت الشفعة ثم رجع الى القاضي
 حتى ينصب قمارا عن الصبي فاحذر الوصي عنه بالشفعة
 ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في الولاء
وفي الولاء الى المسلم والمسلم والمكاتب والمأذون ثم
 معق البعض سواها ولا شفعة في المقولات واذا ملك
 العتق بلا عوض كاهبة والصدقة والوصية
 والميراث او بعوض ليس بمالك المهر وبدا الطبع والصلح
 عن ذم عدا وجعلها اجرة فلا شفعة فيها ولا
 شفعة في النبا والاشجار اذا بيعت لانه يفتى
 ولو كان النبا ملكه جاز ان يؤخذ بالشفعة كذا روي
 عن ابي يوسف رضي الله عنه ومي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة رضي الله عنه كذا ذكره ابن جابر في شرحه ونعم
 ثلاثة الشريك في البيع وهو الذي لم يشأهم وخطيب
 وهو المماثل الذي يتي له خلطة في الطريق والشرب والحا
 الملاحق ولا شفعة للجار المقابل اذا كانت المحلة ناضرة
 ونجى الشفعة اذا كانت غير ناضرة والشفع في الطريق
 اخبر من الجار قال مساحا لو روي به طرعا عامة لانه
 غير مملوك لاحد وانما ارادوا به ما يكون في سكة غير
 ناضرة وان لم تكن ناضرة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها

فان

فان واسفل السكة ما سفل به حتى العامة ك
 كما مسجد ونحوه فليس لاحد من أهل السكة شفعة
 بالشركة في الطريق وان كان المسجد وسط السكة
 فمن بينه في وسطها او مدها فليس له شفعة
 وان بيعت دار في الاسفل فاشتركا في الاسفل في
 الطريق من الشفعة والجار مع الشريك يرفع مع
 ان سلم الشريك يا حذر الجار وبعد تسليم الشريك
 ان يا حذر الجار اذا كان يا حذر الطالبين بان يقول
 اني قد طلبتها انا لم يا حذر الشريك احذرها انا
 ولم يذكر في المكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا
 جاء الى حاكم روى الشفعة بالجوار طلبها قبل لا يفتى
 له بها لانه يزعم بطه لا دعواه وقبل يفتى لان الحاله
 يروي وجوبها وقبل يقال له هل يعقد وجوبها
 انا قال نعم حكم له بها وان قال لا لا يفتى الى كذا
 قال الخوازي رحمه الله وهذا احسن الاقوال ويجوز
 في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله ما لهذا قبله
 شفعة على هذه الدار على قوله من يراها بالجوار
 ولا خلاف بان الله تعالى ما لهذا قبله حقيقة في هذه
 الدار لانه لو حلف على هذا الوجه حلف بئنا على هذا

لكن نقول استرثب وطلبت الشفعة ثم يرجع الى القاضي
 حتى ينصب قضاة الصبي فيأخذ الوصي عنه بالشفعة
 ويسلم الثمن اليه ثم هو يسلم الثمن الى الوصي كذا في الولاء
وفي الولاء الى المسلم والمسلم والمكاتب والمأذون ثم
 معق البعض سواهم ولا شفعة في المقولات واذا ملك
 العتق بلا عوض كاهبة والصدقة والوصية
 والميراث او بعوض ليس بمالك المهر وبدا الطبع والصلح
 عن ذم عدا وجعل الاجرة فلا شفعة فيها ولا
 شفعة في النكاح والاستجار اذا بيعت لانه يفتى
 ولو كان النكاح بركة جاز ان يؤخذ بالشفعة كذا روي
 عن ابى يوسف رضي الله عنه ومي رواية الحسن عن ابى
 حنيفة رضي الله عنه كذا ذكره ابن جبان في شرحه ويتم
 ثلاثة الشريك في البيع وهو الذي لم يشأهم وخليط
 وهو المماثل الذي يتي له خلطة في الطريق والشرب والظا
 الملاصق ولا شفعة للجار المقابل اذا كانت المحلة ناضرة
 ونجى الشفعة اذا كانت غير ناضرة والشفع في الطريق
 اثنى من الجار قال مساجا لو روى به طرعا عامة لانه
 غير مملوك لا حد وانما ارادوا به ما يكون في سكة غير
 ناضرة وان لم تكن ناضرة حتى كان الطريق مشتركا بين أهلها

فان

فان واسفل السكة ما سفل به حتى العامة ك
 كما مسجد ونحوه فليس لأحد من أهل السكة شفعة
 بالشركة في الطريق وان كان المسجد وسط السكة
 فمن ينفقه في وسطها او مدها فليس له شفعة
 وان بيعت دار في الأسفل فاشتركا في الأسفل في
 الطريق من الشفعة والجار مع الشريك يرفع مع
 ان سلم الشريك يا حدة الجار وبعد تسليم الشريك
 ان يا حدها الجار اذا كان يا حدة الطالبين بان يقول
 اني قد طلبتها انا لم يا حدها الشريك اضرها انا
 ولم يذكر في المكتب ان من لا يرى الشفعة بالجوار اذا
 جاء الى حاكم روى الشفعة بالجوار طلبها قبل لا يفتى
 له بها لانه يزعم بطرعا دعواه وقبل يفتى لان الحاله
 روى وجوبها وقبل يفتى له هل ينفق وجوبها
 اما قال نعم حكم له بها وانما قال لا لا يفتى الى كذا
 قال الخوازي رحمه الله وهذا احسن الاقوال ويجوز
 في دعوى الشفعة على من لا يراها بالله ما لهذا قبله
 شفعة على هذه الدار على قوله من يراها بالجوار
 ولا خلاف بان الله تعالى ما لهذا قبله حقيقة في هذه
 الدار لانه لو حلف على هذه الدار حلف بئنا على هذه

فَيُسَوَّى حَقَّهُ وَلَوْ قَضِيَ حَقُّ لَنَا فِي بِالْجِدَارِ لَا يَحِلُّ
 بَاطِلًا وَفِيهِ وَحُجَّتَانِ ذِكْرًا فِي الْوَسْطِ **وَفِي**
 أَذَى الْعَقْدِ لِقَاعِ الْفَضَاءِ شَمْسُ الدِّينِ الشَّرِيفِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا بَلَغَ الشَّيْءُ الْحَبْرَ وَلَمْ يَحْضُرْ مَنْ
 يَتِمُّدُ فَاذْ بَعُولِ أَنَا مُطَالِبُ الشَّيْءِ حَتَّى لَا يَقْطَعَ
 فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعَاقِبَةُ إِذَا عَلِمَ بِالشَّيْءِ
 يُؤْمِرُ لَهُ الْحَاجَةَ فِي الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا شَهِدَ لَهُ مِنْ
 الْأَجَلِ مَعْدَارَ الْمَسَافَةِ وَأَنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
 مَرْنَاخُ الشَّيْءِ بَطْلَانُ شَفَعَهُ فَإِنْ طَلَبَ الشَّيْءَ
 لَا يَبْطُلُ وَلَوْ قَالَ أَطْلُبُهَا أَوْ أَنَا طَالِبُهَا يَبْطُلُ
 وَالصَّحِيحُ لَا يَبْطُلُ **وَلِي** الْحَبْرُ إِذَا طَلَبَ بَابِي لَفَظُ
 كَانَ مَاضِيًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا جَارٍ سَمِعَ الْيَهُودِيَّ الْمُبْتَاعَ
 يَوْمَ السَّبْتِ وَلَمْ يَتِمَّدْ بِطَلَبِ الشَّيْءِ بِالْجَوَارِ إِذَا
 خَافَ أَنْ لَوْ طَلَبَ الشَّيْءَ عِنْدَ قَاصٍ لَا يَرَى الشَّيْءَ
 بِالْجَوَارِ فَلَمْ يَطْلُبْ فَهُوَ عَلَى شَفَعِهِ لِأَنَّهُ رَأَى الْعُدَّةَ
 وَأَذَى الرُّكْنِ لِلْبَيْتِ مَرْنَاخُ شَفَعَهُ وَقَدْ عَلَى بَلْوِ عَيْدِهِ
 لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَسْطُرُ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ
 غَائِبًا وَتَسْلِيمُ الْأَبِّ وَالْوَصِيِّ عَلَى الصَّبِيِّ جَائِزٌ خِلَافًا
 لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْرَهُ عَلَى اسْفَاطِ الشَّيْءِ أَوْ الْإِبْرَاقِ

دِينَ لِرَجُلٍ **وَلَوْ تَبَطَّلَ شَفَعَهُ** وَلَا يَصِحُّ تَسْلِيمُ
 الشَّيْءِ مَعَ الْهَزْلِ وَلَوْ سَدَّ فِي مَكْرَهَا وَلَوْ
 يَتَرَكُهُ سَيِّطُنْ لَمْ يَبْطُلْ شَفَعَهُ **وَفِي** الْبِرَارِ إِذَا
 الْحِيلَةُ بَعْدَ ثَبُوتِهَا مَكْرَهُ بِالْإِثْقَانِ وَخَوَانِ يَقُولُ
 الْمُشْتَرِي لِلشَّيْءِ أَشْرَهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الثَّبُوتِ
 لَا بَأْسَ بِهِ عَمَّا كَانَ أَوْ تَأْتِي فِي الْحِثَارَةِ لَا تَنْهَى
 لَيْسَ بِبَطَالٍ وَعَلَى هَذَا حِيلَةُ الزَّكَاةِ وَدَفْعُ الرُّبُوحِ

وَالْحِلَّةُ عَلَى وَجْهِهِ

أَمَّا أَنْ يَمِيبَ بِعَيْنَيْهِ مِنْ دَارٍ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ يَبِيعُ مِنْهُ
 أَوْ يَكُونُ دَارًا مِنْ مَثَلِ صَفَانِ تَصَدَّقَ وَاحِدُ الدَّارِ
 بِالْحَاطِطِ الَّذِي يَلِي جَارَهُ عَلَى رَجُلٍ وَقَضِيَّةٌ ثُمَّ بَاعَهُ
 مِنْهُ مَا بَقِيَ مِنْ دَارٍ أَوْ شَيْءٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ كَثِيرٌ
 أَوْ سَهْمًا مِنْ بَابِهِ سَهْمٌ وَالْبَاقِي بَيْنَ قَلِيلٍ فَالْمُبْتَاعُ
 الشَّيْءَ فِي الْأَوَّلِ لَا فِي الثَّانِي **وَلَوْ خَافَ الْبَايعُ**
 أَنْ يَبِيعَ لِلْمُشْتَرِي الْبَيْعَ بَعْدَ الْبَاقِي عَلَى حِثَارَتِهِ
 وَلَوْ خَافَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَأْخُذَ الْمُشْتَرِي الْقَلِيلَ بِالْثَمَنِ
 الْكَثِيرِ أَسْبَغَ مِنْهُ الْبَاقِي بِالْثَمَنِ وَالْبَاقِي مُشْرَكٌ
 الْبَيْعُ الْوَاحِدُ عَلَى حِثَارَتِهِ فَلَوْ أَرَادَ الْمُبْتَاعُ
 أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى مَا أَرَدَتْ أَبْطَالَ الشَّيْءَ

لم يكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء ولو
 حلفه على أن البيع الأول لم يكن بطلاناً له ذلك
 لأنه ادعى معنى لو أقر به لزمه فكون خصماً
 وفي الكروم والأشجار إن أراد الحيلة ببيع
 الاستحار أو وهبها بأصلها ثم يغير الأرض
 لأنه صار شريكاً قبل الشراء فيقدر على الجار
 أو يقول المغيري له أنا أبيعها منك بالماخوذ
 ولا فائدة لك في طلبها وإذا قال الشفع لغيره
 أو اشترى بطلبك وأنه مكروه أجماعاً وقال
 ثم لا يهمل رجه أنه لا يكره لأنه لا يضر به
 الأضرار بالشفع وقيل إن كان الجار فاسقاً
 ينادي به فلا يكره ولا يكره في الأحوال كلها
 أو يبيع النابتين قليل ولا شفعة فيه ثم يبيع
 الساحة بمن كثير فلا يرعب في الساحة لكثرة
 ثمنها فجلت منه شجرة من الترابي والله أعلم

نوع في القسمة

لا يقسم حمام وحائط وبيت ودكان صغير
 لأنه لو قسم لا يبقى لكل فائدة واشتقاق فيما
 يخصه وإن بقي فائدة فليس بينهما **الموض** لا

يقسم

لا يقسم عشراً في عشر أو أقل وله الحشبة
 الواحدة لو كان في قطعها ضرر ولا يقسم بئر
 ولهم وقفاة إلا إذا كانت مع أرض فتقسم
 وترك البئر والعناء على الشركة التوب
 الواحدة لا يقسم إلا بالراض **وفي** ولو أقر الجار
 بمن اشتريته فقلت فقال أحد المالكين وأبي الآخر
 قسمت بينهما **وفي** الملقطات دار بين اثنين
 ولا حدما القليل والآخر الكثير وصاحب القليل
 لا يمتنع بصفه بعد الشفعة فطلب صاحب الكثير
 الشفعة وأبى صاحب القليل فتمت بالاتفاق
 وإذا كان على العكس أيضاً **قال** أبو الحسن
 الرحبي رحمه الله في محضرة لا تقسم واليه ذهب
 الاستيعجابي والفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى
 وأبو بكر محمد ابن سبل وجعلوا هذا قول أصحابنا
وذكر الحارث الشنبل أنها تقسم واليه ذهب حواهر
 وعليه الفتوى لأن الطالب رضى بالشفعة وهذه
 الشفعة لا تضمن الضرر على الأبى **صبرة** مشتركة
 بين الدهقان والمزارع قال الدهقان أقسم بها
 وأفرز حصتي ففسخ المزارع ونعيت الدهقان

يرد

وحل حصة اليه فلما رجع وجد حصة المزاج تلفت
 فاهللا ان عليهما وازرك حصة الدهقان مغنرا
 وحل حصة اليه فلما رجع وجد حصة الدهقان
 قد تلفت فاهللا ان علي الدهقان **وفي** وانفقات
 التمر فندري انه اذا تلف حصة الدهقان قبل
 قبضه ينقصها ويرفع الالكار بنصف المقبوض
 وان تلف حصة الالكار لا ينقص لانه التلف بعد
 قبضه والعلة كلكا ونيرة والاصل اهللا
 حصة من المكيل قبل قبض الآخر نصيبه لا يوجب
 انقراض القسمة وهلاك حصة من لم يكن المكيل
 ونيرة قبل قبض حصة توجبا استفاضها **وذكر**
 شيخ الاسلام ان المكيل والموزون لو كان بين
 اثنين فاقسما وقبض احدهما حصة الآخر صح
 فلو تلف نصيب الآخر ينقض القسمة ويكون الثالث
 والباقي على الشوكة وتأوله اذا لم يكن المقسوم
 ونيرا حتما والمقبوض بالقسمة القاسمة ثبت
 المالك فيه **وفي** المبيع اذا طلب احد الشريكين القسمة
 وان الآخر قام القاضى فاسم يقسم بينهما فالأجرة
 على الطالب كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه

وقال

وقال ابو يوسف رضي الله عنه الاجرة عليها **وفي**
 الذخيرة سئل ابو حنيفة رضي الله عنه عن سلطان امن
 اهل قرية فارادوا قسمة تلك الذخيرة احلها
 فيما بينهم قال بعضهم يقسم على قدر الاملاك وقال
 بعضهم يقسم على عدد الرؤوس وقال بعضهم ان كانت الرؤوس
 لمستحقين املاكهم يقسم على قدر الاملاك وان كانت للرعا
 لتخصيص الاملاك يقسم على عدد الرؤوس ولا شيء على السوا
 والصبيان في ذلك لانه لا يفرق بين طر وارتان
 في يد ما عفا ومنهما عايب او صبي وبرهنا على الوفا
 وعدد الورثة فتم المقادير بطلها ونصب القاضى
 عن العايب وكذا او عن الصبي وصيا ينصب نصيبها
 ولا يذبر اقامة البينة في هذه الصورة **ثم اعلم**
 ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهي ان القاضى اذا
 نصب وصيا عن العايب والصغير اذا كان الصغير
 حاضرا اما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا والصغير
 اذا كان حاضرا سوى الدعوى عليه فاحاجا الدعوى
 بنصب من يحجب عنه واما اذا كان الصغير غائبا لم يصح
 الدعوى الا اذا نصب من يحجب عنه فلتسرع الضرورة على
 نصب الوصى فافترقا كذا في المبيع **وفي** البرازي انه لا يثبت

وصيه

حصة الصغر بل مشروط ان يكون في ولايته وان يكون
 الحار العاقل عاقلًا بوجوده وحاله انتهى والله اعلم
الفصل الثاني عشر في الاكراه
 وهو عبارة عن ذلك لا الفادر غرة على ما هدد به مكره
 على امر بحيث يفتى به الرض **وفي** المبيع الاكراه
 نوعان نوع يرجع الى المكروه ونوع يرجع الى المكروه
اما الذي يرجع الى المكروه فهو ان يكون المكروه قادرًا
 على تحقق ما او عدلان الضرورة لا تحقق الا عند
 الضرورة على الاضمار فانه اذا لم يكن قادرًا عليه يكون
 الاكراه هدياً **وفي هذا** المعنى لا فرق بين السلطان
 وغيره هذا على مذهبهما ظاهر لحق الاكراه من السلطان
 وغيره **واما** على مذهب ان خيفة رضى الله عنه فقد
 قيل انه لا يحق الاكراه الا من السلطان اي السلطان
 الاعظم **وقيل** من تلك الحدود لان الضرورة
 لا تحق الا من السلطان والصحيح ان الاحكام في ذلك
 اخلاذ عصره وان لا حجة في جرحه **ولان** زمان
 اني خيفة رضى الله عنه لم يكن لغير السلطان من القوة
 ما يحق منه الاكراه فاقى على حسب ما عاين **وفي**
 زمانها ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب

فحق الاكراه من الكل **وفي البراري** نفس الامر من
 السلطان بلا مند يد اكراه لانه لو لم يسل ليعاقبه
 وقال ان كان المأمور يعلم انه لو لم يفعل سيقبل
 ما قاله السلطان كان الامر بالفعل له اكراهاً
وفي الدواع البلوغ والتميز المطلق ليس شرط
 لتحقيق الاكراه حتى تحقق من الضمي العاقل اذا كان
 مطاعاً مسلطاً ومن البالغ المختلط العقل
 اذا كان مطاعاً مسلطاً للضرورة على الاضمار
واما النوع الذي يرجع الى المكروه
 فهو ان يكون في غالب رايه انه لو لم يجب الى ما دعي
 اليه يحقق ما او عده **لان** غالب الراي به خصوصاً
 عند تعذر الوصول الى اليقين حتى لو كان في اكبر راي
 ان المكروه لا يحقق ما او عده لا يثبت حكم الاكراه
 وان وجد صورة الاية لان الضرورة لم تحقق
 وبمثله لو اقره بفعل ولم يوعده عليه ولكن في
 اكبر رايه انه لو امتنع عن تناول المنيه وصبر الى ان
 يلحقه الجوع المهلك لازل عنه الاكراه لا يباح له
 تناول في الحال وان كان في اكبر رايه انه لو صبر
 الى تلك الحالة لما اضره عنه الاكراه يباح له التماس

والخالد على ان العبرة لغالب الرأي واكثر الظن
دون صورة الاعداد **وفي الهداية** واذا اراد
على بيع ماله او شرا سلعة او عمل ان يشر لرجل بالغ
او بوجه داره فآذره على ذلك بالقتل والضرب
او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء
امضى البيع وازكاه فسخه ورجع بالبيع لان من
شرط صحة هذه العقود الرضا قال الله تعالى
الا ان يكون تخادعة عن راض منكم والاكره بعد
الاستيلاء بعد الرضا فيفسد بخلاف ما اذا آذره
بغير سوط او حبس يوم او قيد يوم لا ياتي بها
النظر الى العادة فلا يحق الاكره الا اذا كان
الرجل صاحب منصب يعلم انه سيقصر به لقول
وفي الروايات اذا كان الرجل من الاسراف او من
الاجلاء او من كبر العلى او اروسا بحيث يستلزم
من ضرب سوط او حبس ساعته لم يجز اقاربه لان
مثل هذا الرجل يؤثر الفدرم على ما يلحقه من الهوان
بعد التدر من الحبس والعيد فكان مكره ههنا
وكذا الاقارح لرجل جهة الصدق فيه على جهة
الكذب وعند الاكره يحمل ان يكذب لدفع المضرة

وفي الذخيرة ولو هدد بضر سوط او سوطين
فهو لا يعتبر الا ان يقول لا ضربتك على حينك
او على المدة اكره **وفي البداع** الاكره منع صحة
الاقرار سواء كان المعز به لما يحمل الفسخ ولا يحمل
وسواء كان مما يسقط بالسياسة كالحل والفسخ
ولو اكره على الاقرار بذلك ثم خلى سبيله فقد ا
على وجهين اما ان يوارى عن بصر المكره حين ما خلى
سبيله **واما** ان يوارى عن بصره حين تبث
من اكره فاقرا وانما لنا جازا اقراره لانه
لما خلى سبيله حتى يوارى عن بصره فقد زال الاقرار
عنه فاذا اقر به من غير اكره شديد فقد اقر طائعا
فصح وان كان له سوارى عن بصره وبعد حتى رده اليه
فاقر به من غير اكره لم يصح اقراره لانه ما لم
سوارى عن بصره فهو على الاكره الاول ولو اكره على الا
بالفحص فان قوتله حين ما اقر به من غير عينة فان
كان المذرم معروفا بالبرائة بعد عنه الفحص
استحسان وان لم يكن معروفا بالبرائة يجب الفحص
والعنا من ان يجب الفحص على المكره كيف ما كان
لا الاقرار بالاكراه لما لم يقع شرعا كان وجوده

العدالة

وعدمه بمنزلة واحدة فصار كالوصلة ابتدأ
ونظير ما اذا دخل رجل على آخر في منزله خاف
صاحبه المنزل انه دأره دخل عليه فسله وياخذنا
فاداره وقله فان كان الداخل معروفا بالعارف
لا يجب الفضا على صاحب المنزل وان لم يكن معروفا
بالمعارف بغير الفضا على صاحب الفضا على صاحب
المنزل كذا هذا وان لم يكن صاحب الفضا على الارض
لان سقوط الفضا للثمة وانما لا تمنع وجوب
المال **وروي** الحسن بن ابي حنيفة رضي الله عنه
انه لا يجب الارض ايضا اذا كان معروفا بالمعارف
انتهى كلام الباع **وفي البراري** ولو اكره على
شرب الخمر باكره نجاك من التلف او تلف غصوا
او قال لا جسدك او لا ضربك بالسياط حمل
له شربه ولو امتنع بآخر اكره على الهبة
فوهبه وسلم طائعا لا يكون ملكا للموهوب
والاكره على الهبة
والاكره على التسليم
بجلاء البيع فان اكره على البيع لا يكون اكرها
على التسليم اكره على البيع بالبيع فباعه باقلا

لا يجوز في الاستحسان اكره على البيع فوهبه جاز
اكره على البيع ولم يسم المشتري فباعه من انسان
لا يجوز طالبوه بماله باطل واكره على ادائه فباع
جاريه بلا اكره على البيع جاز البيع لانه غير متعين
لادائه وهذا عمادة الظلمة اذا صادروا رجلا
ان يحكموا بالمال ولا يدركوا بيع شي من ماله **والهبة**
لهبة ان يقول من ارى عطي ولا مال لي فاذا قال
الطالب جاريك فقد صار مكرها على بيع الجارية
فلا يفسد بيعه اكره على ابرار عن الحقوق او الكفا
بالنفس او تسليم الشفعة او طلبها كان باطلا **وبل**
ضرب روجه حتى اوثق باستيفانها جاز غدا
ان حنيفة رضي الله عنه لان الاكره لا يمتنع الا من
السلطان **قال** رحمه الله الزوج سلطان روجه
فخصومه الاكره ولم يدرك الخلاف **قلت** وسيا
اللفظ الذي على الوفاق والله اعلم **وفي البيع**
اذا اكره انسان رجلا بالاكره التام ان يطلق
انراة او ليعوبه ففعل وقع الطلاق والعق
عننا خلافا للشافعي رحمه الله واذا اكره على التوكيد
بالطلاق والعناق ففعل الرجاء طر استحسانا

وقد تصرف الوكيل والعاس ان لا تصح الوكالة مع
 الاقرار اذ ان كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر
 فيه الاكراه وما لا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه الاكراه
 لانها بنفسها الرضى والوكالة ينطل بالترك فكذا
 بالاكراه **وفي جامع المناوي** اكره ان يكتب على
 قوطر امرأة طالق او امرها بيدها لم يصح الا
 اذا نوى ولو اكره على ان يبرأ الطلاق فأكراه
 لا يصح **كنا** ذكره السروجي فاذا بانقضاء اكره على
 تدر او حد او قطع او نسب فاقول لا يلزمه شيء
وفي المحيط من المشايخ من قال يصح اقراره
 بالسرفه مكرها **وعن الحسن** رحمه الله تعالى
 انه يحل ضرب النادر حتى يغير وقال ما لم يقطع
 العلم لا يظهر العلم امره يعقل رجل ولو سئل
 ان لو تسلمه لا قبلك **ومن يعلم** انه ان لم يسلمه
 موقع ما يهدده به كان مكرها الكاواذا اكره
 مسلما على الكفر وله امره مسلمة فاركت
 وقبله مطمئن بالايان لم يبين امره انه لا
 يحكم بكفره باجرا الكلمة على لسانه فان قالت
 المرأة قد كذبت وقد نبت منك وقال الزوج

انظر

اظهرت ذلك بعد الاكراه وقبل مطمئن بالايان
 فالقول قوله استحيانا والعاس ان يكون القول
 قوطا ويحكم بالفرقة اكره على الاسلام فاسلم
 صح ولو اراد يجرى ولا مثل استحيانا **وفي**
العمادي رجل سعى الى سلطان طالع
 حتى غرر رجلا حمله من المال ان كانت السعاية
 نهي ما كان يوديه ولا يملكه دفع الاذي الا
 بالرفع اليه او فاستقلا ياتر المعروف في مثل
 هذا الموضع لا يضر الساعي ولو قال ان فلانا
 وجد كذا او لفظه وقد ظن انه كاذب باضن الا
 اذا كان السلطان عمادا لا لا يغير بمثل هذه
 السعيات وقد يغير فلا يضر الساعي **وفي**
القبة سعى رجل الى السلطان فاحد منه
 ما لا ظلم يضر الساعي **روى** هذا عن زفر
 الله عنه وبه قال كثير من مشايخنا لمصلحة العامة
وفي شرح الصباغ ان كانت السعاية نهي كما لو اذا
 وداع على السوق ولا ينفع باللفظة فاحسب
 السلطان فاعزته ما لا يضر **وفي فاضل**
رجل ادعى على آخر سرفه وقدمه الى السلطان

فطلب من ان يضر به حتى يفرق به مرة او مرتين
وصبه خاف المحوس من التعذيب والضرب
فصعد السطح ليقتل نفسه عن السطح ومات
او قد كانت لحته غرامة في هذه الحادثة
فظهرت السرفة على يد غيره كان للورثة ان
ياخذوا صاحب السرفة بدية ائمتهم والعذرة
التي اذاهما الى السلطان. **وفي الخبر**
المضروب اذا اكلوا السلطان واحد مالا من الصاد
لا صان على المضروب. **وفي العينة رجل اخبر**
الظلمة ان فلان حنطة في مصورة فاحذوها.
منه فله ان يرجع بها على المحرور وكذا اذا علم الظالم
لم يكن امر الساعي بالاحذ يضمن وقال التمام للظالم
فلان فوس جيد فاحذ الظالم قال التمام ضامن
اشى والله اعلم **بوقع في الحجر**
وسبب الصفر والجنون والرق فلم يصح
طلاق الضبي وتجوز غلب على عقله وعيها
وافرارهما. وصح طلاق العبد وافراره في حق
نفسه لا في حقه فلو افر بما لا اخذ على نفسه
او جحد وقود عمل ومن عند منم ومو ليعمل اجارا

دلية

وليه ورد وان ائتموا شيئا ضمنوا له في الوفاة
قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا اجر على الموفاة
المال السفيه وتصرفه في ماله جاز وان كان
مبذرا مضدا بئلف ماله فيما لا عرض له فيه
ولا مصلح فان ابو يوسف وحجته ومو قول الساقى
رضي الله عنه كجر على السفيه ويمنع من التصرف في ماله
واذا جرح الفاض عليه ثم دفع الى فاض آخر فابطل حجره
والطلاق عنه جاز لان الحجر منه قوول وليس مضافا الا
نزي انه لم يوجد المفضي له والمفضي عليه ولو كان
فرض ففرض الفاض مختلف فيه فلا بد من الامضاء
حتى لو دفع تصرفه بعد الحجر الى الفاض او الى احد
او الى غيره ففرض بطلان تصرفه ثم رجع الى فاض
آخر بقا بطلاله لا تصال الا مضاه فلا يعيد
النقض بعد ذلك انتهى **في** عند ابى حنيفة رضي الله
عنه اذا بلغ عمر سيد لم يسلم اليه مالا حتى يبلغ خمسا
وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك فقد تصرف
واذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم
يونس منه الرشد وقال لا يدفع اليه ماله ابدا حتى
يونس رده ولا يجوز تصرفه فيه لان على المبع الثمن

فبقى ما سقى البقلة وصان كالقصب ولا يحجر
 على الناس المصلح لما له خلافا لفق رض الله
 عنه لان الحجر على زجر وعقوبة عليه كافي الغنة
 ولهذا لم يجعل اهلا للهداة والولاية عنه **واما**
 انه مصلح لما له فكون الرشد ما نوسا منه
 مدفع ماله اليه **لقوله** عز وجل **فان استحو**
متم رشا فادفعوا اليهم اموالهم
 وقد علق الرشد بانياس رشد واحد فانه نكرة
 في الاثبات **والرشد** في المال سرا ويحول الزمان
 رضي الله عنه فلا يكون الرشد في الدين مراد الا انه
 حينئذ يكون معلما برشد من يخرج الزكاة من
 مال السفيه لانه واجب عليه وسبق على اولاده
 وزوجه ومن جعل عليه نفقة من ذوي ارحامه
 لان احاد ولد وزوجه من حواجه **والاساق**
 على ذوي الرحم واجب عليه حال الفقرين والسفه
 لا يطل على الناس الا ان القاضي لا يدفع قدر الزكاة
 اليه لغيره الا مضره ولا يدرى من ينفق لكونه
 عبادة لكن ينفق امينا معة فلا يفرها في غير
 وجه وفي السفه تدفع الامية لغيره لانه ليس

عبادة

لعبادة فلا يحتاج اليه واذا اراد حجة الاسلام
 لم يمنع من ٢٠ سنة واجب عليه احباب الله عز وجل
 من غرضه ولا يسلم القاضي لفقته اليه
 ويسلم الي ثمة من الحاج ينفق عليه في
 طريق الحج للانساق في غير هذا الوجه اشئ
 كلام الهداية وفي رصا بالذرايح لا يحجر على
 المدنون غنة ولكن يحبس بالدين ان كان له مال
 حتى ينقض دينه والقاضي ينقض دينه بدراعية
 وذاتا غير ائمه وانما معة لفضا الدين
 وقالا يحجر عليه ويطلب الغنما الحجر وينفع ما
 لفضا دينه وقسم ما باع من ماله بين غنمايه
 بالحصر وينفق عليه من ماله كما ينفق من مال
 السفيه لان الاتفاق لا يدرسه **وهذا للحلا**

نوع في معرفة البلوغ
وفي العمدى البلوغ يكون نادرة بالسن ونارة
 يكون بالعلامة والعلامة في الجارية
 الحيض والاحلام والحبل وادنى المدة
 تسع سنين موالمحشار **والعلامة في العلام**
 الاحلام والاحبال وادنى المدة اثني عشرة

سنة **وأما** السن في الفلأمر إذا دخل في التاسعة
عشر وفي الجارية إذا دخلت في السابعة عشر
وفي بقية الروايات عن أبي يوسف أنه اعتبر بنات
العشر وهو قول مالك رضي الله عنه وإذا رآه حق
العلام أو الجارية أو شكل أحدهما في البلوغ
فقال قد بلغنا فالقول قولها وأحكامها أحكام
البالغين لأنها معنى فلا يصح أن الأمر بينهما
ظاهراً فإذا أجزأه ولم يلد بينهما الظاهر قبل
قولها كما قيل قول المرأة في الحيض **وفي** فتاوى
قاضى خان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت
أنا مكرمة ثم قالت لم أكن مكرمة وكذبت فماتت
قالوا إن كانت تشبه المديكات في ذلك الوقت وكانت
بعلامته المديكات تصدق بلامدة دكة وإن لم
تكن ذلك فالقول قولها **وفي** فتاوى السني **سئل**
عن قوم اصطفاؤهم مراهن على شيء وأقر المراهق
عنه الصلح أنه بالغ ثم قال بعض الورثة بعد ذلك
لم يكن بالغاً ولم يصح هذا الصلح قال القول قول
الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة
لأن أقل من ذلك نادراً شئ والله تعالى أعلم

الفصل

الفصل الثالث عشر في النكاح

أخلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم فيه **قالت**
بعضهم أنه مندوب ومستحب واليه ذهب الكرخي
وقال بعضهم فرض كفاية إذا قام به البعض سقط
عن الباقي كالجهاد أو صلاة الجارية **وقال**
بعضهم أنه واجب على سبيل الكفاية كذا التلام
وقال بعضهم أنه واجب علينا لا اعتقاداً على طريق
اليقين كصدقة الفطر والوزر والأضحية
وفي الجمع **قالت** ليس حالة الاعتدال وحسب
في التوقان ويكره لحوق الجور **وفي** الهداية
ويستفد بالإيجاب والقبول بلفظين يعتبر
بما في الماضي لأن الصيغة وإن كانت للآخبار
وصفا فقد جعلت للناس شريعاً ودفعاً
للحاجة **ويستفد** بلفظيها يعتبر بأحدتهما
عن الماضي والآخرة المستقبل مثل أن يقول
زوجي مقبول زوجك لأن هذا يؤكد بالنكاح
والواحد يقول طر في النكاح **ويستفد**
بلفظ النكاح والتزويج والهبه والملك
والصدقة والبسع ولا يستفد بلفظ الإجارة

المعروف في عشرة من النكاح

في الصحيح ولا يلفظة الاحلال والاباحة
 والاطارة والوصية ولا ينفق. **نكاح**
 المسلمين الا بحضور شاهدين حرين عاقلين
 حرين عاقلين بالعين مسلمين او زجلا واثنتين
 عدولاً كانوا او غرماً ولا او محمداً دين في قذف
 وينفقد النكاح بشهادة اعمى عندنا
 خلا قال في لان البصر شرط لا طار النكاح
 عبدة. **وعندنا** بصر الشاهد ليس بشرط. **وفي**
 الذخيرة. ولا ينفقد النكاح بشهادة الاعمى
 اللذين لا يسمعان كلام المتعاقدين والا صممين
وذكر القاضي ان المأضون الاسمين
 والسفدي ونقص العدوري على ان سماع الشهود
 كلام المتعاقدين هل هو شرط لانفقاء النكاح
فقد اختلف فيه قال بعضهم ليس بشرط وانما
 الشرط حضرة. **فينفقد النكاح** بشهادة
 الاحمى وقال بعضهم لا بد من السماع. فلا
 ينفقد النكاح بشهادة الاحمى ونقص العدوري
 على ان سماع كلام المتعاقدين لا بد منه فلا يسئل
 شهادة الاحمى. **وفي المحيط رجل** تزوج

امرأة بحضرة السكارى ومنهم يعيدون امر النكاح
 عن انهم لا يذكرونه بعد ما صحى النكاح
 لان هذا نكاح حضرة اليهود. **وفي البرازي**
 لعقد المرأة بالعربية زوجة نفس من فلان
 ولا نفوذ ذلك وقال فلان قبلت واليهود
 يعلمون ان لا يعلمون صح النكاح قال في النصاب
 وعليه الفتوى. وفي النوازل رجل وامرأة
 اقر بالنيكاح من يدي شاهدين فقال الرجل
 هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي فانه
 يصح النكاح وعليه الفتوى. وفي فتاوى قاضي
 خان رجل له بنت واحدة اسمها عابسة فقال
 الأبوف العقد زوجت منك بنتي فاطمة
 لا ينفقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة
 فقال زوجها بك بنتي فاطمة هذه واسار بها
 عابسة وعطى اسمها فقال الزوج قبلت
 جاز. وفي الخلاصة ابو الصغرة اذا قال
 زوجت بنتي فلانة من ابن فلان بكذا وقال
 فلان قبلت لابني ولم يسمي الابن ان كان له ابناً
 او أكثر لا يجوز وان كان له ابنة اصح. ولو

ذلأبوالفياشم الأبن وقال زوج بطني من
 ابنك فلان فقال أبو الأبن قبلت صح وان لو
 قيل قبلت للأبن ولو قال قبلت لأجل ابني
 ان سماء جاز ايضا وان لم يسم ان كان له ابن
 واحد جاز وان كان أكثر لا يحون **وفي الحريظ**
 ولو قال زوج بطني منك ولم يزد على هذا
 وله بنت واحدة جاز ولو كانت له بنات
 اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة
 فقال زوج بطني فاطمة منك سيقف النكاح
 على الصغرى وان كان يريد تزويج الكبرى
 ولو قال زوج بطني الكبرى فاطمة يجبان لا
 سيقف النكاح على أيهما امرأة لها اسمان
 اسم سميت به في الصغر واسم سميت به في الكبر
 يعني اذا صار من بعد وقد سمي هذا الاسم تزويج بالآثم
 الذي في الكبر والامام زهير الذي رآه الله قال
 الأصح الجمع بين الاسمين **رجل** له بنات
 موزوجة وغير موزوجة وقال عند اليهود زوج
 بطني منك ولم يسم اسم البنت وقال الحاطب قبلت
 انفوني الى الفارسية **اجاب** صاحب البديهة

يا

وامرأة ذوجت نفسها بالفس رجل عند اليهود
 فلم يقبل الزوج شيئا كرا عطاها المهر في المجلس
 انه يكون قبولا **قال البرازي** رحمه الله وامرأة
 صاحب المحيط وقال لا ما لم يقبل البتة قبلت
 بخلاف البيع فانه ينعقد بالقباطي والنكاح على
 محطرة حتى يوقف اليهود بخلاف اجازة نكاح
 الفضولي بالنقل لوجود القول ثم واذا
 تزوج مسلم ومسيحية في شهرين جاز عند ائمتي
 حنفية رضي الله عنهما **وعند محمد** رضي الله عنه
 لا يجوز **ويجوز على الرجل نكاح اصوله**
اي الام والاب والاحياد والحيات وفروعه
اي الولد وولد الولد وان سفلوا وفروع
اصوله اي الاخوة والاحوات واوادم واوادم
اوادم وان نزلوا والاعمام والعمات والاخوات
والخالات ونكاح ام امراته دخل بها ام لا وكذا
زوج ابنته واجدادها وله النكاح امرأة ابنته
وبني اولاده وتحرم عليه امه بن الرضا عنه
واخته بن الرضا عنه ولا حل ان يحرم بن اخنته
نكاح ولا يملك ممين استخاء ولا باس بان يجمع

بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل ابنة لا
 قواية منها ولا رضاع وقال زوج لا يجوز ان
 ابنة الزوج لو قد زناها فلا يجوز له الزوج
 بالمرأة ابنة **قلنا** امرأة الأب لو صورناها
 فلا جاز له الزوج بهذه والشرطان اعتبروا
 ذلك من كل جانب **ومن زنى بالمرأة** حرمت
 عليه أمها وابنتها وقال الشافعي الزنا لا يوجب
 حرمة المصاهرة واجمعوا على أنه لا يجوز للأب
 ان يتزوج ابنته من الزنى ومن سبب امرأة شهوة
 حرمت عليه أمها وابنتها وقال الشافعي لا تحرم
 والمستزمنة ان تستقر إلا له وتزودا انشا
 مؤالصح والمعتبر النظر الى العذج الداخلة
 ولا يحق ذلك الا عند ارتكابها ولو مس فارتك
 فقد قيل يوجب الحرمة والصحيح انه لا يوجبها
 لأنه بالانزال تعين انه غير مقص اليه الوطئ وعلى
 هذا اتيان المرأة في دبرها واذا اطلق الرجل
 امرأته طلاقا بائنا او رجعي لم يحل له ان يتزوج
 ببيتها حتى تنقضي عدها ولا يتزوج المولاة
 ولا المرأة عبدها ويجوز تزويج الكافيات

لا المحجيات ويجوز تزويج الصغيرات ان
 كانوا يؤمنون بغيري او لغيره كتاب ويجوز
 للحر والمحرمة ان يتزوجا حال الإحرام وقال
 الشافعي رحمه الله لا يجوز لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح **ولنا** ما دوى
 انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة رضي الله
 عنها وهو محرم وما رواه محمد بن علي الوطائي ولا
 تزويج امه على حرة وفي عدة ويجوز تزويج
 الحرة على فان تزوج امه على حرة في عدة من
 طلاق بائن لم تحرمه اني حقة رضي الله عنه ويجوز
 عدتها وله ان يتزوج اربعة من الطارئة والى
 وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فاحصوا
 ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع **ولا**
 التخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه
 وقال الشافعي لا يتزوج الا امه واحدة لأنه
 ضروري عدة والحجة عليه ما نلونا اذا الامه
 المتكوجة عينها اسم النكاح كما في الطهارة
 ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال
 مالك يجوز لأنه في النكاح بمنزلة الحر عند

حتى يملكه فمراة من المولى ولنا ان الرق موقوف
 فيزوج العبد اثنين والحرار بعد الطهر والشرف
 الحرية فان طلقوا الواحد الاربع طلاقا مائنا لم
 يحزله ان تزوج والعبة حتى تنقض عدها وقته
 خلاف الشافعي وهو منظر نكاح الاخت في عدة
 الاخت فان تزوج حلت من ذلك جاز النكاح ولا
 يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف النكاح فاسد وان كان الحمل
 ثابتا نسب فالنكاح باطل بالاجماع ونكاح
 المعتقة باطل وموان يقول لامرأة امسح بك كذا
 مرة هكذا ابن المبار قال مالك هو حارز والنكاح
 الموقت باطل مثل ان تزوج امرأة ببنهاة ههنا
 عشرة ايام قال وهو رحمه الله وهو صحيح لا زهر
 . ونيزطل الوصية والله تعالى اعلم
 . نوع في الاوليا والاكفان
 وينفذ نكاح المرأة العاقلة برضاها وان لم
 يعنف عليها ولي بكر كاشا وتبلى عند ابي حنيفة
 ومحمد في طاهر الرواية . وعن ابي يوسف انه لا
 ينفذ الا بولي وعند محمد ينفذ موقوفا وقال

مالك

مالك والشافعي لا ينفذ النكاح بعبارة
 النكاح أصلا . ثم وطاهر الرواية لا فرق
 بين الكفو وعمره . لكن للولي اعتراض في غير
 الكفو . وعن ابي حنيفة والي يوسف انه لا يجوز
 في غير الكفو لان كرم من رافع لا يرفع . وفي الخاق
 المطلقة ثلاثا اذا زوجت نفسها من غير
 كفو . ودخل بها الزوج ثم طلقها لا عمل للزوج
 الاول على ما هو المحار **قلت** وهذا مما يجب
 حفظه . ولا يجوز للولي احداث البكر البالغة
 على النكاح خلا فالشافعي رحمه الله تعالى .
 واذا استأذنت فتكفها وصحكت فمواذن ومثل
 او اصحكت كالمستأذنة بما سمعت لا يكون رضا
 واذا مكثت بلا صوت لم يكن رد اذا خرج الدم
 بلا صوت كالمؤنيل لانها تحزن على مفارقتها
 بيت ابويها . واما اذا كان لبيها صوت كالمؤنيل
 يكون رد في فقاوي قاضي خان انه لم يحل الدم
 فان كان باردا فهو رضى وان كان حارا فليس
 برضى ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا
 زوجها الولي بكر كاشا وتبلى والولي هو العصبة

فان زوجهما الاب والجد فلا خيار لها بعد
 بلوغها لانها كاملة الرأى واذا السقعة فليرو
 العقد بما شرعنا وان زوجهما غير الاب والجد
 فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء انا فاعلم ان
 وان شافح هذا عند ان حصة ونحوه وقال ابو
 يوسف لا خيار لهما اعتبارا بالاب والجد وذكر
 الطائفي في دونه اذ اعتزل الاب عن تزويج
 بنته الصغرى فزوجه القاضي قال ابو يوسف
 يجوز ولا يملك الى الاب القاضي اذا رجع الصغرة
 من نفسه فهو كالحمل ولا يملك القاضي رغبة
 في حاشية وكذا اذا رجع من ابنه لا يجوز
 لانه مكره الحكم وحكم القاضي لا يملك باطل خلا
 غيره من الاولياء حيث يزوج ابى العم ما يسه
 عنه من نفسه او ابيه واذا اعاد الولي الا
 عنه منقطعة جاز له ان يعده في الولاية
 ان يزوج ويكره تزويجه صبي او طالما لا قرب
 لا يملك ما عده الا بعد وفي الغيبة المنقطعة
 ان يكون في بلد لا تصل الغوائل اليه في السنة
 الامر مرة واحدة وهو خيار العدة وري

وقيل

وقيل ان مدة العدة وموآخيار بعض المأ
 وقيل اذا كان بحال ينفوا العدة الحاطب
 بالخلاص رايه وهذه اقرب الى الحق لانه
 لا ينظر في ابنا ولا يسه حينئذ انتهى والله اعلم

نوع في العتقة

وفي هذه اية العتاة تعتبر والنسب لانه
 يقع بد القاهر ففرض بعضهم انما لبعض
 والعدة انما لبعض لبعض **واما** الموا
 من كان له ابوان في الاسلام فصاعدا فنحو
 من الاقارب يعني ان كان له اباه ومن اسلم
 بنفسه او له اب واحد في الاسلام لا يكون
 كفوا له ابوان في الاسلام لان تمام النسب
 الاب والجد ومن اسلم بنفسه لا يكون كفوا
 لمن له اب واحد في الاسلام وتعتبر ايضا
 والدين الى الديانة وتعتبر في المال وهو
 ان يكون كالمعتق والعتقة وهذه الموعود
 في ظاهر الرواية على ان لا يملك او لا يملك
 احدهما لا يكون كفوا **وفي** التزويج النجى المأ
 كفوا للغير في الجاهل لان شرفه اقوى وارفع

وَلَئِنْ كَانَ الْعَقْدُ لِلْعَقْدِ الْحَاضِرِ كَذَا الْعَقْدُ الَّذِي
 لَيْسَ بِشَرِيٍّ لِلْحَاضِرِ الْقَدَسِ وَالْعَدْلِ بِمَحْضٍ
 النَّسَبُ لَا يَكُونُ كَقَوْلِ الْمُعْزُوفِ وَالنَّسَبُ أَمْرًا
 زَوْجًا نَفْسًا مِنْ رَجُلٍ لِيَعْرِفَ أَنَّهُ خَرَّادٌ عَبْدٌ
 فَإِذَا تَعَرَّفَ مَا ذُوْرَ بِالنَّكَاحِ لَيْسَ لَهَا الْفَتْحُ وَلَا
 لَا لِيَا طَلِبَةً وَلَا يَنْفَعُ بِلَا فَتْحٍ النَّاسُ كَمَا
 وَفَقَ تَمْرٌ عَرِطًا لَا حَتَّى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ لَا يَلْزَمُهُ
 شَيْءٌ وَتَزْوِجُ الْفُضُولِ بِوَقُوفٍ يَنْفَعُ بِالْإِجَارَةِ
 وَيُطْلَقُ بِالْبَطْلَانِ لَصُدُورِ الْوَلَاةِ مِنَ الْإِجَارَةِ
 مَضًى فَالْمَوْلَى فَلَمْ يَنْفَعْ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَلَئِنْ
 نَكَاحُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ تَزَوَّجَ
 عَبْدٌ مَا ذُوْرَ مَوْلَاهُ فَالْمَوْلَى فِي رَقَبَتِهِ بِبَيْعٍ
 فِيهِ لَا تَمْلِكُ دَيْنٌ وَجِبَ عَلَيْهِ لَوْ جُودَ سَيِّبُ زَوْجِهِ
 فَقَدْ ظَلَمَ فِي خَوَلَاهُ لَا وَفَقَ بِهِ سَعْلَقُ رَقَبَتِهِ
 كَمَا تَزَوَّجَ الْجَارَةَ وَالْحَلَةَ الْخَنَازِيرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ
 جَارِةٌ وَقَالَ مَالِكٌ فَابَسَدَ لَنَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سَفَاحٍ فَإِنَّه كَانَ
 أَبُو بَكْرٍ كَافِرٌ وَبِحُجُوزِ النَّصْرِ أَنْ تَزَوَّجَ
 بِالْجَوْشِيِّ لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ذُوْرَ تَزْوِجَ

سَأَلَ عَنْ
 وَفَقَ تَمْرٌ
 عَرِطًا لَا

مِلَّةٌ

مِلَّةٌ سَدَقَ مَعَهَا وَلَعَزَّوَانُ لَا مَعْصِيَةً وَلَعَزَّوَرُ
 الْمَرْوَجُ أَيْضًا وَلَوَاسِلُ الدِّينِ لَمْ يَنْتَهِ عَلَى السَّكَاحِ
 لَا مَقْعٌ فَاسَدًا إِذَا ذَكَرَ السَّرُوحِيَّ فَإِذَا بِالْمُنَا

نوع في المهر

يَقَعُّ عِنْدَ النِّكَاحِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ الْمَهْرَ لَأَنَّ النِّكَاحَ
 عِنْدَ انْضِمَامِهِ وَازْدَوَاجِ لَعْنَةٍ فِيمَ بِالزَّوْجَيْنِ
 ثُمَّ الْمَهْرُ وَاجِبٌ شَرْعًا أَمَّا أَنَّهُ لَعْنَةُ الْحُلِّ فَلَا حَاجَ
 إِلَى ذِكْرِ لَعْنَةِ النِّكَاحِ وَأَقْلَ الْمَهْرُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ وَلَوْ
 سَمِيَ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةٍ فَلَا الْعَشْرَةَ وَقَالَ زَوْجُ الْمَهْرِ
 لِأَنَّ مِلَّةً مَا لَا يَقَعُّ مَهْرًا لَعِنَتُهُ وَلَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ
 الدُّخُولِ بِأَجْبَحَ حَتَّى عَشْرَةَ عِنْدَ عَلَيْنَا السَّلَاةُ وَعِنْدَ
 حَيْثُ الْمَعْدُ كَأَذْنِ الْوَسِيَّةِ وَتَمَّ مَهْرُ عَشْرَةٍ فَإِذَا
 لَعْنَتُهُ الْمَهْرُ أَنْ دَخَلَ بِأَوْ مَاتَ عَنْهَا وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ
 الدُّخُولِ بِأَوْ الْحَلْوَةَ فَلَا رُفْعَ الْمَهْرِ لِقَوْلِهِ لَعْنَتُهُ وَإِنْ
 طَلَّقَهَا مَوْتًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمُوتَ مِنَ الْآيَةِ وَشَرْطُ أَنْ
 يَكُونَ قَبْلَ الْحَلْوَةِ لِأَنَّ كَالَهُ خَوْلَ عَدْنًا وَإِنْ تَزَوَّجَهَا
 وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا أَوْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا فَلَهَا مَهْرُ
 سَلَامَةٍ أَنْ دَخَلَ بِأَوْ مَاتَ عَنْهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجِبُ
 شَيْءٌ فِي الْمَوْتِ وَكَانَ مِلَّةً حَيْثُ فِي الدُّخُولِ وَلَوْ طَلَّقَهَا

فبذل الخولاء فلما المنة لقوله تعالى ومنعوهن
على الموضع فدره وعلى المنة فدره ثم ان هذا
المنة واجبة وجوفا الى الامر وفيه خلاف
مالك والمنعة لا تزيد على نصف مهر مثلها ولا تنقص
عن خمسة دراهم. وتعتبر بحاله في الصبح. ومي
دفع وجار ولفحة. واذا زوج الرجل بنته.
على ان يزوجه الاخر بنته او اخيه ليكونا احد
العقد من عرسا من الآخر. فالعقدان جائزان وتكفل
واحدة منهما مهر مثلها. وقال الشافعي يبطل العقدان
وان تزوج حرا امرأة على حزمة سنة او على تسليم
الموازين فلها مهر مثلها. وقال محمد بن حمدة خدمته
ومهر مثلها تعتبر باحوالها وعاقبها وبناءا عليها
فان لم يزوجهم من الجانب اني تعتبر مهر مثلها.
من قبيلة مثل قبيلة ابيها ولا تعتبر بانها وخالها
اذا لم يكونا من قبيلة ابيها بان كانت الاخر من قوا ابيها.
بان كانت بنت عمه لم تعتبر بها مهرها ولا تعتبر
في مهر المثل ان غيباوى الزمان في السن والجمال والمال
والعقل والدين والبلد والعصر والفقر والفاقر وغير
النسب ايضا في البكارة والسيوينة. والمرأة ان تمنع

سنة

نفسها حتى تاتى المهر وتمنع ان يخرجها انما يسا ف
بها وليس للزوج ان يمنعه من السفر والخروج من
منزله وزيارة اهله حتى يوفىها المهر كله. انجب
المعجل ولو كان المهر كله مؤجلا ليس لها ان تمنع نفسها
لا سقاطا حرا بالناجل كما في البيع وفي البيع ولو كان
المهر حالا فاحرته شهر الحرام ان تمنع نفسها عدما
وعند ان يوفىها ذلك لان هذا ناجل طان فكان
حكمه حكم الناجل الممارين. واو قال نصفه معجل
ونصفه مؤجل ولم يذكر الوقت للمواجل اختلف
المساج فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا
كما اذا قال تزوجك على الف مؤجلا وقال بعضهم
يجوز ويسع ذلك على وقت وقوع العرفة بالموت او
بالطلاق. وروي عن ابى يوسف ما يوفى هذا المهر
وبهوان رجلا كفل امرأة عن زوجها بشفعة كل شهر
يلزمه بشفعة شهر واحد في الاستحسان. وروي عن ابى
يوسف انه يكره بشفعة كل شهر ما اذا والنكاح بينهما
فاما. فذلك هنا ومن تزوج امرأة ثم اختلفا في
المهر فالقول قوله في نصف المهر وهذا عند ان حصة
رضي الله عنهم. وقال ابو يوسف رحمه الله القول قوله

وتكفل

فكل الطلاق وبعده الا ان ياتي بتي قليل ومناه
 ما لم يتعارف منها لها وهو الصحيح ولو كان الاطلاق
 في اصل المني بحيث تم المثل بالجماع ومن يعي الى امر
 شيئا فقالت مؤهدة تيه وقال الزوج مؤهدة فالتع
 قوله لا مؤهدة فكل ان عرف حقيقة التملك كيف
 وان الظاهر انه سعي في اسقاط الحق اجمالا فميا
 في للاكل كالحلوا والحز والقائمة مما لا يعطى
 والمزعة فان القول فيه قوطا ولا يكون محضرا
 بحال لان الظاهر يكذب واما سائر الاموال
 فقد تكون مزا وقد تكون هدية فاليه البيان
 ولو لم يكن ماليا للاكل نحو ساة او حطة او لوز
 مما سبق منها شرا فالقول له مع ميسره وفي الذخيرة
رجل جهز ابنه بجكز فمات ثم زعم ان الذي دفعه
 اليها امانة وانه لم يهبه لكان امانا مؤعارة
 فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر
 شاهد للزوج وحكي عن القاضي الاجا على السعد
 ان القول قول الاب لان اليد استغنت من جهته
 فكون القول قوله باي حصة ابنتها وبه اخذ بعض
 مشايخنا وذكر الامانة السرحى في السير الكبير

عظم جهز البنت
 حم الاب

هكذا

هكذا ان القول قول الاب وقال لان العارية شرا
 والهبة تبرع والعارية اداها يحمل على الاذن
 وقال الصدر السيد والمجاز للتوي انه ان كان
 العرف مستمر ان الاب يدفع الى حجاز عارية
 كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان العرف
 مستمرا فالقول للاب قال قاضي خان ان الحجاب
 فيه دل على التعويل ان كان الاب من الاشرف
 واللام لا يميل قوله ان الحجاز عارية وان كان مما
 لا يحتمل البتة بميل ذلك قبل قوله وفي العادة
رجل غر رجلا وقال ازوج بنتي منك واجهزها
 حجازا عطايا وما نرفع لي من المعجل اروة الذي منع
 لانه اسأله فزوج الرجل ودفع العقد الى المرأة
 فبذره وسعة ثم ان ابنا ابنته لم يجهزها ولم يرفع اليها
 الزوج شيئا هل الزوج ان يرجع عليها بما رآه على منبر
 مثلا لا رواية في الا ان الصدر السيد البردوي
 وعاد الدين النسي وبما لا سلا والتوفيق رضي الصد
 الكبير برهان الدين ومشاخ بخاري فتوا ان الزوج
 يطالب ابنة المرأة بالجهز فان جهز والا يمنه ومناه
 راد على زندهمها وقد يندروا الحجاز بالنقد

قالوا من الامام صدق الاسلام الزدوي وعاد الدين
 الزدوي قال لكل دينار من النفقة ثلاث دنانير
 من الجار او اربعة دنانير والزواج يطالب به بهذا
 العذر وما زاد على نقد سلبا. **قال** رضي الله
 عنه **وقد** استفتيت بن عبد الله بن مسعود بن جاري
 كالفاضل جلال الدين والشيخ الاجل برهان الدين
 فاجابوا كما كتبنا وقالوا ان احبنا مسعود بن جاري
 هكذا **وفي** فتاوى طبرستان الدين الرغيبان الصحيح
 انه لا يرجع على المرأة بشي لان الماتية في النكاح
 امس بمضودا **اصلي** **وفي** فتاوى صدر الاسلام
 ابن محمود **رجل** تزوج امرأة ودفع اليها النفقة ولم
 تأت بالجار الى بيت زوجها هل يحزر على ذلك قال
 الفاضل جلال الدين الزوج ان يطالبها بالجار بمقدار
 ما اعطاها من النفقة على عرف الناس وعاد ابيهم
رجل تزوج امرأة على ما بكر فاذا اسي عن بكر وقد
 اعطاها المحزر هل له ان يرجع على بما زاد على نفقة
 مبتلا فعلى فليس ما حارده صدر الاسلام
 الزدوي ومن وافقه بن مسعود بن جاري في مسئلة
 الجار وينبغي ان يكون له ذلك **وفي** فتاوى طبرستان الدين

المعنى

المرعيني لا يرجع له وذكرتم اسم السرخسي اذا
 بالي الى امرأة بموت زوجها فاصدت وتزوجت
 باخر وولدت ثم جاء الاول حيا فعند الامام
 في حنفية الولد للزوج الاول والثاني صاحب النفقة
 القاسد فصار كمن تزوج ابنته فجات بولد فثبت
 النسب من الزوج دون المولى ذكر القفيع ابو الليث
 رحمه الله في حجة ان حنفية ان اعفوا ان الاول كان
 جاهلا او كان مستغيبا محققا فالولد الاول هكذا
 ذكر ابو يوسف في الامالي في هذا الفصل انفا فان
 نفي الاول والاخر الولد او نفاه احدهما فهو الاول
 على كل حال ولا احد عليه ولا لعان **وزدوي** عند
 اكثر من الجرجاني رحمه الله عن ابن حنفية رضي الله عنه
 انه رجع عن هذا القول وقال ثبت النسب من
 الزوج الثاني وقال ابو يوسف ان جات به لا قبل
 من سنة اشهر من غير زوجها الثاني فهو الاول وان جات
 به بسنة اشهر فصاعدا منذ تزوجها فهو الثاني
 سيرة او علم او نفقة وقال محمد بن جات به لا كثر
 من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو الثاني قال القفيع
 ابو الليث ومول محمد رحمه الله اصح وبه نأخذ ولو

سبقت المرأة فزوجها رجل من أهل الحرب فولدت
 فعلى هذا الخلاف **ون** مجموع النوازل **سبل** نجم
 الدين السبكي رحمه الله تعالى عن تزوج امرأة صغيرة
 تزوج ابنها ثم مات الأب والزوج غايب فكبرت
 البنت وتزوجت رجلاً فحضر الغائب وأدعاهما
 فأنكرت ولم يكن له بنية فلو مضى له بها وقضى
 بها للثاني فولدت منه صبياً وللزوج الأول ابن
 من امرأة له أخرى هل يجوز النكاح من هذا الابن من
 هذه البنت **قال** رحمه الله تعالى إن كان فاحال
 صغير الابن لا يجوز لأن في رجم أبيه إن أم البنت
 وزوجه والبنت ولدت على فاسده فهي بنته
 فإذا كبر الابن وأراد أن يتزوج البنت بنفسه
 يعني أن يجوز لأن أوار الأب لم يتعد إلى غيره **قال**
 صاحب العمادي رضي الله عنه **سبل** جدي شيخنا
 رضي الله عنه عن صغيرة زوجها ابوها من صغير
 قبل عنه أبوه فمات الابن ثم بلغا ولو لم يعل
 به يعني النكاح وتزوج المرأة بغيره فولدت
 منه أولاداً ثم إن الرجل علم بذلك وأدعى النكاح
 ولم يكنه أثبانه ثم أراد أن يزوجه ولمها من ولده

هل حل ذلك **اجاب** رضي الله عنه لا يحل والله
 سبحانه وتعالى أعلم **وفي** ما ذكره فاضل خان
 ولو تزوج امرأة لها زوج ووطئها لا يحل
 الحمد عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإن لم يد
 الحل انتهى والله أعلم
نوع في القسم والرضاع
 الحمد إذا كان للرجل امرأتان حرمان فعليه أن
 يعدل بينهما في القسم بكرين كاشاً أو يمينين
 أو كاشاً صاعداً بكراد الأخرى يثبت لقوله صلى
 الله عليه وسلم من كان له امرأتان وسأل إلى أحدهما
 في القسم حيا يوم القنامة وشهد ما يلهي مفلح
 وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يعدل بين ما يده في القسم وكان يقول
 اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا توهني في فيما لا أملك
 يعني زيادة المحبة والأفضل صباراً وناراً والحمد
 والجليلة سواء لا طلاق ما دونها وإن القسم
 من حقوق النكاح ولا تقاوت يمينين والاختيار
 في مقدار الود والزوج لأن المستحق هو التسوية
 حول طريقه والتسوية المستحقة في التسوية



لا والحامسة ينبغي على الشايط وقال ان ينبغي
 عقيم الزوج عند البه الحرة مدة شهرين والقي
 ثلاثا ثم يساق للولده صلى الله عليه وسلم
 من تزوج بكرا سقيم بكرا سقيا الا انه وان تزوج
 بكرا سقيم عند ولدته الا انه ومعنى ما رواه الدود
 على البيع والطلاق في القسم بالسوية بغير
 جميعا الدود والجميع بين الحدين وان كانت احداهما
 حرة والاخرى امة فالحرة الثلثة من القسم
 والامة الثلث فاما في الماكول والمشروب
 والملبوس مائة يسوي بينهما لان ذلك من الحاجات
 اللازمة فيسوي فيه الحرة والامة والكاتب
 والمدرسة وامر الولد كالامة لعنار الرقيق
 ولا قسم للمملوكة ملك الممنون اي لا ليلة له
 وان كثر **وبه** العتية **رجل** له زوجة
 وحارية سقيت عند الزوجة خمس ليل من الاسبوع
 وليست عند الحارية وفي المطامعة فله ذلك
 اذ المرصيد الاضارب لا قسم في السفينة
 والفرقة اذ لا يعني مستحب ان يفرع بهن
 نظريهما لعلوهن وان تركت قسمها لضررها

صح وان رصف جاز اشئ **وفي** المبيع الرضا
 فليطه وكثيره سوا في انهما الحرة عندنا
 وقال ان ان لا تنقض الحرة بطلاق الرضا
 بل خمس رصفان قيل في تفسير الحسن
 ان يكتفى العتي بكل واحدة منها
نوع في الرضا ثم الرضا
 عند الامام ان حقة رصف الله عنه للائود
 وعندنا سقيا وجه قال السافعي واحد
 وعندنا رولان سنين وقال بعضهم اربع سنين
 وقال بعضهم عشر سنين وقال بعضهم خمسة
 عشر سنة وقال بعضهم عشرون سنة وقال
 بعضهم اربعون سنة وقال بعضهم مئة الف
وفي الذخيرة مدة الرضا ثلاثة اذ قال
 اذ في واوسط واقصى فالأذن حول
 ونصف حول والاوسط حولان والاقصى
 حولان ونصف حول فلو كان الولد يستغنى
 دون الحولين ففقط امة في حول ونصف
 حول بالاجماع والائم ولولم يستغنى عنها جولين
 فكلها بعد ذلك عند عامة الفقهاء الا عند

ان
 صفة

فالحاصل ان مدة الرضاع اذا امتدت لا ينفق
 بها الحريم ولكن ذلك على حسب اختلافهم ومدة
 الرضاع كما مر فلا يبعد ههنا ما قال
 بعض الناس من ثبت الحرمة بالرضاع الكبير ولا
 بعينه النظام قبل المدة حتى لو فطم الصغير
 قبل ان يولد لم يرضع في مدة الحمل ثم يرضع
 بعدة وتولين عنه فيما هو رضيع بوجوب الحرمة
 لوجوب الارضاع في المدة **وذكر** الحصاص
 انه ينظر ان كان الصبي يستغنى بالطعام عن
 اللبن لا يفت الحرمة وان كان لا يستغنى ثبت
 الحرمة ومورد ابي عن ابي حنيفة رضي الله عنه
قلت وهذه الرواية لا تخالف الرواية
 الاولى من حيث المعنى لانه اذا الرضيع الاستغناء
 لم يكن النظام معبدا **وفي** الغاية وعليه
 الشوي رواه الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 وعن ابي يوسف اذا فطم الصغير وكان يكتفي
 بالطعام فارضفت امرأته لم يكن رضاعا
 وان كان لا يكتفي بالطعام عن اللبن او كان اكثر
 الذي عيناه له هو اللبن دون الطعام يكون

رضاعا

رضاعا وان كان الاكثر هو الطعام لا يكون رضاعا
وفي الهداية قيل لا يباح الارضاع بعد
 مدة الرضاع لان ابا حنيفة ورثته فكونه
 الجزء الاو في ويجوز من الرضاع ما يجوز من النسب
 للهداية المشهور المعروف الا ان اخذ من الرضعة
 ما لا يجوز ان يزوجها ولا يجوز ان يزوج امرأته
 اخذ مع النسب لانها تكون امه او موطوءة ابيه
 بخلاف الرضاع ويجوز ان يزوج اخذ ابنه من
 الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لانها ولما
 انها امرأت عليه ولم يوجب هذا المعنى في الرضاع
 وابن النخل يفتي في الخدم ومما ان يرضع المرأة
 صبيته فحرم هذه الصبيته على زوجها وعلى
 ابيه وابنته وبصير الزوج الذي تزل لها منه
 اللين ابا المصنفه وفي اخذ قولنا في النسب
 النخل لا يجوز **وفي** المحيط ولو زنى بامرأة فولدت
 منه فارضفت له اللين صبيته نحو عبد الزاني
 وفروعه واصوله لانها بنت الزاني رضاعا وكذا
 لا يجوز للزاني تزوجها فذلك الهولاء ولعم الزاني وطأ
 ان يزوج بعد الصبيته كما يجوز له ان يزوج

بالمولودة من الزاني لانه لو ثبت نسب ولد الزاني
من الزاني فلو ثبت بينهما القرابة المحرمة للزوجة

فدفع ذلك في العامة

ولو ان امرأة لها بنون واخوي لها بنات فارضعت
الى طائفتان اثنتان من بني الاخوي فان سبها
محرمة على ذلك الابن بعينه ولا تحرم واحدة.
ممن سبها على سائر بنات المرأة لعدم اجتماعهم.
على تدري امرأة واحدة فلو كانت ارضعت بنتا
حرمت على جميع بناتها وغرها من بناتها على ان
الرضعة فلو كانت ام البنات ارضعت اخوي البنات
لم يكن للاخوي الموضع من ام البنات ان يزوج واحدة
ممن ولا حواشي ان يزوجوا بناتها لاخوي الاب
التي رضعته من اثم وحدها لان اثمهم من الرضاع
وفي المبسوط اذا ارضعت مائتين لا يكره لاحد من
اولاد الرضعة من كان قبل الرضاع وبعده ان يزوج
ذلك الرضعة وعند بعض القائلين لا تنقض الحرمة فيما
قبل الرضاع وانما ثبت فيما حدث بعده. **وأي**
ثبت لانيادة رجلين او رجل وامرأتين وهل
ثبت الرضاع بينهما في السامقودات فعندنا

لا يثبت

لا يثبت خلافا لما لك والسامقود واحد وفي الرافعي
ثبت الرضاع بينهما رجلين او رجل وامرأتين
ولديها اربعة اشوة وقبل اخدم شراة
الرضعة وحدها كذا في المنيع ابنه والله اعلم

الفصل الرابع عشر في الطلاق اعلم

ان الطلاق ينقسم الى احسن الطلاق والى طلاق
السنة والى طلاق البدعة فاحسنه ان يطلق
الرجل امرأته طلقة واحدة ويظهر له بجماعها فيه
ويصبر لها حتى تنقضي مهنتها وانما طلاق البدعة
هو ان يقع ثنتين او ثلاثا دفعة او في طرة واحدة
فاذا فصل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا عندنا
خلافا للسامقود **واما** طلاق السنة فهو ان
يطلق المذخور بها ثلاثا وقال مالك هذا بدعي
وليس طلاق السنة الا ان يطلق واحدة ويصبر
حتى تنقضي عهدها وطلاق السنة ان يطلق واحدة

ثم طلاق السنة على نوعين

سنة من حيث العدد وسنة من حيث الوقت
فالاول يسوي فيه المذخور بها وغير المذخور بها.

والثاني محقق المدخول بها وهو ان يطلقها واحدة
 فيظهر له حكمها فيه وهذا المصنوع في المدخول
 خاصة له اذ ذكره قاضي الفضاة بدر الدين العيني
 وشرحه على المجمع **وفي** الهداية وشع طلاق
 كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً ولا يقع طلاق الصبي
 والمجنون والنايم **وفي** العادي طلاق واقع
 وطلاق المجنون وتكلموا في الفاصل بين المجنون
 والمعنوه قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه واقواله
 لا تادرا والعاقلة صفة والمعنوه من خلط كلامه
 واقواله فتكون ذلك عائلاً او هذا عائلاً او كائناً سواً
 وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال العتية لا عن قصد
 والعاقلة من يفعل ما يفعله المجانين والاحاسين
 ولكن عن قصد وانما يفعل عن طريق الضلال والمعنوه
 من يفعل ما يفعله المجانين والاحاسين لكن يفعل
 مع قصد مع ظهور الفساد **المصروع** اذا طلق
 امرأته وحالة الصرع لا يقع طلاقه كذا اجاب صاحب
 المحيط طلقاً امرأته وهو صاحب برسام فلما صح
 قال طلعت امرأتى ثم قال اني لست اظن ان الطلاق في
 تلك الحالة كان واقعاً فان مشايخنا حين ما اوردوا الطلاق



ان اردت الى حالة البرسام وقال قد طلعت امرأتى
 وحالة البرسام فالطلاق غير واقع في الصبي
 وطلاق المرأة واقع خلافاً لما في طلاق
 السكران واقع واخيراً الكرخي والطحاوي
 الله لا يقع وموافق قول الساجي وطلاق الاخر
 واقع بلاشارة لانها صار من معنوده فاقسمت
 مقام العبادرة دفعة واحدة وطلاق الامة
 نشان حراً كان زوجها او عبداً وطلاق المرأة
 ثلاثاً حراً كان زوجها او عبداً وقال الساجي
 عدم الطلاق يعتبر بحال الرجل واذا تزوج
 العبد امرأته وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه
 على امرأته لان ملك النكاح هو العبد فيكون
 الاسقاط اليه دون المولى والله اعلم

نوع في الصريح والكناية

الطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله
 انطلق او مطلقة وطلقك فقد اشيع به الطلاق
 لان هذه الالفاظ مستقلة في الطلاق ولا
 تستعمل في غيره فكان صريحاً وانه تعبئة الرحمة
 بالنس ولا تشقير النية لانه صريح فيه

لعقبة الاستعمال. وكذا اذا نوى الا بائنة قصد تخيير.
 بما علقه الشرع بانقضاء العدة فيه وعليه. ولو
 نوى الطلاق عز وفاق لم يدر في العضا ^{ال} خلاف
 الظاهر ويبرئ فيما بينه وبين الله تعالى لانه
 يحمله ولو نوى به الطلاق عن العزل لم يدر.
 في العضا ولا فيما بينه وبين الله تعالى وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه يبرئ فيما بينه وبين الله تعالى. ولو
 قال انت مطلقة بتكثير الطلاق لا يكون طلاقا الا
 بالنية واذا قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق
 او انت طالق طلاقا فان لم يكن له نية او نوى واحدة
 او اثنين وحقية في واحدة ورجعية وان نوى
 ثلاثا ثلاثا. ولو قال يدك طالق او زوجك
 طالق لم يقع الطلاق وقال زفر والشافعي يقع
 وكذا الطلاق في كل جر معين لا يعتبر به عن جميع
 البدن وان طلق نصف تطلق او قلها كانت
 طلقة واحدة لان الخلاف لا يجزي ولو قال انت
 طالق ثلاثا انضاف تطلقين في طالق ثلاثا
 لان نصف التطلقين تطلقية ^{ان} اذا جمع بين ثلاثة
 انضاف تطلقية تكون ثلاث تطلقيات ضرورية.

ولو قال انت طالق ثلاثا انضاف تطلقية فلان
 سبع تطلقيات لان طلقة ونصف مكمل وقيل
 سبع ثلاث تطلقيات لان كل نصف يتكامل في
 نفسه فصير ثلاثا. ولو قال انت طالق من
 واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين
 في واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث او ما
 بين واحدة الى ثلاث في ثنتين وهذا عند
 ابي حنيفة وقال لا سبع في الاول ثنتين وفي الثاني
 ثلاث وقال زفر في الاول لا سبع في الثانية
 سبع واحدة وسمي العياض. ولو قال انت طالق
 واحدة في ثنتين ونوى الضرب والحساب او لم
 يكن له نية في واحدة وقال زفر سبع ثنائيات
 لدقت الحساب وهو قول حسن ابن زياد رضي الله
 عنه وان نوى واحدة وثمانين في ثلاث وعلى هذا
 الخلاف اذا قال فلان على عشرة دراهم في عشرة
 دراهم يكرهه عشرة عند علمائنا الثلاثة وعند
 زفر يكرهه مائة درهم ^{ان} قال مالك والشافعي
 ولو قال انت طالق من ههنا الى الشام في واحدة
 ملك الرحبة وقال زفر في بائنة. ولو قال

استطاعت بكه أو مكنه في طالق في الحال في طلاق
 وكذا قوله أنت طالق بكه في الداء لأن الطلاق
 لا يتخلص بمكان دون مكان وإن عسى به إذا دخلت
 مكنه مكنه ودانته ولو قال أنت طالق إذا دخلت
 مكنه لم يخلو حتى يدخل مكنه لأنه عليه باله خول
وفي المنع ولو قال أنت طالق عند وقوع الطلاق
 على بطلوع الفرج ولا منع في الحال إلا أن يكون
 القول قبل طلوع الفرج انتهى **رجل** قال على طلاق
 امرأ لا تنفع **وفي** إذا بطل الفضا المسترد **رجل**
 قال لا امرأه طلاقك على فرض أو لا أمر أو قال
 طلاقك على الصحيح المنع الطلاق في الكل بحال
 العتق فانه مما يجب لجعل أخبارا **وفي** ولو لم يجر
رجل قال لا امرأه الطلاق عليك لا تنفع الطلاق
 إلا أن يزيد الإشاع لأن هذا اللفظ لا يستعمله
 الناس إلا إشاع **رجل** قال لا امرأه ثلاث تطلقا
 عليك تطلق ثلاثا لأنه أوقع الثلاث على ولو قال
 لا تنكح مني فانه منع أجماعا **قال** في المنع جود
 النكاح لا يكون طلاقا قال جميع نساء أهل الدنيا
 طواني تطلق لا من حسا بالعالم **رجل** قال لا امرأه

في
 طلاق

أن لا استعفاك من النكاح فانت طالق قال بعضهم
 لا يعرف شيئا حتى يقول طلاقا وقيل إذا طامعا
 ولم يمار بها حتى أنزلت فقد استعفا ولم يقع الطلاق
وفي ولو لم يجر **رجل** قال أربع نسوة فقال أنت شمر
 أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلعت الرابعة لا غير لأنه
 لم يذكر الجزاء إلا الرابعة ولو قال أربع نسوة
 له سينكح تطلقه طلعت كل واحدة منهن
 تطلقه لأنها تنقسم على من مضى كل واحدة
 منهن رابعة وأنه لا يخفى فيك ولو قال لا امرأه
 كوني طالق عن محمد أنه قال إراه واقعا وكذا
 لو قال لا امرأه كوني مرة لأنه صرح في الطلاق
 والعاقبة **رجل** قال لا امرأه أنت طالق عند ما في
 الخوض من الماء والسر في الخوض سمك فانه منع واحد
 وكذلك لو قال أنت طالق بعد ذلك مرة على حبه
 البليس منع واحدة لا غير **رجل** قال لا امرأه لست
 لي بزوج فقال الزوج صدقت وموئوي بذلك
 طلاقا فهو طلاق وإذا قال الزوج لا امرأه لست
 لا امرأه فتوي الطلاق سوا ومنه منع الطلاق عند
 أن خيفة راحة الله كذا هنا **رجل** قال لا امرأه لا حقا

لعله
 شعرة

لفلان وما اريدك وهو ينوي الطلاق لم يكن طلاقا
 لان اللفظ لا يحمله **وفي المنع رجل قال**
 لامرأته انه دخلت الدار فاشت طالق ثلاثا ثم
 طلقت ثلاثا ثم عادت اليه بعد ذوق آخ
 فدخلت الدار لم يقع شيء عند علمائنا الثلاث
 وهو قول مالك ذكره في المدونة والامام
 السافى في الخبرين واحدا من جنبل وقال زفر
 يقع الثلاث **رجل قال** لامرأته ان ادخلت الدار
 فاشت طالق ثم ارتدت والحياء بالله تعالى ولحق
 بدار الحرب ثم عاد مسلما ورجعها فدخلت
 الدار لم تطلق عند الامام ان خيفة وعذمتها
 طلقت **الباب** لا يلحق البائن لا بعدام سببه
 بان قال لها ان ادخلت الدار فاشت بائن ونوي
 به الطلاق ثم البائن ثم دخلت الدار ونوي في العدة
 حميد الخفي وقال زفر البائن لا يلحق البائن طلقا
الصرح يلحق الصريح والباين حتى ان المطلقة
 الرجعية لو طلقت زوجها او ابنته منع بالجماع
 لغير الزوجية والوصلة وقد انقطعت بالخلع
 والابانة ولو طلقت في العدة منع عندنا خلافا

من افق

للسافى رحمه الله تعالى **قلت** وقد نظم وهذا
 المعنى شيخنا العلامة فاضل العنزة سعد الدين
 الدبري الحنفي رحمه الله تعالى وهو **بيت**
وكل طلاق بعد احو واقع **سوي** بآين مع مثله
وفي الذخيرة لو قال لمخلعة اسدي ينوي
 به الطلاق او قال اسدي رحك او قال لها
 انت واحدة منع على تطلقه عند الامام ان خيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يقع بآين من جملة
 الحكايات وهذا اعجاز في الية كسابر الحكايات
 وهذه السمر هذه الالفاظ وحكم الصريح على معنى
 ان الواقع لا رجعي ولو قال كلما تزوجك فانت
 طالق فزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها
 في كل مرة فعند محمد تطلق ثلاثا وعليه اربعة مهر
 ونصف مهر وقال ابو يوسف وموافي قول ان خيفة
 تطلق ثنتين وعليه مهر ونصف مهر فاذا اختلف
 الزوجان في وجود الشرط فقال الزوج علفت
 طلاقك بدخول الدار فلم يوجب الدخول وقال للمرأة
 بل دخلت ووقع الطلاق قالوا قول الزوج لا يثبت

مقتك بالاضل اذا اضل عدو الشرط والقول
لمن غشك بالاضل لان الظاهر شاهدك فانه
مكرر وقوع الطلاق والراء تدعيه والقول للمكر
الا ان يقيم المرأة بنية لا يورث دعواها بالحجة
وفي البرازي قال لغيره طلقها ان شئت لا يكون وكلا
ما لم تشا ولها المشية في محل علم وبعد المشية
يصدر وكلا فلو طلقها الآن سح ولو كان الوكيل
عن حبله بطلت الوكالة وسح الطلاق بعده قال
الامام الحلبي رحمه الله تعالى وهذا خطأ فان
الزوج يكتب من شوقه انما اذا شئت الطلاق بطلت
والوكلا يوزون الايقاع عن مجلس المشية ولا يورثون
انه لا يقع انتهى والله اعلم **نوع في الاستئنا**
والشرط انما يقع لو اتصل وتنفق من المصروف
والاستئنا ووجد من نفقته او لا ولكنه وصل
يقع الاستئنا اذا عثر ان يوسف رحمه الله **وفي الاحكام**
سكنه سكنة قبل النفقة ثم استغنى لا يقع الاستئنا
الا ان يكون سكنة النفس **ويطلب بالربعة**
بالمسكنه وبالزيادة على المستغنى منه مثل ان طلق
فلانا الاربعاء والمساواة **وباستئنا** بغير الطلاق
من

بمثل ان طلق الا بصفه ولو قال طلق امرأه طالق
الا هذه وليس له سواها لان المساواة في
الوجود لا يمنع صحة انعم وصفا لا تصرف
حتى ولو قال ان طلق الوارثه ومبين ولانا
واربعاء ان طلق فلانا بعلق النكاح حتى لا يقع في
الحال انتهى قال لها ان طلق جري على لسانه بطلا
قصه الاستئنا لا يقع قال ان شئت الله ان طلق
لا يقع قال والله لا طلق فلانا استغفر الله ان شئت
الله كان استئنا دينا لا قصا اراد ان حلف رجلا
ويحلفان يستغنى بغيره بامر ان يقول عيب حلف
مضلا سبحان الله او كلاما اخر لان المين حقه
فله الميع من ابطاله ولو قال ان طلق ان شئت الله ان
طلق فلانا سحى الى الاول وسحى الثاني عذرا
خلافا لروايته ينصرف بالاعذار ولا يقع من كتب
الطلاق واستغنى بلسانه او طلق بلسانه واستغنى بالخط
لا يقع اذا عا الاستئنا والشرط بالقول له ولو سئنا
انه طلق او خالع بلا استئنا او سئنا وبابنه لم يستغن
تقبل وهذه المسئلة فما سئل فيها البنية على السواء
في المعنى ام وجودي ولانه عبارة عن ضم النفيين عقب

السكنة الموجبة وان قالوا طلق ولم يسمع منه غير كلمة
 الخلع والزواج يدعي الاستئنا فالقول قوله لجواز
 انه قاله ولم يسمعوه والشرط بما به لا سيما عهده
وفي الصفدي اذا ذكر البذل في الخلع لا يسمع دعوى
 الاستئنا **وذكر** الاورضي انما يصح دعوى الاستئنا
 ان ثبت الطلاق باقراره ولو ثبت بالبينة لا يقبل
 وان طه منه ما يدل على صحة الخلع كقبض البذل ونحوه
 لا يصح دعوى الاستئنا ولو قال لعده عتق امس
 وقلت ان شاء الله ولا امرأة تزوجك امس وقلت
 ان شاء الله وانكرت فالقول له قال امس رحمه الله
 ادعى الزوج الاستئنا وانكرت فالقول له ولا يصدق
 الزوج الا بيمينه وان ادعى فليس الطلاق بالشرط
 وادعت امرأتان فالقول له وفي الهداية اذا طلق
 الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فأتى في
 العدة ورثته وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث
 لها وقال الشافعي رحمه الله لا تورث في الوجهين امسى
نوع على الرجعة
 اذا طلق الرجل امرأته بطلاق رجعية او بتلفيقين
 فله ان يراجعها في عدتها وصفت بذلك او لم ترض

لنحوه

لقوله فقال فاسكون بمعروف من غير فصل ولا
 يبر من قيام العدة لان الرجعة استئنا
 الملك والرجعة ان يقول راجعك او راجعت
 امرأتى وهذا صريح في الرجعة ولا خلاف فيه
 بين الامه او بطلانها او بفسادها او بغيرها
 او بغيرها او بغيرها بغيرها وهذا عندنا وقال الامام
 الشافعي لا يصح الرجعة الا بالقول مع العذر عليه
 ويستحب ان تشهد على الرجعة شاهدين وان لم تشهد
 صح الرجعة واذا انقضت العدة فقال
 قد كنت راجعك في العدة فقالت صدقت وصدقت
 في رجعة وان لم تشهد فالقول قولها فان قال
 الزوج قد راجعك فقالت له قد انقضت عدتي
 لم يصح الرجعة عند الامام ان خيفة رضى الله عنه
 وقال لا يصح الرجعة والمطلقة الرجعية تنسأ
 اي تترى بان تحلوا او جهك وتعتقل جبهتها
 لان ذلك حلال للزوج اذا النكاح قائم بينهما
 ويستحب للزوج ان لا يدخل عليها حتى تؤذيها او
 تسيئها حتى ترضى وليس له ان يساويها حتى تشهد
 على رجعتها والطلاق الرجعي لا يجوز الوطى وقال

بالسود فلا جناح على الزوج فيما اخذ ولا على المرأة
 فيما اعطت والخلع مباح فيهما لان الخلع
 من جانبها يملك مال بموضع فيصير رجوعها قبل
 قبول الزوج وسرط الخيار لها فان قال خالعك
 بملك الخيار ثلاثة ايام قبلت وان رد الطلاق
 بطل وان اثاره وقع ووصي الالف للزوج عند
 الامام ان حقة وص الله عنه وعند ما الطلاق
 واقع والحال لازم والخيار باطل لان الخلع من
 جانبها في معنى تعليق الطلاق بقول المالك ومنع
 يمنن والتميز لا قبل الفسخ ولذا شرطوا وهو البع
 من زوجها وتبصر على المحلل اذا كان الاجابة من
 قبلها فلا بد من قبول الزوج في المجلس واذا كان
 الاجابة من قبل الزوج لا يصح رجوعه قبل قبول
 المرأة فيصير قبولها بعدة وشرط الخيار ايضا
 ولا تبصر على المجلس ويسقط الخلع والمبارات
 من كل حق لكل منهما على الآخر بان يقول ٢ مرات
 تركت بك كذا وسبيلتي ولا سبيل احدكما
 دعوى في المهر مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول
 او بعدة ولا في الفقة الخاصة اما نفقة العدة

فلا

فلا تسقط الا بالذكر وهذا كله عند الامام ان حقة
 وعند محمد لا تسقط الا بالامانة والامانة
 واقف الامام ابو حنيفة في المارة ومحمد في الخلع
 ولو خلعها على نفقة العدة صح ولا يجب النفقة
 ولو ابرأ الزوج عن النفقة خالفوا النكاح
 لا يصح الا برأ ويجب النفقة لان النفقة في
 النكاح يجب شيئا قسما على حب حدوث الزمان
 يوما فيوما فكان الا برأ قبل الوجوب
 فلم يصح واما نفقة العدة فانها يجب عند
 الخلع على النفقة ما لغاين وجوبها ونص
 الخلع على ثبوت السكنى بلا خلاف وتسقط
 ولا يصح الخلع على السكنى والامانة لان
 السكنى في البت حال العدة خو الله تعالى
 فان تعالى لا يخرجهن من بيوتهن ولا يخرجن فلا
 يملك العبد اسقاطه ولا يصح الا برأ عن نفقة
 العدة والرضا بالشرط لا يبرأ الزوج لها فان
 شرط البراءة منها في الخلع وقسا بان قال ليلا
 سنة او سنتين سقطت فان ما نال ولد قبل تمام
 الوقت يرجع الا برأ إليها ما بقي من اجرميل الرضا

إلى تمام المدة **والجيلة** فإن لا يرجع على ان يقرب
 الزوج طاعتك على ان يرى من تقفه وذلك الى
 ستمين فامات في بعض المدة فلا يرجع الى طاعتك
 وان خلع مسينه بما لها لم يجب عليها شيء وتبقى
 مهرها وتطلق في الاصح لانه على الطلاق
 قبول الاب ووجوب الشرط فصح الطلاق ولا
 يجب المهر لان بدل الخلع يبرع ومال الصبي
 لا يسئل المهر **وفي** رواية لا يقع الطلاق
 والا واصلح فان خلع اي الاب الصغيرة على الف
 على انه صابن الالف صح وعليه المان لان الاب
 لا يكون ادنى حالاً من الاخصى واستواء يدك
 الخلع على الاجنبي صح فعلى الاب اولى وان شرط
 الما اطلاق يطلع بلائى ارطبت اي كانت من
 اهل القبول بان يسئل العقد ولا يجب المان على
 لانها ليست من اهل العزامة
نوع في العتق
 وهو الذي لا يقدّر على الجاع لمصاة كبر سن او لغيره
 وهو يصل الى العتق دون البكر او لا يصل اليه
 امرأة بعينها ثم انه اقر انه لم يصل الى زوجته

اجله

اجله الحار سنة قرينة في الصحيح وموطاه المذهب
 وهي ثلثا سنة اربعة وخمسون يوماً **وفي** الدخيرة
 يوم جل سنة شمسية وهي زائدة على المدة احدى
 عشر يوماً وجزء من مائة وعشرون جزءاً من اليوم
 نحو زان يوماً فوطبقه هذه الزيادة وهي رواية
 عن ابي حنيفة ومحمد بن يعقوب الساجي ودمشق
 واما حصة منها اي معدودة من السنة لان السنة
 لا تخلو عنها لامتدة مرضه ومرضها فان لم يصل
 فيها اي في السنة فوق الفاضل في السنة ان طافت
 المرأة القدر وان وطئها مرة ثم عجز لا خيار لها
 ولو سأل الزوج الفاضل ان يؤجل حنة اخرى او ثلث
 او اكثر لا يقبله الا برضاها فان رضيت لم يجب
 فلها ذلك وان كان الزوج غيباً والمرأة لا تعلم بغير
 لها حق العزفة لوجود المانع من قبلها وتبين طاعة
 يعني تكون العزفة طاعة بآبائه كمن فعل القاذرة
 اضيف الى الزوج فكانت طاعة بنفسه ولها طاعة
 ان خلاها لان خلو العتق صحة ونجى العدة
 وان اختلف الزوج والمرأة في الوصول اليه وكانت
 ثيباً او بكراً فظنر النساء فظنر ثيب خلع الزوج

لأنه سكر حق العزفة فادخل بطل حقا وان نكل
 او قلن بكذا اجل سنة اخرى ليطوور كذب ولو اجل
 العنين سنة ثم احلفا اي قال الزوج جامعها في
 السنة وانكرت فالتسليم فها كاذبة والحضي العنين
 فيه اي في الناجل السنة وفي المحبوب فرق بينهما
 في الحال لانه لا فائدة في الاستطارة بطلبها
 اي بطلب زوجته **وفي العتية رجل له آله**
 قصيرة لا يمكنه ادخاله فادخل الفرج ليس
 لزوجته حتى المطالبة التفريق ولا يتخير احدهما
 لعيب الآخر يعني اذا كان بالزوجة عيب لا خيار
 للزوج لان المسمى بالعقد الوطى والعيب كالخدا
 وغرة لا يغير المسمى بالعقد غرة اذ هو في نفق الطبيعة
 وهذا لا يوجب الرد كالفرج الفاحشة واذا كان
 بالزوج جنون او جذام او برص لا خيار لها لان عدم
 الرضا بما يوجب الرد في عقد شرط فيه الرضا ولزوم
 النكاح لا يعتمد تمام الرضا شي الجملة من شرح الوقاية
نوع في العدة
 واذا طلق الرجل امراته طلاقا بائنا او رجيا او
 وثقت العدة بينهما لعين طلاق ونسي غرة من تحيض

فعدة ثلاثه اقر العوله تعالى والمطلقات يتربصن
 ما نفهن ثلاثه قروا والعزفة اذا كانت بغير طلاق فهي حكم
 الطلاق لان العدة وجبت للتفريق عن براءة الرحم والعدو
 الطارئة على النكاح وهذا يتحقق فيها والا فلا الحيض
 عدنا وقال السافعي الاطهار وان كانت لا تحيض لصغر او كبر
 فعدة ثلاثه أشهر لقوله تعالى واللاتمين من المحيض الآية
 وفي البيع الاياس فيه روايان في رواية انه غير مفترق
 وهو ظاهر الرواية قال محمد في الروميات خمس وخمسون
 وفي المولودات ستون سنة لان الروميات اسوع كسرا
 وعنه سبعون سنة وعن ابن خنيفة بن حمير وخمسين سنة
 السنين وقال ابن المبارك وسفيان الثوري وابن
 مقابل والزعفراني حد الاياس خمسون سنة لما روي عن
 عائشة رضي الله عنها انها قالت اذ بلغت المرأة خمسين سنة
 لا ترى قرة عين اي لا تلد ونسي رواية الحسن وبه احد
 بضرب ابن يحيى وابوالليث وعليه النووي وفي الشارح
 الطبرية المحار في مدة الاياس خمس وخمسون
 سنة رومية كانت وتركبة انتهى وان كانت
 حائلا فعدة ثمان تضع حملها وان كانت امة
 فعدة ثمان حضان وان كانت لا تحيض

فعدة ما شئد ونصف. **وعدة الحرة** في الوفاة
 أربعة أشهر. **وعدة الأمة** شهران وخمسة
 أيام. لأن الرق منصف. وإن كانت حاملاً
 فعدة ما أن تضع حملها. **وفي الزاني**
 طلقاً ثلاثة ووطئاً مع العيلة بالحرم لا تصنف
 العدة وسقطت العدة بثلاث خضف **وبرجاء**
 إذا علم بالحرمه ووجدت موطن الاحتضان
 ولو كان غائباً فطلق أو مات في ذمة الطلاق
 أو الموت وإن لم تعلم. **واللعنة** أن تمسك
 بالأسنان المفلوحة لا بالطرف الاخر انتهى

نوع وثبوت النسب

وفي المنع أقل مدة الحمل ستة أشهر بإجماع
 الأربع سلفاً وخلفاً لقوله تعالى وحمله و
 ثلاثة أشهر جعل الله ثلاثة أشهر أمدة الحمل
 والفضال وهو الفطام عا مئة **لقوله**
 وفضاله في عامين فبقي للحمل ستة أشهر وهذا
 الاستدلال موقوف عن خبر الأمة عبد الله بن عباس
وقيل إن عبد الملك ابن مروان ولد له ستة أشهر
 وأما مدة ذكر الحمل فقد اختلفوا فيه فقال علماءنا

سبعة

سنتين وقال الشافعي أربع سنين وهو المهور من
 مذهب مالك وأحمد وقال قاضية بر المواد خمس سنين
 وقال أبو بصير بيت سنين وقال ربيعة براني عبد الرحمن
 سبع سنين وقال أبو عبيدة لا حد لأقضاء وإن
 قالان تزوجت فلا تة في طالق فزوجها فولدت ولداً
 لسنة أشهر من يوم تزوجها فبأنه وعليه المهر وثبت
 النسب لولد المطلقة الرجعية إذا جاءت به لسنتين
 أو أكثر ما لم يقر بانقضائه فان جاءت به أقل
 من سنتين بأشهر من زوجها لا ينقض العدة وثبت
 نسبه لوجود العلوق في النكاح أو في العدة لا يصير
 مراحلاً لأنه حمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل
 بعده بل يصير راجعاً بالصك وإن جاءت به لأكثر من
 سنتين كانت رجعية **والمبيونة** ثبتت النسب في نسب
 ولدها إذا جاءت به لأقل من سنتين وإن جاءت به
 لثلاث سنين من وقت العزقة لم تثبت لأن الحمل حادث بعد الطلاق
 وإذا تزوج الرجل امرأة ثم جاءت بولد لأقل من ستة أشهر
 منه يوم تزوجها لم تثبت نسبه لأن العلوق سابق على

نحوه في حديث
 أبي بصير

النكاح فلا يكون منه فان حجة الولادة تثبت بها
امرأة اخرى وقيل ثبت بها امرأة واحدة تشهد
بالولادة لقوله الزوج يلاع وان النسب ثبت بالقرابة
القائمة واللغة انما يجب بالقدف وليس من ضرورة
وجود الولد فقال الزوج تزوجك منذ اربعة اشهر
فالعقد قوتها لا فاعاها لانها لم تظهر ان كان
لا من سراح ولم يذكر الاستحلاف ولم يعل الا خلاف
المذكور في الاشياء الستة المفصلة في المنع فظن
وفي المنع وان تصادقا على انه تزوجها منذ اربعة
اشهر لم ثبت النسب منه وان قامت البينة بعد
التصادق على تزويجه اياها منذ ستة اشهر قبلت
قلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا قارن الولد
البينة بعد ما كبر اما اذا كان قيار البينة حال الصغر
الولد اختلف المسايخ فيه قال بعضهم لا يقبل البينة
ما لم ينصب القاضي خصما عن الصغير لان النسب حق الصغير
فينصب عنه خصما ليكون البينة قائمه بمن هو خصم
وقال بعضهم لا حاجة الى هذا التكليف القاضي يسمع البينة

فانه يصح بدونه فان
ولد

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

من

وفي المنبع اخوان الناس بحضارة الولد الصغير كال
 قتل النكاح او بعد الفرة الامر الان يكون من
 او فاجرة غير ما مونة **لما روى** عن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يظن
 له وعاء وحجري له حواء ونذيت له سقا ورغم
 ابوه انه يترعه مني فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انت احب به ما لم تنكحي رواه ابو داود
روى ابو بكر بن شعبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه طلق حميلة بنت عاصم بن ثابت بن الاح
 قس ورجت فاخذ عمر لعنه عاصم فاذوكة الصموس
 انبه اني غامر الانصارية في امر جميلة فاحدته
 فراقها الى ابي بكر رضي الله عنه وانه حكم على عمر
 بن الخطاب وقضى لعاصم لامة وقال اعطف والطف
 وارق وابت وارحم **وفي المبسوط** قاله
 ابو بكر رحمه الله من منى وعسل عندك يا عمر
 فذعه عندها حتى يعجب ولان الاطفال لما اووى النظر

لا نسهم

لانفسهم والقيام بمواجبهم جعل الشرع الولاية لمن
 موافق عليهم فجعل حق النصف في الاول والحق
 الاباء القوة رايهم مع النصف والنصف سيد عي
 قوة الراي وجعل حق الحضنة الى الامهات لوقفهن
 وذلك مع النصف وقد علق على ذلك المزور النبوت
 والظاهر ان الامر ارفق واشفق على الولد من الاب
 فجعل من المساق ما لا يتحمله الاب اسنى **وفي الهداية**
 ولا يجبر الامر عليه لانها غنيان تعجز عن الحضنة فان لم
 تكن امر فامر الامر اولى وان بعدت لان هذه الولاية
 تنفذ من قبل الامهات فان لم تكن فامر الاب اولى من
 الاخوات لانها اولى من الامهات فان لم تكن جده فالأ
 حوات اولى من العتات والحالات لانهن بنات الابوين
وفي رواية الحالة اولى من الاح لاب وامر لا
 اشفق ثم الاح من الامر ثم الاح من الاب ثم قرابة
 الامر ثم العتات وكل من رزجت من هؤلاء سقط حقها
 الماحدة اذا كان زوجها الحرة لانه قار ومقام ابيه
 ولذا كل زوج مودود رحم محرومة لقيام النصفه نظرا

الى القرابة القوية ومن سقط حقها بالزوج يعود
 اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال وان لم يكن
 للمصبي امرأة من اهله واحتصم فيه الرجل اولادهم
 به اقربهم تقصيصا لان الولاية للاقرب وقد عرف
 الربيب في موضعه غير ان الصغيرة الى عصبة غير محرمة
 لمولى العاقلة وبن العم محرمة من العنية والامر والجد
 احو بالعلم حتى ياكل وحده وشرب وحده ثم
 لم يشر وحده ولم ينج وحده **وفي الجامع الصغير**
 حتى يستغنى واذا استغنى محتاج الى التاديب والتحقيق
 باداب الرجال واخلاقهم والاباقد ر على التاديب
 والخصاف قدرا لاستغنا بسبع سنين اعتبارا للعقاب
 والامر والجد احو بالجارية حتى تحيض لان بعد
 الاستغناء محتاج الى معرفة آداب النساء والامانة على ذلك
 اقدر وبعد البلوغ محتاج الى التحصين والحفظ
 والاب فيه اذري واهدي وعن محمد رحمه الله انها
 تدفع الى الاب اذا بلغت حد الشهوة لانه محقق الحاجة
 الى الصيانة ومن سوي الامر والجد احو بالجارية

حتى تبلغ حد الشهوة **وفي الجامع الصغير** حتى تستغنى
 والامة اذا اعتنق مولاهما وام الولد اذا اعتنق
 كالحرة في حق الولد وليس لها قبل العتق حق في
 الولد والذمية احو بولدها المسلم عالم يعقل
 الماديان وخاف ان يالف الكفر قبل ذلك واحمال
 الضرر بعدة ولا خيار للعلم والجارية وقالت
 السامية لها الخيار ان النبي صلى الله عليه وسلم
 خير **ولنا** انه لقصور عقله بخار من عذرة الدعة
 لتحليله بعبه وبين الاب فلا يحق النظر وقد صح
 ان الصيانة خير واذا اراد المطلق ان يخرج
 بولدها من المصرف فليس لها ذلك لما فيه من الاضرار
 بالاب الا ان يخرج به الى وطنها وقد كان الاب يزور
 فيه لانه المرفق فيه عرفا وسرعا فاذ صلى الله عليه
 وسلم من ناهل سيدة فهو منهم وله ايضار الذي
 به ذميا واذا اراد الخروج الى مضر غير وطنها وقد
 كان الزوج فيه اسارا صاحب الهداية الى انه ليس لها
 ذلك **وذكر في الجامع الصغير** ان لها ذلك والاول

اصح هذا اذا كانت المسافة بين البلدين مفيدة
 واما اذا كانت قريبة بقدر الاب ان يدور الولد
 ويعود الى منزله قبل الليل فلها ذلك لانه لا يحق
 الابصر كثير بالنقل كالنقل الى اطراف البلدة
 واما اهل السواد فالحكم في السواد كالحكم في المصر
 في جميع الفضول الا في فصل واحد وبيان النكاح
 اذا وقع في الرستاق فاردت المرأة ان تنقل
 ولها الى قريتها فان كان اصل النكاح وقع فيها
 فلها ذلك في المصر وان وقع في غيرها فليس لها ان
 تنقل ولها الى قريتها ولا الى القرية التي وقع
 النكاح فيها اذا كانت بعيدة كما في المصر وان كان
 على القسبر الذي ذكرناه فلها ذلك كما في المصر وان
 كان الاب موطنا في المصر وادت نقل الولد الى
 القرية فان كان تزوجها وهي قريتها فلها ذلك
 وان كانت بعيدة عن المصر لما ذكرناه في المصر وان لم
 يكن ذلك قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح
 فيها فله ذلك كما في المصر وان لم يقع النكاح فيها فليس

ها

لها ذلك وان كانت قريبة من المصر خلافا للمصريين
 لان طلاق اهل السواد لا يكون مثل طلاق اهل المصر
 بل يكون احى فتخلق الصبي باخلاقهم فيضرب به
 ولم نوجد من الاجاب دليل الرضا بهذه الضرب اذ لم يقع
 اصل النكاح في القرية وليس للمرأة ان تنقل
 بولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك
 وكانت حرة بقدر ان يكون زوجها مسلما او ذميا
 وان كان كلاهما حريين فلها ذلك بان كانت مسلمانين
 لان الصبي مع لهما واما اهل دار الحرب فله في المبيع
وفيها ايضا اذا اراد احد الابوين السفرة سفر
 نكله واقامة فالولد يكون عند المعتم منها حتى يعود
 من سفره واذا مرض احد الابوين لا يمنع الصغير من
 عيادته وحضوره عند موته والذكور والاشياء
 في ذلك سواء وان مرض الصغير عند الاب فالامراة
 ستم نفقه في بيتها والله اعلم **نوع في النفقة**
 النفقة واجبة للزوجة على زوجها مثلها كانت
 او كافرة واذا سلمت نفسها في منزله فعليه نفقتها

وَكُسُومًا وَسَكَاهَا وَلَعَبْرًا فِي ذَلِكَ خَالَةً جَمِيعًا قَارَ
 صَاحِبُ الْهَدَايَةِ وَهَذِهِ أَحْيَاءُ الْحَضَانِ وَعَلَيْهِ
 السُّوْيُ وَتَقْرِيرُهُ أَنَّهُمَا إِنْ كَانَا مُؤَسَّرَيْنِ بِحَقِّ نَفَقَةٍ
 الْمَسَارِ وَإِنْ كَانَا مُعْصَرَيْنِ فَنَفَقَةُ الْأَعْسَارِ وَإِنْ
 كَانَا مُؤَسَّرًا وَمِنْ مَعْرَةٍ فَنَفَقَةُ الْأَعْسَارِ وَإِنْ
 كَانَتْ مَعْرَةً وَالزَّوْجُ مُؤَسَّرٌ فَنَفَقَتُهَا ذَوْنُ نَفَقَةٍ
 الْمُسَرَّاتِ وَفَرَقَ نَفَقَةُ الْمَعْرَاتِ وَقَارَ الْكَرْخِي
 لِعَمْرٍ خَالِ الزَّوْجِ وَمِنْ قَوْلِ السَّافِي وَإِنْ أَمْنَعَتْ
 عَنْ سَلِيمٍ نَفْسَهَا حَتَّى يَعْطِيَهَا مَتْرَهَا فَلَهَا النِّفَقَةُ
 وَإِنْ نَضَرَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَتْرَلِهَا وَإِنْ كَانَتْ
 صَغِيرَةً لَا يَصْنَعُ بِهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ سَلِمَتْ السَّيِّئَةُ
 وَإِنْ كَانِ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا مَعْدَرَةَ عَلَى الْجَمَاعِ وَمِنْ كِبَرِهِ
 فَلَهَا النِّفَقَةُ فِي مَالِهِ **وَفِي الْمَبْنَعِ** وَلَوْ كَانَا صَغِيرَيْنِ
 لَا يُطَبِّقَانِ الْجَمَاعَ أَوْ كَانَا مُجْبُورَيْنِ بِزَوْجٍ صَغِيرَةٍ لَا تَحْتَاجُ
 لَانْفَقَةِ لَهَا لِأَنَّ الْمَنْعَ لِمَعْنَى مَرْجِعَتِهِ وَإِذَا جَلَسَتْ
 الْمَرْأَةُ فِي ذَنْبٍ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا قَارَ الْحَسَنُ وَالشَّهِيدُ
 هَذَا إِذَا كَانَ الْجَبَسُ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ وَإِنْ كَانَ الْجَبَسُ مِنْ قَبْلِ

نَفَقَةٍ

نَفَقَةِ النِّفَقَةِ وَلَوْ إِذَا غَضِبَهَا رَجُلٌ رَهًا فَدَهَبَ
 بِهَا وَغَرَّ إِلَى نَوْسِفَانِ لَهَا نَفَقَةُ وَالسُّوْيُ عَلَى الْأَوَّلِ
 وَلَوْ إِذَا حَجَّتْ مَعَ حُرٍّ وَلَا تَقُوتُ إِلَّا بِمَا فِي مَتْرَافِهَا
 إِلَى نَوْسِفَانِ بِمَا لَهَا النِّفَقَةُ وَلَكِنْ حَتَّى عَلَى نَفَقَةِ
 الْمَصْرُودُونَ الشُّفْرُ وَلَوْ سَافَرَتْهُمَا الزَّوْجُ بِحَقِّ النِّفَقَةِ
 بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْأَحْبَاسَ قَانُونُ مَقَامِهِ عَلَيْهَا وَبِحَقِّ نَفَقَةِ
 ذَوْنِ الْحَضَرِ ذَوْنِ الشُّفْرِ وَلَا يَحْتَاجُ الْكَرْخِي وَإِنْ مَرَضَتْ
 مِنْ الزَّوْجِ فَلَهَا النِّفَقَةُ وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَانْفَقَةَ لَهَا
 إِذَا كَانَ مُرْصًا يَمْنَعُ مِنَ الْجَمَاعِ **وَفِي نَوْسِفَانِ** إِذَا
 سَلِمَتْ نَفْسُهَا ثُمَّ مَرَضَتْ بِحَقِّ النِّفَقَةِ لَحَقَّ السَّلَامُ كَذَلِكَ فِي
 الْهَدَايَةِ **وَفِي الْبِرَازِيِّ** إِذَا كَانَ الزَّوْجُ ذَا طَعَامٍ وَمَا
 يُمْكِنُ مِنَ الْأَكْلِ فَهِيَ بِمَا لَيْسَ لَهَا الْمَطَالِبَةُ بِفَرْضِ النِّفَقَةِ
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِفَرْضِهَا إِذَا طَلَبَتْ النِّفَقَةَ وَالْعُسْوَةَ مَا
 يَضِلُّ لِلنِّسَاءِ فِي السَّنَةِ وَالصَّيْفِ فَقَبْلَ الْفَيْضِ بِالْمَاءِ
 وَالْمَلْبُوسِ وَذَا خَلِيفَ بِالْأَوْقَاتِ وَالْأَمَلَةِ وَالزَّوْجِ
 بِمَا لَيْسَ يَلِي الْإِتْقَانَ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ مَطْلُهُ فَحَقِيقَةُ نَفَقَتِهِ
 الْقَاضِي النِّفَقَةُ وَيَأْمُرُ أَنْ يُعْطِيَهَا مَالًا مَقْشُوقًا عَلَى نَفْسِهَا

نظر إليها فان اى حبة **وذكر** الحساء والتميد في سره
على اذبالقضا واذا وض لها نفقة يعطها في كل شهر
بعد رما يحتاج اليه وعلى قدر طاقته الرجل على قدر
يسره وعنده غنيطر الى ما يفيها من التصرف
والادمر والدهن وخواج المرأة التي يكون لمثلها
فيوم ذلك يد راسم ويعرض عليه ذلك في كل شهر
ويا مرة القاض يدفع ذلك اليها **وذكر** عن شريك قالت
سأهت بمرأى ليلى حين فرض على ليلى ان تسلم لامرأة
سنة ذراسم ولحادتها ثلاثة ذراسم في الشهر **قلت**
وهذا يدل على نفقة الخادم دون نفقة المرأة والله
اعلم ولا تسقط وتوثر بالاستدانة حتى ترجع اليه
بالمن وتحتل المبيع على الزوج بلا رضا وان طلبت
نفقة كل يوم كان لها ذلك عند المساء **وفي الجمع**
وتقبل قوله في عساره عما اى عن النفقة وهكذا
ذكر الخصان لان العسر اصل والسيار طاري والقو
قول من تمسك بالاصل وذكر محمد في الزيادة ان
العول قول المرأة مع ميتها لان الاقدار على الدخول بها

او

او العقد عليها دليل صياريه ومنهم من ينظر الى زى
المطلوب وان قامت البينة فلا تخلوا اما ان قامت
من جهتها على السيار قبلت بغيرها وان قامت البينة
من جهته على الاعسار فيه روايتان **وفي المحيط**
وهل تنع البينة على الاعسار قبل الحبس فيه روايتان
على ما مر في فضل القضا وان اقاما جميعا البينة
فالبينة ينسب اليها منقبة وبينة الزوج لا يثبت
شيئا **فالحاصل** ان العول قوله والبينة ينسبها
واذا احب القاض عدل ان انه مؤسر فتقبل وان لم تقبل
بالشهادة لانه شبه العلة فكانت حصة من وجه
ولست من حقوق العباد المحضه فسد طاقه العدد
دون لفظة الشهادة كما في امور الدين والمراد
بين حوا الله تعالى وحى العبد وان قال لا سمعنا الله
لا قبلنا قد سمعنا اللذب ولا سمعنا الصدق
فلا يحصل لها العلم بالمهود بيمينه هذا ما يطلع
عليه اليهود فلا موضع فيه بالاستفاضة والشهرة
ويعرض نفقة الخادم وللمن لا تبلغ نفقة المحذومة

بل بعد ما يفرض على الزوج المصنف بقدر الكفاية
وفي المنع المرأة اذا كانت من بنات الاسراف ولها
 حذر بخير الزوج على نفقة خادمين وعن ابى يوسف
 انها اذا كانت فاقية بعت فان رقت الى زوجها جاز
 مع خدم كثيرة استخفت نفقة الخدم كلها وبداخذ
 الطحاوي وان قال لا امرأته لا ينفق على احد من خدمك
 ولكن اعطى خادما من خدمي لخدمتك فانت حرة على
 نفقة خادم من خدمتها فربما لا تنهيا لها استخدام
 حذمه وان لم يكن لها خادم ولا يفرض نفقة الخادم
 وظاهر الرواية وهذا كله اذا كان الزوج موسرا
 وان كان معسرا لم يفرض عليه نفقة الخادم في
 رواية الحسن عن ابى حنيفة وان كان لها خادم خلافا
 لمحمد **وفي العناوي** الظهيرية النفقة الواجبة
 المأكل والملبس والسكنى اما المأكل
 فالدقيق والماء والجلج والحطب والدهن فان قال
 لا يطبخ ولا يخبز نفقته بان يطبخ ويخبز ولها
 لا يخبز على ذلك ان ابى ويحب على الزوج ان ياتى بها

بطعام

١٧١
 بطعام مهتيا ولو استأجرها للطبخ والخبز لو خبز
 ولا يخبز لها اخذ الاجرة على ذلك لانها لو اخذت
 الاجرة على ذلك لا خذنا على عمل واجب عليها في
 العموي فكان في معنى الرسوة والرسوة حرام
 وقال النفية ابو الليث ما يحب على الزوج ان ياتى بها
 بطعام مهتيا اذا كانت من بنات الاسراف لا يخدم
 بنفسها في أهلها وان لم تكن من بنات الاسراف لكن
 علة تمنعها من الخبز والطبخ اما اذا لم تكن كذلك
 لا يحب على الزوج ان ياتى بها بطعام مهتيا **وفي البراءة**
 الزوج اذا كان يفرض نفقة كل يوم لا تدهل نفقة
 على الزيادة وان كان من التجار فمهر وان كان
 من المزارعين فسنه فيقول الى ما يوافقوا يسره عليه
وفرض الاداء اعلاء اللحم واوسطه الزيت
 وادناه اللبن وقيل الاداء يفرض خبز الشعير
 ولا يفرض الفأهة ولهم يذبح الخبز والارز في
 كسوة المرأة وذكرها في كسوة الخادم وذلك في
 ديارهم بحكم العرف وفي ديارنا يفرض الاداء والكسوة



وَمَا سَأَرَ عَلَيْهِ وَلَا حَيْثُ عَلَيْهِ الْمَلَاةُ وَالْحَتَّ **وَيَسِّرُ**
 الشَّرْحَ لَا حَيْثُ عَلَيْهِ خُفَا لَأَنَّا مَهْنَةً عَلَى الزَّوْجِ خِلَافَ
 خِفَاتِهَا. وَالْحَبْطُ وَالصَّابُونَ وَالْأَسْنَانُ عَلَيْهِ
 وَمَا الرُّضُوعُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ غَنِيَةً وَإِنْ كَانَتْ قَصِيرَةً
 أَمَّا إِنْ سَقَلَ الزَّوْجُ أَوْ يُدْعَى سَقْلًا نَفْسُهَا وَإِنْ كَانَتْ
 غَنِيَةً تَسَاجُرُ عَنْ سَقْلٍ وَلَا سَقْلَ نَفْسُهَا وَتَمْنِي مَا
 لَا تَعْمَلُ عَلَيْهِ غَنِيَةً كَانَتْ وَقَصِيرَةً **وَفِي الْخُلَاصَةِ**
 جَعَلَ عَلَيْهَا أَنْ تَطْرُقَ مِنْ حَيْضِهَا وَأَيَّامَ عَشْرَةٍ فَإِنْ
 كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةٍ مَحْبُودَةً عَلَى الزَّوْجِ. وَلَكِنْ إِنْ كَانَ
 الْعَسَلُ عَنْ الْخِلَافَةِ وَاجِرَةً الْقَابِلَةَ عَلَيْهَا إِنْ أَسْتَأْجَرَ
 وَإِنْ أَسْتَأْجَرَ هَا الزَّوْجُ فَعَلَيْهِ وَإِنْ حَضَرَ بِلَا
 اجَارَةٍ فَلَهَا يَلِ إِنْ هُوَ عَلَى الزَّوْجِ لِأَنَّهُ مُؤْتَى
 الْوُطَى **وَلَقَدْ بَلَغَ** إِنْ يَقُولُ عَلَى الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ مُبْتَلَى
 أَجْرَهُ الطَّيِّبُ لِلزَّوْجَةِ طَلِبَ الْمَغْفَةِ مِنَ الزَّوْجِ
 قَبْلَ الزَّوَاجِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ الزَّوْجُ بِالزَّوَاجِ
 وَعَلَيْهِ السُّوْيُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا بِحَيْثُ **وَيَسِّرُ**
 شَرْحَ أَدْبَارِ الْقَضَا لِلْحَسَاءِ وَالْمُهْنَةِ وَيُفَرِّضُ الْقَاضِي



النسوة

النَّسْوَةُ عَلَى الزَّوْجِ الْمَرْأَةُ إِنْ كَانَ قَصِيرًا مُتَصِفًا وَمَغْفَةً
 وَمَلْحَقَةً عَلَى قَدَرِ مَا حَمَلَهُ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا
 فَفَضْلُهَا أَجْرُ دَيْنٍ ذَلِكَ تَمَامُ حَمْلِهِ مِثْلُهُ أَنْصَبًا
 لِأَنَّ النَّسْوَةَ مِثْلُ الْمَغْفَةِ ثُمَّ فِي النِّفْقَةِ بَعْدَ خُلُقِهَا
 وَقَبْلَ خُلُقِ الزَّوْجِ وَمَا خِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَمَقْدَرُهُ
قُلْتُ وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ أَمَّا سَأَرُ عَلَى قَوْلِ الْكَرْخِيِّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَانَّهُ أَعْلَمُ قَالَهُ وَهَذَا لَهَا فِي الصِّفِّ **وَأَمَّا**
 فِي الشَّيْءِ فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لَهَا مَعَ ذَلِكَ حَيْثُ وَسَرَاوِيلُ
 وَلَمْ يَذْكُرْ الْخُصَافَ فِي حِلَّةِ كَسْوَةِ الصِّفِّ السَّرَاوِيلِ
 وَذِكْرُهُ فِي حِلَّةِ كَسْوَةِ الشَّيْءِ وَهَذَا فِي عَرَفٍ دِيَارِهِمْ
 بِالْعِدَاقِ فَإِنَّهُمْ لَا يَتَكُونُونَ مِنَ السَّرَاوِيلِ لَشِدَّةِ
 الْحَرِّ فِي زَمَانِ الصِّفِّ وَيَتَكُونُونَ مِنْهُ فِي زَمَانِ الشَّيْءِ
 وَأَمَّا فِي عَرَفٍ دِيَارِهِ فَإِنَّ الْقَاضِي يَقْضِي لَهَا بِالسَّرَاوِيلِ
 وَنِيَابًا بِأَخْرَجَ مَا حَاجَّ إِلَيْهِ فِي الشَّيْءِ قَالَهُ وَإِنْ طَلِبَتْ
 طَلَقًا فِي الشَّيْءِ أَوْ قَطِيفَةً أَنْ لَمْ يَحْمِلْ طَلَقًا فَطَلِبَتْ
 فَإِذَا سَأَرَ عَلَيْهِ الزَّمَّةُ الْقَاضِي مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ
 مِثْلُهُ لِأَنَّ النُّومَ عَلَى الْأَرْضِ دِيَارُهُمْ وَنَوْمُهَا وَتَمْرُضُهَا

منه عن الحاق الضرر والاذي **وفي المبيع** يفرض
الكسوة في كل سنة شهر لتجدة الحاجة اليها في كل عمر
وبرد **وفي** الذخيرة ولو وفرت كسوتها وكانت
تلبسها يوم ما دون يوم يفرض لها كسوة اخرى وكذا النفقة
ولو ضاقت الكسوة والنفقة او سرف لم يجد غيرها
حتى يضي الفضل بخلاف المحارم اذا فرض لها النفقة ثم
سرف فلها اي للمرأة نفقة اخرى **والنفقة** والنفقة
المحارم مقدرة بالحاجة والحاجة بعد ضياع النفقة
قائمة باقية بخلاف الزوجة ولهذا لا يفرض للمحارم
مع غناها بخلاف الزوجة فانها لا يجب بسبب الحاجة
بل لاحتياجها بالزوج فكون كالاجرة ولهذا يجب ان
كانت مؤسرة فحازان لا يفرض وان بقيت الحاجة **وفي**
البرازي فرض لها الكسوة فتخرف قبل نصف العام
ان لمبت كسباً معتاداً او علواناً والوكيف فجدد
لها الكسوة لأنها سبب خطأ لا في القدر وان خرف
محو واستعمالها يفرض اخرى ومدة كسوة الصبي
اربعه اشهر **رحل** دفع الى زوجته دراهم للكسوة

لأن يجبرها على شراء الكسوة لأن الزينة حقه واضي
بعضهم انه ليس كذلك لأن الدراهم صارت حطاً لها
فجعلها مائشآت **وفي** الهدايا ومن عسر نفقته
ونفقة امرائه لم يفرض بينهما ويقال لها استدني عليه
وقال الشافعي يفرض بينهما واذا قضى القاضي لها نفقة
الاعتسار ثم استرخا صممه تم لها نفقة المؤسرة اذا
مضت مدة لم تقو الزوج عليها وطالبته بذلك فلا شيء
لها الا ان يكون القاضي فرض لها النفقة او صالحا الزوج
على عتادها فيقضيه لها نفقة ماضية واذا ماتت
الزوجة بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهر
سقطت النفقة **وكذا** اذا ماتت الزوجة لأن النفقة
صلة والصلة تسقط بالموت قبل القبض **وفي**
الولواحي قال ابو يوسف يجبر الزوج على كف زوجه
والأصل ان من يجبر على نفقته في حال حياته يجبر
على كفته بعد موته **كفوي** الارحام والعبد
مع المولى والزوج مع الزوجة وقال محمد لا يجبر الزوج
على كفنها والصحيح قول ابو يوسف واجموا على ان من

لا يجبر على نفقته في حال حياته لا يجبر على كفنته
بعد موته كالأولاد الأعمام والعمات والأخوال
والخالات وإن سلفها نفقة السنة أي عجلها ثم مات
لم يسترجع منها شيء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد يجب لها نفقة ماضية وما قبل للزوج
وهو قول الساجي وعلى هذا خلاف الكسوة وعن
محمد أنها إذا قضت نفقة الشهر أو ما دونه لا يشرع
منها لأنه يسير فصارت في حكم الحال وإذا تزوج
العبد حرة فققرها ذين عليه ببيع فيها ومعه
إذا تزوج بأذن المولى لأنه ذين وجب في ذمته
لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى
فيعلق برقبته كدري النجاة في العبد الناجر وله
أن يفدي لأن حراً في النفقة لا في حق الرقبة
فلو مات العبد سقطت وكذا إذا قبل في الصنع
لأنه صلبة وإذا تزوج الحرة فهو لها
مولاها معه مترلاً فعليه النفقة لأنه بحق
الاحباس وإن لم يزوجها فلا نفقة لها لأنه فات

الاحباس

الاحباس وعلى الزوج أن يسكنها في دار مفردة ليس
فيها أحد من أهله إلا أن احتار ذلك لأن السكنى من فرائضها
فيجب لها كالنفقة وإذا أوجبت حقها فليس لها أن
تشارك غيرها فيه لأنه نصرت به لأنها لا تأمن على نفسها
ويعني ذلك على المعاشرة مع زوجها وبالأتمتع
إلا أن احتار ذلك لأنها أرصت باستفادها وإن كان
له ولد من غيرها ليس له أن تسكنه معها ولو أسكنها
في بيت مفرد من دار له علق كفاها لأن المقصود
قد حصل وله أن يمنع والدتها وولدها من عرض
وأهلها الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر إليها وكذا
في وقت احتار والمبا فيه من طبيعة الرحم وليس
عليه في ذلك ضرر وقيل لا يمنعهم من الدخول
والكلام بمنعهم من الدخول لأن الفسنة في البيت
وتطويل الكلام وقيل لا يمنعها من الخروج إلى الوالد
ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من
المحارم المفدي سنة وهو الصحيح **وفي المحیط**
أمرأة لها أب زمن وليس له من يقوم عليه غير الأب

نما

وَمَنْعًا لِلزَّوْجِ مِنْ تَعَمُّدِهِ جَارًا أَنْ يَغْلِي زَوْجَهَا
 وَيَطْلُعَ أَبَاهَا مُوَسَّكًا أَلْيَابًا وَكَافًا أَلْيَابًا الْقِيَامُ
 عَلَيْهِ فَرْضٌ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ **وَفِي الْوَلَوِ الْحَيُّ أَمْرًا**
 أَنْبَأَ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ زَوْجِهَا وَضَرَّتْ أَوْ مَعَ اقْرَبَاءِ زَوْجِهَا
 مِنْ أَمَدٍ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ بَيُوتٌ وَفَرَّغَتْهَا
 بَيْنًا فَبَيْنًا وَجَعَلَ لِبَيْتِهَا عِلْقًا عَلَى حِدَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا
 أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الزَّوْجِ بَيْنًا عَلَى حِدَةٍ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا
 إِلَّا بَيْنًا وَاحِدًا كَانَ لَهَا الْمَطَالِبَةُ بَيْنًا غَيْرَ لَانْدِ
 كِبَرِهِ أَنْ يَجَامِعَهَا وَمَعَهُ أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ وَلِهَذَا قَالُوا
 لَوْ جَامَعَهَا هُنَاكَ تَابَتْ أَوْ صَبَتْ أَوْ حَبُونٍ أَوْ مَعْنَى
 عَلَيْهِ كِبَرُهُ وَلِهَذَا الْوَاحِدُ بَيْتُ جَارَتِهِ وَأَدْخَلَهَا
 فِي بَيْتِهَا وَأَمَلَى الْبَابَ وَالنَّاسَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ يُرِيدُ جَا
 كِبَرُهُ وَلِهَذَا كَرِهُوا أَهْلَ بَخَارَى النُّوْرِ عَلَى السُّطُوحِ
 مِنْ فِرَاقِ امْرَأَةٍ قَالَتْ لَزَوْجِهَا لَا تَسْكُنْ مَعَ امْرَأَتِكَ
 أَمَّا أَنْكَ وَأَرَادَتْ بَيْنًا آخَرَ لَعَلَّهَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمَةَ
 تَمْتَلِكُ مَنَاعَ الْبَيْتِ وَدَوَابِهِ وَلَكِنَّهَا قَالَتْ لَا
 تَسْكُنْ مَعَ امْرَأَةٍ وَلَكِنْ أَمْرًا وَإِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالٌ

فِي بَيْدَرٍ جَلَّ مَعْرِفَتُهُ بِهِ بِالْزَوْجِيَّةِ فَرْضُ الْفَاضِي فِي
 ذَلِكَ الْمَالِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ أَيْ زَوْجَةِ الْعَائِثِ وَأَوَّلَا
 الصَّغَارِ وَالْهَيْبَةِ وَلَكِنَّكَ إِذَا عَلِمَ الْفَاضِي لَكَ وَلَمْ
 يَعْرِفْ بِهِ لَانْدِ لَمَّا أَرَادَ بِالزَّوْجَةِ وَالْوَدْعَةِ فَقَدْ
 أَنَّ حَقَّ الْأَخْذِ لَهَا لَانْدِ لَمَّا أَخَذَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ
 حَقًّا مِنْ غَيْرِ رِضَاةٍ وَأَقْرَارِ الصَّاحِبِ مَقْبُولٍ فِي حَقِّ
 نَفْسِهِ لَا سِتْمًا هَهُنَا فَإِنْ مَوَّالِكُمْ أَحَدُ الْأُمَرَاءِ
 وَلَا مَقْبَلُ بَيْنَةِ الْمَرَأَةِ فِيهِ لِأَنَّ الْمَوْدِعَ لَيْسَ خَصْمًا فِي
 حَقِّ أَنْبَاءِ الزَّوْجَةِ عَلَيْهِ وَلَا الْمَرَأَةُ خَصْمٌ فِي أَنْبَاءِ
 الْعَائِثِ وَإِذَا بَيَّنَّتْ فِي حَقِّهِ تَعَدَّى إِلَى الْعَائِثِ وَلَكِنْ
 إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جَنْبِ حَقٍّ دَرَّ بِمِائَةٍ أَوْ دَانِيَرًا أَوْ طَعَامًا
 أَوْ كِسْفَةً مِنْ جَنْبِ حَقٍّ أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ خِلَافِ جَنْبِهِ
 لَا تَقْرَضُ النِّفَقَةَ فِيهِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى الْبَيْعِ وَالْإِبْرَاقِ مَالِ
 الْعَائِثِ بِالْإِتِّفَاقِ وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا بِهَا نَظَرُ الْكَلْفِ
 لَا رُبَّمَا اسْتَوْفَتْ النِّفَقَةَ أَوْ طَلَعَا الزَّوْجَ وَاسْتَصْنَفَتْ
 عَدْلًا **فَرَقَ** الْحَالُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمِيرَاثِ إِذَا قَسَمَ بَيْنَ
 وَرَثَةٍ حُضُورًا بِالْبَيْعَةِ وَلَمْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارثًا

آخر حيث لم يوافقهم الكفيل عند ان خيفة لان هناك
 المكنول له مجهول وهما معلومة هو الزوج وحلفها
 بالله ما اعطاها النفقة نظرا الى الغائب ولا ينقض
 نفقته في مال غائب الا طهولا، ولو لم يعلم القاضي بذلك
 ولم يقرب فاقامت البينة على الزوجية انه لم يحلف
 مالا فاقامت البينة لمفرض القاضي نفقتها على القاي
 وياؤها بالاستدانة لا ينقض القاضي بذلك لان في
 ذلك قضا على الغائب وقال رد نفقته لان فيه نظرا
 لها ولا ضرر فيه على الغائب لانه لو حضر وصدق
 فقد اخذت حقا واما تجدد حلف فان نكل فقد صدق
 وان اقامت بينة بعد نيت حقا وان عجزت بغير الكفيل
 او المرأة وعلى القضاة اليوم على هذا انه ينقض
 بالنفقة على الغائب كاحوال الناس وهو مجتهد فيه
وفي الوقاية وللمطلقة الرجعي والباين والمفارقة
 بلامعصية خيار العلق والمبلوغ والتفريق بعد
 كفاة النفقة والسكنى لا بعد الموت والمفارقة
 بمعصية كالردة وتيسل بالزوج **قال ابن رجب**

ولو حلفها ان لا سكنى لها ولا نفقة فقط النفقة
 دون السكنى ولو كانت المفارقة بمعصية من قبل
 الزوج فلها النفقة ان كانت من ذولا بها ونفقة
 الابن الصغير فقير على ابيه لا شتر له احد
 نفقة ابويه وعرضه وليس على امه ارضاعه
 الا اذا اصب وتيسر لوالد من يرضعه عندها
 ولو استأجرها من كوة او معتدة من رجعي
 لترضعه لم يحز في المسبوبة روايان ومنى احق
 من الاجنية الا اذا طلبت زيادة اجره **وفي**
المبني اذا استأجر امرأة او معتدة لترضع ولده
 منها لم يحز وقال الشافعي يحوز انى وعلى الرجل ان
 يتيق على ابويه واجدادهم وجداه اذا كانوا
 فقرا وان خالفوه في دينه **وفي الدخيرة** ولا فرق
 بين ان يكون الاب قادرا على الكسب او لم يكن فانه يجب
 نفقة على الولد بعد ان يكون محتاجا **وذكر**
 شمس الامية السدحني ان الاب اذا كان كسوبا والابن
 ايضا كسوبا يحز الابن على نسب النفقة على الاب

وذكر في الامية الحلوان انه لا يجزى الابن على نفقة
 الاب اذا كان الاب قادرا على نفسه واعتبره بذي
 الرحم المحرم فانه لا يسحق النفقة في نسب قريبه
 ولا على قريبه. والموسر اذا كان تسوبا ونفقة
 كل ذي رحم محرم سوى الوالد والولد واجبة
 على قدر الميراث كالاخوة والاحوات والامهات
 والعمات والاحوان والحالات اذا كان صغيرا
 فقيرا او كان امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا
 فقيرا من اوائعنا وهذا عندنا وقان مالك
 والساضي لا يجزى نفقة له ولا غير ان مالك قال
 لا تجزى الاب نفقة الابن الا في. والامر الدنيا
 والولد الصلي فلا تجزى نفقة ولد الولد ولا
 نفقة الجدة ولا نفقة الجد عندنا **وفي المنع**
 وتجزى نفقة الابن البالغة والابن الذي على
 الابوين الا على الاب الثاني وعلى الامر الثاني
 لان ميراثها على هذا القدر قال صاحب الهداية
 هذا الذي ذكره رواية الخصاص والحسن وفي ظاهر

الرواية

الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى
 المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وصار
 كالولد الصغير انتهى هذا اذا كان الاب موسرا فان
 كان مقسرا والامر موسرة امرت بان تنفق من ثمنها
 على الولد ويكون ذلك ذينا على الاب اذا ايسر وجب
 على الاب نفقة زوجته ابنة اذا كان صغيرا فقيرا
 او كبرارا من ائمة ذلك من كتابه **وفي المحيط**
 ويجزى الاب على نفقة زوجته ابنة ذكره هشام عن
 يوسف **وفي البراري** قال الحلوان اذا كان الابن
 ابنا الكرام ولا يتاجر الناس فهو عاجز وكذا
 طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا ينفقون
 اليه لا سقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مستقلين
 بالعلوم الشرعية لا بالخلافية الركيكة وهذا
 الفلاسفة ولم يرشد واللاجب ولا تجزى نفقة
 اهليه مع اخلاف الدين لطلان اهلية الارث
 فلا بد من اعتباره ولا تجزى على الفقير لا تجزى
 صلة وموسمها على غيره فكيف يسحق عليه بخلاف

نفقة الزوجية ودلته الصغرى لانه الرزق بالافرا
على العقد اذا المصالح لا سظم دوننا ولا يعمل في
منها الاعسار ثم البيا ومقدرا بالنصاب فيما
روي عن ابي يوسف وعن محمد بن قدامة بالفضل
عن نفقة نفسه وعياله شهر او بما يفضل عن ذلك
من كسبه الدائم كل يوم لان العسر في حقوق العباد انا
هو العدرة دون النصاب فانه للتبشير والسوي
على الاول لكن النصاب نصاب حرمان الصدقة
واذا كان للابن الغائب مال قضى فيه نفقة ابويه
واذا باع ابوه مائة في نفقة جاز عند ابي حنيفة
وهذا استحسان وان باع العقار لم يحز وفي قولهما
لا يجوز ذلك كله واذا قضى القاضي للولد والوالدين
وذوي الارحام بالنفقة قضت مدة سقطت لان
نفقة مولود لا تجب فائده الحاجة ولا تجب مع النيا
وقد حصلت بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا
قضى بها القاضي فالأجيب مع يسارها لما مر فلا تقط
بحصول الاستغناء فيما مضى الا ان ياذن القاضي في

الاستدانة

الاستدانة عليه لان للقاضي ولاية عامة فصار
اذا كان كافر في الغائب فمضير ديننا في ذمته فلا تقط
بمضي المدة وعلى المولى ان يسق على عبده وامته
لقوله صلى الله عليه وسلم في المالك انتم اخوانكم
جعلكم الله تعالى تحت ايديكم اطعموهم ثيابا تاكلون
واللبسوهم ثيابا تلبسون فلا تعدوا عباد الله فان امسح
وكان لهما كسب اكسباه والفقير في نظر المجازين
وان لم يكن لهما كسب بان كان عبدا منا وجارية
لا يوجر منها اجر المولى على بيعها لانها من اهل
الاستحقاق وفي البيع ابقاها وابقا حق المولى
بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانه نصير ديننا
ناجرا على ما ذكرناه ونفقة المملوك لا نصير ديننا
فكان ابطالا فلهذا في سائر الحيوانات لانها ليست من
اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر بها
فيما بينه وبين الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم منى
عن تعدى الحيوان وفيه ذلك ونهى عن اصاعة الممال
وفيها اصاعته وعن ابي يوسف انه يجبر على الاتفاق

في الهائم. وهو قول الامة الثلاثة والاصح ما قلناه
 اولاً لان اجابا الفاضل على الاتفاق يكون عند الطلب
 والخصومة بن صاحب الحق ولا خضم فلا جبر لغوانه شرط
 الفضا وكل يجب فيما بينه وبين الله تعالى كما قاله ابو
 يوسف رحمه الله **وفي المبيع** ولو كانت دابة بين
 رجلين فطلب احدهما من الفاضل ان يائره بالسفقة حتى
 لا يكون مستوطناً فالفاضل يقول للاب اما ان يتبع
 نصيبك او يسوق عليك هكذا ذكره المحقق **وذكر**
 شمس الامة السرخسي رحمه الله انه لا جبر والله اعلم
الفصل الخامس عشر في العتاق
 الاعتاق تصرف منه وباليه قال صلى الله عليه وسلم
 اما مسلم اعقوا مؤمننا اعتوا الله تعالى بكل عضو منه
 عضوا من النار. ولهذا استحبوا ان يعقوا الرجل العبد
 والمرأة الامة لتحقيق مفاصلة الاعضاء بالاعضاء العتق
 يصح من الحر العاقل البالغ في ملكه بعد طهر الحرية لان
 العتق لا يصح الا في الملك ولا ملك المملوك دون المملوك
 لان الصبي ليس من اهله لكونه ضرراً ظاهراً ولهذا اتم ملكه

الولي

الولي عليه والعقل لان المجنون ليس باهل للتصرف
 ولهذا لو قال المبالغ اعقت وانا صبي فالقول قوله
 وكذا اذا قال المعلق اعقت وانا مجنون وجوبه كان
 ظاهراً لوجود الاستناد في حالة منافيه وكذا اذا
 قال الصبي كل ملك املكه خرا اذا اعلنت لا يصح لانه
 ليس باهل لقول ملزم ولا بد ان يكون العبد في ملكه
 حتى لو اعقبه غيره لان فيه لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا عتق فيما لا ملك العبد واذا قال لعبد او امة انت
 حر او معق او عتق او حررتك او اعقتك
 فقد عتق نوي به العتق ولو لم ينو لان هذه الالفاظ
 صريح فيه ولو قال عتيت به الاحبار الباطل وانما
 جازم العمل صدقاً بانه لانه تحمله ولا يدرى قصداً
 لانه نوي خلاف الظاهر ولو قال لا ملك لي عليك ونوي
 الحرية عتق وان لم ينو لم يعق كذا في الهداية **وفي**
المبيع اذا قال لعبد انت لله او انا لله او انت خالص
 لله لم يعق عندنا في حنفية رحمه الله مطلقاً في رواية
 وفي رواية الكرخي ان نوي به العتق عتق وقال ابو يوسف

ومحمد انه لعن مطلقا وفي رواية عنها سوف العنق
 على النية ولو قال استعبد الله لا لعنوا اذا قال لعنه
 هذا مولاي او يا مولاي او قال لامته هذه مولاي
 او يا مولاي عنق وان لم تكن له نية وقالت الاممية
 الثلاثة انكامة فلا بد من النية **وفي الواقعات**
رجل قال لعنه يا سيدي او يا سيدا ان نوي به العنق
 عنق وان لم ينو قيل لعن وقيل لا يعن وقيل لعن
 يا سيدي ولا يعن في يا سيد وقال نصير رحمه الله لا
 يعن فيها الا بالنية ولو قال لعنه يا ابني او يا ابني
 او يا اخي او يا عمي او يا خالي او لامته يا ابني او يا ابني
 او يا اخي او يا عمي لا يعن في هذه الفصول كلها من غيرة
 وفي الهداية يروى عن ابي حنيفة شاذ انه لعن فيها
 ابني في يا ابني او يا اخي وفي رواية الحسن **وفي**
 الولو الخ رجل قال لعنه اهل بلخ احرار ولم ينو عبد
 او قال كل عبد ببلخ عرا او قال كل عبد ببلخ عرا
 او قال لعنه اهل بغداد احرار ولم ينو عبده او قال
 كل عبد في الارض او قال لعنه اهل الدنيا او كان مكا

العنق

١١٠
 العنق مطلقا فاحلفا المقدمون والمأخرون اما
 المقدمون قال ابو يوسف في نوادره لا لعن وقال
 محمد بن يعقوب **واما** المأخرون قال عصا بن يوسف
 لا لعن ولو قال ولداؤكم احرار لا لعن عبده
 بالانفاق ولو قال كل عبيد في هذه الدار احرار عنق
 عبده والصوي على قول ان يوسف وعصا **رجل**
 قال لعنه ان شئت فاستخرم قال له لا بارك الله
 عليك لا لعن لانه ليس يستم بل دعا عليه **وفي**
القيصة فرغت الباب قالت اميرت انك فقال امك
 الفاعلة عقت اعن الحو ر عليه عبد لا يعن عليه حتى
 العبد عند ان يوسف اجزا لانه لو سعى انا سعى عليه
 لعنه قال ان مت من مرض فعلاي حر فعن لا يعن
 لانه ما مات بل قتل ولو قال ان مت في مرض هذا
 فعلاي حر فعن لعن لانه مات في مرضه قال لعنه
 وعبد غيره احدكم لعن عبده ولو قال لعنه
 احدكم عنق العبد عند الامام اني حنيفة خلا قالها
 وروى عن ابي يوسف الاب اذا وطئ جارية ولده نجس

بوله فاذا غاه لا يثبت فيه كجارية مكانه قال مولا
 يعني نفسي فباعه عنق ولا مذهب النمن والولا لمولا
 قال لعبد اذا استقبلت الجارات خرفا شقاء ولم
 يشرب فاعبد خرف وفي الهداية ومن ملك ذي رحم
 محرمه عن عليه ولا فرق بين ما اذا كان المالك
 مسلما او كافرا في دار الاسلام ومن عن المذاهب والدر
 واقع لصدور الركن من الاهل في المحل كما في الطلاق
 وقد يتباه من قبل في فضل الطلاق وان اعقوا
 عقيب وعقوا بغيرها اذا هو متصل بها وان اعقوا
 المحل خاصة عن ذواتها وولد الامة من مولاها خرف
 لانه مخلوق من مائه فعق عليه وان اعقوا المولى بعض
 عبد عن ذلك القدر ويسعى في نفسه فتمت لمولا
 عبد في حقيقته رضي الله عنه وقال لعق كلمه **واضله**
 ان الامتناع بحري عنده مقتصر على ما اعق وعندهما
 لا يتجزى وهو قول السافى واذا كان العبد من شركتي
 اذا اعقوا احدهما نصيبه عنق فان كان مؤسرا فسد كيه
 بالخير ان شاعق وان شاعق شركته قيمه نصيبه

وان شاعق العبد فان ضمن رجع العنق على العبد
 والولا للعنق وان اعقوا سعى فالولا منها في
 الوجهين وان كان العنق معتصرا فاشرك بالخير
 ان شاعق وان شاعق سعى هذا عند ان خيفه وفا
 ليس له الا الصانع مع البساره والعائنه مع الاعا
 فلا يرجع العنق على العبد والولا للعنق ومن اعقوا
 مال فقبل العبد عنق وذلك مثل ان يقول ان شاعق
 الما درهم او بالف درهم وانما لعنق يقوله لانه يقار
 المال بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومن نصيبه
 المعاق وصته نبوت الحكم بقبول العوض في الحال كما
 في البيع فاذا قبل صار وما شرط ان يملكه فصح
 الكماله به ومن قال لعبد ان شاعق فمولى على الف
 درهم فالعون بعد الموت لاضافه الاجابة على العبد
 فصار كماله فان شاعق على الف درهم خلافا لما اذا
 ان شاعق على الف درهم حيث يكون القبول اليه في الحال
 لان اجابة الدين في الحال الا انه لا يجب المال لقيام
 الروح فالولا لا يعنق في مسألة الكتاب وان قبل العبد المولى

ما لم ينفق الوارث لأن الميت ليس بأهل للعاقبة هذا
 صحيح إذا قال المملوك إذا امت فاشت حر وأنت حر عن
 ذم من أوانت منه ترا وقد ذبر لك فقد صار مندبرا
 لا يسلع ولا يوهب ويستأجر ويستخذم والامة
 بوطاة نسك وإذا ما قال المولى عتق المذبر من ملك
 ماله لأن المذبر وصيته فيقتد من الملك حتى لو
 لم يكن له مال غيره سعى في ثلثه وإن كان على المولى
 دين سعى في كل قيمته ليعقد والذين على الرقبة ولا
 يمكن من العتق بعد رده قيمته وذلك المذبر مندبر
 فإن عتق المذبر يوجب له على صفة مثل أن يقول إن
 مت من مرضي أو سفري أو من مرضي كذا فليس بمذبر
 ويجوز بيعه لأن السب لم ينفق في الحال لرد في
 تلك الصفة بخلاف المذبر المطلق لأنه يعلق عتقه
 بمطلق الموت وهو كائنا بحالة وإن مات المولى على
 الصفة التي ذكرها عتق كاعتق المذبر ومعناه من
 الملك لأنه ثبت حكم المذبر في آخر جز من أجزاها
 لتحقيق تلك الصفة لا فلهذا يعتبر من الملك ومن العهد

ان

أن يقول أنا مت إلى سنة أو إلى سنة من ما ذكرنا خلا
 ما إذا قال إن مائة سنة ومثله لا ينفق منها في العاقبة
 لأنه كالكائن بحالة وإذا ولد له الامة من مولاها
 فقد صار تافرا وله لا يجوز بيعها ولا ملك المولى
 صلى الله عليه وسلم اعتقا وله هادان له وطهرها وأ
 سخدها وأجارتها ونزوحها لأن الملك قائم فيها
 فاستمرت له برة ولا ثبت ثلث ولا هادان إلا أن يصر
 به وقال الامام الشافعي ثبت نسبه منه وإن لم يذبح
 لأنه لما ثبت الذب بالعقد فلا يملك بالوطى وإن أكر
 فصا أولى ولنا أن وطى الامة يصفه به صا لله
 دون الولد لو جرد المانع عنه فلا يبرهن الدعوى بمرلة
 ملك التمين من غير وطى بخلاف العقد لأن الولد تعين
 مقصودا منه فلا حاجة إلى الدعوى فإن جاءت بعد
 ذلك بولد ثبت نسبه لغيره أقر أم لا بأعتراف
 منه بالولد الأول لأنه بدعي الأول تعين الولد مقصودا
 منها فصارت فراشا كالمقصود إلا أنه إذا انفك يعني
 بوله لأن فراشا ضعيف حتى يملك بقله بالزوج بخلاف

المنكحة حيث لا يبقى الولد بنفسه الا باللعان لما ذكرنا
 العرائس حتى لا يملك ابطاله بالزوج وهذا الذي ذكرنا
 حكم القضاة اما الدنيا فان كان وطئها وحسنها
 ولم يعزل عنها لمزمت ان تعترف به ويدعي لان الظاهر
 ان الولد منه وان عزل عنها ولم يحسنها جازله ان
 بنفسه لان هذا الظاهر يقابلها ظاهرا هكذا
 روي عن ابي حنيفة رحمه الله وفيه روايتان اخريان
 اني يوسف ومحمد ذكر صاحب الهداية في كتابه المسمى
 فليطرمه واذا وطئ جارية ابنه لم يات بولده
 فادعاه بنت نسيه منه وصار ذاق ولده عليه
 قسما وليس عليه عتق ولا فدية ولهها وان وطئها
 اب لاب مع بقا الاب لا يثبت النسيب منه لانه لا ولاية
 للجد حال قيام الاب ولو كان الاب ميتا يثبت النسيب
 للجد كما ثبت بر الاب لظهور ولايته عند فقد الاب
 وكذا الاب وورقه بترلة موته لانه قاطع للولاية
وفي العمادي وقد يكون الولد حرا من زوجين
 معق من غرا عاق ولا وصية **وصورة** اذا كان

للزوجة

للزوجة ومو عبد لا حنفي فزوج الاب جارية من
 ولده برضى مولاه فولدت لجارية ولدا فهو حرة
 لانه وله ولد المولي **ونبي** المخط لا يقبل البينة
 على عتق العبد بدون الدعوى عند الامام ابي حنيفة
 خلافا لما يقبل البينة على عتق الامية وطلاق الامية
 حسبة بدون الدعوى ولا يحلف على عتق العبد حسبة
 بدون الدعوى بالاتفاق وهل يحلف على عتق الامية
 وطلاق المرأة حسبة بدون الدعوى اشار محمد رحمه الله
 في آخر كتاب النخعي الى انه يحلف وقال من الامية الحلو
 لا يحلف ناسا من عند الفتوى **وذكر** ربيعة بن ربيعة
 فادعاه ان الشهادة على حرية الاصل في العبد يقبل
 بدون دعوى العبد اذا كانا من العبد حسبة لانه
 شهادة على حرمة الفرج وحرمة الفرج حق الله تعالى
 فقبل الشهادة فيه حسبة بدون الدعوى وان كان
 الامر مستبلا يقبل لان المسئلة لا تصور وحرمة الفرج
 وقبل يقبل الشهادة على حرية الاصل من غير الدعوى
 من غير هذه التفصيل انتهى **وقد** كتبنا جسر هذا الفصل

في فضل انواع الامور والبنات فيطرممة واذا
 كانتا جارية بين شريكين فجات بولد فادعاه احد
 بنت نسبه منه وصارت ام ولد له وان ادعاه معا
 فعت نسبه منها معناه اذا حملت على ملكها وقال
 يرجع القول الكافة لان اثبات النسب من شخصين
 مع علم ان الولد لا يخلق من ما ينبت معذور فعلمنا بان
قلت ويجوز ان يخلق الولد من ما ذكرين كما
 يجوز ان يخلق من ما ذكر واسى. الا ترى ان الكلمة
 تعلق من كلام حجة ولان الرحم يجوز ان لم يبد
 ما احدهما الا بعد مدة لم يصل ما الاخر اليه اسير
 اليه في ادب الله للسرور حي رحمه الله تعالى
الفصل السادس عشر في الايمان
 اليمين بالله تعالى ثلاثة اضراب غموس واغوس
 ومعقدة فالغموس هو الحلف على اثبات شيء او نفيه
 والماضي او في الحال بغير الكذب فيه واما غموسا
 لانها صاجها في الاثم في النار وليس عليه الا
 التوبة والاستغفار ولم تحب فيه الكفارة عندنا

وب

وبه قال مالك واحد وقال الشافعي فيها الكفارة
واما بمن اللغو فهو الحلف على امر في الماضي او في
 الحال وهو يظن انه كما قال والامر خلافه فاللغو
 في الماضي ان يقول والله ما دخلت الدار او والله دخلت
 الدار وهو يظن انه لم يدخلها او دخلها والامر خلافه
 ذلك وفي الحال من راني شخصاً من بعيد فقال
 والله انه لا يدبطني زيد وهو غرور او راني طائراً
 فقال والله انه لغراب فظنه غراباً وهو حدة فهو
 نفس اللغو عندنا وقال الشافعي هو ما جرى بين
 الناس من قول لا والله وتلى والله لا على قصد اليقين
 سواء كان في الماضي او في الحال او المستقبل اما عندنا
 فلا لغو في المستقبل بل اليمين على امر في المستقبل بمن
 معقدة وفيها الكفارة اذا حث قصد اليقين ولا
 واما اللغو في الماضي والحال فقط واما اليمين
 المعقدة فهو ان يحلف الانسان على امر في المستقبل
 مقبلاً او اثباتاً وذلك امانان يكون على فعل واجب
 واما ان يكون على ترك فعل واجب واما ان يكون على ترك

فعل واجب وانما ان يكون على ترك المذوب وانما ان
 يكون على فعل مباح او تركه فان كان التبر على فعل
 واجب بان قال والله لا صلي الظهر اليوم ولا صوم
 رمضان فانه يجب عليه الوفاء ولا يجوز الاستناع
 ولو امتنع بآثم ويجب وتكفر منه الكفارة وان
 كان على ترك واجب بان قال والله لا اصلي صلوة
 الظهر ولا اصوم رمضان او والله لا سورتين الحز او
 لا زينة او لا صلتين فلانا او لا اكل ولا الهدي وخوذلك
 فانه يجب عليه الكفارة بالتوبة والاستغفار كما يز
 الجنات ثم يجب عليه ان يترك نفسه بذلك ويكفر
 بالمال لان عقده هذه التبر معصية فيجب تكفيرها
 بالتوبة والاستغفار كما يز الجنات التي ليس لها كفارة
 معهودة وان كان التبر على ترك المذوب بان قال
 والله لا اصلي فانه ولا صوم تطوعا ولا غودر
 ولا سبع جارة وخوذلك فلا فضل له ان يفعل
 ويكفر عنه منه **الفصل الرابع** ان يكون على مباح
 فعلا او تركا كدخول الدار وخوذة فلا فضل له التبر

قال الله تعالى واحفظوا ايما نكحتم اي غراحت ولان غراحت
 ويكفر ويجب بالحث الكفارة ان شاء الله او كفى
 عشرة صاكن كلامهم بواشاملا لهدنه فاذاد وما
 يجوز فيه الصلوة او اطعمهم كالقطرة ولو اطعمهم
 واحد عشرة ايام جازعنا وقال الشافعي لا يجوز الا من
 يوم واحد اعتبار الصورة العدة وتحررنا المعنى
 لانه صار في كل يوم مضر فافصح ما صرف الله عن كفارة
 كما لو صرف الله شخص آخر عن الكفارة لان ضروره
 باعتبار حاجته والحاج سعة بعدد الايام لم
 المقصود بالايجاب دفع عشر حاجات لا دفع عشرة
 اشخاص وان عجز عن ادائها باحدى الخصال الثلاثة
 الاطعام والمسوة والتحرر صار ثلاثة ايام متسا
 عذنا وقال الشافعي وهو مخير ان شاء الله وان شافعي
 وقد اجمع العلماء على ان البلوغ والعقل وقم الخطأ
 في الحالف شرط الصحة لكونه حالف فلا يصح التبر من
 الصبي والمجنون والثابت وهل شرط اسلام الحالف
 فهو محل الخلاف فعذنا بشرط فلا يصح تبر الكافر حتى

تقات

لو حلف كما قال الله تعالى ثم حلف في حال كفره أو بعد إسلامه
 لم يكن عليه كفارة عندنا وقال القاضي الاسلام ليس
 بشرط صحة الحفارة عليه اذا حلف في حال الكفر لكن بالما
 لا بالصورة والمستوى العابد والناسي والمكره في
 اليمين وفي فعل المحلوف عليه لقوله صلى الله عليه وسلم
 حذروا من جرد هرهري جرد النكاح والطلاق واليمين
 فعلم ان الرضى والعقد ليس بشرط والشافعي يخالف
 في ذلك في احد قوله ويقول لا يستغفر بين المكره والما
 والحاطي ولا يجب فعل المحلوف عليه ناسيا او نكراها
 لقاضي المنيع **وفي المماناة** واليمين بالله تعالى او بانتم من
 اسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم او بصفة من صفاته
 التي تحلف بها عرفا كقوله الله وجلاله وصفاته و
 كبريائه لان الحلف بها متعارف ولو قال عصب الله وخطه
 لم يكن حالها ولذا اوجزه الله لان الحلف بها غير متعارف
 حلف بغير الله تعالى لم يكن حالها كالبنى والكعبة لقوله
 صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فلحلف بالله تعالى
 او لم يذكر وكذا لو حلف بالقرآن لانه غير متعارف قال

الله عليه ان يقول النبي والقرآن اما قوله انا بري منه
 يكون مينا على ما سيجي ان شاء الله **وفي الزاوي** في
 جامع لوقال ووجه الله يكون مينا الا اذا قصد
 الجارحة بالله لا يكون مينا الا اذا نوى لا بد له من
 اسم الله تعالى الا اذا اراد بالاسم وقصد اليمين بالله
 بالرفع والنصب والتسكين سواء لزيادة حرف القسم
 وفيه ان عن مينا فمين ومن المصباح من قال هذا اذا
 جزمنا اذا سكن ورفع او نصب لا يكون مينا لانه لم يأت
 بحرف اليمين ولا اعزابه ومنهم من اجراه على الاطلاق
 وحى الله لا يكون مينا في الصحيح لا اله الا الله لا فضل
 لذا وسبحان الله لا يكون مينا الا ان يسميه ولذا يسم
 الله لا يكون مينا الا ان يسميه وعن محمد بن قيس
 عند الفتوى **وفي الولو الجي** اذا استحلف الرجل
 وهو مظلوم فاليمين على ما نوى وان كان ظالما فاليمين
 على نية من استحلفه وبه اذا برخصه وحده ومواذا
 كان اليمين بالله تعالى اما اذا كان اليمين بالطلاق او بالعتا
 فاليمين على نية الحالف سواء كان الحالف ظالما او مظلوما

لانه الحالف مؤثر جليل قال ان فعلت كذا فانا بري من الله
 او من هذه القبلة او من صوم رمضان او من الصلاة
 فقد اكله بين لان البراءة من هذه الاشياء كلها كفر و هذا
 ذكره ابو الليث في نوازله ولو قال ان قلت كذا فانا
 بري من الكسب الاربعه ففعل فعله كفارة واحدة
 لا من واحدة ولو قال انا بري من التوراة و بري
 من الاجل و بري من الزنود و بري من العرفان عليه
 اربعة كفارات لان اربعة ايمان ولو قال انا بري من
 الله و رسوله فعله كفارة واحدة ان حث لا من
 واحدة ولو قال انا بري من الله و انا بري من رسوله
 فعلهما كفارة ان حث لا من ايمان ولو قال انا
 بري من المصحف حث فعله كفارة واحدة لانها
 من واحدة لان المصحف وان ولو قال انا بري من كل
 آية في المصحف حث فعله كفارة واحدة لانه من
 واحدة و جل قال الطالب الغالب ان فعلت كذا ففعل
 فعله كفارة واحدة لانه من وقد تعارفه اهل
 بغداد في الحلف **رجل** قال ان فعلت كذا فانا بري من

الله

الله و بري من رسوله و الله و رسوله برهان منه ففعل
 فعله اربع كفارات لان اربعة ايمان **رجل** دفع كتابا
 من كتب الفقه او دفتر حساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن
 فقال انا بري مما فيه ان دخلت الدار فدخلت ففعل الكفار
 لا من الله تعالى **رجل** قال ان فعلت كذا فانا بري من
 الحجة التي حجت او من الصلوة التي صليت ثم فعل المنة سبي
 خلاص البراءة من القرآن لانه كفر و لو قال انا بري من
 رمضان ان اراد به البراءة من فرضه يكون كالبراءة من
 الايمان وان اراد به البراءة والاجرهما لا يكون يمينا
 وان لم يكن له نية لا يكون يمينا في الحلف وفي الاحكام يكون
 يمينا وفي البرازي لو قال حث فعله الصلاة والسلام لا
 يكون يمينا لان حث عظيم عظمه الله و امر الرسول
 ولا اله الا الله لا يكون يمينا و في النهاية لو قال سبوا
 يعني حتى ربك ان اعتقد انه حلف وان البراءة واحدة
 اسما انه اعلم اني ما فعلت كذا و قد فعل فالتعامة على
 انه يكفر مؤثري ان فعل كذا من كان اعتقد انه من
 فبين لا غير و اذا اعتقد انه يكون كفرا و كذا مؤثري من الله

ثم على رجل قال اذا انعمت عليك و الله لا نعمت عليك قال لا
 الما ربي الله عليه يعظم اسم الله تعالى رجل قال النوب
 على حرام تحت بلعة ولو قال ان اكلت الطعام فهو علي
 حرام لا تحت بالكله. وقد اوفى قال للفوران اكلت عند كمر
 طعاما لا تحت بالاكل. وفي المسقى قال كل طعام آكله في
 منزلك فهو علي حرام في الفاس لا تحت وفي الاستحسان تحت
 امرأة قالت لزوجه انا عليك حرام او حرمك صار عينا
 حتى لو جامعها طاعة او مكرها تحت خلاف ما نوحط
 لا يدخل هذه الدار فادخل في مكرها لا تحت ومعه
 ادخل نحو لا ولوا دة على الدخول فدخل مكرها تحت
 لها لا تحرم من الدار الا ما دني فاني حلفت بالطلاق فخرجت
 لا يقع لعدم وجوب دية حلفه بطلاقها وتحمل الحلف
 بطلاقها قال يقول له وفي القسنة قال صاحب المحيط
 رجل ذعن صاحب الحز فقال اني حلفت بالطلاق
 ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب بطلت وقال
 يعني صاحب الحنفية لا تطلق ديانة. وفي
 الولو الى اذا قال ان فعلت كذا قالند رستم من ماني

صدقة تفعل والرجل لا يملك الا مقدار مائة درهم
 لم يلزمه الصدقة الا بما يملك ومما لانه رجل قال ان
 فعلت كذا قالند رستم من مالي صدقة لكل مسكين درهم
 تحت وتصدق بذلك كله على مسكين واحد جاز لان انما
 العبد موعود باجابة الله تعالى وتم يجوز التصرف في نصف
 واحد من ذلك النصف فكذا هنا رجل قال ان فعلت كذا
 او تجوز من هذا النعم فله على ان تصدق بهذا الدرهم خيرا
 ثم اراد ان تصدق بمائة جاز لان دفع القيمة في حقوق
 الله تعالى جاز رجل قال لله على ثلاثون حجة كان عليه
 سيد عمره لانه يصير بتر له من قال لله على ان اخرج صدقة
 عشرين فاق قبل ذلك لا يلزمه من ان اجاب الفعل
 بعد الموت لا يتصور ان جعل لله على نفسه حجاجا او عمرة
 او صوما او صلاة او ما اشبه ذلك لا يطاعة الله
 تعالى ان فعل كذا الزمة ذلك الذي جعل لله على نفسه
 ولم يجره كفارة اليمين هذا جواب ظاهر الرواية لقوله
 صلى الله عليه وسلم من نذر بمس فعلية الوفا باسمي وروي
 عن ابي خيفة انه رجع عن هذا وقال بالحيا وان شأخ عن

بعض ما سمي وانما خرج عنه بالكفارة ومسايح يلحق بغيره
بهذا وكذا البعض مسايح تجاري وهو اختيار شمس الانوار
واختيار الامام والاجل برهان الدين وهذا اذا كان النذر
معلقا بشرط لا يريد كونه اما اذا كان معلقا بشرط ان يريد
كونه اما مجلب مفعلة او لدفع مضرة بان قال ان شفي الله
مريض او رد الله عايسى او مات عدوي فعلى صوف سنة
فاذا وجد الوفا بما قال لا يخرج عنه الكفارة ووجه
هذه الرواية قوله صلى الله عليه وسلم النذر ممين
وكفارة كفارة ممين فحمل هذا الحديث على التعليق بشرط
لا يريد كونه والحديث الاول على التعليق بشرط لا يريد
كونه ليكون جمعا بين الحديثين هكذا اورد في الصدر
المستد في ايمان الكافي وكذا الوفا على المشي الى بيت
الله تعالى والى الكعبة والى مكة فليبروا حرام وهو
انما احرم بالحج وان شأنا حرم بالعمرة لان هذه
اللفظة صارت كناية عن احكام الاحرام عموما كالوقا
لله على ان اضرب بنو حطيم الكعبة فانه يكون نذرا
بالصدقة مجازا من حيث العرف فكذا هذا واذا قال

على

على المشي الى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم او الى
المسجد الاقصى لا يلزمه شي لان العرف المتفق في المشي
الى بيت الله تعالى لا يدل على الاعتقاد في المشي الى مدينة
الرسول عليه الصلاة والسلام والى المسجد الاقصى لان
دون حرمة بيت الله تعالى حتى حل دخولها من غير حرام
ثم اذا لزمه حجة او عمرة فان شأنا اعترا وجع وان شارك
ودبح لركوبه شاة ولو قال على المشي الى الحرم او الى المسجد
الحرام قال ابو حنيفة لا يلزمه شي طه وقال لا يلزمه **رجل**
حلف ان لا يتزوج امرأة فوجه امرأة امرأه لا يحب
رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فوجه رجل امرأه
بغير اذنه فليفه فاجاز ان اجاز بالقول او بالفعل
فون الهدي وغيره اختلف المسامح فيه منهم من قال
حلت في الوجهين ومنهم من قال لا حلت في الوجهين
والمختار انه حلت في الوجه الاول ولا حلت في الوجه
الثاني **رجل** حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج ثم
طلق امرأته ثم تزوجها لا حلت لان النذر على غيرها الا
تريانه لو حلف لا يطأ امرأة وطأ رجل كان له ان يطأها

وجواربه حلف ليرد من ستر فاشهد شاهد من نفوس
 ستر الان لا يتصور به دون الشاهد من فان شهد ثلاثا
 فهو غلانية **رجل** وكل رجلان يزوجا امرأة ولو غيب
 عبدة او مطلقا امراته ثم حلف الموكل بالان يزوج ولا يغيب
 ولا يطلق ثم قبل الموكل ما وكل به حيث الموكل في غيبته
 لان الوكيل في هذه العتوة نائب عن كل وجه فحجبه
 عاذه به كعبارة الموكل بنفسه خلافا لبيع والسدا
 لان حقوق العبد متعلق به دون الموكل فلا يصح له ان
 يفعل ويكليه بالعبا ولا شتر يا هذه اذا كان الخالف
 من نيل البيع والسدا بنفسه ولو كان ممن يفوض الي غيره
 كالسلطان ونحوه حلت في نفسه وان كان ممن يفوض مرة
 ونيا شرا حري فالحكم للقبالب **وفي الخلاصة رجل**
 اراد ان يزوج امرأة وله امرأة اخرى فابى اهل المرأة
 ان يزوجها فكانت المرأة فاحتملها في المقبرة ثم قال
 كل امرأة لي سوى المرأة التي في المقبرة فهي طالق فحسبوا
 انه ليس له امرأة في الاحياء ولا تحت وهي الحلية في
 القات ايضا **وفي** البرازي **رجل** قال لا حنية

مأذمت

مأذمت في تكاخي فكل امرأة اتزوجها في طالق
 ثم تزوجها وتزوج عليها امرأة لا تنفع ولو قال
 ان تزوجك مأذمت في تكاخي فكل امرأة اتزوجها
 فهي طالق فتزوجها ثم تزوج غيرها تطلق لصحة
 المعلق هنا لا في الاول **في المسئلة في الاحنية**
 وكلمة ما دام وما ذاك **في تكاخي** غائبة انتهى
 به فاذا اطلق لا يفصل كذا ما دام بخاري انتهى انتهى
 بالزوج فلو فعل بعد العود لا يحس وكذا اذا اطلق
 لا يسري اليه ما دام بخاري فخرج وعاد وحرب
 لا يحس **والفقيه ابو الليث** رحمه الله عز وجل ان الزوج
 باهله ومساعد كما في قوله والله لا اكلمك ما دام في
 هذه الدار ولم يشرطه الا في الفصل في رحمه الله تعالى
قلت وهذا يؤيد ما في به حجة في شيخنا شيخنا
 الاسلام في المسئلة التي مرت في الفصل في شيخنا
وفي الولي رجلان حلف كل واحد منهما ان لا يدخل
 على صاحبه فدخل في المنزل معا لا حنثان ولو
 حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير الباب لا

وان نقب بابا آخر فدخله حث لانه دخل بابه وان نوي
 ذلك الباب بعينه لم يدرك في القضا **رجل** حلف بطلاق
 امراته ان لا يخرج امراته بعين عليه فخرجت امراته وهو
 يراها منها او لم يمنعها لا حث لانه خرجت بعينه **رجل**
 قال لامراته ان خرجت من باب هذه الدار فاستطالق
 فصدقت من النسخ وتزلت في دار الحار قبل ذكر في الحيل
 انه لا حث والصحيح انه حث **رجل** اخذ لقمه فوضعت
 في فيه فقال رجل امراته طالق اذا اكلتها وقال اخر امراته
 طالق اذا خرجتها من فلك فاكل البعض واخرج البعض
 لم حث لان شرط الطلاق كل الكل **رجل** قال لامراته ان لم
 تنقش اللبلة فعندي حر فاكلت لقمه واحدة حث لان اللقمة
 الواحدة لا تكون عشا ولو قال لامراته ان لم تطبخ في قدر
 فيه منون من الملح ولا ملوحة في المطبوخ فاستطالق
 تطبخ بيضا في منون من الملح **رجل** حلف لا يكره هذه
 الدار وهو ساكن فسق عليه التحول فانه بيع المتاع من
 غيره ومخرج نفسه فلا حث ولو حلف بطلاق امراته
 ان لا يصور شهر ومضان فاحيله في ان يسافر ولا يصو

حلف

حلف لعبدنية اليوم بالف درهم فاستري له وعقبا
 بالف درهم فقداه لا حث لانه حق شرط البر وكذا
 لو قال ان لم اعق ملوكا بالف درهم فاستري ملوكا
 بالف درهم مياوي شيئا فلما فاعقه بر لانه حق
 شرط البر حلف لا يقرب المرأة فاستلقى على فقاء
 فحان المرأة فقضت حاجتها لا حث لانه شرط الحث
 الوطى وهو في هذه الحالة لا سمي واطا هكذا قال
 بعض المشايخ وذكر بعضهم انه حث وعليه القوي
 ولو حلف لا يكلم فلانا فكتب اليه وارسل لم حث
 لان الكلام على المشافهة **رجل** هرب ودخل في دار رجل
 حلف صاحب الدار انه لا يدري من هو ان اراد قبه
 ان لا يدري في اي مكان هو من الدار لا حث لانه بالشي
الفصل السابع عشر في البيوع
 البيع ينعقد بالاجاب والقبول اذا كان بلفظ الماضي
 مثل ان يقول احد مما بعث ويقول الآخر استريت
 لان البيع انشا تصرف والامساك يعرف بالسرع والوصو
 للاخبار قد استعمل فيه فنعقد به ولا ينعقد بلفظين

احدنا لفظ المستقبل بخلاف النكاح **وقوله** وضعت
او اعطيتا بكذا او خذ بكذا في معنى قوله بعت واسير
المعنى يودي معناه وهذا هو المعبر في هذه العقود
وفي الفينة رجل دفع الى بايع الحقة خمسة
دينار لبا حدة بامه حقة وقال له بكم تبعتها
فقال مائة من دينار فبكت المشتري ثم طلب
منه الحقة لبا حدها فقال له اني عندك فاعطها اليك
ولم يخرج منها شيئا وذهب المشتري لبا حده الحقة وقد
تمت السعة فليس للبايع ان يمنع منه بل عليه ان
يدفعها بالسعر الاول **قال** رحمه الله ولهذا اسعفا
بالعاطي في العتس والخمس هو الصحيح **وفي المبيع**
العقد المبيع تارة يكون بالقول وتارة يكون
بالفعل من غير قول بان يكون بالاعطاء والاخذ وهذا
يتمتع بالعاطي **وفي الذخيرة** اختلف المسأخ
في ان الاعطاء من الجانبين شرط في بيع العاطي او لا
يكنى فاسناد محمد في الجامع الصغير ان مثنى المبيع
يكنى **وفي المحبي** قال بكم تبعت فبعت حقة قال

بردم فقال اعزله فغزله فبعت وكذا قال بمثله
للعقاص فوزنه وهو ساكن ثم امتنع من دفع
المن واذن اللحم او دفع الدرهم وامنع
من وزن اللحم اجبر بها الفاض عليه فبعت
بيع العاطي ثبت كما ثبت بمقابل المد من ثبت
فبعت احد ما اتيا كان على وجه الشراء والعقود
صدر النضارة وغيره ان بيع العاطي بيع وان لم
يوجد تسليم الثمن اني واذا وجد العاطي من البيع
فلا خيار بالخيار ان شاء قبل في المحل وان شاء رد
له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري
ببعض الثمن لعدو رضى الاخر سق في الصفقة الا اذا
بين من كل واحد لانه صفتان معنى وانما قار عن
المجلس قبل القول بطل الاجاب لان القياس دليل
الاعراض والرجوع فله ذلك على ما ذكرناه واذا
حصل الاجاب والقبول لا يبيع ولا خيار لاحدهما
الا من عيب او عذر دونه وقال السافى ثبت لكل
منها خيار المجلس ويجوز البيع من حال وموكل الا اذا



كان الاجل معلوما **رجل** باع شيئا معينا لآخر بين
 موثقا الى سنة ولم يسلم البيع حتى انقضت السنة
 ثم سلم البيع فالمشتري سنة اخرى بعد تسليم البيع
 وقال ليس له الا السنة الماضية ومن اطلق الترخي
 البيع كان على غالب عقد التملك لانه المقارن فان كان
 النقود مختلفة فالبيع فاسدا لان سببين احدهما
 وهذا اذا كان الكل في الواج سوا لان الجهالة
 مفضية الى المنازعة الا ان يرتفع الجهالة بالبيان
 او يكون احدهما اغلب واروج حينئذ يصرف اليه
 بحرا الجواز وهذا اذا كانت مختلفة في الماتية فان
 كانت فيها كالتسائي والتلافي جاز البيع اذا اطلق اسم
 الدراهم ويصرف الى ما قدر به من اي نوع كان لانه
 لا منازعة والاختلاف في الماتية كذا في الهداية
وفي البرازي ساو مة بعشرة فذا الباع يعثر
 فذهب به المشتري ولا يصل شيئا اذا كانت التوب في
 يد المشتري فالبيع حدين وان كان في يد الباع ودفعه
 اليه بعشرة وقبل باحدهما كلاما اذا مضى على العقد

بعد

بعد اخلافها ينظر الى اخر كلام فحكم ذلك ويجوز
 بيع الجوب المتبوعه جزافا وكلا واثباتا وحجر محمول
 المقدار عن اي جهة يقصد فيها قال صاحب الهداية
 والا وذاصح وعراي يوسفانه فوق من الانا القابل
 للزيادة وغير القابل فاجاز البيع فيما لا يملك كالثلث
 مثلا واقرده فيما لا يملك كالزئيل واجاز يوزن هذا
 الجرا يوزن هذه الطنجية اشترى رطله ودرهمه
 لا زرع اطولا وعرضا جاز واذا اشترى المشتري الجوز
 الى الجيران يصح وان لم يذكر احده وولم يعرف المشتري
 جاز البيع اذا ارتفع فيها جاحد وجهل الباع المبيع لا يبيع
 وجهل المشتري يبيع بعينه نصفي من هذه الدراهم ولم
 يعلم به الباع وعلم به المشتري جاز اذا اوافقا ان كان
 المشتري لا يجوز عند الاما ومحمد علم الباع اولا ومع ذلك
 لو قبض وباع صح كالباع الفاسد **قلت** وصاحب البيع
 اوضح المسئلة وفصل الخلاف فيها حيث قال رجل باع
 نصفيه من هذه الدراهم ولم يعلم مقدار نصفيه
 والمشتري ايضا لا يعلم ذلك فالبيع فاسد في رواية

عن أبي حنيفة وروى أيضا أنه يجوز مطلقا سواء علم المبتاع
ذلك أو لم يعلم وهو قولنا في التوضيح **وروي عنه** أيضا
أنه بشرط علم المشتري لا غير وهو قول محمد وهو ظاهر
الرواية **فإن قلت** ما فائدة وضع المسئلة في
الدار هل يكون يجوز في بيان التصوير أو للاختراع من
المستوفى ليعلم أن الحكم في خلاف الحكم في الدار **قلت**
ما دامت فيه خلاص كما هو ظاهر الظاهر لا في مذهب
الدار والمستوفى **وروي** في النساء وروى أنه باع نصيبا
له من أشجار بعض ابن السريك لغيره أرض كان كائنا أشجار
قد بلغت أو أن مطلقا فالبيع جائز وإن لم يبلغ لم يجوز
أنه **قال** المشتري في ذلك أرض حراب لا تساوي
عشرة مائة من نسيئة فبان بعها ولم يوفها بالبيع
وتمت مائة من نسيئة ذلك جاز **رجل** يشتري ناسيا
في حراب أو نسيئة في رقة أو مخطئة في جوانق فلم يره
يجوز وله الخيار إذا رآه **وفي الدجيرة** صورة
المسئلة أن يقول المبتاع ذلك هو الذي يبيعني في هذا
وصفته كذا وكذا في الصورة أو يقول بعت منك هذا

الجارية

الجارية المشقة وإيالة قال بعت منك ما في هذا
هل يجوز هذه البيع لم يذكر في المبسوط قال ما يمت
مساخا مطلقا والحراب يدل على جوانبه عندنا وقال
لا يجوز الجارية المبيع **وفي المبسوط** الإشارة إلى
أنه لا يجوز بشرط الجواز حتى لو لم يشر إليه في المكا
لا يجوز بالاطلاع من أبي حنيفة لم يره بان قد يبيعا
قباعه قبل الزمان والبيع لا يبيح ولا يحرم وكان أبو حنيفة
يقول أو لا الله الخيار اختيارا والبيع والشرط غير
رجح وقال لا خيار له **وفي المبيع** وإذا اشتري شيئا
ولم يره ثم قال لغيره أن يشتريه سلعة فذهب فانظر
إليها فإن كانت تصلح فأرضى لا وقد هاتفتها ورضى
ذكر نسخ الإسلام في باب الخيار يعني شرط أن هذا الخيار
ورأيت في موضع أن هذا الخيار عند أبي يوسف
وأما عند أبي حنيفة يجوز **فإن قيل** يجوز فله وجه
وإن قيل لا يجوز فله وجه **وأما** بين اثنين باع أحدهما
نصفه ثم قال في نفسه أم لا لو عن نصفه وقال بعت
منك هذا النصف لا يجوز **رجل** مات وترك نصفين ثم

بعضهم

باعته في القبر نصف من البيت الاخرى ان كان نصيبها
 معلوما لها لا يجوز **وفي شريح** الطحاوي ان باع
 نصيبها من كل شيء محورا ما اذا عتقت عينا وباعه
 لا يجوز **وفي المخطط** رجلان بينهما دار فباع احدهما
 نصيبه شاعرا والبيت معلوم قال ابو حنيفة
 لا يجوز لان شركه يتضرر بذلك عند القسمة ولو
 كان بين رجلين عشرة من العتق او عشرة ابواب هريرة
 لا يفتيم باع احدهما نصف ثوب بعينه قال ابو حنيفة
 هذا جاز سعة غير نافذة اجمع اهله فاعوا السكة
 لا يجوز وكذا لو اقصموها **رجل** اشترى قربة ولق
 يمشي فيها المسجد والمغيرة فسد البع هذا اذا كان
 المسجد محورا فان حرم ما حوله استغنى الناس عنه
 لا يفسد العقد **وفي الخلاصة** فلو ضم الوقف للملك
 وباعه ما **اجاب** عن الامة الحلواني انه لا يجوز
 كالمسجد **وقال** في الاسلام على السعدي يجوز
 في الملك رجوع عن الامة الى قول من لا سلام
وفي القينة رجل باع ارضاها مقابرة بفتح البع

فما

فما عدا المعابر **وفي المخطط** لعل من القضاة
 شمس الدين السرد وحى باع قربة بعتق من المغيرة
 والمجد جاز في الملك في الاصح لان الوقف يصح
قلت لولا ان يستلحق سر عا د الله اعلم **رجل** اشترى
 عقدا من شخصين والحد مقاديرهما من المصير في البيع
 العقد فاسد متى من كل منهما او كلاهما من حنيفة
 وعندهما ان لا يفسد فسد وان سمي جاز في القسمة وكذا
 اذا باع ودفن من الخيل فاذا احدهما خمر او جمع بين
 دسحتين فاذا احدهما مائة او مئتين من التمسيد فامدا
 وهذا اذا كان بينهما وان جمع بين حرة وعبد **وقال**
 بعت احدهما قبل رجل صح في القسمة صحيحا القسمة
 خلاف المسئلة الاولى لانه جعل قبل العقد في الحر شرط
 للعقد في العبد وهذا شرط فاسد ففسد وكذا
 في قوله اعقتا احدهما او طلفت خلاف قول احدهما حر لانه
 اجاز وهذا الكسار بخلاف البايع عنده وعبد غير بالفسد
 كل واحد منهما محله ولا يخرج ذلك الحر جاز في عبده
نوع في الادوية والاشجار والزرع والماء

رجل استري اوراق التوت ان استري على ان ياخذ
من ساعة حوز وان استراها مطلقا فاخذها البو
جاذ وان اصاب البو فسد البع لان ما حدث بعد البيع
بمض الساعات لا يمكن الا حرازها فيجعل عواذها
استري على ان ياخذها شافيا لا يجوز ولا يرد
فحط البيع بعير البيع وله الواستراها على ما تركها
على **الشجرة فاجله** ان استري الشجرة اصلها فاخذ
الاوراق ثم بيع الشجرة من الدايح ولو ذهب وقف
الاوراق فاذا اذ الرجوع بالنزاع استراها مع الاعضا
وبين موضع القطع لا يرجع. وهل لها من الاعضا
واوراق الشجرة حصه ياتي في فصل الزراعة وفي
فاوي قاضي خان **رجل** استري دطة من المقبول
او قاضا او شيئا ينمو ساعة فصاعده لا يجوز كالاخوز
بيع الصوف والوبر على ظهر الفم الا ان يخرجها من سعة
والفاس في بيع الفوارم خلاف ذلك وانما جاز لك ان
العاقل فيه **وفي الترابي** وقال الامام الفاضل
لا يجوز بيع الفوارم ايضا لانيان موضع القطع **رجل**

بيع الحيفن الذي انبته ببقه بان سقى الارض ليدب
فيما الحيفن حوز ولو باع الزرع قبل ان يصير مثلا
لا يجوز وبعد ما صار مثلا بشرط القطع او على ان يبر
دائمه حوز لا بشرط الزك للادراك وفيه الرطبة
والقبول ولو كان الزرع مشتركا بين اثنين باع احدهما
نصيبه من مشتركة بلا ان الاخر قبل ان يدرك الحيا
لا يجوز وبعد الاذعان بطل ولو باع من شريك ببيع
مطلقا وله الشجر ولو باع من غير شريك ولم يفسخ
البيع حتى ادرك بطل او بالالات كما اذا باع جديا من
وتوع وسلم ولو كان الارض والزرع مشتركا فباع
نصفه من الحذر او اجبي جاز وان لم يرض
به الاخر وقامه للشري من البايع ومنعه الله لا يجوز
وعنه الصايغ فضلا او غير اني اول ما يطلع ان حوز
المستري في الحار فاقصد على البايع وان تركه باء
البايع وجز بطل الحوز ان فعل المستري وعقد في
تونس عشرها بطل القطع او البطل على البايع والراشد
على المستري **وفي** الحوز يد بيع الشجر والزرع للوجوه

قبل كونه زرعاً مستقيماً به جاز لا شرط الترك و به
 يفسد وان تناهى العظم فشرط الترك لا يفسد عند تحم
 وهو الاستقصاء خلافاً لما اذا اشتري بطلقاً
 وترك ان يباقي عظمها او لم يبقها لكن باق البايع طاب
 وان لم يبقها والترك بلاذن تصدق باذنه فلا حرج
 الشبهة ثم اخرى مثل جذاذ الاول في البايع وان جعل
 البايع لو طاب له وان اجعل طاب بالموجود حتى لم يعرف ان
 كان قبل التحلية مفسد وان كان بعد ما اشتراكا والفق
 والمعاد قول المستري وان اشتري مرة بصلاح بعضها
 وصلاح الباقي بقارب وشرط الترك طارعة عند تحم وان
 كان سائر اذ ذلك الباقي في الجوز فما لم يترك وجاز
 في المذكر والبطيخ والماد جانح في الجوز مع ما ظهر مما لم
 يظهر ولو بايع الاصول ما فيها من السائر جاز والكل **وذكر**
 في الآية دخل استري ما را الكرم و قد خرج بعضها قال
 الشيخ رحمه الله وهو طاهر الذهب وقال الفضلي
 و قد يخرج جذان مع الورود جلة الجوز ومعلوم
 ان الورود مباح وان الحلوى في الباذجان والبطيخ

والنار

والنار ونحوها بالجواز وجعل الموجود اصلاً قال
 الشيخ ان قول الشيخ رحمه الله وان اشترى الجوز
 لترك عظمها النار لا يجوز لئلا يترك بناء على الاجارة
 بطيخ الى الزيادة ولا يجب الاجرة ولو اشترى فضيلاً
 واشترى الارض و ترك الفضل لا بطيخ الزيادة لان
 اجارة الارض معارف وان بين المدة يصح وان
 الارض لم معارف فلا يصح وان من المدة فاعش
 تجوز الاذن خطاب وله حرجا من المثل لعدو الاجارة
والخيلة ان يقول المشتري للبايع جعلت لك جرابين
 الفجر من هذه المرة على ان تهمل فيها المساقاة وانما
 تحتاج الى الايقاع قبل الساعي لمحمد جوز المساقاة
 وبيع نصف النار مستأجلاً على بيعه والصلاح من شركه
 جاز لا من غيره يبيع نصف النار من شركه وافي
 السعدى على ان لا يجوز من شركه وعمره ايضا
 وبيع النيران قبل الكس لا يجوز لانه معه وم وبيع
 الكس قبل المذبة لا يجوز ولو باع رجل عبداً
 وهو مضمون جاز لانه مال مضمون في السلم استري

فصل اول في قبضه حتى صار جابظا بطل البيع عند الاما
وقال لا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم
مخزولان هذا بيع الحظير بالخطبة فتصح كيف ما كان
بيع ارضها وبيعها وبيع لا يدخل الزرع **في** بيت ام لا
الحظير الزرع اذا لم يكن له قيمة يدخل في بيع الارض
بيت ام لا وهو الصواب ولذا لو باع شجرة عليها ثم
لا قيمة له يدخل في بيع الشجر لا في بيعه بغيره لا يجوز
واضح ابو بكر الاسكاف وابو حنيفة القصة ان البذر
قد كان قد في الارض او تحت التربة جال لا قيمة له
يكون المستر لا لا يجوز بيعه باسقاطه فصدا
جواز ان الارض وان لم يصد في الارض او تحت وصار
جاء له قيمة **واضح** ابو القاسم انه للبايع والاحوال
كلما دونه ناسد **واضح** في الصغير دخول الثمر
والزرع اذا لم يكن لها قيمة في بيع الارض بالذكر
وكذا الشجر ثم كان او غير ثم ولا يدخل الثمر في بيع
الشجر الا ان كان موجودا وقت البيع وكذا اقوام الخلاف
على ما عليه السوى **وفي المسئلة** ان له بزراعة ارضه

فأراد

فأراد ان يخرج من ارضه لغيره ذلك ولو كان له في
زرع فباع الزرع لا الارض من ثوك الارض على الباع
باجر المثل الى الحصاد واذا كان الزرع تال لا ينفع
به كالمسئ الذي يفسد في حوز الباع وقال السيد الامام
ابو القاسم يعني ان يجوز الباع بغيره الركن الى الادراك
لانه ينفع به في المال كالمهر والحسن وان كان على قدر
الركن الا ان لا يجوز **وقال** كسر الامنة في شراء
ثمره فستان ظهر بعض الاصحاب عذريته وجواز البيع
لانه لا ضرر في البيع لا مكانه سر الاقول فيكون المهر
في ملكه وان كان لا يحل له فستانه فباعت بغيره المهر
ببعض الثمن في بخر العقد في الا في او سترى المهر بغيره
التمن وحصل المقصود بهذا فلا حاجة الى بيع المهر
وعز عبد الكريم بن محمد **جل** استمرى الوان المصار
في فستان ادرك البعض ولم يدرك البعض وليس لها قيمة
اذا كان الاثر لها قيمة يجوز لان الاقل بيع الاكثر بما
ايسر له قيمة كالحرج والريان والبن بسترى المقصود
بكل الثمن ويصح له الباع الباقي فيشأ وله بالايضا

وفي الملقط بيع النمار كالحصرم والنفاح ونحو ذلك
قبل الماذن ان يجوز. ونحو الخوخ والكمري لا يجوز
قبل الماذن ان الماذن ان يكون قبضها فمجرد الماذن
وما لم يردك على وجه الشجرة. ويبيع ورق التوت
قبل ان يخرج لا يجوز. ولكن باع الاغصان لمقطعا
لم اذن له في الترك حتى يخرج الورق كما دلت الورق تبعا
وقد ترجمه **رجل باع** ذراعا بعدة وقال سلمها
المالك وقال المشتري قبضها لا يكون قبضا وان كانت
قريبة فغير لان التحلية هي قبضها من القبض عند المكين
وبه قال الحلواني رحمه الله تعالى **قلت** والناشر
هذا ما قلون فانهم يسترون الضيعة في السواد
ويسترون بالقبض وذلك لما لا يصح فيه القبض وان
كان بعد قبضها قبضا **وفي المحيط** الضيعة فاشيا بالكلية
وان بعد المعقود عليها **وفي التوابر** استمرى عمارا
فقال البائع سلم المالك وقال المشتري قلت والعقار
عليه في حضرته كان قابضا في قول الامام وقال لان كان
مدر على اطلاقه ودخوله قبضه والا لدوا المشتري

ان

بيرة

بيرة في السج قال له البائع اذهب فاقبضها ان
كانت مكنة الاشارة بكون قبضا وكذا اذا باع
خلافت في منزله البائع وحلى بينه وبين مشتريه
فلم عليه المشتري لتوفيقه ما لم عليه الفسوى
من استوى طعنا ما وقال للبائع كفا في غرارك فكان
فيها صادقا قبضا خلافا لما روي رحمه الله تسلم بفلاح
الدار ولم يذهب الي الدار فان كان يستدله الفتح بلا
كلية قبض وان كان لا يستد الفتح بلا فانه لا يكون
قبضا استمرى بيرة مبيعة وخلاها في منزله البائع
وقال ان هلك وان مات من البائع لعدم القبض وكذا
لو قال للبائع بعها الي منزلك فاذهب فسلمها فهلك
حال سقوط البائع فاذا ادعى البائع التسليم فالقول
قول المشتري ولو قال المشتري استمرى بيرة كان او
امة او امسى معى فخطى معة قبضه وقول البائع له حدة
تكملة اذا كان يصل الى اصدته لا قبض لم قبض المشتري
بقبض الممن قال البائع ركة عندك لا من يان الممن او
ودعية لا يكون قبضا قال المشتري المعة عمل كذا

او قال للبائع مرة ان يعلل هذا ففعل فطلب العبد هلك
 من المشتري انه قبض ولو قال المشتري للبائع لا اعهد
 على البيع فسلم الى فلان مسكه حتى ادفع لك الثمن فقبله
 البائع وهلك عنه فلان هلك من البائع فان الناس
 كان لا حله وهلك ان البيع قبل قبضه عند البيع لم يزل
 رد غير الثمن المعبوض وبعد الاقالة يكرهه ود مثل
 المعبوض وفي **خاوي** اقل سرقته وعامة الماشي
 على ان البائع اشترى دارا لا يحرج البائع على اطلاقها
 ولا الى الخرج الى الشهود فان ثبت المشتري الصك
 وانى بان يهود يجر على الاسماء وان ابي رفع الى القاضي
 ولا لا يحرج الزوج على صك المهر ولا لا يحرج على رفع
 الصك القدره ولكن يور البائع باحضار الصك الله
 حتى يفسخ منه المشتري ويكون في يده للاحتجاج واجر
 ناس الثمن على البائع ان زعم المشتري حورة الثمن
 والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الصوي **2**
الغناوي قال المشتري الثمن جهاد فالقول له وان زعم
 البائع خلافه فالاستعداد عليه والوزن على المشتري

اشتري

اشتري حطة مكايلا فالكيل والصب في وعاء المشتري
 على البائع والمخار وقيل في المشتري اخرج الطعاف
 على المشتري اشئ **نوع في الغيبة الروية**
 وما تستصل به ذلك الزوج والزوج غيب للعبد
 والامة كجدة سارقا او كافرا او فاقا في الردا
 من الاصل يرد اما الذي له زعونه وفي صوته لمن
 وكسوف مشبه ان قل لا وان كرره والذين غيب
 فيها وفي ان كان مرة او مرتين لا وان كرره
 ومشتري المعاودة عند المشتري في كل العيوب
 اي في الزنى وفي الجوار ايضا عند ان يوسف والدر في
 العبد والجماد يغيب الا ان يقض البائع او يبري العبد
 والباقي مما دون السرقة والسرقه مما دون الضاب
 عيب وهلك يترط في الاباق والزوج من المله وقيل
 سرقة المتقد مطلقا عيب وسرقه الماكول لا كل
 من المولى لا ومن غيره لا الاكل بل اشبع عيب سوا
 كان من المولى او من غيره باع بالبراة من كل عيب او صح
 عندنا ودخل فيه الطاهر بعد البيع قبل القبض عند ان

يوسف خلافاً لمحمد وبالنسبة من ذلك عيسى لا بد من الحاد في حجة
 وظهور العبد شرط الخصومة لظهور طرق إمام الشاهد
 كما أصبح الزائد وقول لا يطالب الجوارق في الباقي أو يقول
 النساء لو الجوارق بالمساهدة صحت خصومة المستري
 في العيب فان كان قبل القبض الرد فخرج العقد مجرداً
 بلا رضى وقضا **وفي رد بالقضا** الذي يرجع فيه إلى
 الأطباء لا يثبت في حق زوجة الخصومة بما لم ينعقد إلا
 بخلاف ما لا يطلع عليه الرجل حين ثبت قبول المرأة
 الواحدة في حق الخصومة **وفي الرد** في حجة الرد
 عدو الكارة لا يثبت لا يقول النافع لأنه إما أن يقرر
 بالموطن وانما يقع في حق الزوج أو يقول النساء أنه لا يكون حجة
 في حق الرد وإن كان يعلم بقول النساء فالواحدة تكفي
 والشبان أحوط فان خرد بعد العيب فلا خصومة
 لأنه في حجة من شرط زوجة الخصومة ويرجع في الرد إلى
 الأطباء عند الطل إلى النساء وفي دعوى الطل إنما يصدق
 في رد الزوج إذا كان من غير شراها أربعة أشهر وعشراً
 وإن كان أقل وفي رواية تسع دعوى الطل بعد شهرين

دخلة

وخلة الزمرة عليه على الناس وهو سيلان الدرع من
 عين العبد والجارية عيب والجل على شفة الجارية
 عيب استراها حل إذا لم يعلم بالموطن عدو الكارة
 فلما علم نزع من شائعة من عيب رقة وإن البعد العلم
 لا **وفي المسع** كره أكل الجوارق عيب خلافاً للنسائي
رجل استري طعناً فأكمل بعضه ثم وجدته عيباً
 قال أبو حنيفة لا يرد ما بقي منه ولا يرجع بالقضاء
 فيما أكل وأبو يوسف وحماد في استيفاء رجوع المستري
 بالقضاء في بر ما أكله وإنما أحلفا بها بينهما في الباقي
 فقال أبو يوسف له ردوا الباقي أو رضى الباقي به
 والأرجح عليه بقضائه باطلاً وقال حماد وحماد الله
 للمستري أن يرد الباقي على النافع أو رضى بذلك أو لم يرض
 وقال يرد الباقي وإن لم يرض النافع في الكل دون
 البعض فيبوء على رضائه هذا في أكل البعض فلما
 لو باع البعض فيه روايتان عنهما في رواية لا يرجع
 بشئ ولا يرد كما هو قول الإمام أبي حنيفة وفي رواية
 يرد ما بقي **وفي فساد في الجارية** أكل بعضه يرجع

شيطان عليه و يرد ما بقي و به بقي و لو اطعمه ابنه
 الصغير او الكبير او امراته او مكاتبه لا يرج ثمنها
 ولو اطعمه عبده او مديرة او ام ولد له يرج لان
 ملكه باق **رجل** استترى ذفق فخر بفضه فظهر
 انه من ذفق فباعه ورج بفضه ما خرموا المحار
 ولو كان تحتها ذبيحة فاكله ثم اقول المبيع انه كان ذفق
 فيه فارة رجع بالفضة عندها و به بقي **وفي**
الكتاب كل من سجد خاضعاً لغير الله او لغيره
 اذا وجد في سجدته بغير العلم بالعبادة ولا ردة ولا ارض
 لانه كارضى بها الاستترى عبداً في ضعفه و اصد
 فوجد باحدتها عبداً قبل القبض لا يرد و حده عند
 علمه بالذلة بل يرد تمامها او بعضها معا
 و قاله فرج رحمة الله ان يرد العيب خاصة و صار
 كما اذا وجد العيب باحدتها بعد القبض استترى بكيلا
 او بزوجاً و نافعاً وجد بعد القبض عيباً بفضه ردة كلكه
 او آخذة كلكه لان الكيل اذا كان من جنس واحد فهو
 واحد لا تحاد استنه حالاً و نحوه و قيل هذا اذا كان في

وعدا

واحد وان كان في و عاين فهو بطلان عبداً يرد الوعدا
 الذي وجد فيه العبد دون الآخر **وفي المسقي**
رجل استترى جارية ثيباً فوطئها ثم وطئها ثيباً
 لا يرد هاتين العتبتين لانه الرجوع على الراجع بالفضة
 و قال القاضي و طي العيب لا يمنع الرضا بالعيب **وفي**
البرازي لو خاضع المبيع في العيب ثم ترك الخصومة
 زماناً و رجع ان الركن كان ليطر هل هو عيب أم لا
 له الرد و طي المبيع الرضا بالعيب و الرجوع بالفضة
 و كذا البطلان و المبيع يرد لانه لا يرد و كان قبل
 العلم بالعيب او بعده و الاستخفاف مرة لا يرد
 رضى الا اذا ارهه على الحذمة لانه محض الملاك
 و لم يجعله السرخس دليل الرضى مطلقاً و الزيادة
 المتصلة لا تمنع الرد اجمالاً و هل يمنع الاسترداد على
 قول محمد رحمة الله لا و على قولهم نعم **وفي فتاوى** **رجل**
رجل استترى غلاماً فوجد غير محنون اذا كان قبل
 القبض له ان يرد لانه ليس لعيب وان كان بالغاً فاسأله
 على وجهين و ان كان مولداً له ان يرد بالعيب لانه عيب

الحج

وان كان جلباً لا يرد لانه ليس يعيب استري عبد
 على انه فحل فادامو حصي كان له ان يرد لانه وجه
 معيباً ولو كان على العقب لا يرد لانه شرط العيب
 فوجهه سليماً **رجل** استري برذونا وخصاه بعد
 القبض وذلك لا ينقصه ثم وجده عياناً فله ان
 يرد لانه ذلك ليس يعيب رجل استري ذهبا في
 انا سدودة الرأس ففتحها بعد ابارقها فارة
 منه قرع المستري كوافيه وقالبع والبائع
 يدعي حدوث الوقوع فالقول البائع لانه انكر وجو
 العيب اخلفا في المطوع فالقول لمن يدعي الجواز
 ولو اقاما بينة فلم يدعي الكره وعليه القوي
 ولو ادعى احدتهما صحة العقد والاخر بطلانه
 بان ادعى البع للمينة فالقول يدعي البطلان لانه
 منكر للعقد لان البع للمينة باطل لئلا ذكره البراء
 رحمه الله في كتاب البيع **قلت وذكر بعد ذلك**
 في اواخر كتاب الاجازات ما يخالف ذلك فانه قال
 اذا اخلفا في مقدار الاجر فالقول للدافع ادعى

المستاجر

المستاجر انه استاجر الارض فادعى الاخر انه
 اجرها وبني مسعولة برزعه بحكم الحال **وقال** المظلي
 القول قول المستاجر مطلقا خلافاً للمبايعين واذا
 ادعى احدتهما فساد العقد والاخر جواره فالقول
 لدعي الصحة وهذا القول للمستاجر لانه منكر العقد
 انتهى **رجل** استري ذهبا في فارورة ففطر الى
 الفارورة ولم يصيب على راحته منه شيء فهدى
 بروية عند ان خيفة وعند محمد فيه روايتان
 ولو استري نائحة منك فخرج منك لانه ليس له
 ان يرد خيار الروية ولا خيار العيب لان الاجاز
 يدخل عليه عيباً ظاهراً حتى لو لم يدخل كان له ان يرد
 خيار العيب والروية جميعاً وعن الامام ابي الليث
 ولا خيل للرجل ان تستغل بالبيع والشراء مما لم
 يحفظ كتاب البيوع وقيل لمحمد الا نصف كتاباً
 في الزهد قال حسبكم كتاب البيوع وعلى كل تاجر
 مخاط له نية ان يستضيء فيها ديناً يساوره
 في معاملاته فانه ملاك للامر والدين والمأكول

معنى على الفاء او
 اصبعه

والمسلمين قال الله تعالى عز من قائل كلوا من ثمر ما رزقكم
نوع في الاستبراء
قال صاحب المنيع رحمه الله الاستبراء نوعان
 مؤسّد وب ونوع مؤو واج **انما** المؤسّد وب اليه
 فهو استبراء الباع اذا وطئ جاريته او اراد بيعها
 او حرجها عن ملكه بوجه من الوجوه عند عامة العال
 وقال مالك استبراء الباع جاريته واج **رجل**
 راي امرأة زنى ثم تزوجها له ان يطاها بغير
 استبراء قال محمد اصاب بالان يطاها حتى يتبرئ
 ويعلم فراغ رحمها **وانما** الاستبراء الواجب فكل
 من ملك جارية يبيع او هبة او صدقة او قسمة
 او صلح عن دم عند او خلع او كتابة على جارية
 او عن عدة على جارية فانه يجب الاستبراء في هذه
 المواضع بحصة بكر او كاسا لجارية او نيا فلك
 من صغير او كبير او ممين **وذكر** البراذي ان لو كانت
 بيرا او احاط بعلم المستري بانها لم توطأ لا يزوج ولا يستر
 عند ان يوسف فمذ محمد يزوج ولو خاض قبل

النفق

القبض عند البائع ثم قبض المستري لم يزوج قبل خلافا
 لابي يوسف وقد ارجح في ذوات الاموال
 يهر في حق الامة والصغيرة وموضع الحمل
 في حق الحامل وقد رانا ما ان يعنى ابي يوسف
 في خمسة الطرسلات استبرأ ويؤد رواية عن الاما
 وعن الامام واخرى بالكرامة الحمل وفي رواية عن
 محمد قد رعدة الوفاة في حق الحرة وفي ارضه فلما
 قد رها في حق الامة والعمل اليوم على الاخوان عن
 الاخر وبحر الوطن والدواعي وعن محمد انه لا يحرم
 الدواعي في المدينة **وفي فتاوى قاضي خان**
 فممن انكر وجوب الاستبراء هل ينفذ قبل تكثيره
 انكر اجماع المسلمين وقال عامة المشايخ لا ينفذ
 لان ظاهر قوله تعالى او ما ملكتم ابناكم مستضيحا
 الوطى مطلقا ومن عرف وجوب الاستبراء بالخير فلا يكره
 جازة وفي ظاهر الرواية في كتاب طيل اذ رويها
 المستري عبد الله قبل ان يقبضها ثم قبضها ثم طلقها
 العبد قبل ان يدخلها وقبل ان يحض للمستري ان

يطأها من غير استبراء قال نسئ الامة وهذا صحيح
 ونزوحه اياها قبل القبض صحيح كالاتا وان
وفي الوالوي رجل استري جارية واحال في
 اسقاط الاستبراء ان كان البائع وطئها ثم باعها قبل
 ان تحيض لا يحل للمشري ان يحال للاستقاط لقوله
 صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجلين يومان بالله وكر
 واليوم الآخر على ان يجععا وطئ واحدة ان باعها
 البائع بعد ان طأته عدة وطئت ولم يقربها في
 ذلك الطء حل له ان يحال في الاسقاط لا بعد ام هذا
 النبي **ثم الحيلة** ان يزوجها المشري قبل الشراء
 ان لم يكن عدة امرأة حرة يزوجها البائع غيره ثم
 مشريها بعد ذلك وان كان عدة امرأة احرى حرة
 فيزوجها البائع غيره ثم يسريها بمو ويقضيها ثم يطلقها
 الزوج او يسريها او لا ثم يزوجها من رجل قبل ان
 يقضيها ثم يطلقها الزوج وان خاف البائع ان يسريها
 المشري ولا يسريها ولا يطلقها **فالحيلة** ان يقول
 البائع زوجها منك على ان امرها بيدي في التلخيص

واطلقها

٢٠٥
 واطلقها متى شئت او تقول زوجها منك على انك ان لم
 يسريها مني اليوم ففي طالق متين قبل المشري النكاح
وكذلك الحيلة اذا خيف على المحلل وقد تر في
 فصل الطلاق فانظره ثمه رجل باع امرأته ثم
 وعليهم ديون ولا وارث لهم معروف فاضد السلطان
 ديونه ثم طهر وارثه لا يبر القرضا وعليهم ان يودوا
 اليه نائبا لانه يتبين انه ليس للسلطان ولا به الاخذ
 صاحب الدين اذا اخذ بالدينير وجه في الدراهم
 كاذله ان يمد يده وياخذ الدراهم والدينير جلا
 كس واحد في حوالبها واهلها واستبدل الذهب
 بالفضة في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول كما لو
 استبدل الذهب بالذهب والفضة بالفضة انتهى
الفصل الثامن عشر في الاجارات
واعلم ان الاجارات قد شهدت لجوارها الكتاب
 والسنة والاجماع **اما** الكتاب فقوله تعالى فان
 اجورهن **وقوله** تعالى لو شئت لخذت عليهن اجورا **وقوله**
 تعالى وقصة موسى عليه السلام على ان ناجني مما في حج

وسورة من قبلنا لا راد عليها اذا قضى الله تعالى او
 رسوله امر من غير انكار مما لم يمت دليل على انتفاء
واما السنة فقوله عليه السلام اعطوا الاجرة
 اجرة قبل ان يحق عرفه ومن استأجر اخر قاطبة
 اجرة **واما** الاجماع فقد انعقد كل عصر على
 صحها الا ما حكي عن عبد الرحمن الاظم انه قال لا يجوز
 ذلك لانه غير يعني انعقد على ما لم يحلف وهذا
 لان الناس ياتي جوارها لان العقد يرد على المدوم
 وعلى المنفعة التي توجب في مدة الاجارة والمدوم
 ليس محل للعقد لانه ليس بشئ وهذا كله وجه القياس
 والقياس وان كان ياتي جوارها لكن القياس في
 مقابلة المصروف والاجماع لا يعنيه فجوها عملا
 بالكتاب والسنة والاجماع طاعة الناس اليها فالفقير
 يحتاج الى مال البقي والعني يحتاج الى عمل الصفا
 وخاصة الناس اضل في شريع العقود فصدعت
 لم تمنع الحاجة **ثم الاجارة** لها اركان وشروط
اما الاركان فالكتاب والقبول وذلك بالما

والله عليها وهو لفظ الاجارة والاستحجار والا
 والاكثر. وسعقد بلفظ الماضي ولا ينعقد بلفظ
 اعتبارا حديثا عن المستقبل حوان يقول اجروني فقول
 الاخر اجرت ولو قال اعركك هذه الدار سنرا
 بكذا او قال كل شهر بكذا او هذه الشهر بكذا ينعقد
وفي التمهيد سنعقد الاجارة بلفظ الاعارة
 ولا ينعقد الاعارة بلفظ الاجارة حتى لو قال
 اجرك هذه الدار لغير عوض لا يكون اعارة **وفي**
الفني قال اخر هذه الدار بدينار في كل
 هل رضى فيه فقال نعم ودفع اليه المفتاح فهو اكمل
وفي البرازي الاجارة الطويلة لا ينعقد بالتقاضي
 لان الاجرة فيها غير معلومة لانها تكون في كل سنة
 دانسا او اقل او اكثر واستخرج الاجارة الطويلة
 الامام محمد بن الفضل البخاري فقبلها البعض لا
 البعض وبما على وجهه الاول بواجب الارض
 او الكرم وفيما ذرع فيبيع الاستحجار او الارض بما هو
 تم اراد الاجارة ممن يعلم ويسلم ثم بواجب الارض

من مدة معلومة ثلاث سنين أو أكثر من ثلاثة أيام
 من كل سنة أو نصفها بال معلوم على أن يكون آخر كل
 سنة من السنين سوى الأيام المستثناة كذا وفيه
 مال الاجارة يجعل بمقابلته السنة الأخيرة وكل
 منها ولاية الفسخ في مدة الاجارة والثاني أن يدفع
 الاجارة والمزرع العايم على الأرض معاملة إلى الذي
 يريد الاجارة أن يكون الخارج على مائة منهم للدفع
 والباقي للعامل ثم يوكل العامل في صرف قسطه
 إلى ما يريد ثم يوافق من الأرض مدة معلومة على
 الوصية الذي ذكرناه من غير أن أحد العقد من شرط في
 الآخر وتضمنه كحازا الترو الأول وقالوا ببيع
 الاجارة والزرع ببيع ثلثة لا ببيع رغبة حتى لم
 يملك المسافر قطع الاجارة يفسخ البيع بلا فسخ
 والثلثة لا تملك المبيع وان قبض المبيع ولا
 يفسخ على ملكه لم يفسخ اجارة الأرض وبعض جوز
 وقالوا انه ببيع رغبة لأنها صدأه صحة الاجارة
 ولا يلزم إليه الاية ولا ينافي مدو جوار القطع

مع كونا ملكا لم يمتد ولا يملك الراعي قطع الاجارة
 وقيل ان باع الزرع والتجر بمن المثل ببيع رغبة
 والا لا وهذا لا يصح فان الانسان قد يبلغ مال
 عند الحاجة بمن قليل **رجل** قال لا خير بعد منك
 عدي بباغ دارك هذه سنة وقيل ففوا اجارة
 والاجارة يجب بالملك من ارضها المتقعة حتى ان
 اشجار دار امدة معلومة وعطلا مع التمكن
 والاستيعاب يجب الاجارة وان لم يتمكن ان يفسخه
 المالك او الماجني لا يجب اذا عصب له ارضه صاحب
 من المسافر سقط الاجارة لو ان التمكن اذ هو الفعل
 المستلزم للثبوت والامانة مع العصب قال صاحب
 الكافي وهل يفسخ العقد **ذكر** الفصل الثاني
 في الدين في الفناوي انه لا يسقط الاجارة ولكن
 سقط الاجارة ما دام في يد العاصب **وفي الهداية**
 ان العقد يفسخ وان وجد العصب في بعض المدة سقط
 من الاجارة سدره لان القوط سدر المسقط انتهى ثم
 اعلام المسقعة بطرق ثلاثة اما بيان المدة كما ينبغي

الدور والسكنى والأرضين للزراعة فيصح العقد على مدة
معلومة أي مدة كانت طويلة أو قصيرة لأن المانع
يحدن شيئا بمقدارها يصير معلوماً ببيان
المدة وإذا كانت المسفعة لا تسفوت إلا في الأوقات
فإن المدة لا تعد على ثلاث سنين في الصحيح كما تقدم
في فصل الوقف وأما الإقطاع فهل كان أصري
القبلي يجوز إعادته أم لا **قلت** وقد وصفت
على عدة مصنفات في ذلك لبعض علمائنا المشاهير
منهم شيخ الإسلام برهان الدين إبراهيم بن عبد الحق
وسيدنا الشيخ الإمام العلامة شمس الدين القنوي
وسيدنا شيخ الإسلام والمسلمين سعد الدين الدمري
والشيخ العلامة الحافظ زين الدين قاسم بن فطو
الحالي أمتع الله بحياته فاستفدنا منها فوابد
خمس **سرها** القول بجواز إجارة الإقطاع
وقد أطبوا الكلام في ذلك وملكوا فيه أحسن
المسالك **وقد سئل** شيخنا شيخ الإسلام التتد
الدمري المشار إليه فمن أجاب فطاعه سنين ثم أخرج

الإمام

الإمام الأعظم الإقطاع منه قبل مضي المدة فقال
لعمري يجوز الجدي إن توجرا فطاعه حيث كان فخص
إقطاعه له ملك المسفعة والضرف فيه في العرف
العام بما يراه وليس هذا نظير الصغير ويكون الإجارة
بر المصطح محكية لازمة حيث كانت مستلدة على شروطها
شروعا ولا تنفخ بالموت ولا بإقطاع غيره فإن الإمام
جعلها كالوكل عنه في ذلك وبقي بالمسعى الذي وجد
فيه شرط اللزوم ونهذه لك قواعد علمائنا والظاهر
هذه والله أعلم **وصورة السؤال**
الذي سئل عنه شيخ الإسلام برهان الدين بن عبد الحق
سأل قوم عن إجارة الجدي ما أقطع الإمام له
من المزارع والقوى والعقارات هل يصح إجارة ذلك
وكون عمدة الإجارة فيه صحيحاً لازماً أم لا سمي ما
يتوقف فيه صحة الإجارة على تميمه أم غير صحيح ولا لازم
ولهذا عقد المساقاة الصادر فيه وطلبه إبان الحكم
في ذلك على قول أبي حنيفة رضي الله عنه وهل الجدي
في هذه المسئلة منصوص عليه عديم أو لا ودرؤ إلى الضرر

واعيد الى معرفته الجواب في ذلك تنصيصا او قياسا على
نظيرها من اصول المسائل فقال اما تنصيص الاصحاب
على الحكم في ذلك فلم اقف عليه بعد ما طلبه مدة ولا
اعلم لهم في عينها نصا بالجواز ولا بضده لكن قياسا
في نظيرها ينص في القول بجوازها ولزومها **اما النظر**
الاول فقد نص اصحابنا على ان من صرح على طرقة
كان المصالح ان تواجزه ومعلوم ان المصالح انما
ملك المنفعة دون الرقبة في مقابلة ما صرح على
من جهة الذي يدعيه وان كان المصالح ينكر ذلك
ويزعم ان الاحوال بالمنفعة المملوكة بالصلح مملوكة
وملك بمقابلة عوض على رغم الدعي عليه فكان
عنه ثبوت العوضه فصارت بالمنفعة المصالح
عليها ماله نظير الذي زعم احدكما وموافقا لدعي غير
والنظر في زعم الدعي عليه بعقد الاجارة فهو
جواز منقطع والاصطاح وذلك لان منافع الاصطاح
ملك الحيد لا صياجهم انفسهم واستعدادهم لما
يعرض للمكين من المصالح مدبرهم وللأما والقياس

١٠

من قال اعدا المسلمين وادفع الفسدين وقع
الجانين وصون الاموال والافس من القرض
التي تعبر حق ونعمه الاقطاع فاجبه على ملكه
المال ومنافعه مملوكة لم عوضا عما جنى انفسهم
له ملكا ملكا بعقد الاجارة بل اولى فان الجواز
لملك المانع المملوكة بعقد الاجارة من حيث هي
ما ملك بعوض وملك المنفعة في مسئلة الصلح بعوض
انما هو في زعم المملك لان زعم الملك انما مسئلة الاقطاع
فالمانع ملك بعوض بملكه أكد فكان ملكا بعقد
الاجارة اذ في الجواز **واما النظر الثاني**
وهو ان المتاجر ملك اجارة ما استاجر وان كان
لا ملك منه الا المنفعة فقط دون الرقبة لكن لما ملك
بعوض ملك ان ملكا بعوض اصلا وهو الاجارة فذلك
ما اقطعته الحيد لي ملكا منفعة الاقطاع بمقابلة
استعداده لما اعد له كان ما ملكا بالمنفعة فلا ملكا
بعوض وهو عقد الاجارة ايضا **واما النظر الثالث**
وهو ما ذكر صاحب المحيط فيما اذا وقف وصا على ان عليه

لفلان كذا كان على الصحيح فلان ان تواجره وذلك
 المستحق له غلة الرقف والغلّة مال يتضح اجارة
 الاقطاع قياسا عليه **واما النظر الرابع**
 العبد المأذون له في التجارة يملك ان يوجر من مال
 التجارة بما يجوز فيه عقد الاجارة فوجبان يجوز
 مثل ذلك في الاقطاع من الجدي **النظر الخامس**
 ام الولد يجوز للتبذ ان يوجرها مع انه لا يملك
 منها سوى نفقتها عند ان خيفة قال الهذولي
 رحمه الله في باب ما يجوز فيه في غضب ام الولد
 واما ام الولد فلا تصنع عند ان خيفة بالغضب لان
 المولى لا يملك من الا المنفعة الا ترى ان لا تسعي بعد
 الموت للورثة ولا للعزما وغضب المنفعة لا
 يتعلق بهما فاذا كان المولى ملكا تجارها ومانو
 لا يملك رقبته واما ملك منفعتها وجبان يكون ذلك
 لا يملك الرقبة واما ملك المنفعة فقط **واما**
النظر السادس من هو انما قطع الجدي من القرى
 والمزارع في الممالك لا سلامة الا ليشفع بها ولا يمكن

ذلك

٢١٠
 ذلك الاموال للرب والمرارة وغير ذلك من الكلف ثم
 مباشرة اعمال الفلاحة من سقى ما يسقى وحصاده
 ودباسه وما السببه ذلك من الامور التي يتوقف
 استغلال تلك الاراضى عليها وذلك لا يحصل الا بالمرار
 والاجارة لمن يقوم بهذه الاعمال فان الجدي لو امره
 بذلك لصاروا فلاحين ولتعمل السنة المطلوب منهم
 من الاستعداد للقيام بما ائتمروا به من مصالح المسلمين
 ومن الاستعداد للقيام بزراعة الامم منهم والاصل
 في الاقطاع من الاماير انه يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه اقطع وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم اقطعوا
 قال ابن مالك رضي الله عنه في غار سوال الله صلى
 الله عليه وسلم الاضداد لقطع الحجر من الحدب
وعن علقمة بن وائل الحضرمي عن ابي عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اقطع ارضا لا اعلم انه
 قال الاخصر موقه **وعن** ابن عمر رضي الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير فاجري
 فوسه حتى قام عمر رضي الله عنه ثم ربي سوطه فضا

رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوه حيث بلغ الصوت
 وغير ذلك من الاخاديب والآثار التي يطول ذكرها.
 هذا ما دل عليه مسائل اصحابنا واما غير علمنا
 قد ذكرنا في موضعها في ردوس المسائل ما يدل على
 ان قول الخاتبة قولنا فقال يجوز اجارة المانع المحقة
 بالوصية **فقول** متى جاز ذلك جاز اجارة
 الاقطاع. **واما** المخرج عن الشبهة في ماوي
 الشيخ محي الدين النووي قال مسئلة اذا قطع المالك
 عند الموضع اصل جوزه اجارته. **الجواب نعم**
 يجوز له اجارته لانه سعى لمفعتها فلا يمنع ذلك
 كونها معرضة لانه متردها منه بموته او غيره
 كما يجوز للرفقة المأجورة الارض التي في صدقها
 قبل الدخول وان كانت معرضة لاستوفها لانها
 المباح. **وقد** اقتصرت على هذا المذرك في هذا الكتاب
 اوله جميع ما في مصنفات المسار اليه لصاق منه
 الكتاب **ثم رجعا** الى ما تخافه من اعلام المنفعة
 بطريق لانه **وقد** ذكرت الطريق الاول وهو بيان

على ما فصلناه وبيان العمل بان سائر محل العمل ليس
 رجلا على صنع نوبه او خطاؤه او استأجره انما يعمل
 عليها مقدرا معلوما ويزكها مسافة سهاها لانه
 اذا بنى النوب ولون البصق وقد رما يصح به اذا
 كان ما خلف وجنس الحياطة وقد رما المحول وجنس
 والمسافة صار والمنفعة معلومة قسمية ذلك فصيح
 العقد واما بالاشارة كمن استأجر رجلا لنقل
 له هذا الطعنا الى موضع معلوم لانه اذا رآه ما
 يتقلد والموضع الذي يحمل اليه يصير المنفعة معلومة
 فيصح ثم ما صح ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجار
 بيع المنفعة والاجرة من المنفعة فصير المبيع
 وما لا يصلح مما يصلح اجرة ايضا كالاجار من بدل
 العبيد والياب لان الاجر عوض مالي وكل ما لا يصلح
 عوضا صلح اجرة كذا في المبيع **وفيه ايضا** اذا
 استأجر ارضا للزراعة بشرط احد الشئين اما ان
 المزروع او ليعيم المزروع بان يقول يزرع ما سأل
 لان الارض نارة استأجر للزراعة وطور النبات والعن



وغيرهما وما يزرع فيها متفاوت قد تساوى لزراعة
البر أو الصغير أو الذرة أو الارز وغيرهما وتبعضها
يصير الأرض فائتية شيئا من ذلك لا يصير المعقود
عليه معلوماً وأعلام المعقود عليه شرط جواز
العقد به إلا أن يقول على أن يزرع فيها ما شاء إلا
أن تعت شقوق الجرة اليد وترفع الشرب والطاق
في الأمانة تبعاً للأرض وإن لم يشرط خلاف ما إذا
استرى فإن الشرب والطرق لم يدخلها بلاداً لأن
المقصود من الأمانة الانسحاق حتى لا يصح اجارة
مما لا يمكن الانسحاق به في الحال كاجارة المهر للركوب
وغير ذلك **وفي الدخلة** استأجر أرضاً يزرعها
أهذرا أنه يزرعها ولم يذكر أي شيء يزرع فيها فالأمانة
فاسدة لجهالة المعقود عليه لأن الأرض تصلح
للزراعة والغرس والبناء ولا ربحان للبعض
البعض فالمرسوق لا يصير المعقود عليه معلوماً
وكذلك إذا ذكر أنه يزرعها إلا أنه لم يذكر أي شيء يزرع
فالأمانة فاسدة لجهالة المعقود عليه انتهى **وفي**

البرازي

البرازي رجل استأجره وأبى إلى سمرقند من خوارزم
ملأ وجوب الاجرة لتقليم الدواب ولا يوم ربه له وأبى
بإرسال الغلام معها وذكر مولانا شيخ الاسلام أنه خير
ولا يجير استأجر رجلاً للحمل له عليه من مطورة غنما ثم
ذهب فلم يجد له ورجع فسمى الاجر المسمى على ذهابه وجملة
ورجوعه لزمه اجرا ذهاباً لأن الذهاب كان له وإن
كان لم يسمى المطورة لاستحواً ورغن فسط المسمى للذهاب
اجر المثل قال الخياط استأجر لك لتخط قحاطه علامة
استحق الاجر وإن قال يهد نفسك لا يستحق استأجر
لخمس عشرة في عشرة فخر خمساً في خمس له ربع الاجر
لأن الأول بأربعة ذراع والمحور بخمس وعشرون ذراعاً
وبالدراهم أربعين تعريف بيت الخلا لا يجير لكل الساكن
إن يفتح لخلل في الانسحاق وكذا لا يجير على اصلاح المزارع
وتطهير السطح استأجر داراً فيها بئر ما له أن يسقي منها
لأنه الاسقاط قبلها فكذلك بعد ها وإن أصل ما البئر
ليس على احد مما اصلاحها وعن محمد رحمه الله لو استأجر
دائماً ليركبها مدة وانقضت المدة وامسك في متركه

ولم يحرم مالكاً لياخذها حتى يسق له أمة عبده لا حان
 على المستأجر لانه لا يحل على المستأجر الرد ومع ذلك
 لو ساقا الرد الى مالك فضا عت لا يضمن وان استأ
 ليركبا في المضرة هب المالك الى المضرة آخر فاعرضها للمستأجر
 المية وهلك في الطريق ضمن لصيرورته غاصبا بالاحتياج
وفي المنع رجل انزى دارا سنة فلما مضت قال ذ
 ان فرغها اليوم ولا عليك الف كل يوم والمستأجر
 مفران الدار له ولم يفرغ يلزمه قال هشام قلت لحن
 هل لا يجعل له أجر مثلها الى ان تمكن من الفرغ وبعد
 التمكن عليه ما قاله الموأجر قال هذا حسن **وسنة**
الولاء ولو أجرة داره أجرة مضافة بان يقول
 أجرني داري هذه شهر شوال ومما في رمضان ثم تابعه
 من آخر فالبيع موقوف على أجرة المستأجر ولو وصل
 شوال ان سكن الدار لان العقد منفعة وان كان لا
 يجب عليه تسليم الدار ما لم يحل ذلك الوقت وذكر في بعض
 المواضع انه اذا أجرة داره أجرة مضافة مثلاً في
 صغره وهو بعد من محرم فباع قبل محرم ذلك الوقت فعن

محمد رحمه الله رواه ناسان والعوي على انه سيفذ وبطل
 الاجارة المضافة هذا هو الظاهر لان له ولاية
 البيع والبيع دالة الفسخ **وفي البرازي** اجرة داره
 مضافة بان قال في شهر ربيع الاول اجرك من رجب
 فباعه في جمادى الاولى ذكر شمس الامنة ان البيع لا ينفذ
 وفي رواية عن محمد رحمه الله لا يحل للمستأجر ان يرضى
 حتى ان ثبتت وبه يلزم كلام السرخسي قال الاصح ان
 الاجارة المضافة لازمة وفي رواية سيفذ لانه لا
 يحل للمستأجر حالاً وبطل الاجارة **قلت** وبه يعني
 والله اعلم **فائدة** اعلم ان الجملة معاً تصح بضا
 اربعة عشر. الاجارة وضحا والمزارعة والمعاينة
 والمصارعة والوكالة والوكالة والامانة والطلاق والعتاق
 والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق
 والوقف **وما لا يصح مضافاً عشرة**
 البيع واجارة البيع وضحه والقسمة
 والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح
 عن مال والابراء عن الدين **وفي العاجي** ولو أجرة

بالدار المستأجرة لغيره فان اواره يصح في نفسه
ولا يصح في حق المستأجر فاذا صنعت الدار بقضى بالمهر
له بأجرة الآن والحقان في مال البقي اذا كان له مال
والافضل ان يسهل وأجرة القابلة على نزاعها
من احد الزوجين ولا يحزر الزوج على استجار القابلة
لأنها كالطبيب عليه ولا يحزر الطبيب عليه وأجرة
تجان بحر الفاضل لا يحزر على الجوس وقيل في زماننا
أجرة التجان تجب على رب الدار لأنه يعمل له **وذكر**
الفاضل يدعي الذين أجروا التجل على المدعي وقالت
برهان الدين صاحب المحيط على المدعي عليه وقالت
فاحي خان على من استأجره والافضل من اخذ التجل
ويعجز للمنفى ان يأخذ الأجر على كناية الجواب بقدره
وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الاول
وفي الوقاية ولم يصح الاذان والامانة في الحج
وتعليم القرآن والفقه والفنا والنوح واللاه
وعسب النيس ونفى اليوم بصحتها لتعليم القرآن
والفقه وحجز المستأجر على دفع ما قيل وحل بسببه

وعلى

وعلى الجلوة المرسومة **قلت** وهي نفتح الحائض
المعجزة هدية كندى الى المعلن على ذؤوس بعض
سور القرآن سميت بها لان القادة اهدوا الحلوا
وهي لغة يستعملها أهل ماوراء النهر **وفي البرازي**
رجل أجر نصف داره والد ار حمل القصة او قال
اجرنا نصيب منها ولم يعلم نصيبه لا يصح ولو كان
حجز المثل وقالوا لا يجوز ولو كان من شركه طارت
اجامها وأجارة البناء دون الأرض لا يجوز لأنه في معنى
أجارة المساع وبه قال ابو نصر رحمه الله فأورد عليه
أجارة السطاط فلو كان له الفرق وأحار الامام
التجاري والحوار زمي انه اذا كان البناء من ثغاف كالحجر
مع السقف يجوز البناء والا لا وعن محمد رحمه الله جواز
قائه قال من استأجر دارا فبني فيها بناء ثم أجزها من
صاحبها استوجب من الأجر حصه البناء فلو لا جواز
أجارة البناء لما سمح الأجر وقال على السطاط
قال الامام ابو علي وبه كان يفتي مساجدا ولو كان البناء
ملكاً والعرضة وقفاً وأجر المولى باذن مالك البناء

فالأجر ينقسم على البناء والعرض له بنى في أرض القبر
 فأجر البناء العرض من صاحب الأرض النوى على
 أنه يجوز ذكر الحلوان ولو أجر البناء من مالك الأرض
 جاز وقفا ولو أجر العرض لا البناء جاز **وذكر**
 ابن وهبان في شرح المنظومة لو أجر بنا مكة ينبغي
 أن يجوز ويدل على ذلك ما ذكره صاحب الخبر عن
 المصنوع قال روى أبو يوسف عن أبي حنيفة قال
 المزاجارة بيوت مكة في أيام الموسم قال وهكذا روى
 هشام عن محمد بن أبي حنيفة وكان يقول نزل علمهم
 في دورهم لقوله تعالى سوا العاكف فيه والباري
 قال في المزاجارة ثم هذه المسئلة دليل على جواز
 اجارة البناء دون الأرض لأن الاجارة هنا لا يرد
 على الأرض عند أبي حنيفة كالبيع وإنما يرد على البناء
 وإنما رخصها في أيام الموسم وإنما يدل على ذلك أيضا
 قول صاحب الهداية في الاستبصار على مذهبه الإمام
 في عدم جواز بيع أرض مكة قال ما نصه استدل
 أبو حنيفة رضي الله عنه بقوله صلى الله عليه وسلم

مكة

مكة حرام لا يباع رباعيا ولا ثورث ولا حرة محرمة
 لأنها قفا الكعبة وقد ظهر العظم فيها حتى لا ينفذ
 صيدها ولا يحبل خلاها ولا يقصد شوكها فذلك
 في حق البيع خلاف البناء لأنه خالص ملكه **الثاني**
 استدلالنا بأننا لمولوك إذا لم يظهروا الاحتصاص
 السدي بفساد كالبناء **وفي خزانة الأكل**
 لو أجر أرض مكة لا يجوز فإن رغبة الأرض غير
 لمولوك انتهى ومعهم أنه يدل على جواز اجارة البناء
 والله أعلم **وطريق** جواز اجارة المساع ان لم يفضا
 به أو يوجر الكل ثم يفسخ في البعض **ومسائل**
الشيوع سبع الاجارة والاعارة والناظر
 وهبة فيما لا يحمل القسمة جارية وفيما لا يحل
 لا يجوز ولو كان من شركه أو من اجنبي والصنف
 كالهبة في رواية الأصل **وفي** الجامع الصغير
 جواز الصدقة وهو الساع لا يجوز عند محمد بن
 المساع لا يجوز مطلقا وفي الطاري روايان **وفي**
 الولوالجي **رجل** أنشأ جوارضا لزعمها فزعمها

فأصاب الزرع أنه فلك أو عز وقلوبت فعلية
 الأجور ثاماً لأنه قد زرع ولو عرفت قبل أن يزرع
 فلا أجر عليه لأنه لم يمتنع من الاستفاد بها **قَالَ**
 صاحب المحيط والقنوي على أنه إذا بقي بعد هلاك
 الزرع مدة يمكن من إعادة الزراعة لأجل الأجر
 على المستأجر والأداء يمكن من إعادة مثل الأول
 أو دونه في الضرر ولذا لو منع غاصب كما مر
 استأجر أرضاً فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم يطر
 ان لم يجد الماء للسقي ببسر الزرع سقط الأجر استأجر
 يسيراً أولاً كالأجر الرحي فانقطع الماء وكذا
 لو زرع في الأرض ولم يزرع على سقيها لئلا احتار
 السقي بالثوب **وفي المنع** ولو انقطع ماء الرحي
 والحق بالامتناع به لغيره لغيره من الأجر حصته
 ولو نقص الماء عن الرحي كان القضان فاحشاً
 فليس أجر حتى الفسخ وإن كان غير فاحش فليس له الفسخ
قَالَ القنوي في محضه إذا صار يجرى أقل من نصف
 طحنه فهو فاحش استأجرها للزراعة فقل ماؤها

أو انقطع الذي ضمنه حتى ينقطع أي حتى يفسخ القاضي
 العقد وبعد ما فتح ترك القاضي الأرض في يده
 بأجر المثل إلى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان له
 رضا ولم ينقص الإجارة **قلت** وكذا واقعة
 القنوي بالقاهرة **وصورته رجل استأجر**
 حتماً ما يجري إلى الماء من عين فانقطع الماء عن الحام تعطل
 العين فهل سقى على المستأجر أجرة مدة انقطاع
 الماء وتعطل العين أم لا **فاجاب** جدي شيخ الإسلام
 محب الدين اسعنى الله بحبائه الكريم انقطاع ماء
 الحام عيب يفسخ به الإجارة وقيل لا يفسخ فان لزم
 المؤجر تعطل المستأجر والامتناع ولا يلزم الأجر
 في مدة الاذنين في المنفعة مع العين والله اعلم
ومنها واقعة القنوي أيضاً رجل استأجر
 حتماً وقف من ناظر شرعي وعمرها ولم يكن الناظر اذن
 له في شئ من ذلك فبطلت له العارة جهة الوضوء حيث
 لم ياذن الناظر له في ذلك أم لا وهل الناظر الرجوع
 بذلك على المستأجر أم لا **قَالَ** في ذلك ما في

سَيَدِي لَيْلِي شَيْخُ مَسَاخِ الْإِسْلَامِ الْمَسَاكِينِ بَانَ الْعَارَ
 الدُّورَةَ لَا تَلْزَمُ جِهَةَ الْوَقْفِ وَالْناظِرُ خَيْرٌ مِنْ تَمْلِكِهَا
 لِحَقِّهِ الْوَقْفُ بِتَمْلِكِهَا مَقْلُوعَةٌ أَوْ كَلِيفُ الْمَسَاكِينِ قَلْعُهَا
 وَتَوْنِيهِ الْوَقْفُ فَيُفْعَلُ الْإِنْفَعُ لِلْوَقْفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 اسْتَأْجَرَ حَتَّى تَأْتِيَ فَوَيْةٌ فَوْقَ الْجَلَا وَتَقْرَأُ النَّاسُ
 نَقْطُ الْأَجْرُ دَانِ تَقْرَأُ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَسْقُطُ أَجْرُ دَارَةٍ
 أَجَارَةٍ طَوِيلَةٍ وَتَوْمَذُونِ وَطَلَبُ الدَّارِ مِنْ بَيْنِ الْقَاضِي
 أَنْ يَجْرَهُ عَلَى بَيْعِ الدَّارِ وَقِسْمَةِ الدَّارِ سَعَرَةً لَمَّا بَكَ
 الْأَجَارَةَ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَجْرَهُ عَلَى ذَلِكَ بَدَأَ فِي مَوْلَانَا
 الْقَاضِي يَدْعِي الدِّينَ وَصَاحِبَ الْحَرِيطِ وَالْهَرَمِ دِينَ
 قَادِحٍ تَسْتَفِجُ بِهِ الْأَجَارَةَ وَأَقْلَمَ مِنْهَا **وَفِي الْمَوْلَى**
 رَجُلٌ أَرَادَ أَنْ يَجْلِسَ رَجُلٌ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ الْأَجَارَةَ
 وَيَبِيعَ الدَّارَ لِنَفْسِهِ أَهْلَهُ لَكُونَهُ مَقْصُودًا لَهُ ذَلِكَ
 كَالِدَاكَ أَنْ يَكُنِيَ دِينَ قَادِحٍ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ الْأَجَارَةَ قَالَ
 الْبَزْزَازِيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَسْتَأْجِرُ فِي أَقْوَارِهِ بِالْهَرَمِ بِحُوزِ
 أَقْوَارِهِ عِنْدَ الْإِمَامِ مَخْلُوقًا **وَفِي الْحَرِيطِ الطَّرِيقِ فِي**
 فَخِ الْأَجَارَةِ لِأَجْلِ الدِّينِ أَنْ يَبِيعَ الدَّارَ الْمَسْتَأْجَرَ أَوَّلًا

رَبِّ الدِّينِ ثُمَّ اسْتَرَى بِطَلَبِ بَيْعِ الدَّارِ فَيَقُولُ الْأَجْرُ السَّلَامُ
 غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى لَانَا فِي أَجَارَةٍ فَلَنْ يَزَالَ فَيُجْعَلُ الْقَاضِي
 مَعْتَدًا بِالسَّعْرِ وَتَسْتَفِجُ الْأَجَارَةَ ضَمَنًا **وَفِي الْقِسْمَةِ** طَلَبُ
 الْمَسْتَأْجِرِ فِي إِذَا الْعَقْدُ فَأَخَذَ الْمُوَاجِرُ مِنْهُ الْمَقْبَاحَ فَبَقِيَ
 الدَّارُ مَعْلُوقًا ثُمَّ لَا يَسْقُطُ الْأَجْرُ لَأَنَّهُ كَانَ مَتَكَبِّرًا لِلسَّعْرِ
 بِوَسْطَةِ إِذَا الْعَقْلُ اسْتَأْجَرَ حَتَّى تَأْتِيَ فَوَيْةٌ فَوْقَ الْجَلَا وَتَقْرَأُ النَّاسُ
 ثُمَّ تَدُ السُّوقَ حَتَّى لَا يَكُنِيَ الْجَارَةُ فَلَهُ فَخِ الْأَجَارَةَ لَأَنَّهُ
 هَدَرَ وَقِيلَ **وَفِي الْمَسْقِي رَجُلٌ** اسْتَأْجَرَ حَتَّى تَأْتِيَ فَوَيْةٌ
 فِيهِ فَاغْفَرَهُ عَذْرُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ الْأَجَارَةَ وَكَذَلِكَ
 لَوْ اسْتَأْجَرَ أَتَيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدَّ الْمَسْتَأْجِرُ إِلَّا بِأَصَابَةٍ
 فَتَعَذَّرَ وَأَمَّا إِذَا بَدَى الْكَارِي لَيْسَ بِعَذْرٍ لَهُ **وَفِي**
 يَكُنِي أَنْ يَتَعَذَّرَ وَابَهُ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ أَوْ أَجْرُهُ وَإِنْ قَرَضَ
 الْمُوَاجِرُ فَقَعْدَ لَيْسَ بِعَذْرٍ عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْلِ لَأَنَّهُ يَكُنِي
 أَنْ يَتَعَذَّرَ رِسْوَلًا يَبِيعُ الدَّارَ وَرَوَى الْكُرْخِيُّ أَنَّهُ عَذْرُ
وَفِي الْبَزْزَازِيِّ قَالَ الْمَسْتَأْجِرُ أَرَادَ الشُّفْرَةَ وَكَذَلِكَ الْأَجْرُ
 حَقُّ الْمَسْتَأْجِرِ عَلَى أَنَّهُ غَرَّرَ عَلَى الشُّفْرَةِ وَرَأَى الْقَدَّادِي
 وَالْكَرْخِيُّ وَالْإِسْقَالُ مِنْ الْبِلَدَةِ عَذْرًا لِأَنَّ الْخُرُوجَ

محمل ان يكون صليته الموصل الى الفسخ فخطف وان وجد
 منزلا ارضى منه اجرا واشترى منزلا فاداه التحويل اليه
 لا يكون عذرا بخلاف ما اذا انكاري ابلا الى مئة ثم اشترى
 ابلا له الفسخ والفرق ان انكر الدار يمكن والى الدابة
 لا لانه خلف بخلاف الناس والركوب خلفا بخلاف
 الاراكين بخلاف ما اذا انكاري ابلا الى مئة ثم بد ان
 يصار على الغبل لا يكون عذرا لو اظهر المستاجر في
 الدار كسرا بالحجر واكل الربو والرق واللواط
 يؤمر بالمعروف والنهي للوجوه ولا يجبر انه ان يخرجوه بها
 الدار فذلك لا يصير عذرا في فتح الاجارة ولا خلاف
 فيه للائمة الاربعة **وفي الجواهر** ان اراى المظان
 ان يخرج ففعل وقال بن حبيب المالكى لو اظهر الفسق
 في داره ففعله ولم يمنع بالامر بالمعروف والنهي
 داري انا اتي فيها باسنت تباع عليه دارة **وفي**
 الوالحي **رجل** استاجر طائونا وقفا من المولى باجرة
 معلومة ثم مات المولى قبل انقضاء المدة لا تنفسخ
 الاجارة لان المولى ثابت على المستأجر وموت المولى لا

سند

يفسد العقد كالفاس لا يستعمل بموت السلطان لانه نائب
 عن العامة وقد ترقى فصل القضاء بموت الموكل
 تنفسخ الاجارة لان الاجارة انعقد ساعة فساعة
قال البرازي وموت الموكل تنفسخ الاجارة **وقا**
 العمادي يعني ان تنفسخ لان من عقد له الاجارة باق وهو
 الموكل مولى المأوقا فاذ اجر المأوقا فبدون اجر
 المثل لموت تام ذلك عند علمائنا ولذلك لا يباذال اجر
 ابنه الصغير بدون اجر المثل لموت المستاجر كما فر اجر
 المثل **وفي شرح منظومة** بن وهبان لو اجر دار الطفل
 او ارضه او طائونه ولو كان ابو الطفل او وصيه
 اجر الطفل نفسه فبلغ الطفل فانه خير ان يسار ففسخ
 الاجارة وان شا استمر بها مولى الوصفه والاراض
 الوقف باجرة مثله يجوز فان راذا اجر ماله ففسخ
 فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا
 وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره وبعد ذلك تجديد
 العقد على اجرة معلومة كما زاد قذا في الوالحي
قلت في ادب القاضي للسردجي ما يخالف ذلك فانه

قال ليس له فتح الاجارة لان اجرة المثل انما تصرف له
 العقد **وبه** التامدي ليس له فتح الاجارة اذا كان
 الاجرة اجرة المثل حال العقد وان اذادت قدر
 اسبق **وفي** الولو الى **رجل** استأجر بغير فهو
 على الذهاب دون المحي ولو استعار بغير فهو على
 الذهاب والمحى جميعا لان في الاجارة مؤنة الرد
 على الاجر دون المتأجر **وفي** العارية على المتعذر
 فان دخل البعير مائتان واربعون مثالا ان العلماء
 سلكوا في معرفة الصاع قالوا ثمانية ارطال الذهب
 عليه ان الرسق حمل بغيره في كلام العرب وحمل البعير
 مائتان واربعون مثنا والرسق ستون صاعا **قلت**
 والصاع ثمانية ارطال برطل العراق وهو بالجلي
 برطل تاربع اواق فحينئذ يكون حمل البعير مائتان
 رطلا بالجلي والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
الفصل التاسع عشر في الهبة
 وينعقد بالاجاب والقبول لانه عقد فقصده
 الى الاجاب والقبول كسائر العقود **وفي** البدائع

ذكر الاجاب من الواهب فاما القبول من الموهوب
 فليس بركن استحسانا والقياس ان يكون ركنا وبه
 قال زفر وسم بالقبض كما بل في المقول مائتا
 في العقد وقبض معناه الدار قبض طمعا والقبض
 كما بل فيما لا يحمل القسمة حتى يقع القبض على الموهوب
 بطلان الاصل له من غير ان يكون القبض بتبعه قبض
 الكل وفيما لا يحمل القسمة بتبعه الكل **وفي** المبيع
 اذا قبض الموهوب له في مجلس عقد الهبة بغير اذن
 الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الاقرار لم يخر
 الا ان ياذن له الواهب في القبض وهو القياس في الاول
 لان القبض تصرف في ملك الواهب والمصرف في ملك
 الغير لا يجوز الا باذنه **ومن شرائط الهبة**
 الاقرار فلم يصح في مشاع حمل القسمة وصح في الا
 يحملها وهب دارا من رجلين لم يخرعه مما خلافا
 لمجد ولو قال وهبت لدار ثلثها لهذا وثلثها لهذا
 لا يجوز عندنا خيفة واني يوسف وعند محمد يجوز
 والصدقة على فقيرين على هذا **رجل** قال لا حرج

حصن من هذا العبد لك والمومون له لا يعلم كرحمة
 يصح وهب البناء الأرض يجوز والسبوع الطاري
 فيها لا يظلمها خلاف الرهن الا في رواية عن ابي يوسف
 وهب نصيبه فيما يقسم كالدابة والأرض والحمل والمورد
 من غير شركه لا يجوز عند الكل وان كان من شركه لا يجوز
 عندنا خلافا لابن ابي ليلى. وهب نصف عبده من رجل
 او ثلثه وسلمه يجوز لانه يجوز فيما لا يحمل القسمة وكذا
 لو وهب عبده من رجلين او رجلا من عبدك ذلك ومن اراد
 ان يهب نصف داره منسا عا يبيع منه نصف الدار من
 معلوم ثم يراه عن اليمن. وهب ارضا فيها زرع او خلا
 عليه تمر او وهب الاربع بدون الارض او النخل بالارض
 او خلا بدون التمر لا يجوز لان المومون يتصل بعينه
 ايضا لخلقه مع امكان القبض فقبض صدقما غير ممكن
 وقال لا تصال فيكون بمنزلة المساع الذي يحمل
 القسمة والهب القاسية مضمونة بالقبض كذا في البرار
 انتهى **اعلم ان جميع مسائل السبوع سبعة**
اقسام يبيع المساع واجارة السابغ واعارة

السابغ ورهن السابغ وهبة السابغ وصدة
 السابغ ووقف السابغ **فقد** سمعت لك ابا الطاهر
 هذه الاقسام هنا اعانة لك على الاستقصاء
 فعرف احكامها في ابوابها بالامثلة ان شاء الله تعالى
وقد بعد الكلام على غالب هذه الاقسام
 فضل الاجارة ان من يجوزها هذا فانظره **ثمة**
الملقطات رجل له دار فيها اسعة فوهب
 الدار لرجل لا يجوز لان المومون مشغول باليس
 مومون فلا يصح التسليم ولو وهب المرأة دارها
 من زوجها وهي سائمة فيها با متعتها صح لان المرأة
 وما في يدها في الدار في يدها فكلها لدار
 مشغولة بالزوج وعياله فلا يمنع من صحة هبه
رجل قال لا رامة قولي وهبت المهر منك فقال
 وهي لا تعلم العربية لا يصح خلاف الطلاق والعاق
 لان الرضى شرط جوار الطهية لا شرط في بيع الطلاق
 والعاق ولهذا الواركة على الهبة فوجب لا يصح
 وقال الفقيه ابو الليث لا يصح ان يصار اذا عرف

بالجلد **رجل** قال لا خرب في هذا الذي على وجه المرأة
 فقال وهبت وقبلة فلم جاز **وفي الوأحي**
رجل قال جمع ما املكه لقلان هذه اهبه حتى لا
 يجوز من القرض **وق** من هذا وبين ما اذا قال
 جمع ما يعرف في او ينسب الى لقلان حيث يكون اقرا
والفرق ان في المسئلة الاولى لما قال املك هذا
 الملك الفاجر حقيقة والملك القائل له لا يصير لغير
 الا بالملك فيكون هبة **وفي المسئلة الثانية**
 فلان جمع ما يعرف في او ينسب الى وما يعرف به او
 ينسب اليه يجوز ان يكون ملك غيره فيكون اقرا
وفي البرازي رجل قال لا خرب هبت ملك هذا
 العين فقبضه الموهوب له محضرة الواهب ولم يقل
 قبضه ولم يقل قبض ذلك قال قبضت فقبضه الموهوب
 يصير فابضا عند ربه الله تعالى طافا لا يوفى
وفي الهادي هبة الدين من غير علمه لا يصح الا اذا
 وادخل له القرض فقبضه جاز **وذكر** في العدة وان
 يامر بالقبض لا يجوز. واليه لو وهب مهرها من انبها

والمرأة

والمرأة وهبت مهرها الذي على زوجها لابنها الصغير
 من هذا الزوج ان ارتد بالقبض صح والآلات
 هبة الدين من غير علمه الدين وبيع الدين لا يجوز ولو
 باعه من المديون او وهبه جاز ان يهب هبة دارا
 فيها مناع الواهب ثم وهب المناع بعد ذلك ان وهب
 الدار ولم يسلمها حتى وهب المناع وسلم اليه حله
 وان وهبها وسلمها ثم وهب المناع لم يحز وهب رجل
 شيئا في صدوق وسلمه مع الصدوق فليس بقبض
 قصده وعلى بن صغير له بدار وله فيها مناع وهو
 سألها بعباله او سأل فيها بلا اجر ولم يصير غيا
 جازت الصدقة وان كان فيها سأل باجر لم يحز الصدقة
 وهب لابنه الصغير دارا وفيها مناع الواهب او
 قصده لابنه الصغير بدار وفيها مناع الاب
 والاب سألها يجوز وعليه القوي عرس لابنه الصغير
 لرقما ان قال جعلت له يكون هبة وان قال جعلت
 باسمه لا ولو قال اعزني باسم ابني امره مردد والي
 الصفة او ب هبة من ابنة الصغير ثم يلقها واخلا

ويكون الابن قابضا بكونه في يده او في يده مودعه او
 يستغفره لا يكون في يد غاصبه او سرقة والمسلم
 منه ضيا فاسدا وهذا اذا ائتمه واستهد عليه ثم
 الامتناع المحذور عن الجود بعد موته والاعلام لازم
 لا بد من القبط وان كان بالغ استرط مقبضه
 ولو كان في عياله الوصي كالاب والام كذلك لو
 كان الصغير في عياله انا وهب له ملك الامر القبط
 وهذا اذا لم يكن للوصي اب ولا جد ولا وصيه ولا وصي
وذكر الصدر الاجل ان عدم الاب صغر الامر ليس
وذكر في الاصل الرجل اذا زوج ابنته الصغيرة
 رجل قرونها ملك نفس الهبة لها ولا يجوز قبض
 الزوج قبل الرقاق وبعد البلوغ **وفي** التبريد
 نفس الزوج يجوز ان لا يكون الاب حيا فلو ان الاب
 ووصيه واخيه ووصيه غاب غيبه مقطعة طر
 من الله في سواه ولا يجوز قبض غير هؤلاء الاربعة مع
 وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عياله ام لا
 كما قال رحمه الله وان لم يكن واحد من هؤلاء

الاربعة

الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره ولم يحن قبض
 كما لم يكن في عياله فانه ذكر في الاصل من كان يتيمًا
 وهو ليس بوصي ولا ينفذ امانة ولا ينفذ الطمينة
 سواء جاز قبض ما وهب له استحسانا ولو اراد اهل
 الترع منه ليرثه ذلك ويسلمه في تعليم الاعمال ولا
 فرق بين ان يفعل الصبي او لا وكذا لو كان في عياله
 الاخ والعم وان مقبضه الصبي وهو يفعل جاز وان كان
 ابوه حيا والله اعلم **نوع في هبة الاب لابن**
 الافضل في هبة الابن والنف السلب كالميراث
 وعند ان يوسف النصف وهو المختار ولو وهب جميع
 ماله من ابنه ومواتم نفس عليه تجوز ولو ضمن بعض ولا
 لزيادة رسته لا بأس به وان كان سوا لا يفعل
 وان اراد ان يصرف ماله الى الخبز وابنه فاسق فالصرف
 الى اخير افضل من تركه له لانه امانة على المعصية
 ولذا ان كان ابنه فاسقا لا يعطيه من ماله **وفي**
الولو المحي رجل اخذ ولية لثان فاهدي الناس هذا
 وضعوها بين يدي الولد فهدا على وجهين ان قال هذا

٥٥

للولد أو لم يقل ان كان له ذرية تصح للصبي مثل
 بناء الصبيان أو شيء من عمل الصبيان فهو هبة
 للصبي لا هذا الملك من الصبي وان كان سببا لا يصلح
 للصبي كالدراهم والدنانير ومتاع البيت والحيوان
 ينظر الى المندى ان كان من اقربا الاباء او معارفه
 فهو للاب لان الملك منها عرفا وان كان من اقربا الام
 او غيرها فمضى للأمر لان الملك منها عرفا فكان القبول
 على العرف حتى لو وجد سبيبا او جهة تستدل به على ما
 قلنا نعتمد على ذلك **وكذا الواحد الوليمة** لزفاف
 ابنته الى بيت زوجها فاعطى الى اقربا الزوج وافر
 المرأة هذا كله اذا لم يكن يمل المندى هبة للاب
 او للأمر في المسئلة الاولى للزوج ام المرأة والمسئلة
 الثانية بان تعذر الرجوع الى قول المندى اما اذا
 عني المندى بالقول قوله لا اله الا هو الملك قد
 التفت وحده بالحق اليه زل عذره وقال اقيم هذا
 بين اولادك وامراتك ونفسك ان امن الرجوع الى
 بيان المندى بالقول قوله وان تعذر فاصح للرجاء

فلا

فله وما هن فله وما لغيره ينظر الى معارفه والاب
 والام **وفي** الملقطات اذا ذهب للصغير شيء من
 الملقطات هل يباح لو اذنيه ان ياكل منه روي عن
 محمد رحمه الله انه يباح وبشبهه بدعوة للعبد المملوك
 والكر مسايح بخاري على انه لا يباح **وفي الميراث** اذا
 عمل الصبي سنات قبل البلوغ فهو له لا لغيره
 ولما نواب العليم ان عماله وقيل نواب الطاعة لمع
 ابونه رجل تصدق على الميت ودعاه بصل النوب
 الى الميت ودعاوه له بيع ذلك الى الميت على طوري
نوع في هبة المريض وغيره
 وهب في مرضه ولم يسلمه حتى مات بطلت الهبة
 وان كان وصية حتى اعتبر في الملك فهو هبة حقة
 فصالح الى القبض وهب المريض عبد الامان له عشرة
 ثم مات وقد باعه الموقوف لا ينقص البيع من الماه
 وان اوقف الموقوف له والواهب يدور ولا مال له
 غيره قبل موته جاز ولا بعد موته الا هبة لا يجوز لان
 في المرحن وصية وهي لا تسهل حال قيامه من وان عتقه

الواهب قبل موته ومات لاسعابة على العبد **فان**
 الاتفاق ولعند الملك يوم الموت وهب العبد **فان**
 لا يخرج من الملك يرد الموهوب ما زاد على الملك **فان**
 حيا **فان** في البيع بغير المشتري قالت لزوجها الرضي
 ان يفتي بوضع هذا فانت في حل من نهرى وقالت
 نهرى بملكه عند فة بطل لانه خاطرة وتعلق **وفي**
 لزوجها حتى امراة حبلى اراد ان يذهب نهرها من زوجها
 على وجه ان مات نهر الزوج وان لم تمت يكون للزوج
 طلاق **فاحلله** ان تستمر نهرها من الزوج
 نهرها في منديل ونقصه فان مات لم يبق عليه **وفي**
 اوله **فان** في نهر الزوجية فبقى المهر كما كان **وفي**
خواتم الاموال فان ابو العباس الناطقي رآه خطا
 فاشاها في رجل جعل لا حد بينه داره من نهره على ان لا
 يكون له بعد موت الخادم جاز وافي به القصة
 ابو جعفر محمد بن النيران اصحاب محمد بن جعفر النخعي
 وصلى ذلك اصحاب احمد بن ابي الطاهر النخعي والعمري
 اخبرني اخا فان الطالب الموهوب اذ امت فانه يورث

الدين

الدين الذي ملك جاز ويكون وصية من الطالب لطلو
 والى قال فانت فانما يرى من ذلك الدين لا يبرأ وهو كما **طرة**
 قوله ان دخلت الدار فانت بري تالي على لا يبرأ
 يقال لخصمه هذه الارض لك فاذهب ولا ردها قبل
 الحن وزرع فالارض للحن وان لم يزرع قبل الحن
 له فان لاخر وهبت عبيدك ملك وهو باخر محلي **وفي**
 مديرة ناله فقال قصده جازت من غير قوله فقلت
 وتصير قابضا عند محمد وقال ابو يوسف لا يصير قابضا
 ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال وهبت ملكا عتق
 فلانا فاذهب واقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم
 قبل قبلك وبه ناخذ ولو قال من الملك ان يمسكه فقله
 اليه فقال سكت عن ابي يوسف انه يجوز دفع اليه درهم
 فقال ابقها ففعل فهو فرض ولو قال اني ابيعك فقله
 دفع اليه بغيره وقال ليس به ففعل يكون هبة لا فرض
 لا يرضى الوهب باطل **وفي اللقطة** فان خطا
 طالبه من ماله ففعل له كان ما جاز على ما
 باكرى بكماله وثانته وان لم يملك ما يرى حكما وهو

عليه

باب

ديانة وعند محمد لا يرا وعند ابي يوسف لا يرا وعنده
العقوى **وفي** الفينة عصب عن فخلله ما لكه
من كل حق موله قبله قال انه بلغ الخليل سبع عا
ماهو واجب في الذمة لا عن عاين قايرو والله اعلم

نوع في الرجوع في الهبة

وبكره الرجوع فيها وان كان جارا في الحكم اذا لم يكن
عليه حق واجب لموله صلى الله عليه وسلم العايد
في هبته كالعائد في قبضه ولا يبرأ بالحياتة والدنا
وسواخلق ولهذا شبهه باختر احوال الكلب وهذا
لان السبي في معنى الاستباح والاستعداد في حرمة
الرجوع كازيم الامار السامعي لا يرى انه قال في
رواية اخرى كالكل بقي لم يعود في قبضه وتعل الكلب
يوصف بالبيع لا بالحرمة وبه نقول انه يستقبح
وتجوز الرجوع فيها عندنا وان كان مكرها اذا كان
ذلك تعبرا عنها او يحكم الحاكم لقوله صلى الله عليه
وسلم لو اهدى احدكم باطية ما لم يفت اي ما لم يعوض
وقال السامعي لا يجوز الرجوع في الاب هب ولده لم

رجح الا الولد فانه يملكه الحاجة اي يمنع الرجوع فيه
قال الصدر الاجل صدر السدعة ونحن نقول به
اي وينبغي ان يرجع ومنعه الزيادة المتصلة كبناء
وعرس ولا منفصلة وبني مثل الولد وموتنا احد
المعاقد من وعرض اصف لها ولون اجنبي بحوزة
عوض هبك فتبخر فلو وهب ولم يصف رجح كل هبته
وحوزتها عن ملك المقر من موانع الرجوع الموموب له
والزوجية وفالهبة فلو وهبها فتكلم رجح ولو وهب
ثان لا وراية المحرمية وهلاك الموموب **وضابطا**
حروف دمع خرقه فالعال الزيادة والميم
الموق والعين العوض والحاء الخرج والراء
الزوجة والقاف القرابة والها الهلاك
في الرفاية وشرحها **وفي البرازي** ولو رجح الموموب
له هلاكه صدق بلا من ولو قال الواهب العبد
وانكر الموموب له حلف المنكر الموموب له وهب لاخر
ثم رجح للواهب الاول ايضا له ان رجح واوى الموموب
حييرا او كان اعني فابصر بطل الرجوع **وفي الموالحي**

رجل ذهب من رجل تراعى إذا حمل الموهوب كالمس
 للواهب أن يرجع فيه **رجل** ذهب لرجل جارية
 فصل القبان والكاتب أو المستط لئلا يرجع فيها
 مؤخرًا لأن هذه زيادة متصلة **رجل** ذهب
 لرجل سو قفيله بالمال يرجع الواهب لأنه نفي الأثم
 وهذا نقصان كن ذهب لرجل حطة قبلها بالمال
 خلاف ما إذا ذهب لرجل ترابا فله بالماح لا يرجع
 والحق أن ههنا اسم التراب لم يبق فلم يتو له الموهوب
 ولو ذهب دارا أو أرضا فبني في طابقه من بناء أو عر
 شجرة أو كانت جارية صغيرة فبترت وازدادت خيرا
 أو كان غلاما وصار رجلا فلا رجوع له في شيء من ذلك
أثنى الفصل العشرون في الرهن
 وسنقضي الأحباب والقبول ويتم القبض وكفى
 فيه بالحيلة في الأصح فإذا قبض المرهن محرزا
 مضمونا بمزاة العقد فيه وما لم يقضه سجنه
 المأهول فيه حين التسليم والرجوع ولا يصح الرهن
 إلا بأحد أمرين إما بالدين أو الأعيان المضمونة

بأنفسها

بأنفسها **أما** الذين فلا يحكم الرهن بثبوت بدالها
 والاستيفاء سئلوا الوجوب في الذمة **وفي** الذم
 يجوز الرهن بالدينون باني سلب وجب من الأتلاف
 والغصب والبيع لأن الدينون كلها واجبة على أصلا
 أسباب وجوبها فكان الرهن بها رهنا بمضمون فيصح
 وهل يجوز الرهن بيد الكاتب والدية فعلى إطلاق
 هذا الكلام يجوز وسواء كان ما حمل الاستبداد قبل
 القبض أو لا يحمله كراس مال السلفة بدل الصرف
 والمسلم فيه وفيه خلافا زفر في قول **وأما الأعيان**
 فعلى أنواع **مما** ما لم تكن مضمونة كالوصعة والعارية
 ومال المصاربة والبضاعة والشركة والمساخر
 ونحوها فلا يجوز الرهن بها لأنها ليست بمضمونة أصلا
ومما ما هو مضمون وهو على نوعين مضمونة بغيرها
 كالبيع فإنه لا يصح الرهن به ومضمونة بنفسها وهو
 ما يحل المثل أو القيمة بغيرها كالغصوب في يد المورث
 في نيل الزوج وتلك الخلع في يد المرأة وتبدل الصلح
 عن ذم العقد في يد العاقلة فإن الرهن بها حار بالاحتجاج

والمرهون ان يحبس الرهن حتى يسرد العين وان هلك العين
في بده قبل السنة او العين والعين قائمة بقيات
للراهن يسلم العين الى المرهون وخدمته الاقل من قيمة
الرهن ومن الدين لان المرهون عندنا مضمون بذلك
واذا وصل اليه العين بح عليه رد قدر المضمون
فان هلك العين والرهن فانه صار الرهن بها رهنا
بقيمة ما حتى لو هلك الرهن بعد ذلك فليس له مضمونا
بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين
بدها وبذل الشيء قائم مقامه كانه هو وجوز الرهن
تالمقبوض على سوا الشراء او المقبوض في البيع القاسم
لانها من الاعيان المضمونة بانفسها كذا في المنبع **وفي**
البرازي المقتض شرط جوارره وقال تلمزة لزومه
والا لولا اصح وشرط ان يكون مقسوما فلم يصح
رهن المساع فيما يحمل القسمة او لا من شركه او من
اجبي ظار بالاعيان في الصحيح **وذكر الصدر**
ان قيمته وان كان خلاف ما اذ الرهن شيان من واحد
وبعكته حيث يجوز ما لم ينص على الاغراض بان يقول

دهنت

دهنت من هذا النصف وهذا النصف لغيره على
الانعاض **وفي المنبع** لا يجوز رهن ثمرة بدون ثمرها
وبالعدس لا تخل بدون الارض وبالعدس لان المرهون
اذا كان متصلا بما ليس بمرهون لم يجز الرهن رهن الثمار
اذا لم يكن قبض المرهون وحده **وروي الحسن** عن ابي
خيفة ان رهن الارض بدون الاشجار يصح لان اسم
الشجر يقع على النبات لا على الارض وهذا يسمى رهن القطع
حدها لا اشجارا فانه استثنى الاشجار بمواضع من الارض
فكان عند الرهن متناولا ما سوي ذلك الموضع من الارض
وهو معنى معلوم غير متسع خلاف ما روي في الحديث
دون النبات حيث لا يصح لان النبات اسم للمبني دون مكانه
من الارض فصارت ارضا جميع الارض وهي مقبولة كلاك
الراهن العدل اذا سيطر على رهن رهن فبما يقع
نصفه بطل الرهن في النصف الباقي للبيوع **وذكر**
القاضي انما اشحن بعض الرهن شيئا بطل وان كان
مقورا بشي الرهن والباقي للبيوع وروى المساع جابر
بان اعطاء المهر وكان نصفه عند مضاربة بالنصف

ونصفها قرض والمصارفة مع الشيوخ جائزة ^{طريقا}
 ان رهن المساع هل يوجب سقوط الدين عند هلاكه
 فان الكرخي لا يسقط **وفي الجامع** رهن ام ولد او مال
 لا يجوز بيعه له ان يسرد قبل رضا الدين لبطان
 الرهن لان مقتضى انضاض فيه معنى البيع مكان حله ما
 يعقل البيع بخلافه من المساع لانه محل الرهن لكونه
 محل البيع فكان الرهن منعقدا بصفة الفساد ^{نسخ}
 بالجائز وهذا على خلاف ما قاله الكرخي زوانيد
 الرهن رهن غدا ناكلا ولو لم يرد المراء سقطت الى وقت
 المالك وبهذا لا يروا انه قبل المالك لا يسقط شيئا
 وعلة الا رهن وانما ان الرهن لا يصير رهنا ولا يطل
 الرهن بموت الرهن او المالك او بموتهما وتسقط رهنا
 غير الموقوف **وفي الرواحي** الرهن اذا كان موقفا
 سقطت على الرهن وذلك كسوته لان مقتضى
 في احكام الرهن للمالك فكان المقتضى عليه وكذلك
 لغيره وكذلك كسوة الرقبي واجرة طرفة لداره
 ومعنى البستان وتطعيم عكلة او حديد به والعتاق

بمضاهي

بمضاهي واجرة الراعي وسوا كان بالرهن فضل او
 يكن لا يبدى على الصورة امانة فيكون بمنزلة المودع
 وجعل الا بقى على الرهن اذا كان قيمة الرهن والدين
 سواء لان المحل مضمون فحتاج الى الاعارة لبرقه على
 المالك وان كان قيمة الرهن اكثر من القيمة كان على الراهن
 معار الزيادة لان بده على الزيادة بمودع فلا
 يلحقه الضمان بخلاف اجرة المسكن ولان حق الجاهل في
 الكل ثبت حق للرهن وكذلك مبداء او امانات
 والفروج والامراطين ^{بمقتضى الامانة} والمان كعقد
 الايمان وفي التنازي من الدوا واجرة الطبيب على الرهن
وذكر القدر الذي ان كل من كان من حصة الامانة فحق
 الراهن ومن المساع من قال من الدوا على الرهن الما
 لم يرد انما لا يرد اذا احدثا لجرادة ان لو وجد على
 الدوا فحق عند الراهن عليه وقال يعظم على الراهن
 على حاله فحقه لنفسه الحادى عليه للرهن وهو عليه
 لم يرد وانما واجرة طبيبته وما كان في عند الراهن ان
 يرد عند الراهن حتى يحتاج الى زيادة الدوا او فالدوا

بمضاهي

على المرفق ولكن لا يحير لأن الراهن لا يحير على المداواة
وإن أجبر على النعمة فالمرفق أولى ولكن يقال له هذا
قد جرت عنده فأن كنت تريد إصلاح مالك فداؤه
وما بقى المرفق فعلى الراهن حال غيبة الراهن فسطوح
وإن كان بائنا حاكم وجعله ذنباً على الراهن فهو ذنب
عليه كما قال محمد رحمه الله وهذه الكلام أسارة
إلى أنه لا يجوز أن يحاكم لا يصير ذنباً عليه ما لم يحط به
عليه على ما صرح به أكثر المشايخ على هذا لأن الأمر ليس
بالإلزام كما أن الأمر لا يكون ذنباً والادنى أولى بما ينص
على الأعلى وغنى عن حقه إذا انصق عليه حال غيبة
الراهن بائنا حاكم يرجع وإن كان بحضرة بالامر لا يرجع
وغنى عن يوسف أنه يرجع فيما **ذكر** الناطق والمخبر
على الراهن إذا فعله المرفق وما على المرفق إذا فعله
الراهن فهو منطوح أخذ السلطان الخراج والتسديد
على المرفق ولا يرجع على الراهن لأنه رطوع فهو مستقر
وإن كان ملكها فقد ظلم السلطان والمطلوب لا يرجع

لا

الأعلى الطالوا منى وينع ما يخاف الفساد عليه ما ذنبا
ويكون رهنا في يده والخراج على الرهن خاصة لأنه
موت الملك فيكون للمالك وفي المنقطات لابد إذا رهن
من مال الصغير شيئا من على نفسه ذراعه حتى إذا كان
الرهن الرضمة من الدين فذلك الرهن من المال قدر الدين
دون الزيادة خلافا لوصف فانه ضمن ضمنه والعرفان
للأباز ينفع بالالصغر عند الحاجة ولا لذلك **و**
البرازي لابد رهن مناع الصغير وإذا كان الابن
وإنما لابد ليس للابن حصة قبل رضا الوالد ثم
الابن لازم تصرف الابن نفسه ويرجع الابن في مال الابن
إن كان رهنا لنفسه لأنه مضطر لمع الرهن من
الوصف مال الدين والورثة كما لا يجوز إذا كان الدين
على الورثة الكبار لم تصرفه مما لم يمتنع من الرهن
ولو كان الدين على الميت جاز وقبل لا يجوز ولو كان على
الميت من الرهن لا يمتنع إلا في مال الميت وأما غيره
فإنه إذا أهلك الرهن سقط الدين إذا كان ضمنه الرهن
والدين سوا أهلك سقطت بغيره من الدين ويرجع المرفق

بالفاصلين الذين وعند الامام الساطع الرهن امانة
 فاذا هلك لا يسقط من الدين شي **وفي القسمة رجل**
 آخر داره وسلمها الى المستاجر ثم رهنها منه الفضة
 الاجارة وصارت رهنا ويجوز ان يسافر الرهن
 ان كان له حمل فهو له ان كان الطريق عند الامام الى
 خيطة راحة الله كالودعية وعند محمد ليس له ان
 يسافر بالرهن وبالودعية ايضا اذا كان له حمل فهو
 فان محمد لو اراد ذلك يرهنه الى الفاضل حتى يكون نمو
 البعوض او يرد الدين بغيره او يسافر به في حله
 ان يارعه بنفسه الذي واستقر دالعه في ذلك الرهن
 يسافر الرهن والعبرة لا تصد في حق الرهن
 في غير حقها الذي ورد في المعقولة ولو رهن دار
 بغيره فاجاز صاحبها جاز كل ما عداها اجاز رهنه
 معينا قسمة خمسة وقال لذلك قسمة وقال الرازي
 بل قسمة عليها فتمت عشرة واقاما البنية فتمت
 الراهن اولى فان رهنه من الرهن لو قال شاهد الرهن
 لا ادري بكم رهنه لا تسبل سنها دته **وقال**

امام

ظهير

ظهير الرهن المرغى في قبول احلف في الرهن فقال الراهن
 الرهن غير هذا وقال المرهن بل هذا الذي رهنته
 عذري بالقول المرهن اشئ كلام القسمة **وفي الرز**
 الحق الخاتم المرمون المرمن في كسبه المحرق وصاع
 بالحقوط يضمن كل الفاضل من الرهن قال المرمن
 لقطة للآل لا يبيع وحذحك قد فقه في الآل
 وهلك في يده لا يضمن ولو باع المرهن ما خلف عليه
 الفاضل من الممول من الرهن كالدين والمرة وكذا
 نفس الرهن اذا طفي كالحلف عليه المصادق بالحق
 الفاضل ويكون رهنا وانما عدا في الفاضل
 ضمن وليس للحاكم بيع الرهن اذا كان الرهن مقلبت
 عند الامام ونهى الله عن ذلك في حق الرهن
وفي القسمة المرهن يبيع الرهن بجارة الحاكم ولا يخذ
 دونهما فقال الراهن فاستأجر ليعرف لونه او ليعاينه
 اشئ **الفصل الحادي والعشرون**
في الكراهة لا يكره رهنه رهنه الله حرام
 ولم يلقط به لعدوا لقاطع القسمة المروءة في حرام

كسبة الواجب الى الفرض وعند اني خيفة واني يوسف
ليس محرام لكنه الى الحرام اقرب الا اذا تعارض دليل الجلال
بدليل الحرمة يغلب جانب الحرمة على جانب الجلال لقوله
صل الله عليه وسلم اذا اجتمع الحلال والحرام يغلب الحرام
على الحلال وهذا هو المأثور كراهة محرمة. **واما**
المأثور كراهة تنزيهه في الحلال اقرب كراهة في الوفاة
وشرها **وفي الجامع الصغير** قال وكراهة اكل
الحرام الا اني والباقي لما روي عن جابر رضي الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم علم حرمة الحرام حراما اهلية هو
خير واذا ثبت حكم الله في حكم الله لانه متولد منه
والمراد بالكرهية هي الحرمة وتلك انما الاليل
وحكم القوس وقلة الالبان بنوا الاليل وحكم القوس
والاوسل حول اني يوسف رحمه الله في انوال الاليل لانه
لا يابس بالكرهية كروي لما في حكم القوس حديث جابر انه قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحم اهلته
والان في لحم الحليل ولا في خيفة رضى الله عنه قوله يغا
والحليل والبغال والخمر لركوبها ولا في الفارها البعد

فكره

فكره اكله للاحرام. **وفي الوقاية** الاكل فرض
ان وقع به هلاكه وما يجوز عليه ان امته من لانه
فاما ومن صومه ومباح الى الشيخ ليزيد فريده وحرام
فوقه لا قصد به قوة صوم الفدا او للاسحق صفة
والاكل والشرب والادهان والطين من انا ذهب
وفضة حرام للرجال والنساء وحل من انا رضاء
وبلور وزجاج وعقيق ومن انا مفضض فطونه
على مفضض مقيا موضع الفضة ولا يلبس رجل خروا
الا قد رازعة اصابعه وهو سديد وقهره **قال**
صهر السريعة هذا عند اني خيفة رضى الله لما روي
الله صلى الله عليه وسلم حلت على مرفقة حريرة وقال
يكراه **قلت** المرفقة بكسر الميم وساق من الاليل
اعلم ويلبس ما سجد لها برسم وطحة غيرة وعلمه في حريرة
فقط **وفي الفتنة** عن برهان الدين صاحب الخط فان
ليس حريرة فوق المبرتا واما لا يكره عند اني خيفة لانه
اعبر حرمة استعمال الحريرة اذا كان متصل ببدنه صور
وايو يوسف اعبر المعنى يعني اللبس قال فقد استنصت **ف**

وَهَذَا آخِرُ مَا وَجَدَ

بخط المصنف رضي الله تعالى عنه وأرحمه من

عِزِّ زِيَادَةٍ لِمَعْدَرِ ذَلِكَ بِوَفَاتِهِ

١٠ الى رحمة الله تعالى ولم يكمل

١. الملازم فضلا على ما

ترجمہ بہ فی اول

۴ کتاب ۲

تَعْدُهُ اللهُ

١٠
امر



قلتُ يعني المسيح برهان الدين صاحب المحرر على ان

عند اني خيفة رضى الله عنه لا يكره لبس الحرير اذا لم

يَتَصَلُّ عَلَيْهِ حَتَّىٰ لَوْ لَبَسَهُ فَوْقَ قَبْضِ مَنْ غَرَا دُخْوَةٌ

لَا تَكْرَهُ عَدْنَا فَكَيْفَ إِذَا الْبَیْهَ فَوْقَ بَاوُسْنَا آخِرَ

محشوا وكانت جثة بن عمرو بطائها لقت بجرتر

وَقَدْ لَبِثَافَوْقَ قِسْمِ غَزَالِي وَفِي هَذَا رُخْصَةٌ عَظِيمَةٌ

فَصَوَّرَ عَنْهُ الْمَلَكُ وَلَكِنْ ظَلَّتْ هَذِهِ الْقَوْلُ عَنْ

التي خفها رضى الله عنه وكتبه من الكتب فله احد سوي

هذا وقال في الآية الحلال وزواله بزيفه (٢)

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
فِي الْبَحْرِ لَعَلَّكَ تَفْقَهُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

له في ذلك فقال اني ابي ما تولى وقال له تولى

مرقنم **قال** عام بفتح الدال ان تصحيح

مادونا ان الكحل حرام وفي شرح الجامع الصغير

المزدي ومن الناس من اباح لبس الحرير والدياج

للرجال ومنهم من قال لمؤخره على القبا ايضا

و عامة القضا على انه يحل للنساء دون الرجال ان يسي

قد روي في نسخة
في نسخة
في نسخة
في نسخة
في نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

يحيى بن زكريا عليه السلام

...المعالم ...

فمن في الدنيا من

...معه ...